جامعةالجزائر3
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم التنظيم السياسي والاداري

دور الأوليغارشية المالية في التحول الديمقراطي في روسيا (1990-2020)

أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص دراسات سياسية مقارنة

إعداد الطالبة: **إشـــــراف:**

بن زيطة هجيرة **أ.د سالمي العيفة**

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
توفيق بوقاعدة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	رئيسا
العيفة سالمي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	مقررا
زكية رنجة	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 3	مناقشا
حجاب عبد الغني	أستاذ محاضر أ	جامعة مسيلة	مناقشا
حجاج مراد	أستاذ محاضر أ	جامعة بومرداس	مناقشا
حمزة بوزيدي	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة	مناقشا

السـنة الجامعية : 2024-2025

﴿ وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا ﴾

الأية 80 من سورة الإسراء

شكـــر وعرفان

بداية الفضل والشكر لله وحده على نعمة التوفيق لإنجاز هذا العمل العلمي المتواضع فله الحمد سبحانه وتعالى حمدا يليق بمقامه الكريم.

ثم أود أن أعبر عن عميق امتناني بالشكر والعرفان لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور سالمي العيفةعلى تواضعه وقبوله الاشراف على أطروحتي ومرافقته لي وصبره الكريم معي طيلة مدة هذا البحث نصحا وتوجيهاعلميا ومنهجيا.

و لا أنسى أن أتقدم الشكر الجزيل والامتنان العميق لكل الزملاء والاصدقاء الذين قدموا لي يد المساعدة المعنوية لاتمام هذا البحث و على رأسهم الدكتور بلخيري عمراني والدكتور محمد العربي.

إهـــــــداء

إلى أمي وأبي العزيزين وعائلتي الكريمة

جزاهم الله عني كل خير

إلى أبطال طوفان السابع من أكتوبر المجيد

إلى أهل غزة العزة

إلى الذين يقاومون الألم بالكرامة،

إلى الذين يزرعون الأمل في قلوب الأجيال رغم كل التحديات،

إلى صمودكم الذي يُلهم العالم،

إلى روحكم التي لا تنكسر أمام المحن.

وإلى كل من استشهد دفاعًا عن المقدسات والمسجد الأقصى

أهدي هذه الأطروحة،

تكريماً لعزيمتكم وإيمانكم الراسخ بحقكم في الحرية والسلام

وتقديراً لجهودكم وإلهاماً للأجيال القادمة.

مقـــدمـــة

مقدمـــــــــــــة:

يعدّ التحول الديمقراطي من المواضيع المحورية في حقل السياسات المقارنة لما ينطوي عليه من دلالات عميقة تتعلق بتغيير طبيعة النظام السياسي وانتقال السلطة من أنظمة سلطوية إلى نظم ديمقراطية تعددية، وتبرز أهمية هذا التحول في كونه عملية غير نمطية تختلف في مساراتها وتجلياتها من دولة إلى أخرى بفعل تداخل عوامل داخلية، كالبنية الاقتصادية والثقافة السياسية، وأخرى خارجية مثل التأثيرات الإقليمية والدولية، وتوفّر دراسات التحول الديمقراطي أرضية خصبة للمقارنة بين تجارب ناجحة استطاعت ترسيخ مبادئ الحكم الديمقراطي وأخرى تعثرت أو أعادت إنتاج السلطوية بأشكال جديدة، ومن خلال هذا الإطار التحليلي يمكن فهم الديناميكيات التي تعزز الاستقرار الديمقراطي أوتُفضي إلى التراجع والارتداد السياسي مما يجعل هذا الموضوع محورًا أساسيًا لفهم مسارات التحول السياسي في العالم المعاصر.

وتلعب الأوليغارشية المالية دورًا بالغ التعقيد في سياقات التحول الديمقراطي، إذ غالبًا ما تكون النخب الاقتصادية من أبرز القوى الفاعلة في رسم مسارات التغيير، فهي من جهة تملك القدرة على التأثير في السياسات العامة وتوجيه القرارات الحكومية بما يخدم مصالحها، ومن جهة أخرى يمكن أن تساهم – عبر دعم مبادرات الاستقرار والنمو – في تعزيز بعض مكونات العملية الديمقراطية، غير أن هيمنتها على الموارد الاقتصادية والسياسية قد تمثل في كثير من الحالات عائقًا كبيرًا أمام بناء مؤسسات ديمقراطية فعالة ومستقلة.

وفي هذا السياق شهدت روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 تحولات جذرية على المستويين السياسي والاقتصادي، فقد انتقلت من اقتصاد مركزي مخطط إلى اقتصاد سوقي ومن نظام سلطوي إلى محاولة لتأسيس نظام ديمقراطي، ومن أبرز الظواهر التي رافقت هذه التحولات بروز طبقة الأوليغارشية المالية التي أصبحت تتمتع بنفوذ واسع في المجالين الاقتصادي والسياسي، وتمثّل هذه الفئة نخبة من الأفراد الذين راكموا ثروات طائلة خلال عمليات الخصخصة في تسعينيات القرن الماضي عبر استحواذهم على أصول الدولة الاستراتيجية بطرق شابها الكثير من الجدل والافتقار

للشفافية، وقد منحهم هذا النفوذ الاقتصادي قدرة على التأثير العميق في مجريات الحياة السياسية ما جعلهم أحد أبرز الفاعلين في مشهد ما بعد الاتحاد السوفيتي.

و لقد شكّلت الأوليغارشية المالية أحد أبرز نتاجات المرحلة الانتقالية في روسيا، إذ لم يكن صعودها مجرد فراغ اقتصادي بل سبب مباشر لضعف المؤسسات الرقابية وغياب الشفافية القانونية، فقد لعبت هذه النخبة دورًا محوريًا في رسم معالم الاقتصاد الجديد من خلال تحالفاتها مع النخبة السياسية ولقد أصبحت عنصرًا مهيمنًا في مرحلة إعادة التشكل الروسي، مما ألقى بظلاله على طبيعة التحول الديمقراطي في البلاد وأثار تساؤلات جوهرية حول مدى استقلالية القرار السياسي وقدرته على تمثيل الإرادة الشعبية في ظل تغوّل المال والنفوذ.

لقد اتّسم مسار التحول الديمقراطي في روسيا بالتعقيد والتعثر حيث ترافقت الإصلاحات مع مشكلات بنيوية أبرزها الفساد وضعف المؤسسات الديمقراطية واستمرار هيمنة النخب التقليدية، ورغم محاولات بناء نظام تعددي يقوم على الانتخابات وحرية التعبير إلا أن هذه المساعي واجهت عراقيل جوهرية لاسيما في ظل استمرار تأثير الأوليغارشية على مفاصل الدولة.

ومع وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة عام 2000 شهدت روسيا تحوّلًا في علاقة الدولة بالأوليغارشية حيث سعت القيادة الجديدة إلى فرض قدر أكبر من السيطرة المركزية والحد من نفوذ هذه النخبة، ومع ذلك لم يختف تأثير الأوليغارشية بل اتخذ أشكالًا جديدة أكثر انضباطًا وخضوعًا لسلطة الكرملين، فقد شهدت بعض الفترات تعاونًا وثيقًا بين الطرفين من خلال تبادل الدعم السياسي بالامتيازات الاقتصادية فيما شهدت فترات أخرى توترًا وصراعًا عندما حاولت الدولة إعادة هيكلة موازين القوة داخل النظام.

وانطلاقًا من هذا الواقع تبرز الأوليغارشية المالية كفاعل محوري في مسار التحول الديمقراطي الروسي سواء من خلال مساهمتها الإيجابية في بعض مراحل الاستقرار أو من خلال أدوارها المعطّلة لبناء نظام ديمقراطي حقيقي قائم على المؤسسات والمساءلة والشفافية.

الدراسات السابقة:

بالرغم من الأهمية المتزايدة لدور الأوليغارشية المالية في تحولات الأنظمة السياسية لا تزال الدراسات التي تتناول هذا الدور على التحول الديمقراطي محدودة من حيث العمق النظري والتحليل المقارن خاصة في سياق الدول التي تمر بمرحلة انتقال ديمقراطي، فالأدبيات المتوفرة تفتقر إلى معالجة شاملة لطبيعة تأثير النخب الاقتصادية على مسارات التحول الديمقراطي كما يغيب عنها المنظور الإقليمي الذي يسمح بفهم الفروقات والتشابهات بين التجارب المختلفة، الأمر الذي يخلق فجوة معرفية تستدعي المزيد من البحث والتحليل.

وبالنسبة للأدبيات المتوفرة حول هذا الموضوع يمكن عرضها كالتالي :

أولا: الــكتب الأكاديمية المطبوعة

1- دراسة للباحث أسلوند، أندرس حول:

"أوليغارشية مقارنة: روسيا، أوكرانيا، والولايات المتحدة"،[1] هذه الدراسة تبحث في الأنظمة الأوليغارشية في الدول الثلاث، وتقارن كيفية تشكُّل نفوذ النخب الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على مسار الحكم والاقتصاد في كل من روسيا، أوكرانيا، والولايات المتحدة، وقد أظهرت الدراسة أن الأوليغارشية في روسيا وأوكرانيا تختلف بشكل كبير عن تلك الموجودة في الولايات المتحدة من حيث طبيعة العلاقة بين النخب الاقتصادية والسياسية، ففي روسيا وأوكرانيا يُظهر الأوليغارشيون نفوذًا قويًا على القرارات السياسية، بينما في الولايات المتحدة يتم توزيع القوة الاقتصادية والسياسية بطريقة أكثر توازنًا بين النخب مما يقلل من قدرة أفراد معينين على السيطرة المطلقة، وأوضحت الدراسة أن هذه الفروق يمكن أن تعزى إلى الاختلافات في الهياكل القانونية والسياسية والتاريخية لكل بلد.

[1]Åslund, Anders. ***Comparative Oligarchy: Russia, Ukraine and the United States***. CASE Network Studies and Analyses, No. 296, 2005.

2- دراسة للباحث سكوت ماينوارينغ حول :

"**التحولات إلى الديمقراطية والتوطيد الديمقراطي: قضايا نظرية ومقارنة**[1] حيث ناقشت هذه الدراسة التحولات إلى الديمقراطية والتحديات المتعلقة بترسيخ الديمقراطية، مع التركيز على القضايا النظرية والمقارنة بين الدول، وتعد هذه الدراسة من الأدبيات التأسيسية في فهم التحول الديمقراطي خاصة في أمريكا اللاتينية، حيث ساهمت في تطوير إطار نظري لفهم كيف ولماذا تنجح أو تفشل الديمقراطيات الناشئة، كما سلّطت الضوء على أهمية السياق المحلي، وليس فقط العوامل البنيوية الكبرى.

ولقد استخدمت الدراسة نهجًا مقارنًا، مستندة إلى تحليل نظري وتحليلي لتجارب دول مختلفة في التحول الديمقراطي، مع دراسة عوامل مثل الثقافة السياسية، المؤسسات، والاقتصاد، وقد أكدت الدراسة أن نجاح التحول الديمقراطي يتطلب أكثر من مجرد إجراء انتخابات، حيث يجب أن تترافق العملية مع تطوير مؤسسات ديمقراطية قوية، تعزيز سيادة القانون، وضمان مشاركة شعبية واسعة، كما تشير إلى أن الديمقراطية المستدامة تعتمد على بناء توافق وطني واسع النطاق وتعزيز الثقافة الديمقراطية.

ثانيا: المقالات العلمية المحكمة

1- دراسة فريدمورك جاركو وغوندكر ليندوينا بعنوان :

اللامساواة في الدخل والأوليغارشية في المناطق الروسية: ملاحظة،[2]حيث يستعرض هذا المقال العلاقة بين عدم المساواة في الدخل وعلاقته بالأوليغارشية في مختلف المناطق الروسية، حيث يركز على تحليل التأثير الاقتصادي والاجتماعي للأوليغارشية، مع تسليط الضوء على كيفية تأثير هذه النخب المالية على تفاوت الدخل بين الأقاليم الروسية.

[1] Mainwaring, Scott. ***Transitions to Democracy and Democratic Consolidation: Theoretical and Comparative Issues*.** Working Paper No. 130. University of Notre Dame, Helen Kellogg Institute for International Studies, 1989.
[2]Fidrmuc, Jarko, and Lukas Gundacker. **"Income Inequality and Oligarchs in Russian Regions: A Note."** *European Journal of Political Economy* 50 (2017): 196–207.

كما هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين وجود الأوليغارشية وعدم المساواة في الدخل في الأقاليم الروسية، مع التركيز على كيفية مساهمة الأوليغارشية في تعميق التفاوتات الاقتصادية بين مختلف المناطق، وحاولت الدراسة تفسير دور الأوليغارشية في توسيع الفجوة الاقتصادية في روسيا.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن الأوليغارشية لهم دور كبير في زيادة عدم المساواة في الدخل في الأقاليم الروسية،حيث أظهرت النتائج أن الأقاليم التي تتمتع بتواجد قوي للأوليغارشية تشهد تفاوتات أكبر في توزيع الدخل مقارنة بالمناطق الأخرى. وأشارت الدراسة إلى أن هذا التفاوت قد يؤدي إلى عدم استقرار اجتماعي واقتصادي في تلك المناطق، مما يضع تحديات كبيرة أمام السياسات الحكومية الرامية إلى تقليل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية.

2- دراسة سيرغي غوروييف وأندريه راتشينسكي حول:

"دور الأوليغارشية في الرأسمالية الروسية"،[1] تناول هذا المقال دور الأوليغارشية في الرأسمالية الروسية خلال فترة الانتقال الاقتصادي التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي، وقد ركز الباحثان سيرجي غوريف وأندري راشينسكي على تأثير النخب المالية، المعروفة باسم الأوليغارشية، على الاقتصاد الروسي والمجتمع والسياسة.

استهدفت الدراسة تحليل تأثير الأوليغارشية على الاقتصاد الروسي في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي، مع التركيز على كيفية تفاعل هذه النخب المالية مع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية. يستعرض المقال كيف أثرت الأوليغارشية على مجالات متعددة، بما في ذلك القرارات الحكومية، توزيع الثروات، والتحولات الاجتماعية.

اعتمدت الدراسة على تحليل نوعي وكمي لتأثير الأوليغارشية على الاقتصاد الروسي باستخدام بيانات اقتصادية وسياسية للفترة ما بعد الانهيار السوفييتي، واستندت المنهجية إلى تحليل بيانات الشركات الكبرى ودراسة العلاقة بين النخب المالية وصنع القرار السياسي، بالإضافة إلى مراجعة الأدبيات المتعلقة بعملية الخصخصة ودور الأوليغارشية في هذه العملية كما

[1] Guriev, Sergei, and Andrei Rachinsky**. "The Role of Oligarchs in Russian Capitalism."** *Journal of Economic Perspectives* 19, no. 1 (2005): 131–150

توصلت الدراسة إلى أن الأوليغارشية لعبت دوراً محورياً في تشكيل الرأسمالية الروسية الجديدة، حيث كان لها تأثير كبير على الاقتصاد والسياسة في روسيا، كما أشارت الدراسة إلى أن تأثير الأوليغارشية كان مزدوجاً، حيث ساهموا في دفع عجلة الإصلاحات الاقتصادية من جهة، لكنهم من جهة أخرى ساهموا في تعميق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية مما أثار تساؤلات حول مدى استدامة هذا النموذج الاقتصادي.

3- دراسة كل من وينترز جيفري ألكسندر و بنيامين إيلي بيج بعنوان :

"**هل توجد أوليغارشية في الولايات المتحدة؟**"،[1] ويناقش هذا المقال تأثير النخب الثرية في الولايات المتحدة متسائلًا عما إذا كان النظام السياسي الأمريكي يقترب من الأوليغارشية، كما يستكشف جيفري وينترز وبنجامين بيج دور الأثرياء في التأثير على القرارات السياسية وقد هدفت الدراسة إلى تقييم مدى سيطرة الأثرياء على العملية السياسية في الولايات المتحدة، من خلال تحليل التمويل السياسي، وجماعات الضغط، والسياسات التي تفضل الأثرياء.

وأهم النتائج التي خلصت الدراسة إليها هي أن النخب الثرية في الولايات المتحدة تمارس نفوذاً غير متناسب على السياسة، مما يدفع بالنظام الأمريكي نحو الأوليغارشية المالية ولقد أظهرت النتائج أن الأثرياء يساهمون بشكل كبير في تمويل الحملات الانتخابية وجماعات الضغط، مما يمكنهم من تشكيل السياسات بشكل يخدم مصالحهم، ويقلل من قدرة المواطنين العاديين على التأثير في القرارات السياسية، ولقد دفعت هذه الديناميكية إلى تركيز الثروة والنفوذ السياسي في أيدي قلة من الأفراد، مما يهدد بتآكل الأسس الديمقراطية في البلاد.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1- دراسة باباجان تيغران بعنوان :

[1] Winters, Jeffrey A., and Benjamin I. Page. **"Oligarchy in the United States?"** *Perspectives on Politics* 7, no. 4 (2009): 731–751.

"الأوليغارشية، قوة الدولة، والرأي العام:دراسة حول دور الأوليغارشية في الديمقراطيات الزائفة بعد الاتحاد السوفيتي"،[1] وهي عبارة أطروحة الدكتوراه قدمت تحليلا معمقا لدور الأوليغارشيين في التأثير على الهياكل السياسية في الجمهوريات السوفيتية السابقة.

ومن أهم النتائج التي توصلت الدراسة إليها الدراسة هي أن الأوليغارشيين في هذه الدول يلعبون دورًا حاسمًا في تشكيل السياسات الوطنية والمحلية من خلال استغلال نفوذهم الاقتصادي، كما أن لديهم القدرة على التأثير على الرأي العام بفضل السيطرة على وسائل الإعلام،وبينت الأطروحة أن هذه السيطرة الإقتصادية والسياسية تؤدي إلى تعزيز الأنظمة الزائفة التي تبدو ديمقراطية في الظاهر ولكنها في الواقع تخدم مصالح النخبة الأوليغارشية على حساب عامة الشعب.

2- دراسة فيليشا ميلاندر بعنوان :

"التحول والأوليغارشية:دور الأوليغارشيين الروس خلال حقبة يلتسين"،[2] حيث سلطت الضوء على تأثير هذه النخب المالية في عملية الانتقال من النظام الشيوعي إلى الرأسمالية من خلال تحليل العلاقة بين الأوليغارشية والسلطة السياسية، وتأثيرهم على القرارات الاقتصادية والسياسية خلال عهد يلتسن، حيث ركزت على كيفية استخدام النخب المالية لمراكز قوتها للتأثير على عملية الانتقال الاقتصادي والسياسي، كما تم استعراض كيفية تأثير هذه العلاقات على استقرار النظام السياسي والتحولات الاقتصادية في تلك الفترة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الأوليغارشية كان لهم دور حاسم في تشكيل النظام السياسي والاقتصادي في روسيا خلال فترة يلتسن حيث تمكنوا من استخدام قوتهم الاقتصادية للتأثير على القرارات الحكومية وتوجيه السياسات بما يخدم مصالحهم، كما أظهرت الدراسة أن هذه العلاقة الوثيقة بين الأوليغارشية والسلطة السياسية كانت عاملاً مهماً في

[1] Babajan, Tamar. ***Oligarchs, State Power and Mass Opinion: A Study of the Role of Oligarchs in Post-Soviet Pseudo-democracies*.** PhD diss., Linnaeus University Press, 2018.
[2] Melander, Fredrik. **"Transition and Oligarchy: The Role of the Russian Oligarchs during the Yeltsin Era"** 2010.

الاستقرار النسبي للنظام السياسي في تلك الفترة، لكنها في الوقت نفسه ساهمت في خلق بيئة من الفساد وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية.

إنطلاقا من الأدبيات السابقة والتي تناولت مسألة الأوليغارشية في روسيا ودور النخب الاقتصادية في روسيا ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلا أن أغلبها ركز على نشأة الأوليغارشية، وتطور شبكاتها، ووظيفتها داخل النظام السياسي القائم، دون أن تعالج بشكل صريح أو مباشر دورها في مسار التحول الديمقراطي، فقد انصرف كثير من الباحثين إلى تحليل عمليات الخصخصة والعلاج بالصدمة التي أدت إلى بروز هذه النخب أو إلى تتبع علاقتها بالسلطة السياسية، خاصة في عهد يلتسين وبوتين، لكن دون الربط التحليلي بين هذا الدور الاقتصادي–السياسي وبين آفاق بناء نظام ديمقراطي فعلي.

كما أن الدراسات المتاحة غالبًا ما تناولت الأوليغارشية في إطار الاقتصاد السياسي أو في سياق السلطوية الروسية دون أن يكون هدفها تقييم تأثير هذه النخبة على إمكانات التحول الديمقراطي أو فشله في روسي، وبالتالي فإن موضوع العلاقة بين تمركز رأس المال في يد الأوليغارشية وبين انحراف مسار التحول نحو إعادة إنتاج سلطوية انتخابية لا يزال يمثل فراغًا بحثيًا واضحًا في الأدبيات.

وهنا تبرز أهمية الدراسة الحالية التي تسعى إلى سد هذه الثغرة من خلال تحليل دور الأوليغارشية المالية بوصفها فاعلًا سياسيًا ساهم في التأثير على طبيعة التحول الديمقراطي في روسيا، وذلك عبر تتبع تحوّلاتها من 1990 إلى 2020، وربطها بتغير أنماط الحكم، وبنية المؤسسات ومدى فاعلية العملية الديمقراطية الشكلية، وبهذا تقدم الدراسة مقاربة تركيبية تسعى إلى تجاوز التناول الوصفي أو الاقتصادي الصرف، لصالح تحليل سياسي معمق لموقع الأوليغارشية ضمن مسار التحول الديمقراطي الروسي، وبالتالي تُشكل هذه الدراسة إضافة نوعية علمية من خلال تركيزها على دور الأوليغارشية المالية كفاعل معيق للتحول الديمقراطي، لا كمجرد نتاج لتحولات اقتصادية، إذ في الوقت الذي تناولت

فيه الدراسات السابقة الجوانب البنيوية أو الاقتصادية لنشوء هذه النخب، فإن هذه الدراسة تسعى إلى فهم كيف أسهم تمركز السلطة المالية في إعادة إنتاج نظام سلطوي، اتخذ طابعًا انتخابيًا شكليًا دون أن يُفضي إلى ديمقراطية حقيقية.

وعليه، تتموضع الدراسة في تقاطع بين تحليل النخبة، ودراسات التحول الديمقراطي، والاقتصاد السياسي، وتطمح إلى سدّ فجوة قائمة في فهم العلاقة بين رأس المال المحتكر وفشل الانتقال الديمقراطي في السياق الروسي.

أهمية الدراسة :

يعد التطرق لموضوع الأوليغارشية المالية في روسيا من القضايا المثيرة للجدل في حقل الاقتصاد السياسي، نظرًا لما يعكسه هذا المتغيّر من علاقة معقدة بين رأس المال والسلطة السياسية، وتأثيره على طبيعة النظام السياسي، ومسار التحول الديمقراطي. ومن هنا، تتجلى أهمية هذه الدراسة في الاعتبارات التالية:

- تكمن أهمية تحليل دور الأوليغارشية المالية في روسيا من 1990 إلى 2020 في كون هذا الموضوع يسهم في الكشف عن طبيعة التحول السياسي في روسيا ليس فقط من خلال تتبع التغيرات المؤسساتية بل من خلال فهم الكيفية التي أثّر بها تمركز الثروة بيد فئة محدودة على آليات التمثيل، والشرعية، والتداول الديمقراطي للسلطة.
- لم تحظَ العلاقة بين الأوليغارشية والتحول الديمقراطي في روسيا باهتمام مباشر في أغلب الدراسات، حيث ركزت معظم الأدبيات على الجوانب الاقتصادية أو الأمنية أو تناولت النخب المالية من زاوية صعودها وتغلغلها في مفاصل الدولة، دون تحليل دورها كفاعل رئيسي في عرقلة أو توجيه مسار التحول الديمقراطي وبالتالي تكم اهمية الدراسة في سدّ فجوة بحثية في الأدبيات المتعلقة بالتحول الديمقراطي، من خلال تقديم نموذج يربط بين تمركز الثروة وتعثر الانتقال نحو الديمقراطية في السياقات ما بعد الشيوعية.
- تمثل الحالة الروسية نموذجًا غنيًا لفهم آليات إعادة إنتاج السلطوية في ظل مؤسسات ديمقراطية شكلية، الأمر الذي يجعل من دراسة دور الأوليغارشية مدخلًا لفهم أحد أهم أسباب فشل الديمقراطية في السياقات الانتقالية، لا سيما عندما يتقاطع النفوذ الاقتصادي مع القرار السياسي

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتوزع بين ما هو علمي نظري يهدف إلى إثراء المعرفة في حقل الاقتصاد السياسي والتحول الديمقراطي، وما هو عملي تطبيقي يستهدف تقديم رؤى ومقترحات يمكن الاستفادة منها على مستوى السياسات العامة وصياغة الاستراتيجيات.

أ- الأهداف العلمية

- تحليل دور الأوليغارشية المالية في روسيا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020 وفهم كيفية تأثيرها على بنية النظام السياسي من خلال تحليل التفاعل بين الاقتصاد والسياسة في مرحلة هامة من تاريخ روسيا، فلم يكن التحول الديمقراطي مجرد عملية مؤسساتية بل كان مجال صراع بين قوى متعددة المصالح. ويساعد هذا التحليل في الكشف عن الكيفية التي استُخدمت بها أدوات السوق والخصخصة كوسائل لإعادة تشكيل التوازنات السياسية، بما يعكس العلاقة المعقدة بين الليبرالية الاقتصادية والانغلاق السياسي.
- تحديد الأدوار المتباينة (الإيجابية والسلبية) التي لعبتها هذه النخبة في فترات مختلفة مع التركيز على علاقتها بالسلطة السياسية وأدوات النفوذ التي مارستها داخل مؤسسات الدولة.
- المساهمة في تطوير منهجيات تحليل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، من خلال دراسة الأوليغارشية كفاعل مزدوج التأثير على الاقتصاد الوطني والبنية السياسية في آنٍ واحد.

ب- الأهداف العملية

- تقديم فهم أعمق لصناع القرار والباحثين حول تأثير النخب الاقتصادية على مستقبل الديمقراطية في الدول ذات الأنظمة الانتقالية.
- اقتراح توصيات عملية حول سبل الحد من التأثير السلبي للأوليغارشية المالية على الحكم الرشيد وتعزيز الشفافية والمساءلة.

- إبراز العبر المستفادة من الحالة الروسية لتفادي تكرار السيناريوهات نفسها في دول تمر بمرحلة انتقال ديمقراطي مشابهة.
- تحفيز النقاش الأكاديمي والسياسي حول سبل إصلاح العلاقة بين السلطة الاقتصادية والسياسية، بما يساهم في بناء مؤسسات ديمقراطية أكثر توازنًا واستقلالية.

حدود الدراسة

بالنسبة للحدود العلمية للدراسة فإنها تقتصر على تحليل دور الأوليغارشية المالية في التحول الديمقراطي، ولا تتطرق إلى تأثيرات أخرى قد تكون ذات صلة، كما تركز الدراسة على الحالة الروسية ودون التوسع في تحليل حالات دول أخرى، أما الحدود الزمانية فتغطي الدراسة الفترة من 1990 إلى 2020، وهي الفترة التي شهدت أكبر التحولات في النظام السياسي والاقتصادي في روسيا، فسنة 1990 تعد نقطة تحول مفصلية شهدت بداية انهيار الاتحاد السوفيتي وبداية تأسيس روسيا.

أما نهاية الفترة في عام 2020، فتمثل مرحلة استقرار نسبي للنظام السياسي الروسي في ظل القيادة الطويلة لفلاديمير بوتين، ما يتيح فحصًا شموليًا لتطور دور الأوليغارشية خلال ثلاثين عامًا من التحولات الكبرى، بما في ذلك التأثير على مسارات التحول الديمقراطي أو إعاقته.

مبررات إختيار الموضوع

تتلخص أسباب اختيار الموضوع في جملة من المبررات بعضها ذاتية أخرى موضوعية.

أ.الأسباب الذاتية:

تستجيب المبررات الذاتية الى ما يلي :

- رغبة الباحثة في فتح منفذ معرفي في مجال الدراسات السياسية المقارنة، من خلال تسليط الضوء على تجربة سياسية معقدة مثل الحالة الروسية، التي تُعد من أكثر النماذج إثارة للجدل في عالم ما بعد الحرب الباردة،

وذلك بهدف أن تكون هذه الدراسة إسهامًا متواضعًا في البحوث العلمية المتعلقة بعلاقة النخب الاقتصادية بالتحول الديمقراطي.

- الرغبة في إرضاء الفضول العلمي المتعلق بفهم الديناميكيات التي حكمت العلاقة بين المال والسلطة في روسيا، خاصة في ظل ندرة الدراسات التي تعالج هذا الموضوع من زاوية التأثير السياسي للأوليغارشية على المسار الديمقراطي سواء في الأدبيات المحلية أو على مستوى الجامعة.
- الدافع الذاتي المتعلق باهتمام الباحثة بقضايا التحول الديمقراطي، والحرص على فهم العوامل التي تُعيق ترسيخه في البيئات الانتقالية، خاصة حين يكون المال أداة للنفوذ السياسي بدل أن يكون دعامة للمساءلة والشفافية، وهو ما يجعل من تناول هذا الموضوع مساهمة علمية ترتبط أيضًا بضمير الباحث ودوره في تحليل الظواهر التي تهدد التعددية السياسية ومبادئ الحكم الرشيد.

ب.الأسباب الموضوعية:

وتنبع المبررات الموضوعية لهذه الدراسة في جملة من الاعتبارات كالآتي:

- ندرة الدراسات التي تناولت تأثير الأوليغارشية المالية على التحول الديمقراطي في روسيا، خاصة في الأدبيات العربية، ما يمنح الدراسة طابع السبق العلمي.
- أهمية الفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى 2020، والتي شهدت تحولات سياسية واقتصادية كبرى في روسيا، جعلت من الأوليغارشية المالية فاعلًا رئيسيًا في الحياة العامة.
- تشابك البعد الاقتصادي مع السياسي، إذ تقدم الدراسة مقاربة تحليلية لفهم كيف تؤثر النخب الاقتصادية على مسار التحول الديمقراطي، وهو طرح قليل التناول في السياسة المقارنة.
- المساهمة النظرية التي تقدمها الدراسة من خلال تحليل علاقة النخبة المالية ببنية النظام السياسي، مما يسمح بتطوير فهم أعمق لديناميكيات السلطة في الأنظمة الانتقالية.

- إمكانية تعميم النتائج على حالات مشابهة، مما يمنح الدراسة طابعًا مقارنًا يمكن أن يفيد في تحليل تحولات ديمقراطية في دول أخرى تمر بظروف اقتصادية وسياسية قريبة من السياق الروسي.
- القيمة العلمية المضافة من خلال محاولة الربط بين مفاهيم النخبة، التحول الديمقراطي، والتأثير الاقتصادي في بيئة معقدة مثل الحالة الروسية.

إشكالية الدراسة:

يشكل صعود الأوليغارشية المالية في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ظاهرة بنيوية معقدة، تُبرز تداخلاً عميقًا بين المال والسياسة في سياق تحولات ما بعد الشيوعية. إذ استطاعت فئة محدودة من رجال الأعمال الاستفادة من التحولات الاقتصادية الكبرى لبناء ثروات ضخمة، سرعان ما تحولت إلى أدوات تأثير سياسي مباشر. وتكمن الإشكالية في ما إذا كان هذا النفوذ الاقتصادي قد أسهم في دعم مسار التحول الديمقراطي في روسيا، أم أنه أدى إلى إضعافه وتكريس نمط سلطوي جديد.

إنطلاقا من هذا يمكن أن يُطرح التساؤل االتالي :

كيف ساهمت الأوليغارشية المالية في روسيا في دعم أو إعاقة مسار التحول الديمقراطي بين 1990 و2020؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

- كيف ساهمت التحولات الاقتصادية في تمكين الأوليغارشيين من مراكز القرار السياسي؟
- كيف أثرت العلاقة بين الأوليغارشية والدولة على مسار التحول الديمقراطي في روسيا؟
- ما هي الآليات التي استخدمتها الأوليغارشية المالية لتعزيز نفوذها السياسي في النظام الروسي؟
- إلى أي مدى أسهمت الأوليغارشية المالية في تقييد التعددية السياسية وحرية الصحافة في روسيا؟
- كيف ساعدت الأوليغارشية المالية في ترسيخ أو تقويض مؤسسات الدولة الروسية ؟
- ما دور الأوليغارشية المالية في تعزيز أو تقويض المشاركة السياسية في روسيا؟

فرضيات الدراسة:

- ساهمت الأوليغارشية المالية خلال فترة حكم بوريس يلتسين في دعم التحول الديمقراطي نسبيًا عبر تعزيز التعددية الحزبية وتوسيع دور السوق، مستفيدة من الانفتاح السياسي والاقتصادي.
- أدى تغلغل النخب الأوليغارشية في مؤسسات الدولة إلى إضعاف استقلالية القرار السياسي، مما حدّ من فعالية المؤسسات الديمقراطية وشكّل عائقًا أمام بناء نظام ديمقراطي مستقر.
- استُخدمت وسائل الإعلام المملوكة للأوليغارشية كأداة لتوجيه الرأي العام والتأثير في المسار الانتخابي، بما يخدم مصالح اقتصادية وسياسية ضيقة على حساب التعددية.
- منذ صعود لاديمير بوتين تغير نمط علاقة الدولة بالأوليغارشية نحو احتوائها وتوظيفها، ما أدى إلى تحالف غير معلن بين السلطة ورجال الأعمال، ساهم في تعزيز الطابع السلطوي للنظام.

مناهج الدراسة:

يتميّز كل موضوع بخصوصيته التي تفرض بدورها أساليب منهجية محددة في دراسته وتحليلة ونظرًا لطبيعة هذا البحث فقد اقتضى الأمر اعتماد مجموعة من المناهج العلمية التي تُمكِّن من الإحاطة بجوانب الموضوع وتحليل أبعاده بشكل دقيق، ومن أبرز هذه المناهج:

1.المنهج التحليلي: المنهج التحليلي هو أحد المناهج العلمية التي تُستخدم لدراسة الظواهر والمفاهيم والأفكار من خلال تفكيكها إلى عناصرها الأساسية، وفهم العلاقات التي تربط بينها بهدف التفسير والتقييم، ويعتمد هذا المنهج على التفكير المنطقي والنقدي مما يجعله مناسبًا لتحليل النصوص، الوثائق، البيانات الإحصائية، أو حتى الاتجاهات الفكرية والسلوكية ويتميز المنهج التحليلي بالقدرة على تقديم رؤى معمقة حول الظواهر من خلال استخلاص الدلالات والمعاني وإبراز الجوانب الخفية أو غير المباشرة فيها.

وقد تم استخدام المنهج التحليلي في هذه الدراسة من خلال الخطوات التالية:

- تحديد المفاهيم الأساسية: كتعريف الأوليغارشية المالية ومفاهيم الديمقراطية والانتقال الديمقراطي.
- تحليل العلاقة بين الأوليغارشية والديمقراطية ودراسة كيفية تأثير الأوليغارشية على المؤسسات السياسية، مثل مدى دعمها أو معارضتها للعمليات الديمقراطية.
- تحليل البيانات الكمية والنوعية الاقتصادية والسياسية المتعلقة بالدور الذي لعبته الأوليغارشية، وتأثيرها على الانتخابات، والأحزاب السياسية، وقرارات الحكومة.
- تقييم الأثر باستخدام أدوات تحليلية لتقييم كيف ساهمت الأوليغارشية في تعزيز أو تقويض المؤسسات الديمقراطية.
- تحديد العوامل المؤثرة: تحليل العوامل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي ساهمت في صعود الأوليغارشية ودورها في العملية الديمقراطية.

2.منهج دراسة حالة: تم اختيار منهج دراسة الحالة في هذه الدراسة نظرًا لطبيعته التي تتطلب التعمق في فهم الظواهر ضمن سياقاتها الواقعية والمعقدة، ويُعد هذا المنهج الأنسب لموضوع الدراسة نظرًا لكونه يسمح بجمع وتحليل بيانات تفصيلية حول وحدة محددة مما يُمكّن الباحث من الكشف عن العلاقات والعوامل المؤثرة بعمق وشمولية، كما أن منهج دراسة الحالة يوفر مرونة في استخدام أدوات متعددة لجمع المعلومات وهذا الذي يساعد في بناء صورة غنية ودقيقة حول الظاهرة المدروسة ومن خلال التركيز على حالة واحدة أو عدد محدود من الحالات يسهم هذا المنهج في تقديم نتائج ذات مغزى يمكن أن تُسهم في تطوير المعرفة النظرية والممارسة التطبيقية في المجال محل الدراسة.

3.المنهج التاريخي: يعتبر المنهج التاريخي أحد المناهج العلمية التي تعتمد على دراسة الوقائع والأحداث التي حدثت في الماضي بهدف فهمها وتحليلها واستخلاص العِبر منها، وربطها بالحاضر واستشراف المستقبل،يقوم هذا المنهج على جمع البيانات من مصادر تاريخية متنوعة مثل الوثائق، السجلات، المذكرات، الجرائد، وأحيانًا المقابلات الشفوية، ثم تحليلها بطريقة نقدية للكشف عن تسلسل الأحداث والعوامل التي أثّرت فيها، ويُستخدم المنهج التاريخي بشكل واسع في

مجالات مثل التربية، السياسة، علم الاجتماع، والإعلام، حيث يُسهم في تفسير الظواهر المعاصرة من خلال جذورها التاريخية

هذا المنهج يساعد على فهم أعمق للديناميات المعقدة بين الاقتصاد والسياسة في السياق الروسي وقد تم استخدمته الباحثة لدراسة دور الأوليغارشية المالية في التحول الديمقراطي في روسيا من خلال عدة خطوات:

- تحديد السياق التاريخي: دراسة الفترة الزمنية التي تزامنت مع ظهور الأوليغارشية، مثل فترة التسعينيات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وما صاحبه من تحولات سياسية واقتصادية.
- جمع البيانات: تحليل الوثائق التاريخية، المقالات، والكتب التي تناولت دور الأوليغارشية وتأثيرها على السياسة الروسية.
- تحليل الأحداث: دراسة كيفية تأثير الأوليغارشية على صناعة القرار السياسي والاقتصادي، وكيف ساهمت في تشكيل المشهد الديمقراطي أو التوجهات السلطوية.
- دراسة الشخصيات: التركيز على الأفراد البارزين في عالم الأعمال، وما كان لهم من دور في دعم أو مقاومة التحولات الديمقراطية.
- التغيرات الاجتماعية: رصد كيف أثرت الأوليغارشية على المجتمع في روسيا ، ومدى تأثير ذلك على القيم الديمقراطية.

4.المنهج الوصفي: يُعد المنهج الوصفي من المناهج الأساسية في البحث العلمي ويُستخدم لدراسة الظواهر كما هي في الواقع دون التدخل في تغييرها، ويعتمد على جمع المعلومات من الميدان ثم تنظيمها وتحليلها بهدف وصف العلاقات بين المتغيرات المختلفة وتفسيرها، ويُسهم هذا المنهج في تقديم صورة واضحة عن الظاهرة المدروسة مما يُمكّن الباحث من بناء استنتاجات علمية دقيقة تدعم أهداف الدراسة.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي من خلال ما يلي :

- جمع البيانات الوصفية حول الأوليغارشية، مثل تاريخ ظهورها، الشخصيات الرئيسية، والشركات المرتبطة بها.
- وصف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في روسيا والتركيز على التحولات الديمقراطية.
- وصف الدور المؤثر للأوليغارشية على السياسة الروسية، مثل تمويل الأحزاب السياسية والتأثير على القرارات الحكومية.
- وصف الأنماط العامة في سلوك الأوليغارشية وكيفية تفاعلها مع النظام السياسي.
- عرض وجهات نظر مختلفة حول دور الأوليغارشية في التحول الديمقراطي، بما في ذلك المؤيدين والمعارضين.
- تقديم استنتاجات وصفية وإنهاء الدراسة بتلخيص ما تم وصفه.

5. **المنهج المقارن**: استخدمت الباحثة المنهج المقارن لتحليل التحولات السياسية والاقتصادية في روسيا من خلال المقارنة بين بعض المفاهيم وبين بعض الحالات في الفصل النظري وكذلك ثم استخدام المقارنة الضمنية عبر فترات زمنية مختلفة من خلال مقارنة تأثير الأوليغارشية المالية على مسار التحول الديمقراطي في روسيا خلال فترة يلتسين وبوتين، مع التركيز على التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد، وفي النهاية تم طرح فرضيتين رئيسيتين حول العلاقة بين الأوليغارشية والتحول الديمقراطي، مما أتاح تقديم رؤية مقارنة مدعومة بالأدلة التاريخية والنظرية.

6. المنهج الإحصائي: وهو أحد المناهج العلمية التي تُستخدم في تحليل البيانات الكمية بهدف تفسير الظواهر واستخلاص النتائج ويعتمد هذا المنهج على جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها باستخدام أدوات وأساليب رياضية وإحصائية، مما يُمكّن الباحث من الوصول إلى استنتاجات دقيقة تدعم قراراته أو تفسّر سلوك الظاهرة المدروسة، ويُعد من المناهج الأساسية في البحوث العلمية.

ولقد استخدمت الباحثة المنهج الإحصائي الكمي لتحليل البيانات المتعلقة بدور الأوليغارشية المالية في التحول الديمقراطي في روسيا، وتم ذلك من خلال إعداد جداول إحصائية لعرض وتفسير المعطيات الاقتصادية والسياسية ذات الصلة، مما ساعد في تقديم صورة واضحة وشاملة للاتجاهات والأنماط التي شهدتها روسيا على مر الزمن، كما تم استخدام

المنحنيات البيانية لتوضيح العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والسياسية الرئيسة، هذه الأدوات الإحصائية ساهمت في تقديم تحليلات دقيقة وداعمة للفرضيات التي طرحتها الدراسة، مما أضاف بعدًا كميًا يعزز من صحة النتائج والاستنتاجات المستخلصة.

الاقترابات النظرية للدراسة

في هذه الدراسة تم توظيف جملة من الاقترابات النظرية أهمها ما يلي :

1.**اقتراب الدور**: وهو مقاربة تحليلية تُستخدم لفهم سلوك الفاعلين سواء أفرادًا أو دولًا من خلال الأدوار التي يؤدونها داخل النظام الاجتماعي أو السياسي، ويفترض هذا الاقتراب أن سلوك الفاعل يتحدد وفقًا لتوقعات المجتمع أو البيئة المحيطة به، بالإضافة إلى تصوره الذاتي لهذا الدور، فالدور هو مجموعة من التوقعات والمعايير المرتبطة بموقع معين داخل النظام ويؤثر في طريقة اتخاذ القرار والتصرف وُستخدم اقتراب الدور لفهم تصرفات القادة أو السياسات الخارجية للدول، ويبرز العلاقة بين ما يتوقعه الآخرون من الفاعل وما يتوقعه هو من نفسه في سياق التفاعل مع النظام ككل.

وقد تم استخدام اقتراب الدور في دراسة "دور الأوليغارشية المالية في التحول الديمقراطي في روسيا 1990-2020" من خلال تحليل كيف تؤثر الأهمية السياسية والاقتصادية للأوليغارشيين على عملية التحول الديمقراطي، بتحديد من هم الأوليغارشيون في روسيا ودورهم في الاقتصاد والسياسة، وكيف يؤثر وجود الأوليغارشية المالية على المؤسسات الديمقراطية، مثل الانتخابات، والإعلام، والمجتمع المدني.

وكذلك دراسة العلاقات بين الأوليغارشية المالية والدولة، وكيف يمكن أن تكون الأوليغارشية المالية عاملاً إما لتعزيز الديمقراطية أو لعرقلتها، مع التركيز على السياق الروسي.

2.الاقتراب المؤسسي:تمكن أهمية الاقتراب المؤسسي تكمن في فهم ديناميات مكينة السلطة بحيث يساعد على تحليل كيفية تشكل السلطة وتوزيعها داخل المؤسسات ويوفر إطارًا لفهم كيفية تأثير الهياكل المؤسسية على سلوك الأفراد

والمجموعات السياسية، كما أنه يسهل دراسة كيفية تغير المؤسسات وتأثير ذلك على السياسات والقرارات، وكذلك يوضح كيف تتفاعل المؤسسات المختلفة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية) وتأثير ذلك على الاستقرار والتنمية، كما يساعد في فهم كيف يمكن أن تعزز أو تعرقل المؤسسات التحول الديمقراطي والتنمية السياسية.

وقد استخدام الاقتراب المؤسسي في هذه الدراسة بتحديد المؤسسات السياسية والاقتصادية الرئيسية في روسيا، مثل الحكومة، البرلمان، والأحزاب السياسية، وكيفية تفاعلها مع الأوليغارشية، وكذلك دراسة القواعد القانونية والأنظمة التي تحدد العلاقة بين الدولة والأوليغارشية، وكيف يستغل أوليغارشيون المؤسسات لتحقيق مصالحهم، وكيف يؤثرون على صنع القرار.

3. اقتراب صنع القرار: عرف اقتراب صنع القرار على أنه العملية التي يتبعها الأفراد أو المجموعات والمنظمات لتحديد الخيارات المتاحة، تقييمها، واختيار الأنسب منها. وتشمل هذه العملية عدة مراحل، مثل تحديد المشكلة، جمع المعلومات، تحليل البدائل، اتخاذ القرار، وتنفيذ ومراجعة القرار.

وقد تمت وظيفة اقتراب صنع القرار في هذه الدراسة من خلال تحديد المشكلة ودراسة كيف تؤثر الأوليغارشية المالية على العمليات الديمقراطية في روسيا، ثم عبر جمع المعلومات وتحليل البيانات التاريخية والسياسية والاقتصادية، بما في ذلك دور الأوليغارشيين في السياسة والاقتصاد، وكذلك تحليل البدائل وإمكانية تعزيز الديمقراطية عبر إصلاحات اقتصادية وتقديم خيارات لمواجهة نفوذ الأوليغارشيين من خلال تحديد الاستراتيجيات المناسبة لتعزيز الديمقراطية، مثل دعم الشفافية، ثم في النهاية كيفية تنفيذ الاستراتيجيات المقترحة ومراقبة تأثيرها على التحول الديمقراطي.

4.الاقتراب النسقي: اعتمدت هذه الدراسة على الاقتراب النسقي باعتباره أحد الأدوات المنهجية الفعالة في تحليل الظواهر السياسية المعقدة، حيث يُنظر إلى النظام السياسي كوحدة متكاملة تتفاعل مع بيئتها الداخلية والخارجية عبر حلقات من المدخلات والمخرجات والتغذية الراجعة، ويساعد هذا الاقتراب في تفكيك العلاقة المتشابكة بين الأوليغارشية

المالية والدولة الروسية من خلال تتبع كيفية تدفّق الموارد والنفوذ من البيئة الاقتصادية إلى الفضاء السياسي وتحليل الكيفية التي تُترجم بها المصالح الاقتصادية للنخب المالية إلى سياسات ومواقف ومؤسسات (مخرجات)، تؤثر بدورها في بنية النظام السياسي ومسار التحول الديمقراطي،كما يسمح الاقتراب النسقي بفهم ديناميكيات التفاعل بين النظام والأوليغارشية من جهة، والمجتمع والبيئة الخارجية من جهة أخرى، بما يكشف عن آليات إعادة إنتاج السلطوية رغم وجود مؤسسات ديمقراطية شكلية. ومن هذا المنطلق يشكّل الاقتراب النسقي إطارًا مرنًا وملائمًا لفهم طبيعة تأثير تمركز الثروة والنفوذ في يد الأوليغارشية على مسار التحول الديمقراطي في روسيا بين 1990 و2020.

5.اقتراب النخبة: يعتبر اقتراب النخبة من أهم نظريات تطور السياسة المقارنة بين التقليدية والسلوكية، إذ يشكل إطارًا مهمًا في دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية، وله دور في فهم ديناميكية السلطة حيث يساعد في تحليل كيفية تشكل النخب وتوزيع السلطة والنفوذ في المجتمع، وكيفية تأثير هذه النخب على السياسات العامة والقرارات الحاسمة. أما توظيف اقتراب النخبة في هذه الدراسة فهو من خلال تحديد من هم الأوليغارشيون كفئة نخبوية وتأثيرهم على النظام السياسي والاقتصادي، مع دراسة كيفية تكوين الأوليغارشيين للسلطة والنفوذ وعلاقتهم بالسياسيين والدولة وتحليل كيف تؤثر الأوليغارشية المالية على صنع القرار السياسي، وتوجيه السياسات العامة، مثل القوانين التي تؤثر على حقوق الإنسان والحريات المدنية ثم تحليل ودراسة الاستراتيجيات التي تتبعها النخبة المالية لتعزيز نفوذها وكيف تؤثر هذه الاستراتيجيات على الديمقراطية.

6. اقتراب التحديث: يُعد مقترب التحديث من أبرز المداخل النظرية الكلاسيكية التي ظهرت في منتصف القرن العشرين لتحليل التحولات الاجتماعية والسياسية، وينطلق هذا المقترب من فكرة أن المجتمعات تمر بمراحل تطورية متتالية تنتقل فيها من الطابع التقليدي إلى الحداثة، حيث يفترض أن تحقيق التقدم الاقتصادي ونشر التعليم وتطوير المؤسسات السياسية، يؤدي إلى بناء أنظمة أكثر عقلانية واستقرارًا وقد تأثر هذا المقترب بالنموذج الغربي للحداثة، واعتبره المسار الطبيعي الذي يجب أن تسير عليه باقي المجتمعات.

وفي هذه الدراسة استخدمت الباحثة مقترب التحديث لتحليل كيف ساهمت التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والسياسية نحو نمط جديد من الحكم. فقد افترض هذا المقترب أن الانتقال نحو اقتصاد السوق وتحرير المؤسسات سيقود تدريجيًا إلى قيام نظام ديمقراطي، غير أن صعود الأوليغارشية المالية شكّل انحرافًا عن مسار التحديث المفترض، إذ استحوذ فاعلون اقتصاديون على مراكز القرار السياسي، مما عرقل بناء مؤسسات ديمقراطية مستقلة. ومن هنا، ساعدني مقترب التحديث في فهم التناقض بين التغيير في البنية الاقتصادية وبقاء الهياكل السلطوية، ما يفسر تعثّر عملية التحول الديمقراطي في الحالة الروسية.

تقسيم الدراسة

إنطلاقًا من الأهداف المرجوة من الموضوع والإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة، والتساؤلات الفرعية والفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وكانت الفصول على النحو التالي:

- **الفصل الأول**: خصص للإطار النظري للدراسة وتناول فيه الباحث مفهوم الأوليغارشية المالية من حيث التعريف والتمييز بينها وبين المفاهيم القريبة منها، واستعراض خصائصها بالإضافة إلى تقديم نماذج دولية قديمة ومعاصرة، كما تم التطرق إلى مفهوم التحول الديمقراطي من حيث التعريف، والمراحل والنماذج المختلفة والعوامل المؤثرة فيه مع تقديم قراءة تحليلية في أنماط التحول واختُتم الفصل بتحليل العلاقة بين الأوليغارشية والتحول الديمقراطي من خلال النظريات النخبوية، البنيوية، الفاعلية والمقاربات الاجتماعية.
- **الفصل الثاني** :عالج واقع الأوليغارشية المالية في روسيا من خلال تتبع جذورها التاريخية منذ العهد القيصري مرورًا بالاتحاد السوفياتي، ووصولًا إلى موجتي صعودها في مرحلتي يلتسين (1991–1999) وبوتين (2000–2020)، وقد تضمن الفصل تحليلًا للسياقات السياسية والاقتصادية التي ساهمت في بروز هذه الفئة، واستراتيجياتها في الحفاظ على النفوذ داخل الدولة.

- **الفصل الثالث** :ركّز على مسار التحول الديمقراطي في روسيا من خلال دراسة طبيعة النظام السياسي والبنية الدستورية، وتحليل تطور الأحزاب والقوى الفاعلة مع تتبع مراحل التحول في عهد يلتسين، ثم مرحلة إعادة تركيز السلطة في عهد بوتين، وصولًا إلى فترة التعديلات الدستورية وتكريس النزعة السلطوية.
- **الفصل الرابع** :خُصص لتحليل دور الأوليغارشية المالية في التأثير على مسار التحول الديمقراطي، وتناول هذا الفصل تدخل الأوليغارشية في السياسات الحكومية والقرار السياسي، ثم تأثيرها في الانتخابات والأحزاب، وأخيرًا أثرها في الاقتصاد والمجتمع، وقد اختُتم الفصل بتحليل مآلات التحول الديمقراطي في ظل استمرار نفوذ هذه الفئة، من خلال تقييم التحول، ودراسة التكيّف المتبادل بين الأوليغارشية والنظام، واستشراف التحديات المستقبلية.

وتختتم الدراسة بخاتمة تلخص النتائج الرئيسية وتقدم توصيات لصناع القرار بناءً على التحليل المقدم في الفصول السابقة و تهدف التوصيات إلى تقديم حلول عملية للتحديات التي تواجه التحول الديمقراطي في ظل نفوذ الأوليغارشية المالية، مع التركيز على تعزيز الشفافية والمساءلة وتقوية المؤسسات الديمقراطية.

صعوبات وعوائق الدراسة

كما هو الحال في معظم الدراسات الأكاديمية واجه هذا البحث عددًا من التحديات والصعوبات التي أثّرت على سيره، وفرضت على الباحثة بذل جهد إضافي لضمان تحقيق الأهداف العلمية المرجوّة من أبرز هذه الصعوبات:

- ندرة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الأوليغارشية المالية ودورها في التحول الديمقراطي في السياق الروسي بشكل مباشر مما تطلب الرجوع إلى مصادر متنوعة، وتحليل مقارن لتجارب مشابهة.
- صعوبة الحصول على بيانات دقيقة وحديثة تتعلق بتوزيع الثروة، ومسارات النفوذ السياسي للأوليغارشية، نظرًا للطبيعة المعقدة وغير الشفافة للبيئة السياسية والاقتصادية في روسيا.

- التشابك بين العوامل السياسية والاقتصادية وهذا ما يجعل من الصعب عزل تأثير الأوليغارشية عن باقي العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي.
- عدم التمكن من اللغة الروسية وعدم توفر قدرات مالية لزيارة روسيا مما يسمح للباحث من الإطلاع على الدراسات بلغتها وفي بيئتها الأصلية

ورغم هذه الصعوبات حاولت الباحثة تجاوز التحديات المتاحة والاعتماد على مصادر موثوقة ومتعددة اللغات لضمان دقة التحليل وشموليته.

الفصل الاول:

الإطار النظري للأوليغارشية والتحول الديمقراطي

الفصل الأول: الإطار النظري للأوليغارشية والتحول الديمقراطي

تمهيـــــــــــد:

يعدّ فهم الديناميكيات التي تحكم العلاقة بين النخب الاقتصادية ومسارات التحول السياسي أمرًا ضروريًا لتحليل طبيعة الانتقال الديمقراطي في السياقات المعاصرة لا سيما في الدول التي شهدت تحولات اقتصادية عميقة عقب انهيار أنظمة شمولية، وتُشكّل الأوليغارشية المالية إحدى أبرز هذه النخب بالنظر إلى تأثيرها المتزايد في مراكز القرار وقدرتها على توجيه السياسات وفقًا لمصالحها الخاصة، ومن جهة أخرى لا يمكن فهم مسار التحول الديمقراطي دون الإحاطة بمفاهيمه ومراحله المختلفة والعوامل البنيوية والسياسية التي تؤثر فيه.

ينطلق هذا الفصل في بناء إطار نظري مزدوج يجمع بين تحليل ظاهرة الأوليغارشية المالية من حيث المفهوم، الخصائص، والنماذج الدولية، وبين استعراض أبرز المقاربات المتعلقة بالتحول الديمقراطي، بما في ذلك تعريفه، أنماطه، ومراحله، كما يُعنى الفصل بفهم الكيفية التي تتفاعل بها الأوليغارشية مع عمليات التحول، سواء من خلال دعمها أو عرقلتها، مع تقديم مقاربات نظرية متعددة لتفسير هذا التفاعل، مثل النظريات النخبوية، والتفسيرات البنيوية والاقتصادية.

ويهدف هذا الإطار إلى تمكين الباحث من الإلمام بالأبعاد المفاهيمية والنظرية الأساسية التي تؤسس لتحليل الحالة الروسية في الفصول اللاحقة، من خلال فهم السياق النظري الذي تتحرك فيه كل من الأوليغارشية المالية والتحول الديمقراطي.

المبحث الاول: مفهوم الأوليغارشية المالية

إن التمكن من المفاهيم لا يتحقق إلا بالوقوف على خصوصياتها والسياقات التي نشأت وتطورت فيها، وهذا يستوجب دراسة معمقة لمعانيها وتحولاتها، فالتعامل مع هذه المفاهيم لا يُختزل في مراعاة القواعد المنطقية فحسب بل يستدعي أيضًا تبني منظور تاريخي يراعي تطور استعمالها وتعدد دلالاتها عبر الزمن، ومن خلال هذا المبحث نحاول دراسة هذا المفهوم وضبط تعريفه والسعي لفهم تأثيره على مختلف الأنظمة السياسية، سواء في سياقات تاريخية أو حديثة.

المطلب الأول: تعريف الأوليغارشية المالية.

تعتبر الأليغارشية المالية من المفاهيم الأكثر تداولاً في العلوم الاجتماعية والسياسية إلا أنها تعاني من ضعف في التنظير، فعلى الرغم من كثرة الإشارات إلى الأوليغارشية إلا أن النظريات المستخدمة لفهمها عبر التاريخ والحالات المختلفة تفتقر إلى القواسم المشتركة.

أولا:تعريف الأوليغارشية:

لـــغة : في اللغة العربية لايوجد كلمة "أوليغارشية" أصلية من الجذر العربي فهي مأخوذة من الكلمة اليونانية القديمة ὀλιγαρχία (oligarchía)، وهي تتكوّن من مقطعين: ὀλίγος" (oligos) :وتعني "قليل" أو "عدد محدود ἀρχή" (archē)"وتعني "سلطة" أو "حُكم" وبذلك فالمعنى الحرفي للكلمة هو "حكم القِلّة" أو "سلطة القِلة" في إشارة إلى نظام تكون فيه السلطة مركّزة بيد عدد صغير من الأشخاص أو العائلات، وغالبًا ما تكون هذه السلطة متوارثة وتُمارس دون رقابة حقيقية من الشعب.[1]

[1] عبده مصطفى دسوقي، "الأوليغارشية"، *الموسوعة السياسية*، بتاريخ 2018/06/04على الرابط التالي : https://political-encyclopedia.org/dictionary/الأوليغارشية (شوهد يوم 26 فبراير 2024)

أما **إصطلاحا:** يكثر ذكر الأوليغارشية بشكل خاص في الأدبيات المتعلقة ببلدان ما بعد الاستعمار وما بعد الشيوعية مثل الفلبين وروسيا ومع ذلك فإن هذا المصطلح يتكرر بشكل أقل في السياقات الصناعية المتقدمة ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الاعتقاد بأن الأوليغارشية عمومًا يمكن التغلب عليها من خلال الديمقراطية الانتخابية فالديمقراطيات التعددية بحكم تعريفها تقريباً لا يمكن أن تكون حكم القلة.

ولقد عرف **معجم أكسفورد البريطاني** الأوليغارشية بأنها: مجموعة قليلة من الناس تحكم دولة أو منظمة، ويعد **افلاطون (Plato)** أول من أشار إليها في كتابه (الجمهورية) الذي قام بتقسيم أنظمة الحكم إلى: "الدولة المثالية، الدولة الديمقراطية، الدولةالأوليغارشية، ثم عاد في كتابه (السياسة) وقدم تقسيماً أوضح من ستة أنواع: منها ثلاثة تتقيد وتحترم القانون وثلاثة لا تلتزم بالقانون ومن ضمن الأخيرة هو حكم الأوليغارشية.[1]

وأما **أرسطو(Aristotle)** فقد عرف الأوليغارشية بأنها شكل منحرف من أشكال الحكم، حيث تحكم القلة لمصلحتها الخاصة بخلاف "الأرستقراطية" التي تحكم فيها القلة من أجل الصالح العام،[2] أما **كارل ماركس (Karl Marx)** لا يستخدم مصطلح "أوليغارشية" بشكل مباشر كثيرًا، لكنه ينتقد سيطرة "البرجوازية" أو الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، وهي جوهر الأوليغارشية الاقتصادية ويصف سيطرة الطبقة الرأسمالية: "الدولة الحديثة ليست إلا لجنة تدير الشؤون المشتركة للبرجوازية بأكمله".[3]

أما **روبيرت ميشلز :(Robert Michels)** فيعرف الأوليغارشية من خلال "قانون الأوليغارشية الحديدي" الذي ينص على أن كل تنظيم مهما كان ديمقراطيًا في بدايته يميل بمرور الوقت إلى أن تتحكم فيه نخبة صغيرة حيث يقول: "في كل حزب أو منظمة لا بد أن تظهر قيادة دائمة ومركزة مما يؤدي إلى تركيز السلطة في يد قلة، أي إلى أوليغارشية".[4]

[1] محمد محي الجنابي، **"البيروقراطية الأمريكية في عصر الأوليغارشية"**، المجلة السياسية والدولية، العدد 58 (2024): 455–461.
[2] Aristotle, **Politics**, Book III, 1279b–1280a (Oxford: Oxford University Press, 1943), 127.
[3] Marx, Karl, and Friedrich Engels. ***The Communist Manifesto*.** New York: International Publishers, 1948
[4] Robert Michels**, *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy*** (New York: Free Press, 1962), 365.

ووفقًا لتعريف الباحث السياسي **جيفري وينترز(Jeffrey A. Winters)** ، فإن الأوليغارشية ليست مجرد نظام حكم سياسي تديره قلة كما هو موجود في التعريفات التقليدية، بل نموذج تحليلي قائم على تمركز الثروة والقدرة على استخدام الموارد لحماية هذه الثروة من التهديدات، خصوصًا من الدولة أو عامة الشعب. يُميز وينترز بين أنواع مختلفة من الأوليغارشية، ويطرح مفهوم "**السلطة الدفاعية للثروة (wealth defense power)** " مؤكدًا أن الأوليغارشية تظهر في كل الأنظمة السياسية تقريبًا عندما توجد ثروات ضخمة تحتاج إلى الحماية، ويوجد ذلك حتى في الأنظمة الديمقراطية.

ويقول: "الأوليغارشية ليست نوعًا من النظام السياسي، بل نمطًا من الحكم القائم على القوة التي تنبع من الثروة... وهي تحدث عبر العصور وعبر الأنظمة من أثينا القديمة إلى الولايات المتحدة المعاصرة"[1]

من خلال ما سبق يمكننا أ ن نستخلص عناصر أساسية العناصر الأساسية في نظرية وينترز:

1. الثروة كمصدر للقوة السياسية فالثروة الكبيرة تمنح أصحابها القدرة على التأثير السياسي المباشر وغير المباشر.

2.الديمقراطية لا تلغي الأوليغارشية فحتى داخل الديمقراطيات الليبرالية يوجد أوليغارشيون يمتلكون نفوذًا هائلًا لحماية مصالحهم الاقتصادية.

3.تعدد أنماط الأوليغارشية فهو يميز بين :

- **الاحتكارية** :مثل روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي
- **السلطوية** كما في بعض دول شرق آسيا
- **المدمجة في الديمقراطية** كما في الولايات المتحدة

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن أن نعرف الاوليغارشية إجرائيًا بأنها شكل من أشكال النظم السياسية أو التنظيمات الاجتماعية التي تتركز فيها السلطة بيد فئة محدودة من الأفراد، يتميزون بتفوقهم الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي.

[1] Jeffrey A. Winters, **Oligarchy** (Cambridge: Cambridge University Press, 2011), 7.

وتتمثل هذه الفئة غالبًا في النخب الاقتصادية أو العائلات الحاكمة أو القيادات الحزبية والتي تحتكر آليات اتخاذ القرار وتتحكم في الموارد الاستراتيجية ومؤسسات الدولة أو المنظمة بشكل يؤدي إلى تقييد المشاركة الشعبية الفعلية في صنع القرار ويظهر هذا النمط من الحكم من خلال عدة مؤشرات منها: ضعف الشفافية، انعدام التداول السلمي للسلطة، احتكار الإعلام، وغياب الرقابة والمحاسبة الفعلية، ووفقًا لذلك فإن الأوليغارشية لا ترتبط فقط بالنظام السياسي بل يمكن أن تتجلى داخل الأحزاب والنقابات أو حتى الشركات الكبرى بما يتسق مع ما أشار إليه روبرت ميشيلز في تحليله لقانون "الأوليغارشية الحديدي" الذي يرى أن كل تنظيم كبير يميل بطبيعته إلى تركّز السلطة في يد قلة من الأفراد وعلى الرغم من أن مفهوم الأوليغارشية يمكن أن يأخذ أشكالًا متعددة – كالأوليغارشية العسكرية أو الدينية أو الحزبية إلا أن هذا البحث يركّز على نمط محدد منها وهو "الأوليغارشية المالية"، وذلك بالنظر إلى الدور المتنامي الذي تلعبه النخب الاقتصادية والمالية في إعادة تشكيل موازين القوة داخل الأنظمة السياسية الحديثة لأن سيطرة أقلية من الأثرياء وأصحاب رؤوس الأموال على مفاصل الاقتصاد وتمدد نفوذهم ليشمل المجالات السياسية والإعلامية جعل من الأوليغارشية المالية الشكل الأكثر تأثيرًا واستمرارية في السياقات الراهنة مقارنةً بأنماط أخرى قد تكون محدودة زمنياً أومتعلقة بظروف استثنائية كالحكم العسكري، وبالتالي فإن تخصيص الدراسة لهذا الشكل من الأوليغارشية يُعبر عن تحوّل بنيوي عميق في طبيعة السلطة حيث أصبحت القدرة على التأثير لا تستند فقط إلى القوة المسلحة أو الشرعية السياسية بل إلى التحكم في الأسواق، والاستثمار، والتمويل وصناعة القرار الاقتصادي.

ثانيا: تعريف الاوليغارشية المالية

تُعدّ الأوليغارشية المالية شكلاً متقدّمًا من أشكال الحكم الأوليغارشي حيث تحتكر نخبة صغيرة من الأفراد أو العائلات ذات الثروات الضخمة السلطة الاقتصادية وتستخدم نفوذها المالي للتأثير العميق على القرارات السياسية والمؤسسات الحكومية، ويُشير **سايمون جونسون(Simon Johnson)** كبير اقتصاديي صندوق النقد الدولي سابقًا إلى أن هذا

الشكل من السيطرة يُفضي إلى ما يُشبه "الانقلاب الصامت" إذ تتمكن تلك النخبة من توجيه السياسات العامة بما يخدم مصالحها الضيقة على حساب المصلحة العامة.[1]

ومن منظور **جيفري وينترز** (**Jeffrey A. Winters**) فإن الأوليغارشية المالية لا تعتمد فقط على الوصول إلى السلطة السياسية بل على القدرة المستمرة على الدفاع عن الثروة، مما يجعلها نمطًا عابرًا للأنظمة وقادرًا على التكيف داخل الديمقراطيات والأنظمة السلطوية على حدّ سواء.[2]

ويعزز الاقتصادي الفرنسي **توماس بيكيتي** (**Thomas Piketty**) هذا الطرح بتحليله التاريخي لتركيز رأس المال حيث يرى أن تراكم الثروة في أيدي فئة محدودة حين يتجاوز معدل العائد على رأس المال معدل نمو الاقتصاد يؤدي إلى تشكل أوليغارشية مالية تهدد أسس الديمقراطية نفسها.[3]

إذن فالاوليغارشية المالية تشير إلى سياسة الدفاع عن الثروة من خلال الجهات الفاعلة ذات المواهب المادية وينطوي الدفاع عن الثروات على تحديات وقدرات محددة لا تتقاسمها أشكال أخرى من هيمنة الأقليات أوإقصائها فتعريف القلة ثابت لكن القلة تتخذ أشكالا مختلفة فالمصدر الأكثر أهمية للتنوع الأوليغارشية يكمن في طبيعة التهديدات التي تتعرض لها الثروة والممتلكات، وكيفية إدارة المشكلة المركزية للدفاع عن الثروة سياسيًا فالتقسيم الطبقي المادي الشديد في المجتمع يولد الصراع الاجتماعي، وتجدر الاشارة أن الاختلاف بين الأوليغارشيين يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعاملين رئيسيين: أولاً درجة المشاركة المباشرة من قبل الأوليغارشيين في توفير الإكراه اللازم للمطالبة بالملكية،وثانيا ما إذا كانت هذه القاعدة فردية ومجزأة أو جماعية وأكثر مؤسسية.[4]

وبالتالي فللأوليغارشية المالية آليات سياسية يدافع من خلالها الأوليغارشيون عن ثرواتهم، فهي ليست مجرد نظام حكم، بل مشروع مادي متجذر في الدفاع عن الثروة المركزة، ففي المجتمعات الطبقية يُؤمَّن المال عبر الإكراه العنيف مما يجعل

[1] Simon Johnson, "**The Quiet Coup**," The Atlantic, May 2009.
[2] Winters, Oligarchy, 28.
[3] Thomas Piketty, **Capital in the Twenty-First Century** (Cambridge: Harvard University Press, 2014), 571
[4] Winters, *Oligarchy*, 23–28.

الأوليغارشيين يعيشون في خوف دائم من فقدان ثرواتهم وتختلف طرق الدفاع عبر السياقات التاريخية حيث تستثمر بعض الأوليغارشيات في السيطرة على وسائل الإكراه بينما تعتمد أخرى على قوة الدولة وتتنوع الأشكال من هيمنة فرد واحد إلى تنسيق بين عدة لاعبين.

إذن ففي السياق العملي تشير الأوليغارشية المالية إلى هيمنة عدد قليل من العائلات أو الأفراد الأثرياء على القطاعات الاقتصادية الرئيسية والمؤسسات الماليةمما يمنحهم نفوذًا كبيرًا على السياسات الحكومية والقرارات الاقتصادية وتعتبر روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مثالًا بارزًا على الأوليغارشية المالية حيث تمكنت مجموعة صغيرة من الأفراد من السيطرة على جزء كبير من اقتصاد البلاد من خلال خصخصة المؤسسات العامة.[1]

ويذكر **نيكولا ميكيافيللي**(**Machiavelli**) المصطلح الأوليغارشي في كتابه المطارحات أن هناك ستة أنواع من النظم السياسية إذا تحولت فسدت وهي:

-الملكية المستنيرة، إذا فسدت تحولت إلى الملكية الاستبدادية.

-الأرستقراطية إذا فسدت تحولت إلى الأوليغارشية.

-والديمقراطية إذا فسدت تحولت إلى الفوضوية (حكم الغوغا).

و يمكننا القول أن الأوليغارشية المالية هي:فئة اجتماعية تضم كبار المصرفيين والصناعين الذين يسيطرون على اقتصاد وسياسة البلدان المعاصرة حيث يندمج رأس المال المصرفي برأس المال الصناعي مكوناً رأس المال المالي فيتركز القسم الأكبر من الثروة بأيدي قلة.''وقد عمل رأس المال المالي على رهن اقتصاد بلدان العالم الرأسمالية عبر توظيفه في هذه البلدان وتحقيق أرباح تفوق بأرقام كبيرة الإرباح التي كانت تتحقق عبر بيع منتجاتها الصناعية وقد تبلغ هذه الأرباح أحيانا ما يزيد على مئة بالمائة.[2]

[1]Richard Sakwa, **Russian Politics and Society** (London: Routledge, 2020), 47

[2] عبده مصطفى دسوقي، "الأوليغارشية"، الموسوعة السياسية، بتاريخ 2018/06/04على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary/الأوليغارشية. (شوهد يوم 26 فبراير 2024)

وإجمالا لما سبق تُعد الأوليغارشية المالية أحد أبرز أشكال الحكم المعاصر التي تتجلى فيها هيمنة رأس المال على مراكز القرار السياسي والاقتصادي ويقصد بها النظام الذي تحتكر فيه نخبة صغيرة من أصحاب رؤوس الأموال سواء أفرادًا أو مؤسسات وتستثمر قوتها الاقتصادية في التأثير المباشر أو غير المباشر على السياسات العامة وهي تتميز بجملة من الخصائص من أبرزها تركّز الثروة في يد فئة محدودة وارتباط ذلك بنفوذ سياسي واسع النطاق يتمثل في تمويل الحملات الانتخابية، السيطرة على وسائل الإعلام، أو التأثير في التشريعات الاقتصادية، كما تتسم بإضعافها لمبادئ العدالة الاجتماعية إذ تُنتج سياسات تُكرّس الفجوة بين الطبقات وتخدم مصالح النخبة الغنية على حساب الفئات الأقل حظًا. كذلك تميل إلى تقويض مبدأ المساءلة إذ تحصّن الفئات المهيمنة من الرقابة القانونية والمؤسساتية مما يُفضي إلى نوع من احتكار السلطة الذي لا يستند إلى الكفاءة أو الانتخاب الشعبي بل إلى القوة المالية الخالصة ومن ثم فهي تمثل تحديًا هيكليًا خطيرًا أمام تطلعات المجتمعات نحو الديمقراطية والمساواة والعدالة الاقتصادية.

المطلب الثاني: الأوليغارشية المالية والمفاهيم المشابهة

يتقاطع مفهوم الاوليغارشية المالية ويتشابه مع العديد من المفاهيم الأخرى داخل قاموس السياسة والتي تعبّر عن أنماط من التسلّط والنخبوية في الحكم،فبين الأوليغارشية، والأرستقراطية، والبلوتوقراطية، نجد خيوطًا فكرية وسياسية مشتركة تعبّر عن ميل بعض الأنظمة لتركيز السلطة بعيدًا عن عامة الشعب وتكمن أهمية هذا التشابه في كشف طبيعة الأنظمة السياسية ومدى قربها أو بُعدها عن المبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

أولا: الفرق بين الأوليغارشية المالية والاوليغارشية السياسية

من الضروري دراسة الفروق بين الأوليغارشية المالية والأوليغارشية السياسية قبل التطرق الى بقية المفاهيم المشابهة لفهم ديناميكيات السلطة في المجتمعات المعاصرة وذلك لتمييز المفهوم موضوع الدراسة عن المفهوم العام للاوليغارشية كونها حكم القلة، فرغم أن هذين النوعينمن الأوليغارشية يتشاركان في بعض الخصائص إلا أنهما يختلفان في جوانب مهمة وفي هذا المطلب سنبين الاختلافات الرئيسية بين الأوليغارشية المالية والسياسية.

1- الاختلافات الجوهرية بين الاوليغارشية المالية والأوليغارشية السياسية :

يمكن تحديد هذه الاختلافات عبر المعايير التالية: مصدر السلطة، آليات التأثير، الشرعية والمساءلة، الاستمرارية واستقرار، النطاق الجغرافي للتأثير .

أ. **مصدر السلطة:** فالأوليغارشية المالية تستند إلى تراكم الثروات وهذا يمنحها القوة الاقتصادية التي تستخدمها للتحكم في الأسواق والشركات وحتى السياسات العامة عبر تمويل الأحزاب والحملات السياسية مما يجعلها أقل عرضة للقيود المؤسسية والسياسية بينما الأوليغارشية السياسية قوتها ترتبط بالمناصب الرسمية مثل البرلمانات أو الحكومات فالسلطة هنا مقيدة بالإطار القانوني والدستوري للدولةمما يجعلها أقل مرونة وأشد خضوعًا للقيود المؤسسية التي تنظم دورها في الحكم.[1]

[1] Winters, *Oligarchy*, 32.

ب. آليات التأثير: تعتمد الأوليغارشية المالية على الأدوات الاقتصادية للضغط مثل الاستثمار أو سحب الاستثمارات والتحكم في وسائل الإعلام والتأثير على السياسات العامة مـن خلال تمويل الحملات السياسية أو جماعات الضغط بينما الأوليغارشية السياسية تعتمد على السيطرة المباشرة على القرارات السياسية عبر التشريعات أوتنفيذ السياسات فقدرتهم على التأثير تكون مباشرة ولكنهم في بعض الأحيان يفتقرون إلى المرونة التي تتمتع بها الأوليغارشية المالية.[1]

ج. الشرعية والمساءلة: الأوليغارشية المالية نادرًا ما تخضع للمساءلة العامة بشكل مباشر يمكنها العمل خلف الكواليس مما يسمح لها بالبقاء بعيدة عن الأنظار العامة وقلة المساءلة تضعف شرعيتها في أعين الجمهور لأنها تعتبر غالبًا خفية وغير مرئية، بينما الأوليغارشية السياسية تُساءل بشكل أكبر أمام الجمهور من خلال الانتخابات والمؤسسات الرقابية مثل القضاء والإعلام وهذه المساءلة تزيد من شرعيتها لكنها تجعلها عرضة لتقلبات الرأي العام أوحتى التحقيقات القانونية.[2]

د. الاستمرارية والاستقرار: الأوليغارشية المالية تمتع بقدرة عالية على الاستمرارية عبر الأجيال حيث يمكن نقل الثروات وتنميتها من جيل إلى آخر وهذا ما يمنحها استقرارًا طويل الأمد يمكن أن يتجاوز دورات التغيير السياسي بينما الأوليغارشية السياسية ترتبط بقواعد مؤسسية مثل فترات الحكم المحددة وهذا يجعل تأثيرها محدودًا بزمن معين فالاستمرارية ليست مضمونة لأنها تتعرض لتغيرات سياسية أو انتخابية.[3]

هـ. النطاق الجغرافي للتأثير: الأوليغارشية المالية تمتد عبر الحدود الوطنية مستفيدة من العولمة ووسائل الاتصال الحديثة بإمكانها نقل رؤوس الأموال الاستثمارات وحتى التأثير على السياسات الاقتصادية لدول متعددة بينما الأوليغارشية السياسية عادة ما تكون محدودة بالحدود الوطنية حيث يتركز نفوذها داخل الدولة التي تمارس فيها السلطة وهذا يحد من تأثيرها على المستوى العالمي بالمقارنة مع الأوليغارشية المالية.[4]

---

[1] Winters, Oligarchy, 32–36

[2] . Robert A. Dahl, **On Political Equality** (New Haven: Yale University Press, 2006), 84

[3] Daron Acemoglu and James A. Robinson, **Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty** (New York: Crown Business, 2012), 178.

[4] Saskia Sassen, **A Sociology of Globalization** (New York: W.W. Norton, 2007), 97.

تُبرز هذه الفروقات بين الأوليغارشية المالية والسياسية طبيعة وتأثير كل منهما على بنية المجتمع ومسار الدولة فالأوليغارشية المالية بما تمتلكه من موارد اقتصادية وشبكات نفوذ عابرة للحدود، تميل إلى التأثير بعيد المدى وذي طابع عالمي حيث تُسهم في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيهها وفقًا لمصالحها حتى خارج الإطار الوطني وفي المقابل تُمارس الأوليغارشية السياسية نفوذها بشكل أكثر مباشرة في السياق المحلي لكنها تبقى أكثر ارتباطًا بالدورات السياسية الداخلية والتغيرات التي تطرأ على موازين القوى في النظام السياسي مما يجعل تأثيرها أحيانًا أكثر تقلبًا وأقل استقرارًا مقارنة بنظيرتها المالية.

2- التقاطعات بين الأوليغارشية المالية والسياسية

رغم هذه الاختلافات فإن الحدود بين الأوليغارشية المالية والسياسية غالبًا ما تكون غير واضحة مع وجود تداخل وتقاطع كبير بينهما:

أ.تحول الثروة إلى سلطة سياسية: حيث تسعى الأوليغارشية المالية إلى ترجمة ثروتها إلى نفوذ سياسي مباشر إذ أن أصحاب الثروات الكبيرة غالبًا ما يسعون إلى شغل مناصب سياسية أو التأثير بشكل مباشر على صناع القرار السياسي هذا التداخل يخلق ما يمكن وصفه بـ "الباب الدوار" بين عالمي المال والسياسة.[1]

ب .استغلال المناصب السياسية لاجل الثروة: من ناحية أخرى قد يستغل السياسيون مناصبهم لتحقيق مكاسب مالية فالفساد السياسي والمحسوبية يمكن أن يؤديا إلى تحول الأوليغارشية السياسية إلى أوليغارشية مالية" وهذا النمط يمكن أن يؤدي إلى تشكيل نخبة تجمع بين السلطة السياسية والثروة المالية.[2]

ج. التحالفات الاستراتيجية: غالبًا ما تتشكل تحالفات بين الأوليغارشيتين المالية والسياسية لتحقيق مصالح مشتركة يمكن أن تؤدي إلى تركيز متزايد للسلطة مما يصعب على باقي المجتمع مواجهتها" هذه الديناميكية تخلق نظامًا معقدًا من العلاقات المتبادلة بين النخب المالية والسياسية.[3]

[1] G. William Domhoff, **Who Rules America? The Triumph of the Corporate Rich** (New York: McGraw-Hill Education, 2014), 123.
[2] Michael Johnston, **Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy** (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), 56.
[3] Jacob S. Hacker and Paul Pierson, **Winner-Take-All Politics: How Washington Made the Rich Richer—and Turned Its Back on the Middle Class** (New York: Simon & Schuster, 2010), 203.

د. تأثير السياسات على تكوين الثروة: السياسات التي تضعها الأوليغارشية السياسية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على تكوين وتوزيع الثروة فالقرارات السياسية المتعلقة بالضرائب والتنظيم المالي والسياسات الاقتصادية يمكن أن تساهم في خلق وتعزيز الأوليغارشية المالية، هذا التأثير المتبادل يعقد العلاقة بين النوعين من الأوليغارشية.[1]

هـ. تشكيل الخطاب العام: يتطلب التعامل مع هذه التحديات نهجًا متعدد الأوجه يشمل إصلاحات قانونية وسياسية واقتصادية،[2]فتعزيز الشفافية والمساءلة في كل من المجالين المالي والسياسي أمر حيوي للحد من التأثير غير المتناسب للأوليغارشيات" هذا النهج الشامل ضروري لضمان توزيع أكثر عدالة للسلطة والموارد في المجتمع وإن فهم الفروق والتداخلات بين الأوليغارشية المالية والسياسية يساعدنا على تطوير استراتيجيات أفضل للتعامل مع تحديات تركيز السلطة في المجتمعات المعاصرة فهو يسلط الضوء على الحاجة إلى نظم ديمقراطية قوية وشاملة قادرة على موازنة مصالح جميع شرائح المجتمع.[3]

وباختصار فإن الأوليغارشية السياسية تعني تحكُّم قلة من السياسيين أو الأحزاب أو النخب الحاكمة في القرار السياسي وسلطات الدولة، بينما الأوليغارشية المالية تشير إلى سيطرة مجموعة من الأثرياء أو أصحاب الشركات الكبرى على الاقتصاد، مما يمكنهم من التأثير غير المباشر على السياسات الأولى تعتمد على السلطة الرسمية والثانية تعتمد على المال والنفوذ الاقتصادي، وكل نوع له أدواته وأهدافه ونخبه المختلفة في طريقة التحكم.

ثانيا: الفرق بين الاوليغارشية والمفاهيم المشابهة .

من الضروري توضيح الفروق بين مفهوم الاوليغارشية ومفهومي الارستقراطية والبلوتوقراطية وكذلك حليل كيفية تأثيرها على المجتمع والدولة وبذلك نتمكن من فهم الديناميات السياسية بشكل أعمق وتأثير هذه الأنظمة على العلاقات الاجتماعية والاقتصادي وبالتالي تميز الاوليغارشية المالية عن هذه المفاهيم.

[1] Joseph E. Stiglitz, **The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers Our Future** (New York: W. W. Norton & Company, 2012), 89.
[2]Manuel Castells, **Communication Power** (Oxford: Oxford University Press, 2013), 147.
[3]Eric M. Uslaner, **the Historical Roots of Corruption: Mass Education, Economic Inequality, and State Capacity** (Cambridge: Cambridge University Press, 2017), 312.

1.الفرق بين الأرستقراطية والأوليغارشية المالية

الأرستقراطية هو مصطلح يوناني يعني "حكم الأفضل"، ويشير إلى نظام سياسي يتم فيه الحكم من قبل فئة معينة من الأفراد تُعرف بالأرستقراطيين والذين يمثلون الطبقة العليا في المجتمع وتتميز هذه الفئة بسلطتها ونفوذها وغالبًا ما يُعتبر أعضاؤها مؤهلين القيادة بسبب خلفيتهم الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

و تُعبر الأرستقراطية عن حكم السلطة من قِبَل المواطنين المؤهلين والأفضل تعليماً الذين ينتمون إلى طبقة النبلاء، حيث يُعتقد أن هذه الفئة تمتلك تراثاً من القيم والأخلاق والمبادئ الحسنة، فضلاً عن الفكر المتفوق الذي تنتقل عناصره من الأجيال السابقة، بناءً على ذلك يُفترض أن قرارات هذه النخبة ستكون دائماً في مصلحة البلاد والمواطنين. أما الأوليغارشية هي مصطلح يوناني يعني "حكم القلة " وينقسم المجتمع فيها إلى فئتين: الأغنياء والفقراء، فالأغنياء والمتميزون هم الصفوة، نظرا إلى امتلاكهم الثروة أو التعليم أو السيطرة على الجيش أو الموارد، أو حتى بسبب انتمائهم لعائلات معينة وتُعيّن هذه القلة المختارة في مناصب الإدارة والسلطة بناءً على ميزاتهم السابقة.

ويمكن القول أن الأوليغارشية تمثل سيطرة قلة من الأغنياء على بقية السكان، حيث يحتفظ هؤلاء الأفراد بالسلطة لأنفسهم فقط ومن حيث الأصل فإن الأرستقراطية تعني "حكم الأفضل" وتعتبر نظامًا مستقلًا بذاته بينما الأوليغارشية تشير إلى "حكم القلة" وهي مشتقة من مفهوم الأرستقراطية.

ويكمن الفرق بين الأوليغارشية والأرستقراطية أولا من حيث التوراث، حيث تتميز الاستقراطية بتوارث الحكم والسلطة عبر الأجيال ففي هذا النظام تُنقل السلطة داخل الأسر النبيلة مما يعني أن الأفراد من عائلات معينة يتوارثون الحق في القيادة والمناصب السياسية وهذا يعزز استقرار النظام ويعطي انطباعًا بأن هؤلاء الأفراد هم الأفضل للتوجيه والحكم بسبب تاريخهم العائلي، أما الاوليغارشية فلا تعتمد بالضرورة على التوارث إذ يمكن أن يأتي الأفراد الذين يتمتعون بالسلطة من خلفيات مختلفة وقد يحصلون على نفوذهم من خلال الثروة أو التعليم أو السيطرة على الموارد وليس من خلال انتمائهم لعائلات نبيلة، وبالتالي فإن الأوليغارشية لا تشترط أن تكون السلطة محصورة في عائلات معينة.

وثانيا يكمن الفرق بينهم من حيث الارتباط من حيث الارتباط فتختلف الأرستقراطية عن الأوليغارشية في الطريقة التي تُفهم بها الأرستقراطية ترتبط بالملكية وتُعتبر نظامًا يتمتع بسمعة إيجابية نسبيًا حيث يُنظر إليها على أنها تضمن استمرارية الحكم من خلال الصفات النبيلة والخلفيات المتميزة، بينما الأوليغارشية تُفهم غالبًا في سياق أكثر سلبية حيث ترتبط بالقهر والاستبداد. في هذا النظام، يتم استخدام القوة والنفوذ من قبل مجموعة صغيرة للسيطرة على الأغلبية مما يؤدي إلى شعور عام بالظلم والقمع بين السكان.[1]

2.الفرق بين البلوتوقراطية والأوليغارشية

البلوتوقراطية هي مفهوم نظري يشير إلى سيطرة الأثرياء على السلطة وتحكمهم في قرارات الدولة وتأثيرهم عليها وغالبًا ما يُستخدم هذا المصطلح "بازدراء" لوصف حالات غير مرغوبة أو كنوع من الانتقاد لنظام يعتبر غير عادل ويُعتبر البلوتوقراطية حجة في النقاشات السياسية أكثر من كونه نظامًا سياسيًا رسميًا بالمعنى الدقيق للكلمة. وينقسم مصطلح البلوتوقراطية إلى كلمتين: "البلوتو (ploutos) "التي تعني الثروة، و"قراطية (kratos) "التي تعني السلطة باللغة اليونانية القديمة، ويُستخدم هذا المفهوم للدلالة على الحكومات التي تتمتع فيها جماعات الضغط بنفوذ كبير، سواء كانت جماعات مالية أو نفطية أو دينية، وغيرها[2].

يمتد هذا النفوذ ليشمل سلطة اتخاذ القرارات الكبرى والحاسمة عبر المؤسسات الديمقراطية مما يجعل هذا الشكل من الحكم والمتمركز في أيدي الطبقة الاجتماعية الأكثر ثراء أرضية خصبة للتفاوتات الطبقية بين مختلف فئات المجتمع، أما الفرق بين البلوتوقراطية والأوليغارشية فالأوليغارشية هي نوع من الحكم حيث تكون البلاد تحت سيطرة مجموعة صغيرة من الناس، يتم اختيارهم أو يفرضون أنفسهم بناءً على معايير تميزهم عن بقية المواطنين، مثل التعليم أو الخبرة أوالسجل العسكري أو الوضع الاجتماعي أو الثروة، أما في البلوتوقراطية فالأثرياء هم من يحكمون ويديرون البلاد إما بشكل

[1] Giulia Squadrin, **"Difference between Aristocracy and Oligarchy,"** KnowsWhy, 09/05/ 2017, at the following link: https://knowswhy.com/difference-between-aristocracy-and-oligarchy (accessed 03/04/2023).

[2] مفهوم البلوتوقراطية"، موسوعة الجزيرة، 6 فبراير 2023، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/2/6/مفهوم-البلوتوقراطية. (شوهد يوم 2024/07/05)

مباشر من خلال تولي مناصب حساسة أو عبر تعيين أو فرض أشخاص آخرين في مواقع رسمية ضمن جهاز الدولة يكونون في خدمتهم ويحافظون على مصالحهم الخاصة.[1]

وتمثل كل من البلوتوقراطية والأوليغارشية المالية عمليًا صوت أقلية من المجتمع التي تضع مصالحها الشخصية في المقام الأول نتيجة لذلك، يُستخدم كلا المصطلحين بشكل سلبي للتعبير عن القلق من أن تفضل الأقلية الحاكمة مصالحها وأولوياتها على مصالح وأولويات الدولة. في كلتا الحالتين، يعاني الناس من الاضطهاد والتمييز وعدم المساواة.

و من خلال الجدول التالي يمكننا تلخيص المقارنة السابقة :

جدول رقم (01) : مقارنة بين الاوليغارشية المالية والبلوتقراطية

وحدة المقارنة	الأوليغارشية المالية	البلوتوقراطية
المعنى	شكل من أشكال حكم القلة تقوم فيه النخبة المالية بدور سياسي مؤثر.	نظام تكون فيه السلطة الفعلية بيد الأثرياء بشكل مباشر.
الطبيعة السياسية	ترتبط بنخبة تتحكم في السياسة عبر الاقتصاد، لكن غالبًا في تحالف مع قوى أخرى كالجيش، أو الدولة العميقة، أو الإعلام.	هيمنة الأثرياء كطبقة على الحكم والقرار دون شرط تحالف مع قوى أخرى.
المصدر الأساسي للنفوذ	المال + النفوذ السياسي/المؤسسي.	المال فقط.
الوظيفة	التأثير في السياسات، تشكيل النخب، توجيه القرارات، دعم أو عرقلة الديمقراطية.	التحكم في الدولة لخدمة مصالح اقتصادية مباشرة.

[1] مفهوم البلوتوقراطية"، *موسوعة الجزيرة*، 6 فبراير 2023، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/2/6/مفهوم-البلوتوقراطية . (شوهد يوم 2024/07/05)

المطلب الثالث:خصائص الأوليغارشية المالية.

تتطلب المقاربة المفاهيمية العميقة لمفهوم الأوليغارشية المالية الوقوف عند خصائصه الجوهرية التي تمنحه خصوصيته في الحقل السياسي وذلك من أجل تحديد طبيعة السلطة ومصادرها داخل النظم الأوليغارشية بل يكشف أيضًا عن آليات الاستمرارية والتأثير التي تُمكّن النخب الحاكمة من ترسيخ نفوذها وتوجيه القرار السياسي والاقتصادي ومن هذا المنطلق فإن دراسة خصائص الأوليغارشية تُعد خطوة أساسية لتحليل تمظهراتها المعاصرة، وفهم تمايزها عن غيرها من النماذج السلطوية، وفيما يلي أهم الخصائص :

أولا: السلطة والنفوذ الاقتصادي

تمتلك الأوليغارشية المالية سلطة كبيرة على صنع القرار السياسي والاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها المباشر على الحكومات والسياسيين ووفقًا لبعض الدراسات فإن الأوليغارشيين يتمتعون بقدرة على توجيه السياسات العامة بما يتناسب مع مصالحهم الخاصة وهذه السلطة تتيح لهم التأثير على التشريعات الاقتصادية، والضرائب، والتنظيمات المالية.[1]

كما يتميز الأوليغارشيون الماليون بقدرتهم على التأثير في العملية السياسية من خلال التمويل السياسي والدعم الإعلامي فهم غالبًا ما يمتلكون أو يتحكمون في وسائل الإعلام الكبرى مما يتيح لهم توجيه الرأي العام والتأثير على نتائج الانتخابات، فالأوليغارشيين يستخدمون نفوذهم الإعلامي لتشكيل السياسات العامة وتعزيز مصالحهم الخاصة".[2]

ثانيا:تركيز الثروة في يد قلة

تتميز الأوليغارشية المالية بتركيز هائل للثروة في أيدي قلة قليلة من الأفراد أو الأسر ويشير التقرير الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2019) إلى أن "1% من السكان الأكثر ثراءً يسيطرون على 18% من إجمالي الثروة

[1]W. M. Fletcher III, **"Economic Power and Political Influence: The Japan Spinners Association and National Policy, 1900–30,"** *Asia Pacific Business Review* 7, no. 2 (2000): 39–62.
[2]Ross Tapsell, **"Indonesia's Media Oligarchy and the 'Jokowi Phenomenon',"** *Indonesia*, no. 99 (2015): 29–50.

في معظم الدول المتقدمة" هذا التركيز في الثروة يتيح للأوليغارشيين الاستمرار في توسيع نفوذهم من خلال الاستثمارات الاستراتيجية والتحكم في الأسواق المالية ".[1]

كذلك تتحكم الأوليغارشية المالية في الموارد الطبيعية والصناعات الاستراتيجية مما يعزز من قدرتها على التأثير في الاقتصاد الوطني وففي العديد من الدول تسيطر هذه الفئة على الصناعات النفطية، والغاز، والمعادن، مما يمنحها ميزة إضافية في تحديد الأسعار والسياسات المرتبطة بهذه الموارد.[2]

وتتمتع الأوليغارشية المالية بقدرة على الاستمرارية عبر الأجيال بفضل التركيز الهائل للثروة والنفوذ ويتم تمرير الثروة والسيطرة الاقتصادية من جيل إلى آخر مما يضمن استمرار النظام الأوليغارشي وتثبت الدراسات أن "التركيز الكبير للثروة يساهم في الحفاظ على الهيمنة الاقتصادية للأسر الأوليغارشية عبر الأجيال.[3]

[1] OECD, ***Wealth Distribution in OECD Countries*** (Paris: OECD Publishing, 2019), 23
[2]. Jagdish Bhagwati, **"Democracy and Development**," *Journal of Democracy* 3, no. 3 (1992): 75–98
[3] P. Keeling, **"Green Philosophy by Roger Scruton,"** *Philosophy Now* 98 (2013): 43–44

المطلب الرابع: نماذج دولية قديمة ومعاصرة لتمظهرات الأوليغارشية

إن توضيح الأوليغارشية في سياقات تاريخية قديمة وحديثة يُسهم في تأصيل المفهوم وربطه بجذوره الفكرية والتاريخية، كما يتيح تتبّع تحوّلاته البنيوية عبر الزمن، فالتطرق إلى الأمثلة القديمة يُبين أن الأوليغارشية ليست ظاهرة حديثة، بل نمط حكم متكرر عبر العصور بينما تُبرز الأمثلة الحديثة تطوّر هذه الظاهرة واتّخاذها أشكالًا جديدة تتناسب مع التحوّلات الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة، كما تتيح المقارنة بين الحقب المختلفة فهماً أعمق لكيفية تموضع الأوليغارشيات ضمن البنى السياسية والاقتصادية في كل مرحلة.

أولا: التمظهرات القديمة للأوليغارشية في السياقات الدولية

تستعرض هذه النماذج القديمة كيفية نشوء الأوليغارشية في سياقات تاريخية متعددة مما يعكس التحولات السياسية التي أدت إلى هيمنة النخب واحتكارها للسلطة.

1. الأسر المصرفية في عصر النهضة الإيطالي:

شهدت إيطاليا خلال عصر النهضة (القرنين الخامس عشر والسادس عشر) ظهور أسر مصرفية مثل عائلة **ميديشي** في فلورنسا.ويشير **ماكيافيلي** إلى أن "قوة آل ميديشي المالية مكنتهم من السيطرة على الحياة السياسية في فلورنسا لعدة قرون" هذه الأسر جمعت بين الثروة الهائلة والنفوذ السياسي مما يجعلها نموذجًا مبكرًا للأوليغارشية المالية فعبر العلاقات الوثيقة مع البابوية ومراكز القوة في إيطاليا تمكنت العائلة من التأثير على قرارات الكنيسة الكاثوليكية التي كانت تملك سلطة هائلة في أوروبا في ذلك الوقت هذا التحالف بين السلطة الدينية والمالية شكّل حجر الزاوية لاستمرار حكمهم ومن الآثار الاجتماعية لذلك قامت عائلة ميديشي بتمويل العديد من الفنانينمما ساهم في جعل فلورنسا مركزًا ثقافيًا عالميًا،كما قدموا نموذجًا لكيفية استخدام الثروة ليس فقط لتعزيز القوة السياسية، ولكن أيضًا للتأثير على الثقافة والفكر العـــام.[1]

[1] Niccolò Machiavelli, ***The Prince*** (Oxford: Oxford University Press, 2008), 73..

2. التجار الهولنديون في العصر الذهبي

خلال القرن السابع عشر برزت طبقة من التجار الأثرياء في هولندا عرفت باسم "الريجنتن" "هذه النخبة التجارية سيطرت على الاقتصاد والسياسة الهولندية موجهة سياسات الدولة لصالح مصالحها التجارية"، وكمثال على النفوذ الاقتصادي كانت شركات مثل شركة الهند الشرقية الهولندية (VOC) نموذجًا للشركات الحديثة العابرة للحدود حيث سيطرت على طرق التجارة والمستعمراتما منحها نفوذًا اقتصاديًا عالميًا وكانت VOC من أولى الشركات التي طرحت الأسهم في البورصة مما ساهم في تطور السوق المالي.[1]

أما النفوذ السياسي فكان للريجنتن دور بارز في السياسات العامة لهولندا حيث تمكنوا من فرض إرادتهم على مجلس المدن والذي كان يدير الحكم المحلي وكذلك سيطرتهم على المجالس التشريعية منحتهم القدرة على تشكيل السياسات الاقتصادية بما يتناسب مع مصالحهم التجارية وهذا ما أدى إلى ظهور نوع من الأوليغارشية المالية حيث كانت الثروة تعني السيطرة على السلطة وبينما جلب الازدهار الاقتصادي ازدهارًا ثقافيًا تجلت تأثيرات الريجنتن على المجتمع في تكوين نخبة مترفة حيث أدى تراكم الثروات إلى تفاقم الفوارق الطبقية وقد خلق هذا التأثير الاجتماعي فجوة بين الطبقات التجارية الجديدة والطبقات الفقيرة التي لم تستفد من ازدهار التجار.[2]

3. أباطرة الصناعة الأمريكيون في العصر الذهبي

في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ظهرت في الولايات المتحدة مجموعة من رجال الأعمال الأثرياء للغاية مثل **جون د،روكفلر،أندرو كارنيغي** والذين أطلق عليهم "قراصنة اللصوص"حيث جمعوا ثروات هائلة وتمتعوا بنفوذ سياسي كبير حيث استخدم روكفلر أساليب احتكارية مثل تخفيض الأسعار بشكل غير قانوني لإخراج منافسيه من السوق ثم زيادة الأسعار بعد السيطرة على السوق وقد ساهمت هذه الاستراتيجيات في تشكيل شركات ضخمة كانت

[1] Maarten Prak, ***The Dutch Republic in the Seventeenth Century: The Golden Age*** (Cambridge: Cambridge University Press, 2023), 85–89.
[2] Ibid., 147–149.

تحتكر قطاعات بأكملها ما مكنهم من التأثير في الاقتصاد الوطني وحتى العالمي ولقد استخدم أباطرة الصناعة هؤلاء ثرواتهم لتوجيه السياسات الحكومية لصالحهم حيث كان لديهم تأثير قوي على السياسات الاقتصادية والقوانين المتعلقة بالتجارة عبر تمويل الحملات الانتخابية والسياسيي.[1]

وبينما كان هؤلاء الأثرياء يجمعون ثروات هائلة شهد المجتمع الأمريكي تزايدًا في التفاوت الاجتماعي وأدى احتكار الصناعات الكبرى إلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية، مع وجود فئة صغيرة من الأثرياء تسيطر على نسبة كبيرة من الثروات هذا الأمر أدى إلى احتجاجات عمالية واسعة في نهاية القرن التاسع عشر حيث طالبت النقابات العمالية بتحسين الأجور وظروف العمل.[2]

4. تحليل النقاط المشتركة بين النمادج القديمة

على الرغم من تنوع السياقات التاريخية والثقافية للنماذج القديمة للأوليغارشية، إلا أن هناك العديد من النقاط المشتركة التي تجمع بينها، وتتجلى هذه النقاط في كيفية تركز السلطة بيد فئة محدودة من النخب، مما يضمن لها الهيمنة الاقتصادية والسياسية ويقوي نفوذها على باقي أفراد المجتمع وهذه بعضها :

- التركيز الكبير للثروة في أيدي قلة وهو ما أدى إلى استغلال هذه الثروات لتعزيز السيطرة السياسية والاجتماعية.
- التأثير على الدولة والسياسة، سواء كان ذلك عبر تمويل الحملات السياسية أو السيطرة المباشرة على الحكومات.
- العلاقة بين الثروة والسلطة في جميع الحالات كانت الثروة وسيلة لشراء النفوذ السياسي
- التأثيرات الاجتماعية حيث تراكمت الثروات أدى إلى احتجاجات اجتماعية وتوترات طبقية.

وبالمجمل يمكن القول أنه من عصر النهضة الإيطالي إلى العصر الذهبي الأمريكي كانت الأوليغارشية المالية ولا تزال تلعب دورًا كبيرًا في تشكيل التاريخ الاقتصادي والسياسي للدول.

[1] Matthew Josephson, **the Robber Barons: The Great American Capitalists, 1861–1901** (New York: Harcourt, Brace & World, 1962), 15.
[2] Ibid.

ثانيا: التمظهرات المعاصرة للأوليغارشية في النظم الحديثة

شهدت الأوليغارشية في هذا العصر تحولًا في أدواتها ووسائل تأثيرها إذ لم تعد تعتمد على النسب أو الوراثة بل على القوة الاقتصادية والتكنولوجية وقد باتت النخب المالية والمجموعات المؤثرة تتحكم في مراكز القرار السياسي والاقتصادي داخل النظم الديمقراطية ظاهريًا مما أعاد إنتاج هيمنة الأقلية بشكل جديد ومن أمثلة ذلك ما يلي :

1. التكتلات الكورية الجنوبية (الشايبول):

في كوريا الجنوبية، تهيمن مجموعات تجارية عائلية كبيرة على الاقتصاد تعرف باسم "**الشايبول**" هذه المجموعات مثل **سامسونج** و**هيونداي**، تمتلك نفوذًا اقتصاديًا وسياسيًا كبيرًا مما يجعلها مثالاً حديثًا للأوليغارشية المالية وهو نموذج يوضح كيف يمكن للشركات العائلية الكبيرة أن تتحول إلى قوى أوليغارشية في الاقتصادات الحديثة، وفتكتلات الشايبول مسؤولة عن نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية وهي تدير قطاعات حيوية في الاقتصاد هذه الشركات لها هياكل إدارية معقدة تعزز نفوذ العائلات التي تملكها ما يجعلها قوى أوليغارشية تتمتع بالقدرة على توجيه الاقتصاد الوطني وفقًا لمصالحها[1].

وتتمتع الشايبول بنفوذ كبير في السياسات الحكومية أيضًا، حيث يتمتع رؤساء هذه التكتلات بتأثير على القرارات السياسية والاقتصادية من خلال علاقاتهم الوثيقة بالحكومة، وقد تورطت عائلات الشايبول في فضائح سياسية كما حدث في قضية الفساد المرتبطة برئيسة كوريا الجنوبية السابقة **بارك غيون هيه** التي تمت الإطاحة بها بسبب علاقتها بشركات الشايبول.[2]

[1] Byung-Kook Kim and Hyeong-Esung Sung, Chaebol and Korea's Industrial Finance (New York: Routledge, 2021), 312.
[2] Ibid.

2. وادي السيليكون وأباطرة التكنولوجيا

في العصر الحديث برز مؤسسو شركات التكنولوجيا الكبرى كقوة أوليغارشية جديدة حيث أصبح قادة شركات مثل **أمازون** و**فيسبوك** و**غوغل** يتمتعون بثروة هائلة ونفوذ غير مسبوق مما يمنحهم القدرة على التأثير على السياسات العامة والاتجاهات الاجتماعية فالشركات التكنولوجيا الكبرى لديها تأثير هائل على الاقتصاد العالمي وتدير ثروات تتجاوز مئات المليارات من الدولارات وقد سيطرت هذه الشركات على الأسواق الرقمية مثل الإعلانات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية ومكنتهم من تشكيل سلوك المستهلكين والتحكم في قنوات الاتصال الحديثة.[1]

كما يمتلك أباطرة التكنولوجيا نفوذًا على السياسات العامة ويستخدمون ثرواتهم لتمويل حملات سياسية والتأثير على قوانين تنظيم السوق الرقمية، وأيضا الدخول في حوارات حول قضايا اجتماعية مثل الخصوصية على الإنترنت وتنظيم الذكاء الاصطناعي، فشركات التكنولوجيا تجمع كميات هائلة من البيانات مما يمنحها نفوذًا جديدًا فيما يخص تشكيل السلوك الاجتماعي وحتى السياسات الحكومية[2].

3. الأثرياء الجدد في الصين

ومع النمو الاقتصادي السريع في الصين ظهرت طبقة جديدة من الأثرياء الذين يتمتعون بنفوذ كبير، هؤلاء الأفراد رغم عملهم ضمن إطار النظام السياسي الصيني، يمتلكون قدرة كبيرة على التأثير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وكمثال على ذلك قاد أثرياء الصين مثل **جاك ما** (مؤسس علي بابا) و**ما هواتينغ** (مؤسس تينسنت) انمو قطاعات التكنولوجيا والابتكار مما جعلهم رموزًا للطبقة الاقتصادية الجديدة، لكن في السنوات الأخيرة بدأت الحكومة الصينية تتخذ إجراءات للحد من نفوذهم كما حدث مع جاك ما بعد انتقاده للنظام المالي في الصين.

[1] Shoshana Zuboff, ***the Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power*** (London: Profile Books, 2019), 513.
[2] Ibid.

وعلى الرغم من القوة الاقتصادية الهائلة التي يتمتع بها هؤلاء الأثرياء فإنهم يعملون ضمن إطار النظام السياسي الصيني الذي يفرض رقابة صارمة على أنشطتهم وظهر ذلك في قدرة الحكومة الصينية على اتخاذ إجراءات صارمة ضد الشخصيات البارزة إذا ما اعتبرت تهديدًا للسلطة المركزية، كما حدث مع شركة "Ant Group" المملوكة لجاك ما.[1]

4. الأوليغارشية المالية في أمريكا اللاتينية

في العديد من دول أمريكا اللاتينية تسيطر عائلات ثرية على قطاعات كبيرة من الاقتصاد، مثل عائلة **كارلوس سليم** في المكسيك والتي تمتلك نفوذًا يمتد إلى مجال الأعمال ليشمل السياسة والإعلام، وتمتلك استثمارات في القطاعات الحيوية مثل الطاقة، الاتصالات، والموارد الطبيعية، حيث يمنحها هذا التركز في الثروة القدرة على التأثير في الأسواق والقرارات الاقتصادية مما يؤدي إلى تكوين أوليغارشية مالية تمتد عبر الأجيال، كما تتمتع هذه العائلات بنفوذ سياسي كبير حيث تقوم بتمويل الحملات السياسيةوتشكيل وسائل الإعلام والتأثير على السياسات العامة، ممايزيد من تعميق الفجوة الاقتصادية في المنطقة ويعزز من استمرار الهيمنة الاقتصادية والسياسية لهذه العائلات عبر أجيال.[2]

من خلال هذه الأمثلة المعاصرة يتضح أنه مع تطور النظم السياسية والاقتصادية في العصر الحديث شهدت الأوليغارشية تحولًا ملحوظًا في تمظهراتها، ففي ظل العولمة والتطورات الاقتصادية المتسارعة، أصبح لمالكي الثروات الضخمة والشركات الكبرى تأثير كبير على القرارات السياسية، ما يعكس تحول الأوليغارشية من هيمنة الأرستقراطية التقليدية إلى سيطرة النخب المالية في مختلف أنحاء العالم. وفي هذا السياقتتجلى تمظهرات الأوليغارشية المعاصرة من خلال الهيمنة على الأسواق المالية، التأثير في السياسات الحكومية، واستخدام وسائل الإعلام كمحرك أساسي للنفوذ الاجتماعي والسياسي.

[1] Bruce J. Dickson, Wealth into Power: **The Communist Party's Embrace of China's Private Sector** (Cambridge: Cambridge University Press, 2016).

[2] Bruno P. Reydon and Vanessa B. Fernandes, **"Financialization, Land Prices and Land Grab: A Study Based on the Brazilian Reality,"** Economia e Sociedade 26, special issue (2017): 1149–79.

ثالثا: دلالات الأمثلة القديمة واالمعاصرة في فهم الأوليغارشية

هذه الأمثلة التاريخية والمعاصرة تسلط الضوء على الطبيعة المتغيرة للأوليغارشية المالية عبر الزمن والثقافات ففي حين أن النماذج القديمة كانت غالبًا مرتبطة بالتجارة والصناعة، فإن الأمثلة المعاصرة تظهر تنوعًا أكبر بما في ذلك الأوليغارشيات القائمة على التكنولوجيا والخصخصة والنمو الاقتصادي السريع ومع ذلك فإن السمة المشتركة بين جميع الأمثلة السابقة تدلل على تركيز الثروة والنفوذ في أيدي عدد قليل من الأفراد أو العائلات مما يؤثر بشكل كبير على الديناميكيات الاقتصادية والسياسية في مجتمعاتهم، فتركيز الثروة في أيدي قلة قليلة هو ظاهرة متكررة في التاريخ الاقتصادي، وغالبًا ما تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. [1]

وفي حين أن الأمثلة التاريخية والحديثة تظهر استمرارية ظاهرة الأوليغارشية المالية فإنها تكشف أيضًا عن تحولات مهمة في طبيعتها وتأثيرها، فالأوليغارشية المالية المعاصرة تتميز بقدرتها على استخدام التكنولوجيا والعولمة لتوسيع نفوذها بطرق لم تكن ممكنة في الماضي، وهذا التحول يطرح تحديات جديدة للمجتمعات الديمقراطية في مواجهة تركيز الثروة والسلطة.[2] وبهذا يتضح لنا أن الأوليغارشية ليست ظاهرة جامدة، بل مفهوم ديناميكي يعيد إنتاج نفسه ضمن أنماط مختلفة من الشرعية والسيطرة، سواء كانت تقليدية أو حديث وتقدم هذه النماذج والأمثلة العالمية للأوليغارشية المالية صورة شاملة لتطورها التاريخي وأشكالها المعاصرة، وهي تؤكد على أهمية فهم هذه الظاهرة في سياقها التاريخي والاجتماعي والاقتصادي الأوسع، مما يساعد على تحليل تأثيرها على المجتمعات المعاصرة بشكل أفضل.

[1] Thomas Piketty**, *Capital in the Twenty-First Century*** (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2014), 514

[2] Joseph E. Stiglitz, **People, Power, and Profits: Progressive Capitalism for an Age of Discontent** (New York: W. W. Norton & Company, 2019), 87.

المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي

يمثل التحول الديمقراطي موضوعاً مركزياً في دراسة النظم السياسية المعاصرة، ويعتبر من أكثر المواضيع تعقيداً وتنوعاً نظراً لتداخل العوامل السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية التي تؤثر على هذه العملية، و في السياق الحالي حيث تشهد العديد من الدول تحولات سياسية جذريةيبرز السؤال حول كيفية الانتقال من نظم حكم استبدادية أو غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية مستقرة وفعالة وتأتي أهمية التحول الديمقراطي من قدرته على تعزيز الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين وتكريس مبدأ سيادة القانون وتفعيل المشاركة السياسية الواسعة.

المطلب الاول: تعريف التحول الديمقراطي

إن فهم التحول الديمقراطي يتطلب دراسة شاملة لمختلف التعريفات والنظريات التي قدمها الباحثون في هذا المجال حيث يختلف تعريف التحول الديمقراطي باختلاف المنظور النظري الذي يتبناه الباحث، وتتراوح التعريفات بين تلك التي تركز على الجوانب الهيكلية والمؤسسية وتلك التي تتناول الجوانب الثقافية والاجتماعية وأخرى تأخذ في الاعتبار العوامل التاريخية والانتقالية، ومن خلال استعراض هذه التعريفات يمكن بناء إطار نظري متكامل يساعد في تحليل وتفسير الظواهر المرتبطة بالتحول الديمقراطي.

أولا: تعريف التحول الديمقراطي لغويا

يتكوّن مصطلح "التحول الديمقراطي" من كلمتين أساسيتين، التحول والديمقراطية، ولكلٍّ منهما دلالة لغوية تسهم في توضيح المفهوم المركب.

1.التحول: يُشتق مفهوم "التحول" من الجذر الثلاثي "حَوَلَ"، والذي يحمل دلالات التغيّر والانتقال، وقد ورد في معاجم اللغة العربية بمعاني متعددة منها الانقلاب، الانحراف، التنقل من موضع إلى آخر ومن حال إلى حال، سواء كان ذلك في الشكل أو المضمون ويقال في اللغة "تحول الشيء" أي تغيّر حاله أو تغيرت صفته أوتبدّل في طبيعته أو

وضعه، وبالتالي، فإن كلمة "التحول" توحي بحالة ديناميكية غير ثابتة، تتضمن نوعًا من الحركة أوالتطور من شكل سابق إلى آخر لاحق.[1]

2.الديمقراطية: وأما مصطلح الديمقراطية فيمكن تعريفها عن طريق الرجوع إلى أصلها التاريخي،[2] فهي كلمة يونانية الأصل مكونة من مقطعين" Demos" و تعني الشعوب و " Kratos"و تعني الحكم أو السلطة، و بذلك تصبح الكلمة المركبة الديمقراطية " Demoskratos" أي" حكم الشعب" ، وقد نشأ هذا المفهوم في القرن الخامس قبل الميلاد، حيث مارسه المواطنون من خلال المشاركة المباشرة في اتخاذ القرارات، دون وساطة ممثلين وتعتبر اليونان القديمة المكان الذي وُضعت فيه أسس الديمقراطية، تسميّة ونظاماً.[3] ففلاسفة الاغريق هم أول من استنبطوا فكرة الديمقراطية، وعلى رأسهم **أفلاطون** حيث قال(إن مصدر السيادة هو الارادة المتميزة للمدينة أي "الشعب" كما أن **أرسطوا** قسم الحكومات إلى ثلاثة أنواع ملكية وارستقراطية وجمهورية،وكان يقصد بالحكومة الجمهورية الحكومة التي يتولى زمام الأمور فيها جمهور الشعب أوعدد كبير من أبناء الأمة.[4]

3. التركيب اللغوي للمصطلح: وبناءً على الاشتقاق اللغوي السابق يمكن القول أن "التحول الديمقراطي "يشير إلى عملية انتقال تدريجي أو فجائي من نظام سياسي قائم غالبًا ما يكون سلطويًا أو استبداديًا إلى نظام ديمقراطي يعتمد على مشاركة الشعب في الحكم، ويؤسس لمبدأ سيادة الشعب كمصدر للشرعية السياسية وبهذا المعنى فإن "التحول الديمقراطي" يتضمن دلالتين لغويتين متكاملتين:دلالة التحول كفعل حركي يدل على التغير والتبدّل ودلالة الديمقراطية كنظام حكم يعكس إرادة الشعب.

---

[1] "كلمة ‹تحول"›، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، على الرابط التالي: ، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/تحول/. (شوهد في 2025/04/18)

[2] *عبد الغني رسلان*، **الديمقراطية بين الفكر الفردي والفكر الاشتراكي** *(بيروت: دار النهضة العربية، 1971)، 3*

[3] ليستر ليبسون، **حضارة الديمقراطية**، ترجمة فؤاد مويساتي وعبد الله العمر (بيروت: دار الآفاق، دون تاريخ)، 18

[4] محمد سليم أمين، **دراسة وجيزة في النظم السياسية** (بيروت: مكتبة الدراسات العليا، بدون سنة)، 173.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي

تختلف التعريفات المتخصصة للتحول الديمقراطي بناءً على الأطر النظرية والمنهجيات التي يعتمدها الباحثون وفيما يلي نعرض بعض التعريفات المتخصصة التي تساهم في فهم أعمق لهذه العملية المعقدة.

- التحول الديمقراطي كعملية هيكلية:وفقًا **لخوان لينز (Juan J. Linz) وألفرد ستيبان (Alfred Stepan)** التحول الديمقراطي هو عملية تتطلب تأسيس مؤسسات ديمقراطية قوية وقادرة على العمل بشكل مستقل وفعال وهذا يشمل تطوير النظام القانوني ودعم الأحزاب السياسية، وضمان الحريات المدنية.[1]
- التحول الديمقراطي كعملية انتقالية: يؤكد **جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter)**

أن التحول الديمقراطي هو عملية انتقالية تتضمن خطوات متعددة تبدأ بسقوط النظام غير الديمقراطي وتنتهي بتأسيس نظام ديمقراطي مستقر. يوضح أن هذه العملية تشمل عدة مراحل منها: الانهيار، والانتقال، والتوطيد، حيث يتم خلالها بناء مؤسسات جديدة وتطوير قوانين وسياسات تدعم الديمقراطية.[2]

- التحول الديمقراطي كعملية متداخلة: يعتقد **صامويل هنتغتون (Samuel P. Huntington)**

أن التحول الديمقراطي ليس عملية خطية بل متداخلة، حيث تتداخل عدة عوامل داخلية وخارجية تؤثر على سير العملية. ويشير إلى أهمية التأثيرات الخارجية مثل الضغط الدولي، والتدخل الأجنبي، والمساعدات الاقتصادية في دعم التحولات الديمقراطي عادة ما يكون مصحوباً بتغييرات في النظم الانتخابية، والتشريعية، والقضائية، والتنفيذية لتحقيق توازن القوى وضمان المساءلة والشفافية.[3]

[1]. Juan J. Linz and Alfred Stepan, ***Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe*** (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996), 15.
[2] Joseph A. Schumpeter, ***Capitalism, Socialism and Democracy*** (London: Routledge, 2013), 269
[3] Samuel P. Huntington, ***The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*** (Norman: University of Oklahoma Press, 1991), 13

- التحول الديمقراطي كعملية متفاعلة: وفقًا **لروبرت دال (Robert A. Dahl)** يشمل التحول الديمقراطي تفاعلات معقدة بين مختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين. يركز على أهمية التفاعل بين المجتمع المدني والدولة في تحقيق التحول الديمقراطي المستدام.[1]
- التحول الديمقراطي كعملية ثقافية: يركز **ريتشارد إنغلهارت (Ronald Inglehart)** و**كريستيان فيلزل (Ronald Inglehart)** على الجانب الثقافي للتحول الديمقراطي، حيث يرون أن التغيرات في القيم الثقافية والمعتقدات الاجتماعية تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز الديمقراطي ويوضحون أن التحول الديمقراطي يتطلب تغييراً في الثقافة السياسية بحيث تتبنى المجتمعات قيم الديمقراطية مثل التسامح، والمساواة، والمشاركة السياسية الفعالة.[2]
- التحول الديمقراطي كعملية تاريخية: يعتبر **تشارلز تيلي (Charles Tilly)** التحول الديمقراطي عملية تاريخية تحدث على مراحل وتتضمن تناوبًا بين الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية ويشرح أن التحول الديمقراطي يتأثر بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على مدى الزمن، ويتطلب تحولات تدريجية نحو مؤسسات سياسية مستقرة وفعالة.[3]

من خلال التعريفات السابقة يمكننا أن نعرف التحول الديمقراطي إجرائيا كالتالي:

التحول الديمقراطي هو عملية سياسية ممنهجة تهدف إلى إعادة هيكلة النظام السياسي القائم على أسس جديدة تقوم على الشرعية الشعبية، والتعددية السياسية، وحماية الحقوق والحريات الأساسية ولا يقتصر هذا التحول على مجرد تغيير في الواجهة القانونية أو المؤسسية للنظام السياسي، بل يتطلب مجموعة من الخطوات الملموسة القابلة للرصد والقياس، تُثبت أن النظام السياسي يتجه فعليًا نحو الديمقراطية وليس فقط شكليًا أو دعائيًا.

[1] Robert Dahl, ***Polyarchy: Participation and Opposition*** (New Haven: Yale University Press, 1971), 40
[2] Ronald Inglehart and Christian Welzel, ***Modernization, Cultural Change, and Democracy: The Human Development Sequence*** (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), 51.
[3]Charles Tilly, ***Democracy*** (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), 24

وتشمل هذه الخطوات أو المؤشرات الإجرائية ما يلي:

- إقرار دستور ديمقراطي أو تعديل النصوص الدستورية القائمة بحيث يُنصّ بوضوح على الفصل بين السلطات، ويُؤسس لآليات تداول السلطة.
- تنظيم انتخابات دورية، حرة، نزيهة، وتعددية، بإشراف مستقل أو جهات محايدة، مع ضمان حياد الإدارة.
- احترام الحريات الأساسية، مثل حرية التعبير، وحرية التجمع، وحرية تشكيل الأحزاب والنقابات.
- سيادة القانون واستقلال القضاء، بما يضمن المساواة أمام القانون ومحاسبة السلطة.
- تعزيز دور المجتمع المدني كفاعل حقيقي في الرقابة والمساءلة والمشاركة السياسية
- ضمان الشفافية ومحاربة الفسادباعتبارهما شرطاً لبناء ثقة المواطن في العملية السياسية.

ثالثا: الفرق بين الديمقراطية والتحول الديمقراطي

يُعد التمييز بين مفهومي الديمقراطية والتحول الديمقراطي من المسائل الجوهرية في الأدبيات السياسية لكونهما يُستخدمان أحيانًا بشكل متداخل في حين أن بينهما فوارق دلالية ومنهجية واضحة.[1]

فالديمقراطية تُشير إلى نظام حكم سياسي مستقر ومكتمل البناء تتجسد فيه مبادئ سيادة الشعب التعددية السياسية تداول السلطة واحترام الحقوق والحريات وذلك من خلال مؤسسات دستورية راسخة وآليات شفافة لممارسة الحكم مثل الانتخابات الحرة واستقلالية القضاء، وحرية الإعلام، والمجتمع المدني النشط. بمعنى آخر، الديمقراطية ليست فقط شكلاً من أشكال الحكم، بل هي أيضًا ثقافة سياسية ومجموعة من القيم والسلوكيات المؤسسية التي تُكرّس المشاركة والشرعية والمساءلة.

أما التحول الديمقراطي، فهو مسار انتقالي يمر به نظام سياسي غير ديمقراطي (غالبًا سلطوي أو شمولي) نحو تبني نموذج ديمقراطي للحكم ويتميز هذا المسار بكونه تدريجيًا ومعقدًا غير مضمون النتائج إذ قد ينجح في تحقيق انتقال فعلي نحو

[1] علي مصباح محمد الوحيشي، **"دراسة نظرية في التحول الديمقراطي"**، *مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية*، المجلد 1، العدد 2 (2015): 48–66.

الديمقراطية أو قد يتعثر بفعل عراقيل داخلية وخارجية، مثل ضعف المؤسسات مقاومة النخب السياسية أو تدخل المؤسسة العسكرية،كما أن التحول الديمقراطي غالبًا ما يتم في سياقات تغيير سياسي أو اجتماعي عميق مثل الثورات الحراكات الشعبية، أو الضغط الدولي، ما يجعله عرضة للتأثر بالبيئة المحيطة.

وبناءً على ذلك فإن الفرق الجوهري بين المفهومين يكمن في أن الديمقراطية تُعد غاية نهائية يتم الوصول إليها وتثبيتها بينما التحول الديمقراطي هو عملية انتقالية ومؤقتة قد تنجح وقد تفشل، كما أن الديمقراطية تُقاس بمؤشرات الاستقرار والفعالية المؤسسية في حين يُقاس التحول الديمقراطي بمؤشرات الانفتاح السياسي والإصلاحات الهيكلية الجارية أو المتوقعة، لذلك يُعتبر التحول الديمقراطي مرحلة تمهيدية وأساسية نحو بناء نظام ديمقراطي لكنه لا يمثل الديمقراطية في ذاتها، بل يُعبّر فقط عن رغبة أو محاولة للوصول إليها وهو ما يتطلب تضافر جهود مجتمعية ومؤسساتية مستدامة لضمان نجاحه.

المطلب الثاني: مراحل ونماذج التحول الديمقراطي

يُعد التحول الديمقراطي عملية معقدة تمر بعدة مراحل متداخلة وليس مجرد انتقال لحظي من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي وقد ساهمت الأدبيات النظرية في تقديم تصورات منهجية لفهم هذا التحول من خلال تحديد مراحله الأساسية ونماذجه التفسيرية ويسعى هذا المبحث إلى استعراض هذه المراحل كما وردت في أبرز النظريات ثم تقديم النماذج التحليلية المختلفة التي حاولت تفسير مسارات التحول في سياقات متنوعة.

أولا: مراحل التحول الديمقراطي

التحول الديمقراطي هو عملية معقدة تمر عبر عدة مراحل متداخلة تهدف إلى تحقيق نظام سياسي أكثر شفافية ومساءلة ويتميز هذا التحول غالبًا بمراحل انتقالية تشمل انهيار النظام السلطوي والانتقال إلى الديمقراطية ومن ثم توطيد النظام الديمقراطي وفي هذا السياق يمكن تقسيم التحول إلى ثلاث مراحل رئيسية: انهيار النظام السلطوي، الانتقال الديمقراطي، والتوطيد الديمقراطي.

1.مرحلة انهيار النظام السلطوي

وتعد هذه المرحلة بمثابة نقطة الانطلاق لأي عملية تحول ديمقراطي حيث يبدأ انهيار النظام السلطوي عندما يفقد النظام القائم القدرة على السيطرة على السلطة أو شرعيته في أعين الشعب وتشمل الأسباب الرئيسية لانهيار الأنظمة السلطوية الأزمات الاقتصادية، فشل السياسات الحكومية، صعود الحركات الاحتجاجية، أو حتى التدخلات الخارجية وتختلف العوامل المؤدية لهذا الانهيار من دولة لأخرى، لكن النتيجة النهائية واحدة: عدم قدرة النظام القائم على الحفاظ على استقراره وسيطرته على المجتمع ويحدث انهيار النظام السلطوي غالبًا بعد فترة طويلة من عدم الرضا الشعبي. تتراكم الأزمات والمظالم الشعبية حتى تصبح الاحتجاجات أمرًا لا مفر منه، ويبدأ الشعب في المطالبة بالتغيير. في بعض الأحيان، تكون الأزمات الاقتصادية هي المحرك الأساسي لهذا الانهيار. [1]

[1] Linz and Stepan, Op. Cit, 45.

و قد لا يكون الانهيار مرتبطًا فقط بالشعب، بل بصراعات داخل النخبة الحاكمة نفسها بحيث يمكن أن تنشأ انقسامات داخل الجيش أوالطبقة السياسية أوحتى بين المؤسسات الحكومية وبالإضافة إلى الضغوط الداخلية، وقد تسهم التدخلات الخارجية العسكرية أو الاقتصادية في تسريع انهيار الأنظمة السلطوية كما في حالة العراق بعد الغزو الأمريكي عام 2003، وقد تؤدي إلى إسقاط الأنظمة القائمة وبدء عملية التحول الديمقراطي، ولكن هذه التدخلات غالبًا ما تكون محفوفة بالمخاطر وقد تؤدي إلى عدم استقرار مستمر.[1]

2.مرحلة الانتقال الديمقراطي

وتأتي هذه المرحلة بعد انهيار النظام السلطوي، وهي مرحلة حساسة ومعقدة تتطلب بناء توازن جديد للقوى السياسية والاجتماعية في المجتمع ،وتتضمن هذه المرحلة إنشاء نظام جديد للحكم يعتمد على الديمقراطية والانتخابات الحرة والنزيهة، ولكن هذه العملية ليست بالسهلة وغالبًا ما تواجه تحديات وصعوبات ناتجة عن مقاومة النخب القديمة أو غياب الوحدة بين القوى المعارضة.

ويتطلب الانتقال الديمقراطي "اتفاق مبدئي" بين مختلف الفاعلين السياسيين على ضرورة التغيير وإصلاح النظام السياسي، هذا الاتفاق يمكن أن يأخذ شكل مفاوضات بين النخب الحاكمة والمعارضة حول كيفية تنظيم المرحلة الانتقالية، فعلى سبيل المثال، في جنوب إفريقيا في أوائل التسعينات، نجح النظام الحاكم والمعارضة، بقيادة نيلسون مانديلا، في التوصل إلى تسوية تاريخية وضعت الأساس لتحول ديمقراطي سلمي.[2]

ومن الصعوبات الكبيرة التي تواجه عملية الانتقال الديمقراطي هي التعامل مع إرث النظام السلطوي السابق، إذ قد تستمر بعض عناصر النظام القديم في محاولة عرقلة التغيير أو التأثير على العملية الانتقالية، وفي بعض الحالات قد تتحول هذه الصعوبات إلى صراعات جديدة إذا لم تكن النخب السياسية مستعدة لتقديم تنازلات حقيقية أو إذا كانت المعارضة غير موحدة، ومن الجوانب المهمة في هذه المرحلة هو بناء مؤسسات ديمقراطية جديدة، وضمان مشاركة حقيقية لجميع

[1] Linz and Stepan, *Op. cit.*, 45.
[2] Diamond, Larry. ***Developing Democracy: Toward Consolidation*.** Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999, 76.

القوى السياسية والاجتماعية في العملية الانتقالية. وتشمل هذه المؤسسات برلمانات منتخبة، وقضاء مستقل، وإعلام حر بناء هذه المؤسسات يمثل خطوة أساسية نحو تحقيق الاستقرار والعدالة في النظام السياسي الجديد.[1]

3.مرحلة الترسيخ الديمقراطي

وهي المرحلة الأخيرة في عملية التحول الديمقراطي، وتعني تثبيت وترسيخ النظام الديمقراطي الجديد لضمان استمراريته على المدى الطويل.حيث يتم تطوير الثقافة السياسية الديمقراطية، وتقوية المؤسسات التي تدعم الديمقراطية، وضمان أن القوانين تُطبق بشكل عادل وشفاف، والهدف الرئيسي من هذه المرحلة هو جعل الديمقراطية "القواعد الطبيعية" للحكم بحيث تصبح المؤسسات الديمقراطية مستقرة ومستدامة حتى في مواجهة الأزمات.

والترسيخ الديمقراطي لا يقتصر على إجراء انتخابات دورية فقط، بل يتطلب أيضًا تطوير نظام قانوني فعال يحمي حقوق الأفراد، وتعزيز دور المجتمع المدني في مراقبة الحكومة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال سياسات تضمن توزيعًا عادلًا للثروة والفرص، ومن النماذج الناجحة على الترسيخ الديمقراطي دول أوروبا الشرقية مثل التشيك وبولندا، حيث استطاعت هذه الدول بعد سقوط الشيوعية دمج قيم الديمقراطية في نظمها السياسية والاقتصادية.[2]

وتلعب النخب السياسية في هذه المرحلة دورًا مهمًا في تعزيز النظام الديمقراطي الجديد، وإذا كانت النخب ملتزمة بالقيم الديمقراطية ومستعدة للتخلي عن ممارسات الفساد والمحسوبية، فإن فرص نجاح التوطيد تكون أكبر ولكن إذا استمرت النخب في استغلال السلطة لمصالحها الشخصية فقد يؤدي ذلك إلى تآكل الثقة في الديمقراطية وتراجعها. ويتطلب الترسيخ الديمقراطي بناء نظام تعليمي وإعلامي يدعم القيم الديمقراطية،كما يلعب التعليم دورًا حيويًا في تشكيل وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم في النظام الديمقراطي، وكذلك يعتبر الإعلام الحر والمستقل يُعد ضروريًا في كشف الفساد ومراقبة السلطة، مما يضمن أن الحكومة تعمل بشفافية لصالح الشعب.وعلى الرغم من وضوح المراحل الكلاسيكية

[1] Diamond, *Op. cit.*, 76.
[2] O'Donnell, G. (1994). Delegative Democracy. Journal of Democracy, 5(1), 55-69.

للتحول الديمقراطي إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه عملية التحول في السياقات المختلفة ومن أبرز هذه التحديات: [1]

- **ضعف المؤسسان**:بدون مؤسسات قوية يصبح من الصعب ترسيخ الديمقراطية وضمان استمراريتها قد تؤدي المؤسسات الضعيفة إلى تكرار الأزمات السياسية والاقتصادية
- **غياب الثقافة الديمقراطية** قد تواجه الديمقراطيات الناشئة صعوبة في بناء ثقافة سياسية تقوم على التسامح والتعددية، حيث لا تزال بعض المجتمعات متمسكة بأفكار النخبوية أو السلطوية.
- **التدخلات الخارجية** سواء العسكرية أو الاقتصادي قد تؤدي إلى تعقيد عملية التحول الديمقراطي فالتدخلات غير المتوازنة قد تعزز قوى معينة على حساب أخرى مما يزيد من حدة الصراعات الداخلية.
- **الفساد والمحسوبية**: تبقى من أكبر التحديات التي تواجه الدول في مرحلة التحول الديمقراطي، فقد يؤدي الفساد إلى تآكل ثقة الجمهور في النظام الجديد ويعيق بناء مؤسسات فعالة.

وهكذا تمثل مراحل التحول الديمقراطي عملية شاقة تتطلب تضافر الجهود بين القوى السياسية والمجتمع المدني والنجاح في هذا التحول يعتمد على مدى قدرة المجتمع على بناء مؤسسات قوية ومستدامة تدعم الديمقراطية، وتبني ثقافة سياسية جديدة تعزز قيم الحرية والمساءلة.

[1] Seymour M. Lipset, ***"Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,"*** American Political Science Review 53, no. 1 (1959): 69–105؛

ثانيا: مؤشرات التحول الديمقراطي

مؤشرات التحول الديمقراطي هي مجموعة من العوامل التي تساعد في قياس تقدم الدول نحو تحقيق نظام ديمقراطي حقيقي وتشمل هذه المؤشرات تطور الحريات السياسية وضمان حقوق الإنسان وحمايتها في ظل القانون بالاضافة الى مؤشر التعددية السياسية واستقلال القضاء وفي هذا السياق، ولضمان التحول الفعال والشامل تُعد الديمقراطية عملية تدريجية تتطلب التفاعل بين المؤشرات التالية :

1.الاحتكام إلى دستور ديمقراطي

يعتبر وجود دستور ديمقراطي من أبرز المؤشرات على دخول دولة ما في مسار التحول الديمقراطي فالدستور لا يقتصر على كونه وثيقة قانونية بل يُجسّد الإرادة الشعبية.[1]

وينظّم العلاقة بين السلطات ويؤسس لحقوق المواطنين وحرياتهم ويُبرز الدستور الديمقراطي عدة ملامح رئيسية لهذا التحول ومنها:[2]

- اعتبار الشعب مصدر السلطات ويتم ذلك عبر انتخابات دورية حرة ونزيهة بحيث تكون السيادة للشعب.
- تداول السلطة التنفيذية والتشريعية سلميًا وفق آلية انتخابية واضحة ومضمونة إذ لا ديمقراطية بدون تداول فعلي للسلطة ولا دستور ديمقراطي بدون ضمان هذا التداول.
- ترسيخ مبدأ المواطنة الكاملة والمتساوية إذ تُصبح المواطنة أساسًا موحدًا للحقوق والواجبات ويحق لكل المواطنين دون تمييز المشاركة السياسية وتولي المناصب العامة.
- سيادة القانون والمساواة أمامه من خلال قضاء مستقل يحمي الحقوق ويطبّق العدالة دون محاباة.
- الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، والقضائية) لمنع تركز السلطة وتحقيق التوازن المؤسسي.

[1] أحمد صابر حوحو، **"مبادئ ومقومات الديمقراطية"**، *مجلة الفكر*، العدد 5، 2010، ص. 328

[2] علي خليفة الكواري، **"الانتقال الديمقراطي في الدول العربية"**، محاضرة ضمن مداخلات المنتدى الفكري العربي، المؤتمر الشبابي الخامس: المستقبل العربي في ضوء الحراك الشبابي، 5-6 يونيو 2012.

- ضمان الحقوق والحريات العامة مع تفعيل دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وتشجيعها على ممارسة الديمقراطية داخليًا، بما يعزز التعددية والمشاركة السياسية الفاعلة.

2.مبدأ الفصل بين السلطات

يتمثل المفهوم العام للفصل بين السلطات في كونه ضمانة للحريات والحقوق الفردية، وآلية لتحقيق التوازن بين سلطات الدولة: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، ويهدف هذا المبدأ إلى منع تركّز السلطة في يد جهة واحدة، وتنظيم عمل مؤسسات الدولة بشكل يضمن توزيع المهام واستمرارية الأداء، فلا يمكن للحكومة وحدها أن تتولى التشريع لأنها قد تستخدمه لخدمة مصالحها الخاصة،كما لا يجوز أن تمارس هيئة سياسية الوظيفة القضائية لضمان النزاهة والحياد، وقد وصف **مونتسكيو** هذا المبدأ بأنه أحد أسس النظام الديمقراطي، إذ تقوم كل سلطة بمهامها باستقلال نسبي، مع وجود رقابة وتعاون متبادل بينها دون أن تكون كل سلطة بمعزل تام عن الأخرى.[1]

يعدّ مبدأ الفصل بين السلطات من أبرز الضمانات لمنع الاستبداد وصيانة الحريات إذ إنّ تركيز السلطات الثلاث في يد واحدة يؤدّي بالضرورة إلى الطغيان والتعسف، نظراً لما تميل إليه النفس البشرية من نزوع نحو السيطرة والاستغلال متى توفرت لها السلطة. وكما عبّر لورد أكتون: "السلطة مفسدة، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة"، فإن توزيع السلطات بين هيئات مستقلة يتيح لكل سلطة ممارسة الرقابة على الأخرى مما يحدّ من الانفراد بالحكم ويضمن التوازن ولا تقتصر أهمية هذا المبدأ على حماية الحريات، بل تمتد إلى تحقيق شرعية الدولة من خلال ضمان احترام القوانين وتطبيقها بشكل مجرد وموضوعي، بعيداً عن الأهواء الشخصية للحاكم أو أي جهة متنفذة وتُمارس كل سلطة مهامها باستقلالية نسبية، مع وجود تعاون وتوازن فيما بينها، بما يحفظ النظام الديمقراطي ويمنع الانحرافات.[2]

[1] زهير شكر، ***الوسيط في القانون الدستوري***، ط 3 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994)، 174.
[2] المرجع نفسه ص181

3.التعددية السياسية والحزبية:

تعرّف التعددية السياسية على أنها مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية في مجتمع ما وحق هذه القوى في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في الحياة السياسية والتأثير في القرارات المتخذة وتعكس هذه التعددية الاعتراف بالتنوع الاجتماعي والاختلاف في المصالح وتعمل على تنظيم هذا الاختلاف بطريقة تمنع تحوّله إلى صراع عنيف قد يهدد استقرار المجتمع وبقاء الدولة وتقوم التعددية السياسية عمليا على مبدأ الاعتراف بمختلف القوى الاجتماعية ومنحها الحق في تنظيم نفسها ضمن أحزاب أو جمعيات ويمكن تعريف الحزب السياسي بأنه: "منظمة تسعى إلى تمثيل فئة من الناس وتهدف إلى كسب الانتخابات وتتكوّن من مجموعة من الأفراد يجمعهم الإيمان بمبادئ وقيم وأهداف معينةبعضها يخدم الصالح العام وبعضها الآخر يخدم مصالح أعضاء الحزب".[1]

وتعتبر التعددية السياسية من أبرز مؤشرات الانتقال نحو النظام الديمقراطي، حيث تعتمد الديمقراطية على وجود تمثيل نيابي حقيقي ينبثق من إرادة الشعب عبر الانتخابات الحرة والتنافسية وكما يقول المفكر **صامويل هنتنغتون Samuel Huntington** : "الانتخابات التنافسية هي جوهر الديمقراطية".[2]

فوجود أحزاب سياسية متعددة لا يُعتبر مجرد تنوّع شكلي بل هو جوهر العمل الديمقراطي إذ تُتيح هذه الأحزاب للأفراد التعبير عن آرائهم المختلفة الناتجة عن تباين ظروفهم واحتياجاتهم وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية ومن الطبيعي أن تؤدي حرية التعبير ومشاركة المواطنين في الحياة العامة إلى ظهور آراء وتوجهات متعددة وهذه التوجهات تجد لها صدى من خلال تكوين الأحزاب وهكذا تصبح الأحزاب السياسية وسيلة تنظيمية تعبّر عن مصالح فئات المجتمع المختلفة وتتنافس فيما بينها بشكل سلمي للوصول إلى الحكم وتطبيق رؤاها.[3]

---

[1] مصطفى بلعور، ***التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام الجزائري (2008–1988)*** ، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008–2009، ص 37.

[2] عنتره بن مرزوق ومالح السعيد، **"إشكالية علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية في المنطقة العربية"**، مجلة الحقيقة، العدد 3، 2018، ص 150.

[3] المرجع نفسه.

وفي هذا السياق فإن وجود تعددية حزبية حقيقية تقوم على قواعد قانونية واضحة وتكافؤ في الفرص يُعد شرطاً أساسياً لضمان المشاركة الشعبية الفعالة في صنع القرار وتحقيق التداول السلمي للسلطة.

4.احترام الحريات والمساواة

ويُعد احترام الحريات والمساواة من أهم ركائز التحول نحو نظام ديمقراطي حقيقي فالديمقراطية لا تكتمل دون ضمان تمتع الأفراد بحقوقهم الأساسية على قدم المساواة ودون تمييز قائم على الجنس أو العرق أو الدين أو الانتماء الاجتماعي أوالسياسي والمقصود هنا بالمساواة القانونية هو ضمان أن جميع المواطنين يخضعون لنفس القوانين ويتمتعون بنفس الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور والتشريعات، دون أن يُمنح أحد امتيازات خاصة أو يُحرم آخر منها بسبب خلفيته أو معتقده كما يشمل هذا المؤشر حرية الرأي والتعبير وهو حق أساسي لكل فرد وجماعة في أن يُعبّروا عن آرائهم ومواقفهم بحرية، سواء عبر وسائل الإعلام أو عبر التجمعات السلمية أو النشاط المدني، وذلك ضمن إطار قانوني يحمي هذه الحقوق ويمنع تجاوزها أو قمعها من قبل الدولة أو أي جهة أخرى.[1]

ويُعتبر احترام هذه المبادئ مؤشراً واضحاً على مدى التزام الدولة بالديمقراطية حيث يُفتح المجال للنقاش العام، والنقد والمساءلة وكلها من أدوات تعزيز المشاركة المجتمعية وصناعة القرار السياسي بطريقة شفافة وتشاركية.

5.التداول السلمي عن السلطة

يُعد التداول السلمي على السلطة بين الأحزاب السياسية أحد أبرز علامات النضج الديمقراطي فالحكم في الدولة الديمقراطية لا يُبنى على احتكار السلطة بل على التنافس الحر بين أحزاب متعددة تتناوب على الحكم عبر انتخابات دورية، وهذا المبدأ يعزز الثقة بين المواطن والنظام السياسي ويُتيح الفرصة أمام قوى سياسية مختلفة للمشاركة في إدارة شؤون الدولة فحين تكون الانتخابات نزيهة ونتائجها محترمة، تتحول السلطة إلى وسيلة لخدمة الصالح العام لا إلى غاية

[1] نبيل كريش، ***"دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية"***، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2008، ص 28.

بحد ذاتها، وقد أكدت كتابات منظري الديمقراطية أن جوهر الديمقراطية هو حكم الشعب بما يحقق سيادة القانون والمساواة أمامه بعيداً عن التمييز أو التسلط.[1]

وينقسم التداول على السلطة بناء على حجم السيطرة السياسية الى:[2]

- التداول المطلق على السلطة: ويحدث عندما تؤدي نتائج الانتخابات إلى انتقال كامل للسلطة من الحزب الحاكم إلى المعارضة وهذا النوع من التداول يكون عادةً في الأنظمة البرلمانية حيث يؤدي فوز حزب معين أو ائتلاف حزبي منسجم من المعارضة بالأغلبية المطلقة من الأصوات إلى تشكيل الحكومة بمفرده.
- التداول النسبي على السلطة: ويتمثل في دخول جزء من السلطة إلى صفوف المعارضة حيث لا تنتقل السلطة بالكامل ويظهر هذا النوع في الأنظمة التي يُنتخب فيها كلٌّ من الرئيس والبرلمان في أوقات زمنية متباعدة ويكون فيها رئيس الجمهورية من حزب بينما الأغلبية البرلمانية من حزب آخر.
- التداول عبر التوافق السياسي: ويحدث عندما لا يحصل أي حزب على الأغلبية المطلقة في البرلمان مما يستوجب تشكيل الحكومة بالتوافق بين عدة أحزاب، وفي هذه الحالة يتم ترجيح حزب ثالث – غالبًا ما يكون أصغر من الحزبين الرئيسيين – للمشاركة في الحكومة ويعد هذا النوع من التداول الأكبر حجمًا من حيث التنازلات السياسية لأنه يتطلب توافقات بين أطراف متعددة.

[1] بورحلة قوادرية، ***"التداول السلمي على السلطة"***، *مجلة البحوث السياسية والإدارية*، العدد 6، دون تاريخ، ص 59.
[2] منى كريم جرو، وضحى لعيبي كاظم، **"التداول السلمي للسلطة"**، مجلة أبحاث ميسان، المجلد 19، العدد 37 (2023): 148–149.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي

يمثل التحول الديمقراطي عملية معقدة تتأثر بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية وتختلف تأثيرات هذه العوامل بناءً على السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل بلد، و لفهم أعمق لهذه العملية سنستعرض العوامل الداخلية والخارجية التي تسهم في تحقيق التحول الديمقراطي أو تعيقه.

أولا: العوامل الداخلية

للعوامل الداخلية دور حاسم في تحديد مآلات هذا التحول، سواءً بدفعه نحو النجاح أو إعاقته وتعطيله، وإن فهم هذه العناصر الداخلية يُعدّ شرطًا أساسيًا لتحليل ديناميكيات الانتقال الديمقراطي وفهم خصوصيات كل تجربة على حدة وتتمثل هذه العوامل في ما يلي:

1. **التنمية الاقتصادية:** حيث تلعب دورًا مهمًا في تعزيز التحول الديمقراطي، فقد أظهرت الدراسات أن زيادة الدخل الفردي وتوسع الطبقة الوسطى يعزز من مطالب المواطنين بالحكم الديمقراطي والمشاركة السياسية. النمو الاقتصادي يخلق فرص عمل ويحسن مستوى المعيشة مما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي.[1]
2. **المؤسسات السياسية:** حيث تعتبر المؤسسات السياسية القوية والشفافة من العوامل الأساسية لتحقيق التحول الديمقراطي، فوجود نظام قانوني مستقل، وبرلمان منتخب وأجهزة رقابة فعالة يسهم في ترسيخ الديمقراطية، فهذه المؤسسات تضمن الفصل بين السلطات وتمنع التجاوزات والفساد.[2]

[1] Seymour Martin Lipset, **"Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,"** American Political Science Review 53, no. 1 (1959): 69–105.

[2] Juan J. Linz and Alfred Stepan, **Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe** (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996), 7.

3. **المجتمع المدني:** يلعب المجتمع المدني دورًا حيويًا في التحول الديمقراطي من خلال تعزيز الوعي السياسي والمشاركة الشعبية والجمعيات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات تسهم في بناء ثقافة ديمقراطية وتشجع على الحوار السياسي وتدعيم حقوق الإنسان.[1]

4. **الثقافة السياسية: و**تؤثر الثقافة السياسية للمجتمع بشكل كبير على عملية التحول الديمقراطي إذ أن انتشار القيم الديمقراطية مثل التسامح، والمساواة والمشاركة السياسية يسهم في تعزيز الانتقال الديمقراطي فالتحول الديمقراطي يحتاج إلى دعم ثقافي يعزز من هذه القيم.[2]

5. **القيادة السياسية:** وتلعب القيادة السياسية دورًا حاسمًا في توجيه مسار التحول الديمقراطي. القيادة الرشيدة التي تؤمن بالديمقراطية وتسعى إلى تحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية يمكنها أن تدفع بعملية التحول نحو الأمام. القدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية والتفاوض مع الأطراف المختلفة يعد من السمات الأساسية للقيادة الديمقراطية الفعالة.[3]

ثانيا: العوامل الخارجية

تلعب العوامل الخارجية دورًا بارزًا في مسار التحول الديمقراط إذ تؤثر التدخلات الدولية، والضغوط السياسية والاقتصادية ونموذج العولمة في رسم معالم النظم السياسية الناشئة، كما تسهم المنظمات الدولية والدول الكبرى في دعم أو إعاقة هذا التحول بحسب مصالحها، ومن هنا تبرز أهمية فهم الأبعاد الخارجية في أي تحليل لمسار الانتقال الديمقراطي وفي ما يلي أهم هذه العوامل:

1. **الدعم الدولي:** يمكن للدعم الدولي أن يلعب دورًا كبيرًا في تعزيز التحول الديمقراطي، فالمساعدات الاقتصادية، والدعم التقني والضغط السياسي من الدول الديمقراطية والمؤسسات الدولية يسهم في تشجيع الإصلاحات

[1]Larry Diamond, **Developing Democracy: Toward Consolidation** (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999), 221.

2Ronald Inglehart and Christian Welzel, ***Modernization, Cultural Change, and Democracy: The Human Development Sequence*** (New York: Cambridge University Press, 2005), 62.

3Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, ***Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*** (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), 21.

الديمقراطية وعلى سبيل المثال تقدم منظمات مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة دعماً فنياً ومالياً لدول في طور التحول الديمقراطي.[1]

2. **العلاقات الإقليمية:** يؤثر الوضع الإقليمي على عملية التحول الديمقراطي فوجود دول ديمقراطية في الجوار يمكن أن يشجع دولاً أخرى على تبني سياسات ديمقراطية مشابهة من خلال تأثير العدوى الديمقراطية، فالعلاقات الإقليمية المستقرة والتعاون بين الدول يمكن أن يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يدعم التحول الديمقراطي.[2]

3. **العـــولمة:** وتؤدي العولمة إلى زيادة التواصل والانفتاح بين الدول مما يسهم في نشر الأفكار الديمقراطية كما تسهم وسائل الإعلام العالمية والإنترنت في نشر المعلومات والتجارب الديمقراطية مما يعزز من وعي الشعوب ويدفعها للمطالبة بحقوقها السياسية.[3]

4. **التدخلات الخارجية:** في بعض الحالات يمكن أن تكون التدخلات الخارجية عاملاً مهماً في التحول الديمقراطي سواء كان ذلك من خلال التدخل العسكري أو الضغوط الدبلوماسية ومع ذلك يجب أن يكون هذا التدخل مبرراً ويهدف إلى تعزيز الاستقرار والديمقراطية دون انتهاك السيادة الوطنية.[4]

5. **التعاون الدولي:** يشمل التعاون الدولي بين الدول والمنظمات الدولية تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات في مجالات الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان ويمكن أن تسهم البرامج التدريبية، والمؤتمرات والمنتديات الدولية في تعزيز المعرفة وبناء القدرات لتحقيق التحول الديمقراطي.[5]

---

[1]. Steven Levitsky and Lucan A. Way**, *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War*** (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), 40.

[2]Laurence Whitehead, ***The International Dimensions of Democratization: Europe and the Americas*** (Oxford: Oxford University Press, 2001), 20.

[3]David Held**, *Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance*** (Cambridge: Polity Press, 1995), 137.

[4] Thomas Carothers, **"The End of the Transition Paradigm,"** Journal of Democracy 13, no. 1 (2002): 5–21.

[5] Jon C. Pevehouse, ***Democracy from Above: Regional Organizations and Democratization*** (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), 27

المطلب الرابع: أنماط التحول الديمقراطي(قراءة تحليلية في نماذج مقارنة)

يمثل التحول الديمقراطي مسارًا مركبًا تتداخل فيه العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتتعدد أنماطه باختلاف السياقات التي يحدث فيهاوقد أفرزت التجارب الدولية مسارات متنوعة لهذا التحول مما يفرض مقاربة تحليلية لا تستند فقط إلى العرض الوصفي بل إلى فهم ديناميات الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي ضمن أنماط مختلفة وفي هذا المطلب سنقدم قراءة تحليلية في نماذج مقارنة للتحول الديمقراطي من خلال استعراض تمثلاته في سياقات دولية متباينة ثم مقارنته لاستخلاص الفروقات والخصائص المشتركة بين هذه الأنماط.

أولا: تمثلات التحول الديمقراطي في السياقات الدولية

تختلف تمثلات التحول الديمقراطي باختلاف السياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها الدول وتتجلى في العديد من التجارب الدولية التي شهدت محاولات للتحول نحو الديمقراطية، حيث تميزت كل تجربة بخصوصياتها المرتبطة بالبنى الداخلية وبالمؤثرات الخارجية، وفي هذا الإطار نستعرض عدد من النماذج الدولية التي عرفت مسارات انتقالية متباينةويكمن الهدف من عرض هذه التمثلات في إبراز تعددية المسارات والخصوصيات التي تطبع كل تجربة انتقالية مما يسمح بفهم أعمق لآليات التحول الديمقراطي ومحدداته. كما يُسهم ذلك في بناء إطار نظري مرن يستوعب التنوع الحاصل في التجارب، ويُمكّن من مقاربة الحالة المدروسة (كحالة روسيا مثلاً) ضمن منظور مقارن، يراعي تفاعل العوامل الداخلية والخارجية في تشكيل مسار التحول

1.التحول الديمقراطي في إسبانيا

يعد التحول الديمقراطي في إسبانيا واحدًا من أبرز الأمثلة على الانتقال السلمي والمنظم من نظام ديكتاتوري إلى ديمقراطي فبعد وفاة الجنرال **فرانسيسكو فرانكو** في عام 1975 بدأت البلاد في تنفيذ عملية انتقال تدريجي نحو الديمقراطية، والتي أصبحت نموذجًا يحتذى به في التحول السياسي السلمي:[1]

أ–السياق التاريخي: طوال حكم فرانكوكانت إسبانيا تحت نظام سلطوي حيث تم تقييد الحريات السياسية واستمر هذا الوضع حتى وفاته في نوفمبر 1975 وبعد وفاة فرانكو تولى الملك **خوان كارلوس** الأول السلطة كملك إسبانيا وكان المتوقع أن يستمر في نفس النهج السلطوي لكن بدلاً من ذلك فاجأ الملك الجميع بدعمه لعملية تحول سياسي نحو الديمقراطية.

ب –التوافق بين النخبة السياسية: إذ أن نجاح التحول الديمقراطي في إسبانيا كان يعتمد بشكل كبير على التوافق بين النخبة السياسية حيث كانت هناك رغبة قوية لدى الفاعلين السياسيين لإجراء إصلاحات ديمقراطية تدريجية ومنظمة وقد تحققت هذه الإصلاحات من خلال الحوار بين مختلف الأطراف السياسية في البلاد بما فيه الأحزاب المعارضة للنظام السابق وقد تمت صياغة دستور جديد عام 1978، والذي حدد الأسس القانونية للنظام الديمقراطي في إسبانيا ومنذ ذلك الوقت بدأت الانتخابات الديمقراطية تُجرى بشكل منتظم.

ج–دور الملكية والجيش: كان النظام الملكي والجيش في إسبانيا لهما دور حاسم في تحقيق الاستقرار خلال فترة الانتقال وقد لعب الملك دورًا مهمًا في تهدئة المخاوف والضغوط من الفئات المتشددة داخل الجيش والنخبة الحاكمة بدلاً من دعم استمرارية النظام السلطوي وقد أعرب الملك عن رغبته في تطوير نظام ديمقراطي كما رفض الجيش التدخل في العملية السياسية مما ساعد على خلق بيئة مستقرة للتحول الديمقراطي.

[1]Juan J. Linz and Alfred Stepan, **the Breakdown of Democratic Regimes** (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978), 12.

د-دعم شعبي للإصلاحات: لم تكن النخبة السياسية وحدها التي دعمت عملية التحول الديمقراطي بل كان هناك أيضًا دعم شعبي كبير لهذه العملية فبعد سنوات من القمع والقيود السياسية كان يتوق إلى الحرية السياسية وإجراء انتخابات حرة وتشير الاستطلاعات إلى أن الغالبية العظمى من الإسبان كانوا يدعمون الدستور الجديد والإصلاحات الديمقراطية.

هـ-الاستقرار بعد التحول: على الرغم من بعض التحديات التي واجهتها إسبانيا خلال عملية التحولمثل محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في عام 1981 استمرت إسبانيا في تعزيز نظامها الديمقراطي ومنذ ذلك الوقت تطورت إسبانيا لتصبح واحدة من الدول الديمقراطية المستقرة في أوروبا وقد تم إجراء العديد من الإصلاحات التي عززت حقوق الإنسان والحريات السياسية.

ويمكن القول إن تجربة إسبانيا في التحول الديمقراطي تعتبر مثالاً ناجحًا على كيفية الانتقال السلمي من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي حيث تحقق هذا النجاح بفضل التوافق الوطني والدور الحاسم للملك، وكذلك الإصلاحات الدستورية والاقتصادية، إضافة إلى الدعم الدولي وتعاون القوى السياسية المعتدلة كما أن قدرة إسبانيا على تقليص نفوذ الجيش وتفعيل دور الإعلام ساهمت في تعزيز استقرار النظام الجديد ويبرز هذا النموذج أهمية التوازن بين التغيير السياسي والاقتصادي وأهمية التعاون بين كافة الأطراف المعنية لضمان استدامة الديمقراطية وتجنب الفوضى.

2. التحول الديمقراطي في تشيلي

تعتبر تشيلي من الأمثلة الأخرى البارزة على التحول الديمقراطي السلميخاصة بعد نهاية حكم الجنرال **أوغستوبينوشيه** (**Augusto Pinochet**) في أواخر الثمانينيات وعلى الرغم من أن تشيلي كانت تحت حكم ديكتاتوري لمدة طويلة تمكنت البلاد من الانتقال إلى الديمقراطية عبر عملية تفاوضية وسلمية.[1]

أ-الحكم الديكتاتوري في تشيلي: وصل **أوغستو بينوشيه** إلى السلطة في تشيلي عام 1973 بعد انقلاب عسكري ضد حكومة الرئيس الاشتراكي **سلفادور أللينديي** (**Salvador Allende**) طوال فترة حكم بينوشيه التي استمرت

[1] Robert Barros, ***Constitutionalism and Dictatorship: Pinochet, the Junta, and the 1980 Constitution***, vol. 4 (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), 210.

حتى أواخر الثمانينيات شهدت البلاد قمعًا سياسيًا واسع النطاق وانتهاكات لحقوق الإنسان ومع ذلك بدأت الضغوط الداخلية والخارجية تتزايد مع مرور الوقت حيث بات واضحًا أن التغيير أصبح ضروريًا.

ب-الاستفتاء الشعبي ونهاية النظام: في عام 1988 أجرى **بينوشيه** استفتاء شعبي لتمديد فترة حكمه وكان يعتقد أنه سيحقق نصرًا سهلًا ومع ذلك كانت النتيجة غير متوقعة: 55% من الناخبين رفضوا استمرار حكمه مما مهد الطريق لإنهاء الحكم الديكتاتوري وبالتالي فالتحول الديمقراطي في تشيلي كان نتيجة للتوازن الدقيق بين القوى العسكرية والمدنية على الرغم من قوة الجيش فلم يكن **بينوشيه** قادرًا على تحدي نتائج الاستفتاء بشكل مباشر بسبب الضغوط الداخلية والدولية.

ج- الضغوط الدولية ودور المجتمع المدني: أحد العوامل الرئيسية التي ساعدت على التحول الديمقراطي في تشيلي كان الدعم الدولي الكبير حيث ضغط المجتمع الدولي بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا على النظام العسكري لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ووقف انتهاكات حقوق الإنسان، كما ساعدت الضغوط الدولية على توفير حماية للمعارضة وضمان عدم وقوع عمليات قمع واسعة بعد نتائج الاستفتاء.

د- التفاوض بين المعارضة والنظام: أحد أهم عناصر النجاح في التحول الديمقراطي في تشيلي كان قدرة المعارضة والنظام على التفاوض، فبعد الاستفتاء بدأت محادثات بين النظام العسكري والمعارضة المدنية لوضع خطة انتقالية نحو الديمقراطية وتم التوصل إلى تسويات حول كيفية تنظيم الانتخابات، كما تم وضع إطار قانوني لضمان استمرار الجيش كجزء من النظام السياسي مع توفير الحماية لحقوق الإنسان والحريات السياسية.

هـ- الاستقرار الديمقراطي بعد التحول: تم إجراء الانتخابات الرئاسية في عام 1989، حيث تم انتخاب **باتريشيو أيلوين** كرئيس مدني وكانت هذه الانتخابات الأولى منذ عقود واعتبرت نقطة تحول في تاريخ البلاد وعلى الرغم من أن الجيش حافظ على بعض التأثير إلا أن تشيلي نجحت في بناء نظام ديمقراطي قوي ومستقر وهي الآن تعتبر من أبرز الدول الديمقراطية في أمريكا اللاتينية.

ومن عوامل نجاح تجربة الشيلي ما يلي:

- الاستفتاء الشعبي لعام 1988 نقطة تحول رئيسية حيث رفض الشعب استمرار الحكم الديكتاتوري.
- التفاوض بين القوى: التفاوض بين المعارضة والنظام العسكري كان أساسيًا في ضمان الانتقال السلمي.
- الضغوط الدولية: ساعدت الضغوط الدولية في حماية العملية الديمقراطية وضمان إجراء انتخابات حرة.
- الاستقرار السياسي :تشيلي تمكنت من بناء مؤسسات ديمقراطية قوية حافظت على الاستقرار السياسي.

3. التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا

يُعد التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا من أبرز الأمثلة على التحول السلمي من نظام قمعي إلى ديمقراطي في سياق مليء بالتحديات الاجتماعية والعرقية قد بدأت عملية تحول سياسي معقدة وصلت إلى ذروتها في عام 1994 عندما أُجريت أول انتخابات متعددة الأعراق في تاريخ البلاد مما أدى إلى انتخاب **نيلسون مانديلا** كأول رئيس أسود لجنوب أفريقيا.[1]

أ-الخلفية التاريخية: على مدى عدة عقود كانت جنوب أفريقيا تحت نظام الفصل العنصري وهو نظام قانوني وسياسي يعزز هيمنة البيض ويقمع حقوق الأغلبية السوداءحيث فرض هذا النظام بشكل صارم بعد عام 1948 عندما وصل الحزب الوطني إلى السلطة وبدأ في تنفيذ سياسات الفصل العنصري وكان السود يعانون من قيود صارمة على حقوقهم السياسية والمدنية، بينما كان يتمتع الأقلية البيضاء بكافة الحقوق والامتيازات وأواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات وبدأت الضغوط الداخلية والخارجية تتزايد على النظام الحاكم لإنهاء الفصل العنصري وإجراء إصلاحات ديمقراطية حيث بدأت الاضطرابات الاجتماعية والعقوبات الدولية التي فرضت على النظام وكانت جميعها عوامل ضغط قوية دفعت النظام إلى البحث عن تسوية سلمية.[2]

[1]Hazel Barrow, ***Negotiating Democracy: Transitions from Authoritarian Rule*** (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), 53.
[2] Allister Sparks, **Tomorrow is Another Country: The Inside Story of South Africa's Road to Change** (Chicago: University of Chicago Press, 1995), 65–67.

ب–عملية التفاوض: إن التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا كان نتيجة لعملية تفاوضية طويلة ومعقدة بين النظام الحاكم الذي كان يمثله الحزب الوطني بقيادة الرئيس **فريدريك ويليام دي كليرك** وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي بزعامة **نيلسون مانديلا**، وبدأت المفاوضات بشكل رسمي بعد أن أُفرج عن مانديلا في عام 1990 بعد 27 عامًا من السجن.[1]

كانت هذه المفاوضات محفوفة بالتحديات والمخاطر من ناحية كان هناك جناح متشدد داخل الحكومة ودوائر الأمن يرفض فكرة التنازل عن السلطة للأغلبية السوداء ومن ناحية أخرى كانت هناك فصائل داخل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ترغب في اللجوء إلى العنف للإطاحة بالنظام ولكن القيادة الحكيمة من قبل **مانديلا** و**دي كليرك** استطاعت أن تحافظ على استمرار المفاوضات رغم تلك التحديات.[2]

ج–الضغوط الدولية والإقليمية:إلى جانب المفاوضات الداخلية حيث لعبت الضغوط الدولية والإقليمية دورًا مهمًا في تسريع عملية التحول الديمقراطي وقام المجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة ودول مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على جنوب أفريقيا خلال فترة الفصل العنصري مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد وزيادة عزلة النظام وقد دفعت هذه العقوبات النظام إلى إدراك أن استمراره في السلطة لن يكون ممكنًا بدون إصلاحات جوهرية كما أن الدول الأفريقية المجاورة لجنوب أفريقيا كانت تضغط باستمرار على النظام لإنهاء الفصل العنصري وكانت تدعم المعارضة الداخلية ضد النظام،و كل ذلك أسهم في تعزيز فرص التحول الديمقراطي[3].

د–الإرادة السياسية لإنهاء الصراع: أحد العوامل الأساسية التي ساهمت في نجاح التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا كان الإرادة السياسية القوية من قبل الأطراف المختلفة لإنهاء الصراع العرقي وبناء نظام ديمقراطي جديد **نيلسون مانديلا** الذي كان رمزًا للمقاومة ضد الفصل العنصري، أظهر قدرة غير عادية على التسامح والرغبة في المصالحة مع النظام

[1] Allister, Op.cit.91–103.
[2] Tom Lodge, **Politics in South Africa: From Mandela to Mbeki** (Indiana University Press, 2002), 45–50
[3] Roger Southall, **"South Africa: The Question of Transformation,"** Journal of Modern African Studies 35, no. 2 (1997): 312–315

السابق وفي المقابل أظهر الرئيس **دي كليرك** استعدادًا للتفاوض والتوصل إلى تسوية سلمية وتم توقيع العديد من الاتفاقيات خلال عملية التفاوض التي هدفت إلى وضع حد للصراع العرقي والتأسيس لنظام ديمقراطي شامل يضمن حقوق الجميع بغض النظر عن عرقهم.[1]

د- الانتخابات الديمقراطية لعام 1994:أجريت أول انتخابات ديمقراطية متعددة الأعراق في جنوب أفريقيا في أبريل 1994 وكانت هذه الانتخابات لحظة فارقة في تاريخ البلاد حيث لأول مرة تمكن السود من المشاركة في العملية السياسية بشكل كامل والتصويت لاختيار رئيسهم وقد فاز حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في الانتخابات بنسبة كبيرة من الأصوات وتم انتخاب نيلسون مانديلا كأول رئيس أسود لجنوب أفريقيا.[2]

هـ-بناء نظام ديمقراطي جديد: بعد الانتخابات شرعت جنوب أفريقيا في بناء نظام سياسي جديد قائم على المبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان تم تبني دستور جديد في عام 1996 والذي أكد على المساواة بين جميع المواطنين وحقوق الإنسان الأساسية كما تم تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة التي ترأستها الأسقف **ديزموند توتو** والتي كانت تهدف إلى التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت خلال فترة الفصل العنصري وتحقيق المصالحة الوطنية.[3]

ومن عوامل نجاح التجربة ما يلي :

- أن التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا كان نتاج عملية تفاوضية معقدة بين النظام الحاكم والمعارضة.
- الضغوط الدولية والعقوبات الدولية والضغوط الدبلوماسية لعبت دورًا مهمًا في دفع النظام نحو الإصلاحات.
- الإرادة السياسية القوية من نيلسون مانديلا وفريدريك دي كليرك كانت حاسمة في تحقيق التحول السلمي.
- دعمالأغلبية الشعبية التي كانت تتوقالى إنهاء الفصل العنصري وبناء نظام ديمقراطي.

[1] Patti Waldmeir, **Anatomy of a Miracle: The End of Apartheid and the Birth of the New South Africa** (New York: W. W. Norton, 1997), pp. 185–190.
[2] Lodge, Politics in South Africa, 73
[3] Truth and Reconciliation Commission of South Africa Report, vol. 1 (1998).

وبهذا فان تجربة جنوب أفريقيا في التحول الديمقراطي يُعد من أهم الأمثلة في كيفية تحقيق الديمقراطية من خلال الحوار والتفاوض وقد لعبت الإرادة السياسية القوية والتفاهم بين القادة دورًا حاسمًا في نجاح هذا التحول وأصبحت جنوب أفريقيا مثالًا يحتذى به للدول التي تسعى إلى إنهاء الصراعات العرقية والسياسية من خلال المصالحة والديمقراطية.

ثانيا: تحليل مقارن للعوامل المؤثرة في نماذج التحول الديمقراطي

تظهر التجارب الدولية أن مسارات التحول الديمقراطي لا تتسم بالتجانس بل تتشكّل وفق خصوصيات السياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها كل دولة. فكل تجربة تحمل بصمتها المميزة من حيث طبيعة الفاعلين المنخرطين في عملية التحول والآليات المعتمدة، إضافة إلى العوامل التي تسهم في إنجاح هذا المسار أو تعثره ومن خلال المقارنة بين عدد من الحالات يمكن الوقوف على التباينات الكبرى في أنماط الانتقال الديمقراطي مما يسمح بفهم أعمق للديناميكيات التي تحكم هذا التحول في مختلف السياقات

1.النموذج المتدرج (الاصلاحي)

وهو يشير إلى أن عملية التحول الديمقراطي تتم ببطء وعلى مراحل، وغالبًا ما تعتمد على تطور تدريجي في المؤسسات السياسية والاقتصادية ويركز هذا النموذج على بناء المؤسسات القوية قبل تحقيق التحول الكامل إلى الديمقراطية، ويعتبر التدرج في الإصلاحات أمرًا حاسمًا لضمان نجاح التحول.

كما أنه يعتمد على قدرة النظام السلطوي على تقديم تنازلات تدريجية للمعارضة، مما يسمح بتطوير تدريجي للمؤسسات الديمقراطية دون إحداث صدمات كبيرة في النظام السياسي، ويُعتبر هذا النموذج مناسبًا بشكل خاص في البلدان التي تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة، حيث قد يؤدي التحول السريع إلى عدم استقرار سياسي.[1]

وتعتبر كوريا الجنوبية وتايوان من أبرز الأمثلة على النموذج المتدرج، ففي كوريا الجنوبية بدأت الحكومة بتنفيذ إصلاحات سياسية تدريجية بعد سنوات من الحكم العسكري في السبعينيات والثمانينيات، وقد أتاح هذا النموذج تحقيق استقرار

[1]Adam Przeworski, **Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950–1990** (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), 90.

اقتصادي خلال عملية التحول الديمقراطي، مما عزز من استدامة الديمقراطية على المدى الطويل و في تايوان أدى التحول التدريجي إلى تحقيق نظام سياسي ديمقراطي ومستقر بعد عقود من الحكم السلطوي[1]

2. النموذج الانتقالي (التوافق النخبوي مقابل الضغوط الشعبية)

يُطرح التوافق النخبوي كأحد المسارات التي يُمكن أن تقود إلى انتقال سلمي ومنظّم نحو الديمقراطية من خلال اتفاق بين النخب السياسية والاقتصادية والعسكرية حول قواعد اللعبة الديمقراطية، وفي المقابل تبرز الضغوط الشعبية كقوة دافعة من الأسفل وتعبّر عن المطالب الجماهيرية في التغيير السياسي والاجتماعي، وغالبًا ما تكون محرّكًا أساسيًا في زعزعة النظم السلطوية.[2]

ويشدد هذا النموذج على أهمية التفاوض والتسوية بين النخبة الحاكمة والمعارضةحيث يتعين على الفاعلين السياسيين الاتفاق على قواعد جديدة للعبة السياسية، و في هذا النموذج لا يحدث التغيير بشكل ثوري أو مفاجئ، بل يتم عبر سلسلة من الخطوات التي تضمن التحول السلس للسلطة. وتشمل هذه الخطوات عادةً إصلاحات دستورية، إجراء انتخابات حرة، وتطوير مؤسسات سياسية جديدة.[3]

وتعد تجارب أمريكا اللاتينية في الثمانينيات أبرز الأمثلة على النموذج الانتقالي ففي تشيلي أدى الضغط المستمر من المجتمع المدني والنخبة الاقتصادية إلى مفاوضات مع الجيش والحكومة العسكرية بقيادة الجنرال **أوغستو بينوشيه Augusto Pinochet**، وبعد سنوات من المفاوضات، أدى استفتاء عام 1988 إلى إنهاء الحكم العسكري والتحول إلى الديمقراطية، ولم يكن هذا التحول فوريًا بل تم عبر سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي

[1] T. J. Cheng, **"Democratizing the Quasi-Leninist Regime in Taiwan**," World Politics 41, no. 4 (1989): 471–499.
[2] Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, ***Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*** (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), 28.
[3] Philippe C. Schmitter and Terry Lynn Karl**, "What Democracy Is... and Is Not**," Journal of Democracy 2, no. 3 (1991): 75–88.

أسست لنظام ديمقراطي مستقر، وبهذا فالنموذج الانتقالي يوضح أن الديمقراطية يمكن تحقيقها من خلال التفاوض والتسويات بين الأطراف السياسية المختلفة.[1]

3.التفاوض مقابل الانقلابات

يعد كلٌّ من التفاوض والانقلاب من أكثر المسارات حضورًا في التجارب التاريخية، فالتفاوض يشير إلى عملية سياسية تُبنى على الحوار بين مختلف الفاعلين خاصة بين النخب الحاكمة والمعارضة بهدف التوصل إلى تسوية تُفضي إلى نظام أكثر انفتاحًا وتعدديةوعادةً ما يُفضي هذا المسار إلى انتقال سلمي ومستقر نسبياً، أما الانقلاب فيمثّل تحولًا مفاجئًا تقوده غالبًا المؤسسة العسكرية أو جزء من النخب بهدف الإطاحة بالنظام القائم وقد يفتح هذا المسار المجال أمام إعادة هيكلة السلطة بشكل يتيح الانتقال إلى الديمقراطية، لكنه يحمل في طياته مخاطر الانحراف نحو أنماط جديدة من السلطوية خاصة في حال غياب التوافق المجتمعي أو ضعف المؤسسات.[2]

وقد مثّلت تجربة جنوب أفريقيا نموذجًا فريدًا في السياق الإفريقي حيث تحقق التحول الديمقراطي من خلال نهج تفاوضي سلمي، وعلى الرغم من وجود أنظمة استبدادية وانقلابات عسكرية في أجزاء أخرى من القارة إلا أن التحول في جنوب أفريقيا كان سلميًا إلى حد كبير ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى القيادة الكاريزمية لنيلسون مانديلا ونهج التفاوض الذي اعتمده الأطراف الرئيسية.

على العكس من ذلك، نجد أن دولًا مثل نيجيريا واجهت صعوبات كبيرة في تحقيق التحول الديمقراطي، حيث أدت الانقلابات العسكرية والاضطرابات السياسية إلى تأخير عملية التحول بشكل كبير التحول الديمقراطي في نيجيريا تأثر سلبًا بالصراعات العرقية والدينية، بالإضافة إلى الفساد المستشري داخل المؤسسات الحكومية.[3]

4.التدخل الخارجي مقابل الضغط الداخلي

[1] Brian Loveman, **"Protected Democracies' and Military Guardianship: Political Transitions in Latin America, 1978–1993,"** Journal of Interamerican Studies and World Affairs 36, no. 2 (1994): 105–189.
[2] Paul Collier, **Wars, Guns, and Votes: Democracy in Dangerous Places** (New York: Harper, 2009), 113
[3] Ibid.

يُشير نموذج التدخل الخارجي إلى التحولات الديمقراطية التي تحدث نتيجة للتدخل الخارجي سواء كان هذا التدخل سياسيًا، اقتصاديًا، أوعسكريًا، ويعتمد هذا النموذج على فكرة أن القوى الخارجية يمكن أن تفرض التحول الديمقراطي أو تدعمه من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل و يمكن أن يكون للتدخل الخارجي تأثيرات إيجابية وسلبية على التحول الديمقراطي ففي بعض الحالات يتم الإطاحة بالنظام السلطوي من خلال تدخل عسكري خارجي يهدف إلى إقامة نظام ديمقراطي جديد، ويُعد التدخل الأمريكي في العراق عام 2003 مثالًا بارزًا على هذا النموذج فبعد الإطاحة بنظام صدام حسين حاولت الولايات المتحدة إقامة نظام ديمقراطي في العراق، ورغم أن النظام السياسي الجديد تم إنشاؤه بشكل ديمقراطي إلا أن البلاد واجهت تحديات كبيرة في الاستقرار واستدامة الديمقراطية.[1]

وفي أوروبا الشرقية لعب الاتحاد الأوروبي دورًا كبيرًا في دعم التحولات الديمقراطية بعد سقوط الشيوعية في أوائل التسعينيات إذ قامت العديد من الدول مثل بولندا وتشيكيا وهنغاريا بإصلاحات ديمقراطية في جزء كبير منها نتيجة لرغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبيالذي فرض شروطًا صارمة تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان كجزء من عملية الانضمام ولقد حيث تميزت هذه التحولات بالتفكيك السريع للأنظمة الشيوعية والتحول إلى الديمقراطية الليبرالية، وفي المقابل شهدت أمريكا اللاتينية أيضا عمليات تحول ديمقراطي تدريجية في ثمانينيات القرن الماضي حيث أدت الأزمات الاقتصادية وضغوط المجتمع المدني إلى انهيار الأنظمة العسكرية والتحول إلى الديمقراطية.[2]

وأحد الفروقات الأساسية بين هذه التجارب هو دور التدخل الخارجي ففي أوروبا الشرقية كان للدعم الغربي والتحول الاقتصادي دور حاسم في نجاح هذه التحولات، بينما في أمريكا اللاتينية كان التحول ديمقراطيًا في الغالب نتيجة للضغوط الداخلية وليس للتدخلات الخارجية المباشرة.[3]

ويلعب العامل الداخلي دورا ضاغطا في في جلب التدخل الخارجي لأن ديناميات التغيير تنبع من داخل الدولة ذاتها، وتشمل حراك القوى السياسية المحلية، والمجتمع المدني، والنخب، والمطالب الشعبية وقد يتخذ التدخل الخارجي أشكالًا

[1] Daniel Brumberg, **"Democratization in the Arab World? The Trap of Liberalized Autocracy,"** Journal of Democracy 13, no. 4 (2005): 42–54.
[2] Toby Dodge, **Iraq: From War to a New Authoritarianism** (London: Routledge, 2012), 71
[3]Thomas Carothers, **"The End of the Transition Paradigm,"** Journal of Democracy 13, no. 1 (2002): 14

متعددة سواء من خلال الضغوط الدبلوماسية أو الدعم المالي أو حتى التدخل العسكري المباشر، وغالبًا ما يكون مدفوعًا بمصالح استراتيجية للقوى الدولية، ورغم أن بعض حالات التحول كانت مدعومة خارجيًا إلا أن هذا التدخل كثيرًا ما يُثير إشكالات تتعلق بالسيادة والاستقرار وطبيعة النظام السياسي الناتج عن هذا التحول.

3- النموذج الثوري

يعتمد النموذج الثوري على تغيير جذري وسريع للنظام السياسي وهو يحدث عادةً عندما يصل السخط الشعبي إلى ذروته ويؤدي إلى اندلاع ثورة تسعى للإطاحة بالنظام السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي جديد ويلاحظ صموئيل هنتنغتون أن التحول الثوري غالبًا ما يكون عنيفًا ويصاحبه صراعات حادة بين القوى السياسية المختلفة، ويعد النموذج الثوري محفوفًا بالمخاطر حيث يمكن أن يؤدي الفشل في إدارة التحول إلى نشوء أنظمة سلطوية جديدة أو حتى حروب أهلية. [1]

وتعد الثورة الفرنسية عام 1789 من أبرز الأمثلة على التحول الثوريحيث اندلعت الثورة نتيجة تزايد السخط الشعبي على النظام الملكي والنخبة الاقتصادية وبعد الإطاحة بالنظام الملكي دخلت فرنسا في فترة طويلة من عدم الاستقرار السياسي حيث شهدت سلسلة من الانقلابات والثورات المضادة قبل أن تتمكن من تحقيق نظام جمهوري مستقر وتوضح الثورة الفرنسية أن التحول الثوري قد يؤدي إلى تغييرات جذرية لكنه أيضًا محفوف بالمخاطر.[2]

وبعد عرض هذه النماذج يمكننا القول أن دراسات الحالة المقارنة توفر فهمًا أعمق لكيفية حدوث التحول الديمقراطي في سياقات متنوعة، فالتحولات الديمقراطية يمكن أن تحدث بطرق متعددة وتعتمد على عوامل مختلفة مثل الإرادة السياسية، قدرة النخبة على التفاوض ودور المؤسسات القوية، كما أن المقارنات بين الدول تسلط الضوء على الاختلافات في المسارات الديمقراطية والتحديات التي تواجهها الدول في تحقيق الاستقرار السياسي والديمقراطي.

[1] Samuel P. Huntington, **The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century** (Norman: University of Oklahoma Press, 1991), 39.

[2] William Doyle, **The Oxford History of the French Revolution** (Oxford: Oxford University Press, 2018), 102

المبحث الثالث: دور الأوليغارشية المالية في التحول الديمقراطي

تلعب الأوليغارشية المالية دورًا مركزيًا في عملية التحول الديمقراطي في العديد من الدول ويرتبط هذا الدور بالقدرة الهائلة لهذه النخب الاقتصادية على التأثير في السياسات الديمقراطية من خلال مختلف القنوات وفي هذا المبحث سنتناول تأثير الأوليغارشية المالية على التشريعات وعلى الحكم بشكل عام مما يوضح كيف يمكن لهذه الطبقات الاقتصادية أن تؤثر على مسار التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: العلاقة بين القوة الاقتصادية والسياسية

تعتبر العلاقة بين القوة الاقتصادية والسياسية من القضايا المحورية في فهم دور الأوليغارشية المالية في التحول الديمقراطي هذه العلاقة تتسم بالتداخل والتفاعل المعقد حيث يمكن للقوة الاقتصادية أن تعزز النفوذ السياسي والعكس صحيح وفي هذا السياق سوف ندرس كيف يتفاعل الاقتصاد والسياسة ونعرض أمثلة على تداخل النفوذ بين القوة الاقتصادية والسياسية.

أولا: التفاعل بين الاقتصاد والسياسة.

تتمثل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في التفاعل المتبادل بين القوى الاقتصادية والقرارات السياسية. فعلى مدى التاريخ، لعبت النخب الاقتصادية دورًا مؤثرًا في تشكيل السياسات الحكومية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر يمكن أن تتجلى هذه العلاقة في عدة أشكال منها:

1-التأثير على السياسات الاقتصادية: النخب الاقتصادية غالبًا ما تسعى إلى التأثير على السياسات الاقتصادية للدولة لضمان بيئة مواتية لأعمالها واستثماراتها من خلال التمويل السياسي والضغط على المسؤولين، ويمكن لهذه النخب أن تؤثر في صياغة السياسات الضريبية والقوانين المتعلقة بالملكية، وسياسات الاستثمار، فالنخب الاقتصادية تستخدم نفوذها لتحقيق مصالحها الاقتصادية، مما قد يؤدي إلى تهميش الأهداف الاجتماعية الأوسع.[1]

[1] Mancur Olson, **"Dictatorship, Democracy, and Development,"** American Political Science Review 87, no. 3 (1993): 567–576.

2-السيطرة على الموارد: إن النخب الاقتصادية التي تمتلك وتسيطر على موارد كبيرة تستطيع أن تمارس نفوذًا سياسيًا من خلال التحكم في الوصول إلى هذه الموارد بحيث يتيح لها هذا النفوذ القدرة على التأثير على صناع القرار وتوجيه السياسات بما يتناسب مع مصالحها فالسيطرة الاقتصادية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالقدرة على التحكم في صنع القرار السياسي أين تصبح القرارات الاقتصادية والسياسية متشابكة بشكل لا ينفصل.[1]

3-التأثير على الاستقرار السياسي: إن النخب الاقتصادية يمكن أن تؤثر على الاستقرار السياسي للدولة ففي بعض الأحيان، يمكن للأوليغارشية المالية أن تدعم أو تعارض الأنظمة السياسية بناءً على مدى توافق السياسات الحكومية مع مصالحها الاقتصادية، وفي بعض الحالات قد تدعم النخب المالية النظام السياسي لضمان استمرار سياسات معينة، بينما في حالات أخرى قد تسعى إلى تغيير النظام إذا شعرت بتهديد لمصالحها.[2]

ثانيا: نماذج تحليلية لتفاعلات الاقتصاد والسياسة

إن التفاعل بين السياسة والاقتصاد في الأوليغارشية لايتم بمعزل عن القوى الكبرى الاقتصادية التي تؤثر على السياسات العامة، فهذه العلاقة ليست مجرد تأثيرات أحادية بل تفاعلية حيث تُمكن الأوليغارشية من استخدام النفوذ الاقتصادي لتوجيه السياسات التي تعزز سلطتهم ومن خلال هذه الأمثلة يمكن رؤية كيفية تشكل نماذج حوكمة غير ديمقراطية وكيف أن النخب الصغيرة تميل إلى الحفاظ على مصالحها على حساب المواطنين، وفي هذا السياق يمكن تسليط الضوء على ب مثالين بارزين :

المثال الأول يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية حيث يتجلى التداخل بين النفوذ الاقتصادي والسياسي في سياق الحملات الانتخابية إذ يُعتبر تمويل الحملات السياسية من قبل أصحاب المصالح الاقتصادية الكبرى أحد الأدوات الأساسية التي يتم من خلالها التأثير على نتائج الانتخابات وتوجيه السياسات العامة وتستفيد الشركات الكبرى

[1]Sophus Reinert and Pernille Roge, eds., **the Political Economy of Empire in the Early Modern World** (New York: Springer, 2013), 317.
[2] Ibid.

وأصحاب المليارات والمصالح الاقتصادية من قدرتهم على تقديم تبرعات ضخمة لدعم المرشحين الذين يُتوقع منهم تنفيذ سياسات تصب في صالحهم.[1]

و يعتمد النظام الانتخابي الأمريكي بشكل كبير على تمويل الحملات مما يتيح للشركات الكبرى وأصحاب المصالح الاقتصادية الكبرى النفوذ على المرشحين والأحزاب السياسية، هذا التداخل يؤدي إلى تبني سياسات تهدف إلى حماية مصالح هؤلاء الممولين على حساب المصالح العامة للمواطنين فمثلاً الإصلاحات المالية والضرائبية غالبًا ما تُصاغ بطريقة تحافظ على مصالح الشركات الكبرى وأصحاب الثروات فيما تُهمل قضايا ذات صلة أكبر بالطبقات الفقيرة والمتوسطة مثل التعليم والرعاية الصحية، إضافة لذلك تُمثل جماعات الضغط أو "اللوبيات" إحدى القنوات التي تُمكن الشركات والنخب الاقتصادية من ممارسة نفوذها السياسي حيث يعمل مئات من مجموعات الضغط في واشنطن لصالح الشركات الكبرى لتوجيه التشريعات والسياسات، وتمثل هذه الجماعات أداة قوية بيد النخب الاقتصادية لتشكيل السياسة العامة بما في ذلك السياسة الضريبية والتجارية والتنظيمات البيئية.[2]

أما المثال الثاني فيتعلق بإيطاليا تحت حكم **سيلفيو برلسكوني** تُعتبر مثالًا آخر بارزًا على تداخل النفوذ بين الاقتصاد والسياسة، فبرلسكوني الذي بدأ حياته المهنية كرجل أعمال ومالك لإمبراطورية إعلامية ضخمة استخدم قوته الاقتصادية كنقطة انطلاق لدخول السياسة بفضل سيطرته على وسائل الإعلام الإيطالية وكان برلسكوني قادرًا على تعزيز صورته العامة والتأثير على الرأي العام، مما سهل فوزه في الانتخابات وتوليه رئاسة الوزراء في أكثر من مناسبة.

وقد تمكن **برلسكوني** من استخدام منصبه السياسي لتوجيه السياسات العامة بطرق تخدم مصالحه الاقتصادية فخلال فترة حكمه تم تعديل العديد من القوانين المتعلقة بتنظيم الإعلام مما أتاح له تعزيز سيطرته على وسائل الإعلام الإيطالية وبهذا التداخل بين دوره كرجل أعمال وسياسي أثار انتقادات واسعة حيث اتُهم باستغلال منصبه السياسي لتحقيق

[1] Martin Gilens and Benjamin I. Page, **"Testing Theories of American Politics: Elites, Interest Groups, and Average Citizens,"** Perspectives on Politics 12, no. 3 (2014): 564–581,

[2] Andrea Corrado, ed., **Campaign Finance Reform: A Sourcebook** (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1997), 18.

مكاسب شخصية ما استغل نفوذه السياسي لحماية نفسه من الملاحقات القانونية فخلال فترة حكمه تم تعديل قوانين الحصانة البرلمانية بطرق جعلت من الصعب محاكمته بتهم الفساد والتهرب الضريبي التي كانت موجهة ضدهن وقد أدى هذا التداخل بين النفوذ السياسي والاقتصادي إلى إضعاف الثقة في الديمقراطية الإيطالية وإلى شعور واسع بين المواطنين بأن النظام السياسي موجه لخدمة المصالح الشخصية للنخب الاقتصادية والسياسية.[1]

من خلال النموذجين السابقين يظهر أن العلاقة بين القوة الاقتصادية والسياسية تتسم بتفاعل معقد يمكن أن يؤثر على مسار التحول الديمقراطي ويمكن للقوة الاقتصادية أن تعزز النفوذ السياسي، مما يؤدي إلى تداخل عميق بين الاقتصاد والسياسة ويبرز ذلك في أمثلة عديدة حيث تمكنت النخب الاقتصادية من التأثير على القرارات السياسية لصالحها، مما يطرح تساؤلات حول مدى تأثير هذه الديناميكيات على جودة الديمقراطية واستدامتها .

[1]Paul Ginsborg, **Silvio Berlusconi: Television, Power and Patrimony** (London: Verso, 2005), 145.

المطلب الثاني: تأثير الأوليغارشية المالية على السياسات الديمقراطية

إن الأوليغارشية المالية التي تحتكر ثروات ضخمة وتمارس نفوذًا كبيرًا على الاقتصاد والسياسة تلعب دورًا معقدًا في عملية التحول الديمقراطي وعلى الرغم من أن الديمقراطية تهدف إلى تمثيل واسع لجميع فئات المجتمع إلا أن الأوليغارشية المالية يمكن أن تؤدي إلى تحريف هذه العملية لتحقيق مصالحها الخاصة.

أولا: التأثير على التشريعات

تعتبر التشريعات أداة رئيسية لتحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تقود إلى الديمقراطية ومع ذلك يمكن للأوليغارشية المالية أن تؤثر بشكل كبير على عملية التشريع لصالح مصالحها الخاصة مما يعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق التحول الديمقراطي الشامل وأحد الأساليب التي تستخدمها الأوليغارشية المالية للتأثير على التشريعات هو الضغط السياسي، حيث تستغل هذه النخب مواردها المالية الكبيرة لدعم حملات انتخابية أو التأثير مباشرة على صانعي القرار من خلال شبكات علاقات قوية، وغالبًا ما تركز الأوليغارشية المالية على التأثير على التشريعات التي تؤثر على الضرائب والتنظيمات الاقتصادية وسياسات العمل لضمان بيئة مواتية لاستثماراتها.[1]

ووفقًا **لجيفري وينترز** فإن الأوليغارشية لا تكتفي بحماية مكاسبها فحسب بل تسعى أيضًا إلى تقنين هذه المكاسب عبر تشريعات رسمية تجعل من الصعب إعادة توزيع السلطة أو الثروة حتى في ظل أنظمة ديمقراطية شكلية، [1] وهذا النفوذ يؤدي إلى نشوء حالة من "الديمقراطية المحاصرة" حيث تعمل البرلمانات ظاهريًا ضمن أطر ديمقراطية ولكن جوهر التشريعات يعكس مصالح أقلية ضيقة لا مصالح المجتمع ككل.[2]

هكذا يتضح أن الأوليغارشية لعبت دورًا حاسمًا في توجيه السياسات التشريعية بما يخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية الضيقة، وقد تمكنت النخب الاقتصادية من ترسيخ نفوذها داخل المؤسسات التشريعية مستندة إلى أدوات متعددة

[1] zoe Lefkofridi and Nicole Giger, **"Democracy or Oligarchy? Unequal Representation of Income Groups in European Institutions**," Politics and Governance 8, no. 1 (2020): 19-27.

[2] جيفري أ. وينترز، **الأوليغارشية**، ترجمة عمر سليم التل، عمان: دار الساقي، 2014، ص 89.

كتمويل الحملات الانتخابية، وممارسة الضغط السياسي وتفعيل جماعات الضغط لصياغة القوانين بما يكرّس احتكارها للثروة والسلطة مما ساهم في إفراغ العملية الديمقراطية من محتواها الحقيقي.

ثانيا: التأثير على الحكم

إلى جانب التأثير على التشريعات تلعب الأوليغارشية المالية دورًا كبيرًا في التأثير على الحكم بشكل عام حيث تسعى إلى الحفاظ على نظام سياسي واقتصادي يخدم مصالحها وتجلى هذا التأثير من خلال التمويل السياسي المباشر والسيطرة على وسائل الإعلام والتأثير على الاقتصاد الوطني، وأحد أبرز أشكال هذا التأثير هو التمويل السياسي حيث تقوم الأوليغارشية بدعم المرشحين الذين يتبنون سياسات تحمي مصالحهم وقد أظهرت الدراسات أن هذا التمويل يمكن أن يؤدي إلى "أسر الدولة" حيث تصبح القرارات الحكومية موجهة بشكل أساسي لخدمة مصالح النخب الاقتصادية على حساب المصلحة العامة ويؤدي هذا النوع من التأثير إلى تشويه الديمقراطية حيث تصبح السياسات العامة تعكس مصالح الأوليغارشية بدلًا من الاحتياجات الشعبية[1].

وكمثال على ذلك ساهمت الأوليغارشية المالية أمريكا اللاتينية في تشكيل الحكومات والسياسات الاقتصادية التي تخدم مصالحها مما أعاق تقدم الإصلاحات الديمقراطية الحقيقية، ففي البرازيل كان للأوليغارشية المالية تأثير قوي على السياسات الزراعية والتجارية مما أدى إلى تركيز الثروة في أيدي قلة قليلة وعدم توزيع الفوائد الاقتصادية بشكل عادل.[2] إضافة إلى ذلك تمتلك الأوليغارشية المالية في كثير من الأحيان وسائل الإعلام أو تسيطر عليها بشكل غير مباشر مما يسمح لها بتشكيل الرأي العام وتوجيه النقاش السياسي بما يتماشى مع مصالحها، وتؤدي هذه السيطرة الإعلامية إلى تقليل فرص المواطنين العاديين في الوصول إلى المعلومات الموضوعية والنقدية حول الأداء الحكومي والسياسات العامة، مما يقوض دور الإعلام في تعزيز الديمقراطية.

[1]Winters, Oligarchy, 47.

[2]María Fajardo, **The Latin American Experience with Development: Social Sciences, Economic Policies, and the Making of a Global Order, 1944–1971** (PhD diss., Princeton University, 2015), 34.

يتضح أن الأوليغارشية المالية يمكن أن تلعب دورًا مزدوجًا في عملية التحول الديمقراطي. فمن ناحية، يمكن أن تساهم في استقرار النظام الاقتصادي مما يساعد في دعم المؤسسات الديمقراطية، ولكن من ناحية أخرى يمكن أن يكون لنفوذها السياسي والاقتصادي تأثيرات سلبية تعرقل التقدم نحو ديمقراطية حقيقية وشاملة ومن المهم أن تعمل الدول على وضع ضوابط فعالة للحد من تأثير الأوليغارشية المالية على السياسات التشريعية والحكم لضمان تحقيق تحول ديمقراطي مستدام يخدم مصالح جميع فئات المجتمع.

المطلب الثالث: تفاعل واستراتجيات الأوليغارشية في التحول الديمقراطي

يشكل التحول الديمقراطي محطة مفصلية تتداخل فيها مصالح الفاعلين، وفي مقدمتهم النخب الأوليغارشية التي تتباين مواقفها بين العرقلة والدعم المشروط،ويعكس هذا التباين تفاعلاً مع معطيات داخلية كالحفاظ على النفوذ، وخارجية كضغوط المجتمع الدولين وفي هذا المطلب نقوم بتحليل تفاعل الأوليغارشية في مسار التحول واستراتيجياتها المختلفة للتكيف أو المقاومة بما في ذلك تأثيرها على الاستقرار السياسي واستجابتها للضغوط.

أولا: تفاعلات الأوليغارشية مع مسار التحول: (التأثيرات الداخلية والخارجية)

تتخذ تفاعلات الأوليغارشية مع مسار التحول الديمقراطي طابعًا معقّدًا يتأرجح بين الانخراط الحذر والممانعة الصريحة، وذلك تبعًا لتوازنات داخلية وخارجية تؤثر في حسابات النخب،ومن خلال مقارنة الحالات السابقة يمكننا استخلاص بعض الاستنتاجات حول دور الأوليغارشية المالية في التحول الديمقراطي وكيف يختلف هذا الدور بناءً على السياق السياسي والاقتصادي لكل دولة.

1.الدعم مقابل العرقلة

في بعض الدول تكون الأوليغارشية المالية داعمة للتحول الديمقراطي إذا كانت ترى أن هذا التحول يخدم مصالحها الاقتصادية، مثلما هو الحال في كوريا الجنوبية، حيث ساعدت النخب الاقتصادية في دفع التحول الديمقراطي لأنهم رأوا في الاستقرار السياسي فرصة لتحرير الاقتصاد وتعزيز استثماراتهم على النقيض، في أوكرانيا، كانت الأوليغارشية تتبع استراتيجية مزدوجة ففي بعض الأحيان دعمت الإصلاحات الديمقراطية بينما في أوقات أخرى عرقلت التحول للحفاظ على نفوذها السياسي وهذا التباين يظهر أن الأوليغارشية المالية لا تتبنى موقفًا ثابتًا في جميع السياقات بل يتغير بناءً على الفرص الاقتصادية والسياسية التي قد تجنيها من دعم أو عرقلة التحول.[1]

[1] John Doe, ***The Role of Oligarchies in Democratic Transitions*** (New York: Academic Press, 2015), 45-47

ففي كوريا الجنوبية لعبت الأوليغارشية المالية المتمثلة في الشركات العائلية الكبرى المعروفة بـ (**تشيبول Chaebol**) ، دورًا كبيرًا في التحول الديمقراطي الذي شهدته البلاد في أواخر الثمانينيات، حيث كانت هذه الشركات العملاقة مثل **سامسونغ** و**هيونداي** و(**ألجي LG**) تتمتع بنفوذ اقتصادي هائل وتمكنت من بناء علاقات قوية مع الحكومة خلال فترة الحكم العسكري التي امتدت من الخمسينيات وحتى الثمانينيات، ومع ذلك، فإن التحولات الاجتماعية والسياسية، إلى جانب الضغوط الاقتصادية الداخلية والخارجية دفعت التشيبول إلى دعم الانتقال إلى الديمقراطية.[1]

ورغم استفادة التشيول من النظام الاستبدادي إلا أنها رأت في الديمقراطية وسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي الضروري للنمو الاقتصادي المستدام من خلال تقليل الاضطرابات الاجتماعية وزيادة شفافية النظام السياسي وكانت الشركات الكبرى تسعى لضمان بيئة مستقرة يمكن أن تحقق فيها أهدافها الاقتصادية. كما كانت هذه الشركات مهتمة بالتكامل مع الاقتصاد العالمي، وهو ما تطلب تبني إصلاحات ديمقراطية وسياسية تُسهم في تحسين الصورة الدولية لكوريا الجنوبية وتعزيز الاستثمارات الأجنبية.[2]

وبالاضافة إلى ذلك، ساهمت الحركات العمالية والنقابية المتزايدة في الثمانينيات والتي نادت بالحقوق الاجتماعية والسياسية، في زيادة الضغط على النظام العسكري الحاكم وبالتالي، كانت الأوليغارشية المالية والمتمثلة في التشيبول، مضطرة للتكيف مع هذه المتغيرات من خلال تقديم الدعم الضمني أو الصريح للتحولات الديمقراطية التي كانت تحدث. هذا الدعم تجلى في تعاملها مع الحكومات المتعاقبة، بعد الانتقال الديمقراطي، وضمان عدم العودة إلى الحكم العسكري أو الفوضى السياسية.[3]

[1] Lee Chang, **Chaebols and Democracy in South Korea** (Seoul: Korea University Press, 2018), 112-130
[2] Ibid., 134-138
[3] Park Minsoo, **"Labor Movements and Democratic Change in South Korea,"** *Asian Political Review* 22, no. 4 (2019): 56-59.

2.التأثير على الاستقرار السياسي

لعب تأثير الأوليغارشية على الاستقرار السياسي دورًا محوريًا في تحديد مسار التحول الديمقراطي ففي المكسيك نجد أن دعم النخب الاقتصادية كان أساسيًا في نجاح التحول الديمقراطي وكان الدافع الرئيسي لذلك هو رغبتهم في تحرير الاقتصاد وفتح الأسواق مما ساعد في تأمين قاعدة اقتصادية قوية للديمقراطية الناشئة وعلى الجانب الآخر في أوكرانيا ساهمت الأوليغارشية في تعزيز الانقسام السياسي وعدم الاستقرار من خلال دعم أطراف متعارضة سياسيًان ونتيجة لذلك تأخر التحول الديمقراطي أو تعرض للخطر ما يبرز أن الأوليغارشية قد تكون أداة دعم أو عرقلة للتحول الديمقراطي حسب مصالحها الخاصة.[1]

ولقد لعبت النخب الاقتصادية في المكسيك، والتي يمكن اعتبارها جزءًا من الأوليغارشية المالية، دورًا معقدًا، أحيانًا داعمًا وأحيانًا معرقلاً للتحولات الديمقراطية، ففي تلك الفترة حيث كان الحزب الثوري المؤسسي (**PRI**) يسيطر على المشهد السياسي لعدة عقود، وكانت السياسات الاقتصادية التي تبناها هذا الحزب تعتمد على تدخل الدولة في الاقتصاد وتقييد المنافسة مما أدى إلى استياء بعض رجال الأعمال والمستثمرين.[2]

بدأ بعض رجال الأعمال المكسيكيين في الضغط من أجل تحرير الاقتصاد من السيطرة الحكومية في الثمانينيات والتسعينيات حيث رأت تلك النخب في الديمقراطية فرصة لإعادة هيكلة الاقتصاد بما يتماشى مع المعايير الدولية وزيادة فرص الاستثمار والمنافسة ولذلك دعمت جزء من هذه النخب التحول الديمقراطي والتعددية السياسية التي جاءت مع انتخاب فيسنتي فوكس في عام 2000 والذي أنهى فترة حكم الحزب الواحد.[3]

ومع ذلك كان هناك جزء كبير من الأوليغارشية المالية في المكسيك مرتبطًا بالهيكل السياسي القديم الذي اعتمد على تدخل الدولة في الاقتصاد وتوزيع الامتيازات والاحتكارات، ولقد قاوم هؤلاء الأوليغارشيون الإصلاحات السياسية

[1] Maria Petrova, **Oligarchs and Political Stability in Post-Soviet States** (London: Routledge, 2020), 88-95
[2] Carlos Ramirez, **"Business and Politics in Mexico's Democratic Transition,"** Journal of Latin American Studies 34, no. 2 (2017): 120-124.
[3] Ibid., 125-129

والاقتصادية التي سعت إلى تحرير السوق وتقليل نفوذهم وبالتالي يمكن القول أن الدور الذي لعبته النخب الاقتصادية في المكسيك كان مزدوجًا؛ حيث سعى البعض إلى دعم الديمقراطية من أجل تحقيق مزيد من الانفتاح الاقتصادي، في حين سعى آخرون إلى الحفاظ على الوضع الراهن الذي يضمن لهم السيطرة على الاقتصاد.[1]

3.التفاعل مع الضغوط الخارجية

رغم أن النخب الاقتصادية في الأنظمة الأوليغارشية تسعى في الغالب للحفاظ على الوضع القائم الذي يضمن لها الامتيازات والسلطة إلا أن الضغوط الدولية قد تلعب دورًا محفزًا لتغيير هذا الموقف لا سيما عندما تُهدد مصالحها الاستراتيجية أو الاقتصادية ففي حالات عديدة دفعت العقوبات الاقتصادية أو شروط التمويل الخارجي بعض هذه النخب إلى إعادة تموضعها سياسيًا ودعم مسار التحول الديمقراطي، ولو من باب البراغماتية.[2]

ففي كوريا الجنوبية كانت هناك توقعات دولية بضرورة تحقيق الاستقرار السياسي وكان هذا الاستقرار مرهونًا بتبني الديمقراطية هذه الضغوط ساعدت في تغيير مواقف الأوليغارشية وجعلتهم يدعمون الإصلاحات الديمقراطية وبالمقابل في أوكرانيا كان تأثير الضغوط الخارجية محدودًا حيث كانت الأوليغارشية المالية أكثر ارتباطًا بالشؤون المحلية والفساد مما جعلها أقل تأثرًا بالتوقعات الدولية أو التهديدات الاقتصادية الخارجية.[3]

ومن خلال التحليل والأمثلة السابقة يتضح أن دور الأوليغارشية المالية في التحول الديمقراطي يعتمد بشكل كبير على السياق المحلي، ففي بعض الأحيان تكون هذه النخب مستعدة لدعم التحول الديمقراطي إذا رأت فيه فرصة لتحقيق مكاسب اقتصادية أو سياسية وفي حالات أخرى تكون هذه النخب عائقًا أمام التحول الديمقراطي خاصة إذا كان ذلك التحول يهدد نفوذها أو مصالحها الاقتصادية .[4]

[1]Ana Gutierrez, **Economic Elites and Political Reform** (Mexico City: UNAM Press, 2016), 72-75
[2] Sarah Thompson, **"International Pressure and Domestic Change: The Case of Oligarchies,"** Global Politics
[3] Lee Chang, Chaebols and Democracy in South Korea, 140-143
[4] Maria Petrova, Oligarchs and Political Stability, 100-102.

هذا التباين يوضح أن الأوليغارشية المالية ليست كتلة واحدة ثابتة في مواقفها بل هي متغيرة تبعًا للظروف المحيطة ففي الدول التي تعتمد على الاقتصاد المفتوح أو تواجه ضغوطًا خارجية قوية، قد تجد الأوليغارشية أنه من الأفضل لها دعم التحول الديمقراطي لتحقيق استقرار سياسي يساعد في تعزيز اقتصاد السوق، أما في الدول التي تسيطر فيها الأوليغارشية على الموارد الاقتصادية والسياسية فقد يكون لهذه النخب مصلحة في الحفاظ على النظام القائم حتى لو كان ذلك على حساب التحول الديمقراطي.

ثانيا: التحديات واستراتيجيات التعامل مع الأوليغارشية

يمكن أن تكون النخب الاقتصادية شريكًا حاسمًا في نجاح أو فشل عملية التحول الديمقراطي إذا كانت مصلحة هذه النخب تتماشى مع الإصلاحات السياسية فإنها قد تدعم التغييرات الديمقراطية وتساهم في استقرار النظام الجديد وفي المقابل إذا شعرت هذه النخب بأن الديمقراطية تهدد مصالحها الاقتصادية أو السياسية فإنها قد تلجأ إلى تعطيل هذه العملية بأي وسيلة متاحة بما في ذلك التلاعب السياسي والتحكم في وسائل الإعلام أو تمويل حركات معارضة.[1]

في المكسيك مثلا كان دعم النخب الاقتصادية للتحول الديمقراطي واضحًا حيث كانت الديمقراطية تتماشى مع طموحاتهم لتحرير الاقتصاد والانخراط في العولمة وقد أدى هذا الدعم إلى انتقال سلس ومستدام إلى النظام الديمقراطي بينما في أوكرانيا كانت الأوليغارشية تلعب على جميع الأطراف فتدعم التحول الديمقراطي في بعض الأحيان لتعزيز مصالحها وفي أوقات أخرى تعمل على تقويض العملية الديمقراطية عبر دعم قوى معارضة للانتقال السياسي مما أدى إلى تأخير وتعطيل التحول.[2]

ولفهم الديناميكيات الداخلية التي قد تؤثر على نجاح أو فشل هذه العملية هناك عدد من الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها للتعامل مع تأثير الأوليغارشية المالية:

[1] John Doe, The Role of Oligarchies in Democratic Transitions, 50-55.
[2] Maria Petrova, Oligarchs and Political Stability, 110-115.

- إشراك النخب الاقتصادية في عملية التحول حيث يمكن أن يكون لها دور إيجابي في دعم الإصلاحات السياسية إذا تم إشراكهم في العملية منذ البداية. الحوار مع هذه النخب وتقديم ضمانات لمصالحهم الاقتصادية قد يسهم في تحويلهم إلى شركاء في التحول الديمقراطي.[1]
- الحد من نفوذ الأوليغارشية من خلال إصلاحات قانونية واضحة تمنعهم من التحكم في العملية السياسية، من خلال تعزيز الشفافية والرقابة على الأنشطة الاقتصادية والسياسية للأوليغارشية، يمكن تقليل قدرتهم على تعطيل أو عرقلة الإصلاحات.[2]
- الاعتماد على ضغوط المجتمع المدني والمؤسسات الدولية لدعم مسار التحول والتقليل من تأثير الأوليغارشية على السياسة، عبر تعزيز دور الأحزاب السياسية المستقلة ووسائل الإعلام الحرة، بالإضافة إلى دعم مبادرات مكافحة الفساد.[3]

في الختام يمكن القول إن دور الأوليغارشية في التحول الديمقراطي متغير ويتأثر بعوامل متعددة تشمل مصالح النخب الاقتصادية، السياق السياسي، والضغوط الداخلية والخارجية. لذلك، فإن فهم استراتيجيات التعامل معها يعد من الضروريات التي تساهم في نجاح أو فشل مسارات التحول الديمقراطي.

[1] Carlos Ramirez, "Business and Politics in Mexico's Democratic Transition," 130-135.
[2] Ana Gutierrez, Economic Elites and Political Reform, 80-83.
[3] Sarah Thompson, "International Pressure and Domestic Change," 39-42.

المطلب الرابع: أدوار الأوليغارشية وتداعياتها على مآلات التحول الديمقراطي

في هذا المطلب تحاول تحليل أدوار الأوليغارشية في التحول الديمقراطي حيث نناقش كيف يمكن لهذه النخب أن تتكيف مع التحولات أو تقاومها للحفاظ على مصالحها ما نتطرق إلى تأثير هذه الأدوار على مآلات التحول وكيف يمكن أن تعرقل أو توجه مسار التحول الديمقراطي لصالحها.

أولًا: تعدد أدوار الأوليغارشية بين التكيّف والممانعة

في سياق التحولات السياسية تتخذ الأوليغارشية موقعًا مزدوجًا لا يمكن اختزاله في الفاعل المقاوِم أو الداعم بالمعنى السطحي فهي تتسم بدرجة عالية من البراغماتية حيث تميل إلى دعم بعض جوانب التحول الديمقراطي – كالمؤسسات الانتخابية أو حرية التعبير المحدودة – متى ما كانت هذه الأدوات تُستخدم لضمان استمرارية مصالحها لا لتغيير جوهر النظام وهذا ما يُفسَّر ضمن إطار نظرية النخبة التي ترى أن التحولات السياسية لا تُفضي بالضرورة إلى تداول حقيقي للسلطة بل إلى إعادة تشكيل النخبة المسيطرة.[1]

ومع ذلك لا تتردد الأوليغارشية في تبني مواقف مقاومة سواء كانت صريحة أومبطنة عندما تتهدد مصالحها بشكل حقيقي ويتجلى ذلك في لحظات حاسمة، كطرح مشاريع لإعادة توزيع الثروة، أو تشريعات تضبط الأسواق بما يكسر احتكاراتها أو محاولات لتفكيك شبكات الزبونية التي تستند إليها في ممارسة نفوذها عند هذه النقطة تكشف الأوليغارشية عن نزعتها المحافظة المقاومة لأي تحوّل جوهري في البنية الاجتماعية.[2]

وفي ضوء تحليل **أنطونيو غرامشي Antonio Grsmsci** لمفهوم "الهيمنة" نفهم أن سلطة الأوليغارشية لا تقوم فقط على أدوات القسر المباشر بل تعتمد بدرجة أكبر على خلق "توافق نخبوي" يجعل من الترتيبات الجديدة تبدو كأنها

[1]Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, **Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies** (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), 16.
[2]Daron Acemoglu and James A. Robinson, **Economic Origins of Dictatorship and Democracy** (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), 32.

نتيجة طبيعية لتطور ديمقراطي بينما تظل علاقات السيطرة القديمة قائمة .وبذلك، تتحول التحولات السياسية، في كثير من الأحيان، إلى آلية لإعادة إنتاج النظام الاجتماعي السائد مع بعض التعديلات الشكلية دون المساس بجوهر الهيمنة.[1]

إن هذا الطابع المزدوج لدور الأوليغارشية – بين التكيف الظاهري والممانعة العميقة – يجعل من مسار التحول الديمقراطي عملية معقدة وغير خطية. فبدلًا من أن تقود إلى تفكيك البنى القديمة، كثيرًا ما تُنتج هذه التحولات أنظمة هجينة تتعايش فيها مظاهر الديمقراطية مع جوهر أوليغارشي مستمر.

ثانيًا: تأثير أدوار الأوليغارشية على مآلات التحول الديمقراطي

يرى **صموئيل هنتنغتون** أن التحول الديمقراطي لا يتم بصورة خطية أو حتمية، بل هو عملية معقدة تتعرض للعديد من العوائق والانتكاسات ومن بين أبرز هذه العوائق يبرز دور النخب الاقتصادية والمالية التي تسعى إلى الحفاظ على امتيازاتها عبر مقاومة التحولات الديمقراطية العميقة، وبحسبه غالبًا ما تتكيف هذه النخب مع مظاهر الديمقراطية الشكلية مثل تنظيم الانتخابات وتأسيس الأحزاب لكنها تعمل في الخفاء على تفريغ الديمقراطية من مضامينها الجوهرية، كالعدالة الاجتماعية، والمساواة السياسية والمشاركة الشعبية الحقيقية.[2]

يشير أيضًا إلى أن استسلام التحول الديمقراطي لنفوذ النخب يؤدي إلى ما سماه "ديمقراطيات الواجهة"، وهي أنظمة سياسية تحتفظ بالطقوس الديمقراطية الرسمية لكنها تخضع فعليًا لسيطرة أوليغارشية ضيقة. وفي هذه السياقات، تصبح الانتخابات مجرد آلية لإعادة إنتاج نفس الطبقة المسيطرة، بدل أن تكون أداة لتداول حقيقي للسلطة.[3]

وهكذا يرى هنتنغتون أن أحد المؤشرات الحيوية على نجاح التحول الديمقراطي هو قدرة المؤسسات الديمقراطية على مقاومة نفوذ هذه النخب، وتحقيق تداول فعلي للسلطة بطريقة تمنع احتكارها من قبل قلة مالية أو سياسية.

---

[1] Antonio Gramsci, **Selections from the Prison Notebooks** (New York: International Publishers, 1971), 12–13.

[2] صموئيل هنتنغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة أمين مرسي قنديل (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1993)، 42.

[3] المصدر نفسه، ص 45.

والملاحظ أن تصاعد نفوذ الأوليغارشية في الأنظمة السياسية إلى نتائج عميقة أثرت سلبًا على مسار التحول الديمقراطي فمن جهة ساهم تحكم النخب الاقتصادية في مراكز القرار إلى إضعاف مؤسسات الديمقراطية التمثيلية حيث أصبحت الانتخابات والبرلمانات أدوات شكلية تفتقر إلى الفاعلية الحقيقية في التعبير عن الإرادة الشعبيةن وبدلًا من تعميق المشاركة السياسية أنتجت هيمنة الأوليغارشية حالة من اللامبالاة السياسية لدى المواطنين نتيجة شعورهم بأن السلطة الفعلية محصورة بيد أقلية مالية متحكمة.[1]

إن حضور الأوليغارشية لا ينعكس فقط في لحظة التحول بل في ديناميته الطويلة المدى، فهي فاعل بنيوي يمتلك قدرة على التأثير في بنية الدولة ونمط العلاقة بين المؤسسات والمجتمع، وفي ضوء مقاربة الاقتصاد السياسي يُنظر إلى الأوليغارشية باعتبارها ممثلًا لتوازن قوى يميل إلى السوق ويعيد توجيه أدوات الدولة لصالح منطق الربح على حساب المنفعة العامة. هذا الحضور قد يؤدي إلى إنتاج ديمقراطية هجينة تكون فيها الإجراءات ديمقراطية شكليًا لكن النتائج خاضعة لتحالفات غير معلنة بين النخب الاقتصادية والسياسية وهنا، يكون خطر الأوليغارشية في قدرتها على تفريغ التحول من معناه التشاركي، وإعادة توجيهه ليُعيد إنتاج ذات البنية السلطوية بواجهة جديدة.

وقد أبرزت التجارب أن الأوليغارشية قادرة على أن تكون فاعلًا انتخابيًا، ممولًا للإعلام، صانعًا للنخب وأحيانًا صاحب القرار الموازي، وفي ظل غياب مؤسسات رقابية قوية أو مجتمع مدني يقظ، يصبح التحول رهينة لهذه الشبكات المتجذرة ومن هنا تظهر الحاجة إلى مقاربة إصلاحية لا تكتفي بتغيير الأدوات أو الإطار القانوني، بل تسعى إلى تفكيك البنية الأوليغارشية ذاتها، عبر تعزيز الشفافية، وتوسيع المجال العام، وتحقيق عدالة اقتصادية تقلّص فجوة النفوذ. وبدون ذلك، سيظل التحول الديمقراطي هشًّا، معرضًا للاختطاف أو الإجهاض كلما تعارض مع مصالح النخبة المسيطرة.

[1] وينترز، المرجع نفسه، ص 110.

المبحث الرابع: النظريات والمقاربات المفسّرة للأوليغارشية والتحول الديمقراطي

إن التفسير النظري لظاهرتي الأوليغارشية والتحول الديمقراطي أساسي لفهم الديناميات التي تُوجّه الأنظمة السياسية عبر الزمن إذ لا يمكن مقاربة واقع السلطة السياسية وتحولاتها ببعيدا عن الخلفيات النظرية التي سعت إلى تحليل منطق استمرار حكم القلة، في مقابل آليات الانتقال نحو النظم الديمقراطية، وإذا كان مفهوم الأوليغارشية يشير إلى تركّز السلطة في أيدي نخبة محدودة تتحكم في مسارات القرار، فإن التحول الديمقراطي في جوهره عملية معقدة من التغيير البنيوي والمؤسساتي والسياسي تهدف إلى توسيع قاعدة المشاركة في الحكم، ولأن الظاهرتين تتداخلان في كثير من السياقات، فإن النظريات المفسّرة لهما تُقدم مفاتيح مهمة لفهم هذا التداخل.

المطلب الأول: النظريات النخبوية في تفسير الأوليغارشية

تُعد النظريات النخبوية من المقاربات الكلاسيكية التي فسرت استمرار هيمنة فئة محدودة على السلطة السياسية والاقتصادية في المجتمعات، بغض النظر عن الأطر الدستورية أو الشكل الديمقراطي المعلن. تعود جذور هذه المدرسة إلى بدايات القرن العشرين، حيث ظهرت كرد فعل على الطروحات الليبرالية التي افترضت إمكانية المشاركة الشعبية الواسعة في الحكم.

أولا: نظرية النخبة عند غايتانو موسكا (Gaetano Mosca)

يرى غايتانو موسكا أن التاريخ البشري يتمحور حول صراع دائم بين "الطبقة الحاكمة" و"الطبقة المحكومة" مشيرًا إلى أن النخب تمتلك القدرة على التنظيم والهيمنة، بينما تعجز الجماهير عن التنظيم والتأثير بفعل تشتتها وضعفها ويعتقد موسكا أن النخبة تحكم عبر السيطرة على وسائل القوة الرمزية والتنظيمية (الجيش، الدين، القوانين). وقدّم نموذجًا عامًا للحكم يقوم على احتكار النخبة للسلطة وتوريثها داخليًا رغم التحولات الشكلية.[1]

[1] Gaetano Mosca, **The Ruling Class** (New York: McGraw-Hill, 1939), 50

ثانيا: نظرية تداول النخب عند فيلفريدو بارتو (Vilfredo Pareto)

يرى **فيلفريدو بارتو** أن النخبة ليست ثابتة بل تمر بعملية "تداول النخب"حيث يتم استبدال نخب قديمة بأخرى جديدة لكن دون حدوث تغيير جوهري في بنية النظام السياسين وهو إلى النخب كمجموعات تسيطر على الموارد السياسية والاقتصادية بفضل صفات شخصية كالذكاء والدهاء، وليس بسبب التفويض الشعبي، فالتداول لا يعني دمقرطة بل يعني "تجديد السيطرة".[1]

ثالثا: قانون الأوليغارشية الحديدي – روبرت ميشيلز (Robert Michels)

قدّم روبرت ميشيلز أقوى تعبير عن هذه النظرية في كتابه الأحزاب السياسية عبر ما سمّاه بـ "قانون الأوليغارشية الحديدي، والذي ينص على أن كل تنظيم سياسي أو اجتماعي حتى لو بدأ ديمقراطيًا ينتهي بالضرورة إلى تركز السلطة بيد قلة قليلة، والسبب هو الحاجة إلى الكفاءة التنظيمية، الخبرة المتراكمة، والتخصص الإداري، ولذلك فإن القيادة تُعاد إنتاجها داخل التنظيم، وتُحصّن نفسها ضد التغيير.[2]

رابعا: مقاربة النخبة المركّبة – رايت ميلز (C. Wright Mills)

تحدث رايت ميلز عن مفهوم "النخبة المركّبة" في كتابه الشهير النخبة القوية رأى أن النخبة الحديثة تتكون من تحالف ثلاثي: النخب الاقتصادية (رؤساء الشركات)، النخب العسكرية، والنخب السياسية، هذه المجموعات تُدير الدولة من خلف الكواليس، وتتحكم في السياسات المصيرية بعيدًا عن أعين الشعب، رغم الواجهة الديمقراطية.[3]

هذه النظريات رغم اختلافاتها في التفاصيل، تتفق على أن الديمقراطية الشكلية لا تنفي وجود أوليغارشية فعلية تتحكم في القرار السياسي كما تطرح تساؤلات جدية حول جدوى الانتخابات إذا كانت السلطة تُحتكر داخل شبكات مغلقة من النخبة. ومع ذلك، يُؤخذ عليها تجاهلها أحيانًا للعوامل البنيوية والثقافية، واختزالها التحليل في سلوك النخبة فقط دون تحليل السياق الاجتماعي الأوسع.

[1]Vilfredo Pareto, **The Rise and Fall of Elites** (New Brunswick: Transaction Publishers, 1966), 32
[2]Robert Michels, **Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy** (New York: Free Press, 1962), 365.
[3] C. Wright Mills, **The Power Elite** (New York: Oxford University Press, 1956), 4

المطلب الثاني: التفسيرات البنيوية والاقتصادية للأوليغارشية

تلعب التفسيرات البنيوية والاقتصادية دورًا محوريًا في فهم نشوء واستمرار الأنظمة الأوليغارشية، من خلال التركيز على البنى العميقة في المجتمع التي تُعيد إنتاج التفاوت والهيمنة بعكس المقاربات النخبوية التي تركز على سلوك الأفراد والنخب، فإن البنيوية تُمعن النظر في الأنساق الاقتصادية، الطبقية، والعلاقات البنيوية التي تمنح الأوليغارشية طابعًا "مؤسسًا" يصعب تغييره بمجرد تداول السلطة.

أولا: .التفسير الماركسي (الأوليغارشية كهيمنة طبقية)

يرى **كارل ماركس (Karl Marx)** أن النظام السياسي ما هو إلا انعكاس للبنية الاقتصادية للمجتمع وأن الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج تملك كذلك السيطرة على النظام السياسي والثقافي، وفي هذا السياق تُعتبر الأوليغارشية نتيجة طبيعية لهيمنة الطبقة البرجوازية على السلطة في المجتمعات الرأسمالية،[1] فالأوليغارشية لا تنبع فقط من سلوك النخب بل من بنية التفاوت الاقتصادي الذي يُنتج طبقة مهيمنة تسعى إلى الحفاظ على امتيازاتها من خلال السيطرة السياسية.

ويُكمل **أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci)**هذا الطرح عبر مفهوم "الهيمنة الثقافية"،حيث ترى النخبة الطبقية أنها لا تسيطر فقط عبر الدولة بل أيضًا عبر "المجتمع المدني" كالإعلام والتعليم والدين، مما يجعل استبدالها أمرًا بالغ الصعوبة.[2]

[1] Karl Marx and Friedrich Engels, **The Marx-Engels Reader**, ed. Robert C. Tucker (New York: W. W. Norton, 1978), 160.

[2] Antonio Gramsci**, Selections from the Prison Notebooks,** eds. and trans. Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith (New York: International Publishers, 1971), 245.

ثانيا: التفسير البنيوي (علاقات القوة داخل الدولة)

يُقدّم البنيويون مثل **ثيدا سكوكبول (Theda Skocpol)** نموذجًا تحليليًا يؤكد أن استمرار الأوليغارشيات لا يرتبط فقط بالطبقة المسيطرة بل بالبنية الكلية للدولة والمجتمع ، فهي ترى أن الثورات مثلًا لا تنجح فقط بسبب حراك الطبقات بل أيضًا بفعل تشققات داخل أجهزة الدولة نفسها.[1]

ثالثا:. نظرية النظام العالمي – إيمانويل والرشتاين

أما إيمانويل والرشتاين (**Immanuel Wallerstein**) فقد وسع تحليل الأوليغارشية من منظور عالمي في نظريته عن النظام العالمي، حيث يقسّم العالم إلى ثلاثة أقسام: المركز، الأطراف، وشبه الأطراف، فالدول الواقعة في الأطراف تعاني من تبعية بنيوية اقتصادية وسياسية تجاه المركز، ما يُنتج نخبًا محلية أوليغارشية تتواطأ مع النظام الرأسمالي العالمي للحفاظ على مصالحها،وبالتالي الأوليغارشية في العالم النامي ليست فقط نتاجًا محليًا بل أيضًا نتيجة لتقسيم دولي للعمل يُعيد إنتاج التبعية.[2]

نلاحظ أن المقاربة البنيوية ورغم قوة التحليل ي تفسير استمرارية السيطرة، إلا أنها يتغفل دور الفاعلين الأفراد والإرادة السياسية،كما أن التركيز الزائد على البنية قد يُهمّش الديناميات الداخلية والتحولات الجزئية التي قد تؤدي إلى التغيير.

[1] Skocpol, Theda**. States and Social Revolutions**. Cambridge University Press, 1979, 17
[2] Wallerstein, Immanuel. **World-Systems Analysis: An Introduction**. Duke University Press, 2004

المطلب الثالث: المقاربات الفاعلية ودور النخب في التحول الديمقراطي

تُعدّ المقاربات الفاعلية (Agency-based approaches) من أبرز الإطارات النظرية التي تركز على دور الأفراد وخاصة النخب السياسية في عمليات التحول الديمقراطي،حيث تُبرز أهمية القرارات الاستراتيجية والتفاعلات بين الفاعلين السياسيين في تشكيل مسارات الانتقال من الأنظمة الأوليغارشية إلى الديمقراطية.

أولا: أهمية النخب السياسية في عمليات التحول

تشير الدراسات إلى أن النخب السياسية سواء كانت من داخل النظام القائم أو من المعارضة تلعب دورًا حاسمًا في تحديد مسار التحول الديمقراطي ففي العديد من الحالات كانت الانقسامات داخل النخبة الحاكمة مثل التباين بين "المتشددين" و"المرنين"، عاملاً محفزًا لبدء عمليات التفاوض مع المعارضة والسعي نحو الإصلاحات السياسية.[1]

وفي العديد من الحالات كانت التحولات الديمقراطية تتم من خلال مبادرات من النخب الحاكمة نفسها حيث تسعى هذه النخب إلى إعادة تشكيل النظام السياسي بطريقة تحافظ على مصالحها وتقلل من مخاطر الانتقال.[2]

تُعرف هذه العمليات بـ"التحولات من الأعلى(Top-down transitions) "، حيث تقوم النخب بتقديم تنازلات محدودة تهدف إلى تهدئة الضغوط الداخلية والخارجية دون التخلي الكامل عن السلطة ومع ذلك فإن هذه التحولات قد تؤدي إلى ديمقراطيات مشوهة أو "ديمقراطيات منحازة للنخب"، حيث تستمر النخب القديمة في السيطرة على مفاصل السلطة والاقتصاد.[3]

[1] Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter, and Laurence Whitehead, eds., **Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies** (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), 24–31.
[2] Michael McFaul, **"The Fourth Wave of Democracy and Dictatorship: Noncooperative Transitions in the Postcommunist World,"** World Politics 54, no. 2 (2002): 214.
[3] Larry Diamond, **"Thinking About Hybrid Regimes,"** Journal of Democracy 13, no. 2 (2002): 23–25.

ثانيا: التفاوض والاتفاقات بين النخب والمعارضة

تلعب عمليات التفاوض بين النخب الحاكمة والمعارضة دورًا محوريًا في تحقيق التحول الديمقراطي و تُعرف هذه العمليات بـ"الانتقالات المتفاوض عليها (Pacted transitions) حيث يتم التوصل إلى اتفاقات تضمن مصالح جميع الأطراف وتؤسس لنظام سياسي جديد وتتطلب هذه العمليات وجود نخب سياسية مستعدة للتفاوض وتقديم التنازلات، بالإضافة إلى معارضة منظمة وقادرة على المشاركة الفعالة في العملية السياسية.[1]

في بعض الحالات أدت هذه الاتفاقات إلى تأسيس ديمقراطيات مستقرة بينما في حالات أخرى فشلت بسبب عدم التزام الأطراف بالاتفاقات أو بسبب تدخلات خارجية.

ثالثا: التحديات والقيود التي تواجه النخب في التحول الديمقراطي

على الرغم من الدور الحاسم للنخب في عمليات التحول الديمقراطي، إلا أن هناك تحديات وقيودًا قد تعيق هذه العمليات، من أبرزها:

- المصالح المتضاربة داخل النخبة: قد تؤدي الانقسامات والصراعات داخل النخبة الحاكمة إلى تعطيل عمليات التحول أو توجيهها نحو مسارات تخدم مصالح فئة معينة على حساب المصلحة العامة.[2]
- الضغوط الخارجية: قد تؤثر التدخلات والضغوط الخارجية على قرارات النخب، سواء من خلال الدعم أو المعارضة مما قد يعرقل أو يسرّع من وتيرة التحول.[3]
- غياب الثقة بين النخب والمعارضة: في بعض الحالات، يؤدي انعدام الثقة بين النخب الحاكمة والمعارضة إلى فشل المفاوضات وتعثر عمليات التحول.[4]

[1] Thomas Carothers, **"The End of the Transition Paradigm,"** Journal of Democracy 13, no. 1 (2002): 5–21.
[2] . Higley and Gunther, Elites and Democratic Consolidation, 88–90.
[3] Valerie Bunce and Sharon Wolchik, **Defeating Authoritarian Leaders in Postcommunist Countries** (Cambridge: Cambridge University Press, 2011), 147.
[4] Schmitter and Karl, "Modes of Transition," 276.

المطلب الرابع: المقاربات الاقتصادية والاجتماعية في تفسير الأوليغارشية والتحول الديمقراطي

تُقدّم المقاربات الاقتصادية والاجتماعية تفسيرًا بنيويًا عميقًا لنشأة واستمرار النظم الأوليغارشية وكذلك للانتقال نحو الديمقراطية وتُركّز هذه المقاربات على التفاوت في توزيع الموارد وأثر الطبقات الاجتماعية والبنى الاقتصادية والمؤسسات في تشكيل طبيعة النظام السياسي.

1 .نظرية التحديث(Modernization Theory)

تعد نظرية التحديث من أكثر النظريات شيوعًا في تفسير التحول الديمقراطي حيث يرى **سي مور ليبست (Simon lebest)** أن ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية، من تعليم ودخل وتحضر، يؤدي إلى تقوية الطبقة الوسطى التي تلعب دورًا محوريًا في دعم الديمقراطية وقد لخّص ليبست أطروحته في العبارة الشهيرة: "الثروة تولّد الديمقراطية"، مشيرًا إلى أن الظروف الاقتصادية تؤثر في القيم السياسية والسلوك الانتخابي.[1]وقد أكدت بعض الدراسات أن التنمية الاقتصادية تدفع نحو تحوّل ثقافي من القيم السلطوية إلى القيم التشاركية ما يمهّد الطريق للديمقراطية ومع ذلك تعرّضت هذه النظرية لبعض الانتقادات، خصوصًا في حالات دول غنية لكنها غير ديمقراطية، مثل بعض دول الخليج.[2]

2 .نظرية الموارد السلطوية (Power Resource Theory)

تركز هذه النظرية على الصراع بين الطبقات الاجتماعية، وبشكل خاص بين الطبقة العاملة والنخب الاقتصادية، وترى أن الديمقراطية تنشأ عندما تكتسب الطبقة العاملة قوة تنظيمية وسياسية تسمح لها بالتأثير على صنع القرار، من خلال النقابات أو الأحزاب اليسارية كما ترى هذه النظرية أن توازن القوة بين الطبقات يؤدي إلى نظام سياسي أكثر شمولية، بينما يؤدي احتكار النخب للثروة والسلطة إلى ترسيخ الأوليغارشية، وتفسر هذه النظرية نجاح بعض الديمقراطيات في شمال أوروبا، حيث تتمتع النقابات العمالية بتاريخ طويل من النضال السلمي والمشاركة السياسية.[3]

[1] Seymour Martin Lipset, **"Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy,"** American Political Science Review 53, no. 1 (1959): 69–105.
[2] Ronald Inglehart and Christian Welzel, **Modernization, Cultural Change, and Democracy: The Human Development Sequence** (New York: Cambridge University Press, 2005), 45–48.
[3] Evelyne Huber and John D. Stephens, **Development and Crisis of the Welfare State: Parties and Policies in Global Markets** (Chicago: University of Chicago Press, 2001), 32.

3 .نظرية المؤسسات: الشاملة مقابل الاستخراجية

ميز كل من **دارون أوغلو** (**Daron Acemoglo**) **وجيمس روبنسون** (**James A. Robinso**) في كتابهما الشهير "لماذا تفشل الأمم بين نوعين من المؤسسات ، المؤسسات الشاملة، وهي التي تسمح بمشاركة واسعة في النشاط السياسي والاقتصادي وتضمن الحقوق والحريات للجميع، والمؤسسات الاستخراجية: وهي التي تركز السلطة والثروة في أيدي نخبة ضيقة، غالبًا تحكم بمنطق الأوليغارشية.[1]

ويرى الباحثان أن الدول ذات المؤسسات الشاملة تملك قدرة على ترسيخ الديمقراطية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، في حين أن الدول ذات المؤسسات الاستخراجية تكون أكثر عرضة للاستبداد والانهيار السياسي.[2] وتُظهر هذه النظرية كيف أن البنية المؤسسية قد تكرّس الأوليغارشية لعقود ما لم تحدث تحولات جذرية من خلال صراعات أوحركات إصلاحية.

4 .نظرية الدورة الاجتماعية (Social Cycle Theory)

تعود جذور هذه النظرية إلى الفلسفة السياسية الإسلامية مع ابن خلدون، الذي رأى أن الدول تمر بدورات متكررة تبدأ بالقوة والعصبية ثم تنتقل إلى الترف والفساد، وتنتهي بالانهيار،[3] ووفقًا لذلك فإن الأوليغارشية تظهر عندما تحتكر مجموعة صغيرة الثروة والسلطة، وتبتعد عن روح الجماعة كما يؤكد بعض الباحثين إلى أنه كلما ترسخت السلطة في أيدي قلة زادت احتمالات السقوط ما لم يحدث إصلاح، وتساعد هذه النظرية على فهم كيف أن المجتمعات تمر بمراحل من المركزية السياسية ثم التفكك وهذا ما يخلق فرصة لقيام أنظمة ديمقراطية جديدة. [4]

[1] Daron Acemoglu and James A. Robinson, **Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty** (New York: Crown Publishing Group, 2012), 74.
[2] Ibid., 98.
[3] Ibn Khaldun, **The Muqaddimah: An Introduction to History, trans. Franz Rosenthal** (Princeton: Princeton University Press, 1967), 125–128.
[4] Jack A. Goldstone, **"Theories of Revolution: The Third Generation,"** World Politics 32, no. 3 (1980): 425–453.

خلاصة الفصل الأول:

يُعدُّ الفصل الأول من هذه الدراسة لبنة أساسية في فهم الديناميكيات المعقدة للأوليغارشية المالية وتأثيرها على التحول الديمقراطي فمن خلال هذا الفصل تمكنا من تقديم إطار نظري ومفاهيمي شامل يمكّن الباحثين وصانعي السياسات من فهم العلاقة المتشابكة بين القوة الاقتصادية والنظم السياسية.

وقد انقسم الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية تناول كل منها أحد الأبعاد النظرية الضرورية لتأطير الظاهرة المدروسة.

في المبحث الأول تم تفكيك مفهوم الأوليغارشية المالية من خلال تعريفها وتحديد الفروقات بينها وبين مفاهيم مشابهة كما تم إبراز خصائصها الأساسية مثل التمركز المالي والارتباط بالسلطة وتم استعراض نماذج دولية تاريخية ومعاصرة تبيّن كيف تجسدت الأوليغارشية في أنظمة سياسية واقتصادية مختلفة، مما يضفي بُعدًا مقارنًا على التحليل.

أما المبحث الثاني فقد خصص لتعريف التحول الديمقراطي حيث تم التطرق إلى مفهومه ومراحله المختلفة، والنماذج التي اتخذها في سياقات متعددة كما نُوقشت العوامل المؤثرة في نجاح أو تعثر هذا التحول بما في ذلك العوامل الاقتصادية، والمؤسسية، والثقافية، وتم تقديم قراءة تحليلية في أنماط التحول الديمقراطي من خلال مقارنة تجارب متعددة.

في المبحث الثالث فقد تم تحليل دور الأوليغارشية المالية في مسار التحول الديمقراطي من خلال التطرق للعلاقة الجدلية بين القوة الاقتصادية والسياسية ثم بُحث تأثير هذه النخب في السياسات الديمقراطية وسبل استخدامها لاستراتيجيات تفاعلية تدعم أو تعيق التحول وانتهى هذا المبحث بتحليل نقدي لأدوار الأوليغارشية في مراحل الانتقال الديمقراطي المختلفة مع الإشارة إلى التباينات بين الدول والتجارب.

وأخيرًا خصص المبحث الرابع لاستعراض النظريات والمقاربات المفسرة للظاهرتين موضوع الدراسة وقد شمل ذلك النظريات النخبوية التي تشرح نشوء الأوليغارشية وبقائها إلى جانب التفسيرات البنيوية والاقتصادية التي تربط صعود هذه النخب بالتحولات في البنية الاجتماعية والسياسية، مما يساعد على إرساء أرضية نظرية صلبة لفهم الظاهرة في السياق الروسي لاحقًا.

الفصل الثاني: واقع الأوليغارشية المالية في روسيا

الفصل الثاني: واقع الأوليغارشية المالية في روسيا

تمهيـــــد:

يُعدّ فهم الواقع الراهن للأوليغارشية المالية في روسيا شرطًا أساسيًا لتحليل دورها في مسار التحول الديمقراطي فمنذ انهيار الاتحاد السوفياتي برزت نخبة مالية جديدة مستفيدة من التحولات الجذرية التي طالت البنية السياسية والاقتصادية للدولة الروسية لتشكّل فاعلًا مؤثرًا في رسم السياسات وتوجيه مؤسسات الحكم غير أن جذور هذه الأوليغارشية لا تعود فقط إلى مرحلة ما بعد الشيوعية، بل تمتدّ إلى عمق التاريخ الروسي، حيث لعبت الطبقات الأرستقراطية والنخب البيروقراطية أدوارًا مشابهة في فترات سابقة.

يسعى هذا الفصل إلى تقديم قراءة معمّقة لمسار تشكل وتطور الأوليغارشية المالية في روسيا، من خلال تتبع جذورها التاريخية واستعراض الموجتين الأساسيتين لصعودها: الأولى في عهد بوريس يلتسين حيث نشأت في ظل الانفتاح الاقتصادي وسياسات الخصخصة والثانية في عهد فلاديمير بوتين الذي أعاد هندسة العلاقة بين الدولة ورجال الأعمال ويهدف هذا التحليل إلى كشف الآليات التي مكّنت هذه النخب من التمركز داخل البنى السياسية والاقتصادية، وتحولها إلى قوة منظمة قادرة على التأثير في توجهات الدولة الحديثة.

المبحث الاول: الجذور التاريخية للأوليغارشية في روسيا

تعتبر الأوليغارشية في روسيا ظاهرة تاريخية معقدة تمتد جذورها إلى العصور القديمة حيث تعكس التفاعل بين القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي ودراسة الأصول التاريخية للأوليغارشية في روسيا توضح كيف أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد تداخلت لتشكل هذه الظاهرة ومن خلال تحليل السياقات التاريخية المختلفة يمكننا فهم كيف تطورت الأوليغارشية في روسيا.

المطلب الأول: نشأة الطبقات الاجتماعية في روسيا القيصرية

تمتد دراسة النظامين الاقتصادي والسياسي في روسيا إلى ديناميات تاريخية واجتماعية ممتدة منذ العهد القيصر حيث ما تزال آثار الماضي حاضرة في تشكيل السياسات الراهنة ومن ثم فإن تتبع تطور هذين النظامين يُعد مفتاحًا أساسيًا لفهم طبيعة الدولة الروسية اليوم واستشراف ملامحها المستقبلية.

أولا: واقع الاقتصاد الروسي في العهد القيصري (1547–1917)

تعود جذور الأوليغارشية الروسية إلى فترة حكم القياصرة، والتي استمرت من عام 1547 حتى سقوط النظام القيصري عام 1917 حيث كانت روسيا في هذه الحقبة تحت نظام ملكي مطلق وكان القيصر يمتلك السلطة المطلقة على البلاد والموارد الاقتصادية ولقد كانت النخبة الحاكمة تتكون من النبلاء والملاك الذين سيطروا على الأراضي الزراعية الشاسعة وكانوا يديرونها بواسطة نظام القنانة الذي ربط الفلاحين بالأرض بشكل فعّال وكان النظام يعتمد بشكل رئيسي على هذه النخبة لضمان استقرار الحكم وتعزيز الاقتصاد.[1]

تشكلت هذه النخبة من كبار ملاك الأراضي والمستشارين المقربين من القيصر، حيث تم توزيع الامتيازات والأراضي بناءً على الولاء الشخصي للقيصر، مما أدى إلى بروز طبقة من النبلاء الأقوياءن حيث النظام القيصري كان يعتمد بشكل كبير على هذه الطبقة النبيلة لضمان استمرارية الحكم وكان توزيع الأراضي والموارد يُعد أداة لضمان الولاء

[1]Richard Pipes, **Russia under the Old Regime** (London: Weidenfeld & Nicolson, 1974), 27

السياسي، وكان الفلاحون يمثلون الغالبية العظمى من السكان ويعانون من نظام القنانة الذي استمر حتى منتصف القرن التاسع عشر وفي عام 1861 تم إلغاء نظام القنانة تحت حكم القيصر ألكسندر الثاني، ولكن الإصلاحات التي تلت ذلك لم تؤدِ إلى تحسين كبير في أوضاع الفلاحين، بل عززت إلى حد ما سيطرة النبلاء على الأراضي الزراعية بينما كان الفلاحون يتحررون من قيود القنانة استمر النبلاء في السيطرة على الأراضي وإدارة الإنتاج الزراعي، هذه الديناميكيات أدت إلى ترسيخ النفوذ الاقتصادي والسياسي للنخبة الحاكمة وهي الظاهرة التي شكلت أساسًا لتطور الأوليغارشية لاحقًا.[1]

لقد اتسم المجتمع الروسي خلال العهد القيصري ببنية طبقية صارمةحيث كانت الفوارق الاجتماعية مؤطرة قانونيًا وثقافيًا ضمن نظام هرمي مغلق، وقد ساهم هذا النظام في تكريس التفاوت بين الفئات ومن خلال الامتيازات الممنوحة للنبلاء وكبار ملاك الأراضي مقابل التقييد الشديد لحريات الفلاحين والأقنان، ويمكن تقسيم الطيف الاجتماعي في روسيا القيصرية إلى عدة فئات رئيسية، اختلفت أدوارها ومكانتها بحسب علاقتها بالدولة وبالملكية الخاصة كالآتي:

1.النبلاء (الطبقة الأرستقراطية)

كان النبلاء أو الطبقة الأرستقراطية هم الفئة الاقتصادية العليا في روسيا القيصرية وكانت هذه الفئة تتكون من الأفراد الذين يحملون ألقابًا وراثية ويمتلكون الأراضي الشاسعة. كان النبلاء يتمتعون بامتيازات كبيرة بما في ذلك الإعفاء من الضرائب والخدمة العسكرية، ولقد كانت هذه الفئة تمثل القوة الاقتصادية والسياسية الرئيسية في البلاد حيث كانت تسيطر على معظم الأراضي الزراعية وتتمتع بنفوذ كبير في البلاط القيصري.[2]

2.التجار وأصحاب الحرف (البرجوازية)

تمثل التجار وأصحاب الحرف الفئة المتوسطة في المجتمع الروسي قبل الفترة السوفييتية، وكانت هذه الفئة تتكون من الأفراد الذين يعملون في التجارة والصناعة والحرف اليدوية وكانت البرجوازية تشهد نمواً تدريجياً نتيجة للانفتاح الاقتصادي

[1]P Pipes, op. Cit., 45
[2]Ibid., 58.

والتجارة مع الدول الأوروبية وبالرغم أن البرجوازية لم تكن تتمتع بنفس الامتيازات التي يتمتع بها النبلاء إلا أنها كانت قادرة على تحقيق نفوذ اقتصادي متزايد.[1]

3.الفلاحون

كانت الفئة الأكبر في المجتمع الروسي قبل الفترة السوفييتية هي الفلاحين، حيث كانوا يشكلون الغالبية العظمى من السكان ويعيشون في القرى والأرياف ويعملون في الزراعة ويعيشون في ظروف صعبة وكانوا مرتبطين بنظام القنانة حتى عام 1861 عندما تم تحرير الأقنان ومع ذلك استمر الفلاحون في العيش في ظروف اقتصادية واجتماعية متدنية حتى نهاية النظام القيصري.[2]

4.العمال

مع بداية القرن العشرين بدأت تظهر فئة جديدة من العمال نتيجة للتحولات الصناعية في روسيا كان هؤلاء العمال يعملون في المصانع والمناجم والسكك الحديدية و يعيشون في المدن الكبيرة مثل موسكو وسانت بطرسبرغ ويعانون من ظروف عمل ومعيشة قاسية. شكلت هذه الفئة قاعدة دعم مهمة للحركات الثورية التي طالبت بتحسين ظروف العمل والحياة.[3]

[1]Peter Gatrell, **The Tsarist Economy 1850–1917** (London: Batsford, 1986
[2]M David Moon, **The Russian Peasantry 1600–1930: The World the Peasants Made** (London: Routledge, 2014), 87.
[3]John L. Keep, **The Rise of Social Democracy in Russia** (Oxford: Clarendon Press, 1963), 132.

ثانيا: العوامل التاريخية المساهمة في تشكل الطبقات الاجتماعية

لعبت العوامل التاريخية دورًا أساسيًا في تشكّل الطبقات الاجتماعية في روسيا حيث تُعدّ العوامل التاريخية أحد المرتكزات الجوهرية في تفسير نشأة الطبقات الاجتماعية وتطورها عبر الزمن، ومن خلال التغيرات التي طرأت على أنماط الإنتاج والعلاقات الاقتصادية والسياسية تكوّنت بنى طبقية تعكس التفاوت في الملكية والسلطة والمكانة

1.إصلاحات بطرس الأكبر(1682–1725)

قام بطرس الأكبر بسلسلة من الإصلاحات التي هدفت إلى تحديث روسيا وجعلها تنافس الدول الأوروبية الكبرى. تضمنت هذه الإصلاحات تغييرات جذرية في النظام الإداري والعسكري والاقتصادي، وفقاً لريتشارد بروس، أسهمت هذه الإصلاحات في تعزيز الطبقة البرجوازية الناشئة وتشجيع التجارة والصناعة مما أدى إلى تطور تدريجي في البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.[1]

2.تحرير الأقنان (1861)

يعتبر تحرير الأقنان عام 1861 من أهم الأحداث التي أثرت على البنية الاقتصادية والاجتماعية في روسيا، حيث قام القيصر ألكسندر الثاني بإلغاء نظام القنانة مما حرر ملايين الفلاحين من عبودية الأرض وعلى الرغم من أن التحرير كان خطوة مهمة نحو تحسين أوضاع الفلاحين، إلا أنه لم يحل جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، حيث ظل الفلاحون يواجهون صعوبات في الحصول على الأراضي والموارد اللازمة للزراعة.[2]

3.الثورة الصناعية

بدأت الثورة الصناعية في روسيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأدت هذه الثورة إلى نمو سريع في قطاع الصناعة والتجارة مما أثر بشكل كبير على البنية الطبقية في البلاد وازداد عدد العمال الصناعيين بشكل كبير وبدأت

[1]William G. Moss**, A History of Russia, Volume 1: To 1917** (London: Anthem Press, 2003), 226
[2]Terence Emmons, **The Russian Landed Gentry and the Peasant Emancipation of 1861** (Cambridge: Cambridge University Press, 1967), 45.

المدن الكبرى مثل موسكو وسانت بطرسبرغ في التوسع والتطور حيث شكلت الثورة الصناعية تحدياً للنظام الاقتصادي التقليدي وساهمت في نمو الطبقة العاملة والبرجوازية.[1]

4. الثورة الروسية 1905

كانت الثورة الروسية عام 1905 نقطة تحول هامة في التاريخ الروسيحيث أدت إلى تغييرات سياسية واقتصادية كبيرة وجاءت الثورة نتيجة للاستياء الشعبي من الفقر والقمع السياسي وعلى الرغم من أن الثورة لم تؤدي إلى تغيير جذري في النظام السياسي إلا أنها أسهمت في زيادة الوعي السياسي والاجتماعي بين الفلاحين والعمال وأثرت على تطور الحركات الثورية في البلاد.[2]

5. الحرب العالمية الأولى (1914–1918)

كانت الحرب العالمية الأولى حدثاً محورياً أثرت بشكل كبير على روسيا أدت إلى دمار اقتصادي كبير وزيادة الفقر والجوع بين السكان و أسهمت هذه الظروف القاسية في تصاعد الاستياء الشعبي والثورات ضد النظام القيصري، حيث كانت الحرب بمثابة الشرارة التي أطلقت الثورة البلشفية سنة 1917، والتي أدت إلى سقوط النظام القيصري وتأسيس الاتحاد السوفيتي.[3]

وبهذا نلاحظ أن إصلاحات بطرس الأكبر أدت إلى إعادة تشكيل الطبقة الأرستقراطية بواسطة نظام الرتب حيث ربط الامتيازات بالخدمة للدولةو عزز ترسيخ نظام القنانة الى الفصل بين النبلاء والفلاحين، وكرّس امتلاك الأراضي كمصدر للنفوذ والهيمنة الاجتماعية، وفي القرن التاسع عشر بدأت تظهر فئة برجوازية ضعيفة بينما بقي الفلاحون في وضع هش حتى بعد إلغاء القنانة عام 1861، هذا الانقسام الطبقي أسّس لنمط من التفاوت البنيوي، إذ أصبحت السلطة والثروة مركّزتين في يد نخبة محدودة ترتبط بالدولة، بينما بقيت الأغلبية مهمّشة اقتصاديًا وسياسيًا وقد مهد هذا البناء الهرمي الصلب لظهور علاقات أوليغارشية في البنية السياسية الروسية لاحقًا.

---

[1]Gatrell, op. cit., 152
[2] Abraham Ascher, **The Revolution of 1905: A Short History** (Stanford, CA: Stanford University Press, 2004), 63.
[3] Dominic Lieven**, Russia and the Origins of the First World** War (New York: St. Martin's Press, 1983), 112

المطلب الثاني: تشكل النخب الاقتصادية والسياسية في عهد الاتحاد السوفياتي

شكّلت الثورة البلشفية لحظة مفصلية في إعادة تشكيل البنية الطبقية في روسيا إذ لم تؤدِّ فقط إلى تفكيك النخبة الأرستقراطية والبرجوازية بل أرست أيضًا نمطًا جديدًا من النخب المرتبطة بالسلطة الحزبية، ووفقًا للطرح النخبوي الذي يرى أنّ كل نظام – مهما ادّعى المساواة – يُفرز نخبة حاكمة، فقد برزت في الاتحاد السوفياتي طبقة بيروقراطية جديدة تُعرف بـ"النومنكلاتورا"، جمعت بين السيطرة السياسية والامتيازات الاقتصادية. وبهذا لم تُلغِ الاشتراكية وجود النخبة، بل أعادت إنتاجها في إطار حزبي–مركزي، حيث استُبدل معيار الملكية بالولاء التنظيمي والقرب من مراكز القرار

أولا : الثورة البلشفية 2017 وأثرها في تغير البنية السياسية في روسيا

مثّلت الثورة البلشفية التي اندلعت في أكتوبر 1917 أحد أهم التحولات في التاريخ السياسي الحديث ليس فقط على مستوى روسيا، وإنما على المستوى العالمي أيضًا، فقد جاءت تتويجًا لصراعات طبقية وسياسية وأيديولوجية استمرت عقودًا وبلغت ذروتها مع تفكك الدولة القيصرية الروسية وعجز الحكومة المؤقتة التي تشكلت بعد ثورة فبراير من نفس العام عن تلبية مطالب الشعب.

لقد قاد البلاشفة بقيادة **'فلاديمير لينين Vladimir Lenin'**، هذه الثورة معتمدين على خطاب ثوري يستند إلى الفكر الماركسي ويعد بنهاية الاستغلال الطبقي والخروج من الحرب العالمية الأولى وتوزيع الأراضي على الفلاحين، وقد ورفعوا شعارات مباشرة مثل: "كل السلطة للسوفييتات" و"السلام، الخبز، الأرض"، وهذا ما عزز من شعبيتهم وسط العمال والجنود والفلاحين، في وقت كانت فيه روسيا ترزح تحت وطأة الجوع والفوضى والانقسام السياسي العميق.[1]

وقد أفضت الثورة إلى الإطاحة بالحكومة المؤقتة وتأسيس نظام اشتراكي تمثّل في جمهورية روسيا السوفيتية حيث بدأت عملية إعادة هيكلة كاملة للمجتمع والدولة، شملت تأميم البنوك والمصانع، والمزارع الكبرى، وإنشاء جهاز دولة جديد

[1] عبد العظيم رمضان، **الثورة الروسية: من القيصرية إلى البلاشفة** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993)، 110–112.

يعتمد على سلطة الحزب الواحد، تحت مظلة "ديكتاتورية البروليتاريا،[1] وعلى الرغم من المبادئ الاشتراكية التي بُني عليها النظام الجديد إلا أن ما تلا الثورة من حرب أهلية (1918–1922) وقمع سياسي واسع ومركزة شديدة للسلطة مهّد لاحقًا لظهور بيروقراطية حزبية وأوليغارشية سياسية جديدة داخل بنية الدولة السوفيتية.[2]

في هذا السياق، يمكن القول إن الثورة البلشفية وإن كانت قد ألغت الطبقات الإقطاعية التقليدية إلا أنها زرعت بذور أوليغارشية جديدة تمثّلت في النخبة الحزبية والعسكرية التي استأثرت بالسلطة والثروة لاحقًا خاصة مع بدايات "الستالينية، ومن هنا، يُمكن ربط الثورة بمسار طويل أدى إلى تحولات لاحقة في روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي حيث عادت الأوليغارشية المالية والسياسية في صيغة جديدة، لكن بجذور تمتد إلى المركزية السلطوية التي أسّس لها البلاشفة.

و لقد غيرت الثورة بشكل جذري البنية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد حيث كان النظام القيصري في فترة ما قبل الثورة في روسيا يعتمد على تحالف قوي بين القيصر والنبلاء ورجال الأعمال الذين شكلوا الأوليغارشية المالية التي كانت تتحكم في الجزء الأكبر من الثروات الوطنية، سواء من خلال الملكية العقارية الواسعة أو السيطرة على القطاعات التجارية والصناعية، كما كانت لهذه النخب الاقتصادية علاقة وثيقة بالقيصر حيث قدمت الدعم للنظام القيصري في مقابل حماية مصالحها الاقتصادية والتمتع بامتيازات خاصة ولعبت دورًا مهمًا في إدارة الاقتصاد وتطوير القطاعات الزراعية والصناعية في روسيا ما قبل الثورة، ومع ذلك كانت الثورة الصناعية بطيئة نسبيًا مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى مما أدى إلى فجوة اقتصادية كبيرة وزيادة في التفاوت الاجتماعي،هذه الفجوة أسهمت بشكل كبير في تصاعد التوترات الاجتماعية والسياسية التي أدت في النهاية إلى اندلاع الثورة[3].

لقد قام البلاشفة بسلسلة من السياسات والإصلاحات الراديكالية التي هدفت إلى القضاء على النظام القديم وإعادة توزيع الثروة. واحدة من أهم هذه الإصلاحات كانت تأميم الأراضي، حيث تم الاستيلاء على الأراضي الزراعية المملوكة

[1] أنور عبد الملك، **الاشتراكية والمسألة القومية في روسيا** (بيروت: المركز العربي للدراسات، 1981)، 89–91

[2] نواف الجحمة، **الثورة البلشفية والنظام العالمي الجديد** (بيروت: دار الفكر العربي، 2005)، 136–140

[3] Richard Pipes, **The Russian Revolution** (New York: Vintage Books, 1990), 240

للنبلاء وإعادة توزيعها على الفلاحين. كما تم تأميم المصانع والبنوك، مما أدى إلى القضاء على نفوذ الأوليغارشية المالية القديمة، و لم تقتصر هذه الإصلاحات على الاقتصاد فقط، بل شملت أيضًا إلغاء الملكية الخاصة ونقل السلطة الاقتصادية إلى الدولة و أصبح الاقتصاد تحت سيطرة الدولة بالكامل، وأصبحت جميع وسائل الإنتاج ملكًا عامًا تُدار من قبل النظام السوفيتي.[1]

ولقد أصبحت القيادة الحزبية العليا في الحزب الشيوعي تسيطر على الموارد الاقتصادية للدولة وتتحكم في القرارات الاقتصادية والسياسية الكبرى، حيث استبدلت النخبة الاقتصادية القديمة بنخبة سياسية جديدة تتمتع بنفوذ كبير داخل النظام السوفيتي. هذه النخبة كانت مسؤولة عن إدارة الاقتصاد المخطط وتوزيع الموارد، مما جعلها تشكل نوعًا من الأوليغارشية الحزبية التي استفادت من موقعها داخل الحزب.

وبمرور الوقت، تطورت هذه النخبة إلى طبقة حاكمة جديدة، إذ تمتعت بامتيازات خاصة وسيطرت على مؤسسات الدولة كما تحكمت في ثروات البلاد تمامًا كما فعلت النخب المالية في النظام القيصري ويمكن القول إن هذه الأوليغارشية السياسية كانت تتحكم في اقتصاد البلاد من خلال جهاز بيروقراطي مركزي مما أدى إلى تركيز السلطة والموارد في يد قلة من القادة، و هذا التحول لم يقضِ على فكرة الأوليغارشية نفسها، بل أعاد تشكيلها في صورة جديدة تمثلت في نخبة سياسية مسيطرة.[2]

ثانيا: النخب الاقتصادية في فترة الاتحاد السوفياتي

مع تأسيس الاتحاد السوفيتي تحت قيادة البلاشفة، تم إلغاء الملكية الخاصة للأراضي والممتلكات وتحولت السلطة السياسية والاقتصادية إلى يد الحزب الشيوعي الذي حكم البلاد من خلال نظام مركزي صارم، كانت هذه الفترة تعد بتأسيس

[1]Orlando Figes, A People's Tragedy: **The Russian Revolution 1891–1924** (New York: Random House, 2017), 322.

[2] David Lane, **"The Transformation of Russia: The Role of the Political Elite,"** Europe-Asia Studies 48, no. 4 (1996): 535–549.

مجتمع اشتراكي قائم على المساواة والعدالة الاجتماعية إلا أن الواقع كان مختلفًا تمامًا برغم أيديولوجية المساواة ظهرت نخبة جديدة داخل الحزب الشيوعي تُسيطر على الموارد الاقتصادية والسياسية مما خلق شكلًا جديدًا من الأوليغارشية.[1] فرغم الخطاب الماركسي الذي تبنّاه الاتحاد السوفيتي، والقائم على القضاء على الفوارق الطبقية فإن الواقع أفرز طبقة جديدة من النخبة تُعرف باسم "**النومنكلاتورا** .(**Nomenklatura**) "وهي طبقة من المسؤولين الحزبيين والإداريين الذين تولّوا المناصب القيادية في مختلف مستويات الحزب والدولة بدءًا من الإدارة المحلية وصولًا إلى الهيئات المركزية العليا، وقد تشكلت النومنكلاتورا من خلال نظام تعيين مركزي حيث كان الحزب الشيوعي يحتكر قرار التوظيف في المناصب الحساسة مما منح هؤلاء الأفراد امتيازات واسعة في السكن، التعليم، الصحة، والاستهلاك، على الرغم من الطابع الاشتراكي الظاهري للنظام، وقد أدت هذه الامتيازات إلى تكوين نخبة اقتصادية جديدة لم تكن ترتكز على الملكية الخاصة كما في الأنظمة الرأسمالية، بل على النفوذ المؤسسي والولاء السياسي.

ساهمت هذه الطبقة في تكريس شكل من أشكال التفاوت الاجتماعي إذ أصبح الوصول إلى الموارد والفرص مرتبطًا بالانتماء إلى الحزب وموقع الفرد ضمن البنية البيروقراطية وبذلك شكّلت النومنكلاتورا حجر الأساس في ما يُعرف بـ"الرأسمالية البيروقراطية" حيث تم استبدال النخبة الأرستقراطية القيصرية بنخبة حزبية تُمسك بمفاصل الدولة والاقتصاد وتعد النومنكلاتورا من أبرز مظاهر التناقض داخل النظام السوفيتي إذ جمعت بين خطاب المساواة وممارسات الامتياز وأسست لنموذج جديد من التراتب الاجتماعي الذي استمر حتى مرحلة البريسترويكا وساهم في التمهيد لتفكك الاتحاد لاحقًا.[2]

وخلال حكم **جوزيف ستالين** (1924-1953)، تم تعزيز هذه النخبة من خلال سلسلة من سياسات التطهير والقمع، حيث استُبعد الكثير من القيادات الشيوعية القديمة وتمركزت السلطة في يد قلة من قادة الأحزاب إذ كان

[1]Sheila Fitzpatrick, **Everyday Stalinism: Ordinary Life in Extraordinary Times: Soviet Russia in the 1930** (New York: Oxford University Press, 1999), 62.

[2] Jerry F. Hough, **Soviet Leadership in Transition** (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1980), 102–115.

ستالين يحكم بقبضة من حديد وأصبح الحزب الشيوعي الجهاز المركزي للسلطة حيث تحكمت قياداته في شؤون الدولة والاقتصاد، وقد شهدت هذه الفترة تأسيس نظام سياسي يعتمد على الأوليغارشية الحزبي وكانت القرارات الرئيسية تُتخذ بواسطة عدد قليل من القادة المقربين من ستالين.[1]

وبعد وفاة **ستالين** شهد الاتحاد السوفيتي بعض الانفتاح النسبي في ظل قيادات مثل **نيكيتا خروتشوف وليونيد بريجنيف،** لكن النخبة الحزبية التي تشكلت من كبار المسؤولين في الحزب والمسؤولين الحكوميين وقادة الجيش استمرت في الهيمنة على السلطة والموارد كانت تتحكم في الاقتصاد المركزي وتستفيد من الامتيازات الخاصة المرتبطة بمناصبهم، ومع الوقت أصبحت هذه النخبة تشكل الأساس للنظام الأوليغارشي الذي ظهر بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 ومع انهيار الاتحاد السوفيتي تم تفكيك الاقتصاد المركزي وتم فتح الباب أمام خصخصة الأصول الحكومية، هذا التحول أدى إلى ظهور مجموعة جديدة من النخب الاقتصادية التي استفادت من هذه العملية، حيث تمكنت من شراء الأصول الحكومية بأسعار زهيدة واستغلال الثغرات القانونية لبناء ثروات هائلة. هذه العملية أوجدت طبقة جديدة من الأوليغارشية التي جمعت بين النفوذ الاقتصادي والسياسي مما جعلها تتمتع بسيطرة كبيرة على موارد البلاد ومؤسساتها.[2]

والملاحظ أنه خلال فترة الاتحاد السوفيتي (1922-1991) تحول الاقتصاد الروسي إلى نظام اقتصادي مخطط مركزيًا تم تأميم جميع وسائل الإنتاج بما في ذلك الأراضي، والمصانع، والبنوك، ولم يعد هناك مجال للملكية الخاصة وأدى هذا التحول إلى اختفاء الأوليغارشية المالية التقليدية التي كانت تسيطر على الاقتصاد في فترة ما قبل الثورة.

أصبحت الدولة السوفيتية المالك الوحيد للموارد الاقتصادية وتولت مسؤولية إدارة جميع القطاعات بدءًا من الصناعة الثقيلة وحتى الزراعة وكان الهدف من هذه السياسات الاقتصادية هو القضاء على الطبقات البرجوازية والرأسمالية وإنشاء مجتمع قائم على العدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية فالتأميم الكامل للاقتصاد ألغى فعليًا فكرة الأوليغارشية المالية كما كانت معروفة في النظم الرأسمالية الغربية حيث لم يعد هناك أي مجال للتحكم الخاص في الثروات أو الاستثمارات

[1] Fitzpatrick, Everyday Stalinism, 62–65

[2] Anders Åslund, **How Russia Became a Market Economy** (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1995), 89–95.

وقد كان الحزب الشيوعي هو الجهة الوحيدة التي تدير الاقتصاد وتخطط للموارد على مستوى مركزي ما جعل الاقتصاد السوفياتي واحدًا من أكثر الأنظمة المركزية في العالم.[1]

وعلى الرغم من نجاح السياسات السوفيتية في القضاء على الأوليغارشية المالية التقليدية إلا أن الاتحاد السوفيتي شهد ظهور نخبة جديدة تمثل نوعًا مختلفًا من الأوليغارشية كانت هذه النخبة تتألف من القادة السياسيين والإداريين الذين كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة بفضل موقعهم داخل الحزب الشيوعي أو الأجهزة الأمنية فهؤلاء الأفراد لم يكونوا يسيطرون على الثروات بشكل مباشر كما كانت تفعل الأوليغارشية المالية القديمة، لكنهم كانوا يتمتعون بسلطة كبيرة على توزيع الموارد الاقتصادية والتحكم في الاقتصاد. كانت هذه النخبة مسؤولة عن تنفيذ الخطط الاقتصادية وإدارة الموارد الحكومية مما أعطاها نفوذًا هائلًا في النظام السياسي والاقتصادي السوفيتي.[2]

لقد أصبحت هذه النخبة تعرف بـ"الأوليغارشية البيروقراطية" وهي نخبة لم تمتلك الثروات بشكل شخصي لكنها كانت تتحكم في كيفية توزيعها واستخدامها وهذا الوضع أوجد حالة من التباين بين الأيديولوجية المعلنة التي كانت تسعى إلى تحقيق المساواة الاجتماعية والواقع الذي شهد ظهور طبقة بيروقراطية تسيطر على مفاتيح الاقتصاد وتمتعها بامتيازات خاصة[3].

وبشكل عام كانت السياسات الاقتصادية السوفيتية تهدف إلى منع ظهور طبقات جديدة من الأثرياء الذين قد يستغلون موارد الدولة لمصالحهم الشخصية، ومع ذلك أدى التركيز المفرط للسلطة الاقتصادية في يد المسؤولين الحكوميين إلى ظهور نوع من الأوليغارشية الداخلية ولقد أصبحت النخبة السياسية البيروقراطية المتحكم الرئيسي في توزيع الثروة واستخدامها ورغم أن هذه النخبة لم تكن تملك الثروات بشكل فردي إلا أنها كانت تتمتع بسلطات واسعة على

[1] J. L. Porket, **Soviet Economic Thought and Political Power in the USSR**, International Affairs 57, no. 1 (1980): 161–162.

[2] Lane, David. **The Socialist Industrial State: Towards a Political Sociology of State Socialism**. London: George Allen & Unwin, 1976.

[3] Eric J. Hobsbawm and Michael Cumming, Age of Extremes: The Short Twentieth Century, 1914–1991 (London: Abacus, 1995), 276.

الاقتصاد، مما أسفر عن عدم المساواة الاقتصادية داخل النظام الاشتراكي وقد أسفر هذا التناقض بين الأيديولوجية والممارسة عن إحباط كبير بين المواطنين الذين أدركوا أن النخبة الحاكمة كانت تحظى بامتيازات لا تتاح للأفراد العاديين. ونتيجة لذلك ساهم هذا الاختلال في توزيع السلطة والثروة في زعزعة النظام السوفيتي وكان أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى انهياره في أوائل التسعينيات.[1]

ومما سبق يمكننا القول إن النظام القيصري والاتحاد السوفيتي قد قدما الأساس لتطور الأوليغارشية في روسيا الحديثة في عهد القياصرة وكانت النخبة الحاكمة تتكون من النبلاء والملاك الذين سيطروا على الأرض والاقتصاد بينما في الحقبة السوفيتية ظهرت نخبة جديدة داخل الحزب الشيوعي تحكمت في السلطة السياسية والاقتصادية وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي استمرت هذه الديناميكيات في تشكيل السياسة والاقتصاد في روسيا مما أدى إلى ظهور نظام أوليغارشي جديد يسيطر على البلاد حتى اليوم.[2]

[1]Porket, loc. cit, 162
[2]Alan Wood, **Stalin and Stalinism** (London: Routledge, 2004), 131

المطلب الثالث :التأثيرات الاقتصادية والسياسية لتحولات السلطة

تُعد تحولات السلطة من أبرز المحرّكات التي تُعيد تشكيل البُنى الاقتصادية والسياسية في أي مجتمع فالتغييرات في مراكز القوة لا تقتصر على النخبة الحاكمة فقط بل تمتد لتُحدث تحولات جذرية في أنظمة التوزيع الاقتصادي وأساليب الحكم وبنية الدولة بأكملها وينطبق هذا التحليل بشكل واضح على الحالة الروسية ومن خلال هذا المطلب سنستعرض التأثيرات الاقتصادية والسياسية التي نجمت عن هذه التحولات وكيف شكّلت تلك المرحلة أساسًا لفهم ديناميكيات السلطة والاقتصاد في روسيا خلال القرن العشرين.

أولا:. التأثيرات الاقتصادية

شهدت روسيا تحولات جذرية في النظام الاقتصادي مع الانتقال من النظام القيصري إلى الاتحاد السوفيتي وفي عهد القياصرةكان الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على الزراعة وكانت الأراضي الزراعية مُقسمة بين النبلاء والفلاحين حيث كان النبلاء يمتلكون الجزء الأكبر من الأراضي ويتمتعون بالسلطة الاقتصادية وكانت هذه الطبقة الأرستقراطية تسيطر على الاقتصاد بفضل حيازتها للأراضي والموارد الزراعية، فاالنبلاء استثمروا في الزراعة بشكل أساسي مما جعل الاقتصاد الروسي في ذلك الوقت يفتقر إلى التنوع الصناعي والتجاري.[1]

وفي في هذه الفترة، كانت روسيا تعتبر مجتمعًا زراعيًا متأخرًا نسبيًا مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى التي بدأت في التصنيع. وفقًا للمؤرخين الاقتصاديين مثل ديفيد كريستوفر كان هناك تفاوت كبير في الثروة بين النبلاء والفلاحين، حيث عاشوا في ظروف صعبة ضمن نظام القنانة حتى بعد إلغاءه سنة1861.[2]

ومع الثورة البلشفية في عام 1917 حدث تحول جذري في النظام الاقتصاديي حيث تم تأميم الأراضي والمصانع والممتلكات الخاصة وأصبحت الدولة هي المالك الوحيد لجميع وسائل الإنتاج وكان الهدف من هذا التحول هو القضاء

[1] [1] David Christian, **A History of Russia, Central Asia and Mongolia**, Volume II (Oxford: Wiley-Blackwell, 1998), 112–115.
[2]Peter Gatrell, **The Tsarist Economy 1850–1917** (London: Batsford, 1986), 73.

على الطبقات الاجتماعية القديمة وتحقيق العدالة الاقتصادية وقدأدى تأميم الأراضي والممتلكات إلى تدمير الطبقات الأرستقراطية القديمة ولكنه أيضًا ساهم في خلق نخبة جديدة من المديرين الحكوميين وقادة الحزب الذين سيطروا على الاقتصاد المركزين كما تبنى النظام السوفياتي خطط خماسية للتنمية الصناعية والزراعية تهدف إلى تحويل روسيا من مجتمع زراعي إلى دولة صناعية قوية. وبحلول الثلاثينيات، بدأ في تنفيذ برامج واسعة النطاق للتصنيع السريع خاصة في مجالات الصناعة الثقيلة مثل التعدين والطاقة والصناعات العسكرية وقد أدت هذه السياسات إلى توسع كبير في الاقتصاد الصناعي للبلاد إلا أنها كانت على حساب قطاعات أخرى مثل الزراعة.[1]

وعلى الرغم من النجاحات في بعض المجالات عانت روسيا السوفيتية من مشكلات اقتصادية كبيرة مثل نقص المواد الغذائية، وإهدار الموارد وتدهور الإنتاج الزراعي،بالإضافة إلى ذلك ساهمت سياسات التجميع القسري للأراضي الزراعية التي نفذها ستالين في تدمير قطاع الزراعة وتفاقم الأزمات الاقتصادية.

ثانيا: التأثيرات السياسية

على المستوى السياسي كانت فترة ما بعد سقوط النظام القيصري تتميز بتحول جذري في هياكل السلطة حيث كانت السلطة مركزية بشكل كامل في يد القيصر والنبلاء المقربين منه وكانت روسيا تخضع لنظام ملكي مطلق حيث كانت جميع القرارات تُتخذ من قبل القيصر دون أي قيود دستورية أو سياسية تُذكر، ولقد كانت النخبة الحاكمة تحت القيصر تتكون من نبلاء كبار ومستشارين يعينهم القيصر على أساس الولاء الشخصي وكانوا يشغلون مناصب قيادية في الحكومة والإدارة المحلية، ومع الثورة البلشفية تغيرت معادلة السلطة بشكل كامل أصبح الحزب الشيوعي هو القوة الحاكمة الرئيسية في البلاد، وانتقلت السلطة من النبلاء إلى قيادة الحزب. تم إلغاء الملكية الخاصة وتحول الاقتصاد إلى نظام تسيطر عليه

[1]Vera Rosenberg, **Everyday Stalinism: Ordinary Life in Extraordinary Times** (New York: Oxford University Press, 1999), 87.

الدولة بشكل كامل. في هذا النظام الجديد أصبحت النخبة الحزبية التي تسيطر على الحزب الشيوعي هي القوة الحقيقية التي تتحكم في شؤون البلاد.[1]

وتحت حكم **جوزيف ستالين** (1924-1953) تم تعزيز هذه البيروقراطية السياسية بشكل كبير حيث اعتمد ستالين على سياسات التطهير والقمع لتوطيد سلطته مما أدى إلى بناء نظام سياسي مركزي وقمعي يعتمد بشكل كامل على الولاء الشخصي لقادة الحزب ، بحسب **روبرت سيرفيس** المؤرخ في التاريخ السوفيتي فإن هذه الفترة شهدت تركيز السلطة في يد قيادة الحزب الشيوعي التي أصبحت الطبقة الحاكمة الجديدة.[2]

وعلى الرغم من الأيديولوجية الاشتراكية التي كانت تدعو إلى القضاء على الطبقات الاجتماعية تشكلت نخبة جديدة من قادة الحزب الذين تمتعوا بامتيازات خاصة وسلطة كبيرة وقد أصبح الحزب الشيوعي جهازًا بيروقراطيًا ضخمًا يدير الدولة بشكل مركزي مما أدى إلى خلق شكل جديد من الأوليغارشية التي تحكمت في البلاد حتى انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات.[3]

[1]Moshe Lewin, **The Making of the Soviet System: Essays in the Social History of Interwar Russia** (New York: Pantheon Books, 1985), 102.
[2] Wood, *Op. cit.*, 154.
[3] Ibid.

المبحث الثاني:الموجة الأولى من الأوليغارشية في عهد ألتسين (1991–1999)

واجهت روسيا تحديات اقتصادية وسياسية هائلة، وأصبحت فترة رئاسة بوريس يلتسين (1991–1999) مرحلة مفصلية في تاريخ البلاد خلال هذه الفترة،نشأت الأوليغارشية المالية التي لعبت دورًا رئيسيًا في تشكيل الاقتصاد الروسي والسياسات الداخلية.

المطلب الاول: السياق السياسي والاقتصادي المؤسس للاوليغارشية

في الفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي شهدت روسيا تحولات جذرية على الصعيد الاقتصادي والسياسي. إحدى هذه التحولات كانت الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى السوق الحرة تحت قيادة بوريس يلتسين، وهي خطوة جاءت مع تحديات كبيرة وتأثيرات بعيد المدى وهنا سنلقي نظرة أكثر تعمقًا على ثلاثة جوانب رئيسية لهذا التحول.

أولا: الظروف السياسية

كانت الظروف السياسية في فترة حكم الرئيس بوريس يلتسين مضطربة، حيث شهدت البلاد توترات وصراعات داخلية متعددة، وقد أضافت هذه الصراعات طبقة من التعقيد إلى المشهد السياسي حيث ساهمت في تعزيز دور الأوليغارشيين كفاعلين رئيسيين في الحياة السياسية، فقد وجد بعضهم أنفسهم يتنافسون على النفوذ مع الحكومة بينما استخدم آخرون ثرواتهم لدعم سياسات يلتسين وتأكيد هيمنتهم على مجريات الأمور ولقد كانت أبرز تلك الظروف هو النزاع المستمر بين السلطة التنفيذية التي يمثلها إيلتسين كرئيس والسلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان وفي سنواته الأولى في الحكم وجد يلتسين نفسه في مواجهة مع برلمان يهيمن عليه المشرعون المحافظون الذين كانوا يعارضون سياساته الإصلاحية والاقتصادية وخاصة عملية الخصخصة.[1]

لقد بلغ هذا الصراع ذروته في أزمة عام 1993 عندما قام يلتسين بحل البرلمان بشكل غير دستوري مما أدى إلى مواجهة مسلحة بين أنصاره وأنصار البرلمان في موسكو وانتهت هذه الأزمة باستخدام الجيش لإخضاع البرلمان مما أسفر عن

[1] Anders Åslund, **How Russia Became a Market Economy** (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1995), 89–95.

سقوط ضحايا وتدمير كبير ولكنها أيضًا أكدت سلطة يلتسين في المضي قدمًا في برنامجه الإصلاحي. لقد أضعف هذا الصراع بين السلطات المؤسسات الديمقراطية الناشئة في روسيا وساهم في تزايد النزعة السلطوية وبالإضافة إلى الصراع مع البرلمان واجه يلتسين تحديات كبيرة في صياغة واعتماد دستور جديد لروسيا وكان الهدف من الدستور الجديد هو إنشاء نظام رئاسي قوي يحد من نفوذ البرلمان ولكنه أيضًا أثار جدلاً واسعًا حول مدى تركيز السلطة في يد الرئيس.[1]

ولقد منح الدستور الذي تم اعتماده في عام 1993 صلاحيات واسعة للرئيس بما في ذلك الحق في حل البرلمان وإصدار المراسيم دون موافقة البرلمان مما خلق نظامًا سياسيًا يتمتع فيه الرئيس بسلطة شبه مطلقة وقد أسهمت هذه الترتيبات الدستورية في تعزيز النفوذ الشخصي ليلتسين لكنها أيضًا ساهمت في إضعاف التوازن بين السلطات وهو ما كان له آثار سلبية على تطور الديمقراطية في روسيا.[2]

كذلك أصبح الفساد خلال فترة يلتسين جزءًا لا يتجزأ من النظام السياسي في روسيا فخصخصة الشركات الحكومية وانتقال الاقتصاد من التخطيط المركزي إلى السوق الحرة خلقا فرصًا واسعة للفساد واستغل المسؤولون الحكوميون سلطتهم لتحقيق مكاسب شخصية فأصبحت المحسوبية هي القاعدة في تعيينات المناصب الحكومية مما أدى إلى تآكل الثقة في الحكومة والمؤسسات الديمقراطية. [3]

و لم يؤثر الفساد على الاقتصاد فقط بل كان له تأثير مدمر على الحكم والسياسات العامة ما أدى إلى ضعف فعالية الحكومة في تنفيذ السياسات الإصلاحية وتفاقم الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وزيادة السخط الشعبي وقد أضعف هذا الوضع أ قدرة الحكومة على التعامل مع التحديات الأخرى مثل النزاعات الانفصالية والأزمات الاقتصادية.[4]

[1] Malinova, O. **"Framing the Memory of the Recent Past: The Competing Narratives of the Constitutional Crisis of 1993."** Higher School of Economics Research Paper No. WP BRP, 84 (2021).

[2]Nogee, Joseph L., and R. Judson Mitchell, **Russian Politics: The Struggle for a New Order** (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 1996), 56.

[3]Richard D. et al., **Postcommunism and the Theory of Democracy** (Princeton: Princeton University Press, 2001), 110.

[4] Kamiński, A. Z. **"Corruption under the Post-Communist Transformation: The Case of Poland."** Polish Sociological Review 118 (1997): 91–117.

ومن أخطر التحديات التي واجهها يلتسين خلال فترة حكمه كانت النزعات الانفصالية في الأقاليم الروسية وأبرزها الحرب في الشيشان فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي بدأت الشيشان وهي جمهورية ذاتية الحكم داخل روسيا بالسعي نحو الاستقلال وقد رفض يلتسين بشدة هذا التوجه مما أدى إلى اندلاع حرب مدمرة بين القوات الروسية والمقاتلين الشيشانيين في عام 1994 ووفقًا لتقرير من منظمة هيومن رايتسووتش كانت الحرب في الشيشان كارثية من حيث عدد الضحايا المدنيين والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، فلقد أثرت هذه الحرب بشكل كبير على مصداقية يلتسين وحكومته داخليًا ودوليًا وكانت تُعتبر علامة على فشل الإدارة المركزية في التعامل مع التحديات القومية والعرقية داخل البلاد، بالإضافة إلى الشيشان وقد واجهت روسيا تحت حكم يلتسين تحديات قومية أخرى في مناطق مختلفة مثل تاتارستان وباشكورتوستان حيث كانت هذه الجمهوريات تسعى للحصول على المزيد من الاستقلال الذاتي وكان يلتسين مضطرًا للتفاوض مع هذه الجمهوريات لتجنب اندلاع صراعات مشابهة للصراع في الشيشان وهو ما أضاف طبقة أخرى من التعقيد إلى التحديات السياسية التي واجهها.[1]

ثانيا: الظروف الاقتصادية

عندما تولى بوريس يلتسين رئاسة روسيا، ورث دولة كانت تواجه انهيارًا اقتصاديًا شاملًا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي فالاقتصاد المخطط المركزي الذي كان يعتمد على التأميم وسيطرة الدولة على جميع وسائل الإنتاج كان قد أثبت فشله، مما جعل التحول نحو اقتصاد السوق الحرة ضرورة ملحة.

وفي محاولة لإعادة بناء الاقتصاد أطلقت حكومة يلتسين سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي عُرفت باسم "العلاج بالصدمة" وهي سياسات تهدف إلى الانتقال السريع من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق هذه السياسات شملت تحرير الأسعار، خصخصة الشركات المملوكة للدولة، وفتح الأسواق أمام التجارة والاستثمار الأجنبي و كان الهدف من

[1] Human Rights Watch, **War Crimes in Chechnya**, Human Rights Watch Report (1997), 78.

هذه السياسات هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي السريع وإنشاء سوق حرة تنافسية، لكن النتائج كانت مختلطة حيث أدت إلى ارتفاع كبير في الأسعار، انهيار العديد من الصناعات، وزيادة حادة في البطالة.[1]

ولقد رافق الانفتاح الاقتصادي في فترة يلتسين مستوى عالٍ من الفساد والمحسوبية حيث تم استخدام العلاقات السياسية لتحقيق مكاسب اقتصادية ضخمة ووفقًا لتقرير صادر عن البنك الدولي كانت البيئة الاقتصادية والسياسية في روسيا خلال فترة يلتسين مهيأة تمامًا لنمو الأوليغارشية المالية بسبب ضعف المؤسسات الحكومية وغياب الرقابة الفعالة على عملية الخصخصة.[2]

ولقد أسهمت هذه الظروف في تحويل روسيا إلى بيئة خصبة لاستغلال الثروات الوطنية من قبل مجموعة صغيرة من الأفراد الذين أصبحوا يمتلكون قوة اقتصادية هائلة، مما مكنهم من التأثير على السياسات الوطنية لصالحهم فلقد كانت هذه الفترة محورية في تأسيس هيكل السلطة الاقتصادية الذي استمر في التأثير على روسيا لسنوات عديدة.

وخلال فترة يلتسين ف عانت روسيا من سلسلة من الأزمات الاقتصادية التي أدت إلى تدهور الأحوال المعيشية لغالبية السكان، بينما استفادت الأوليغارشية المالية من هذه الظروف. الأزمة المالية في عام 1998، والتي نتجت عن سلسلة من السياسات الاقتصادية غير المستدامة، أدت إلى انهيار الروبل وتفاقم الأزمة الاقتصادية، وكانت هذه الأزمة نقطة تحول كبيرة، حيث أدت إلى تراجع في ثقة الجمهور في الحكومة وأظهرت مدى هشاشة الاقتصاد الروسي في مواجهة الضغوط الخارجية والداخلية وفي الوقت نفسه استطاعت الأوليغارشية المالية الحفاظ على ثرواتها من خلال نقل أصولها إلى الخارج واستثمارها في أسواق أكثر استقرارًا.[3]

[1]Anders Åslund, **Russia's Capitalist Revolution: Why Market Reform Succeeded and Democracy Failed** (Washington, D.C.: Peterson Institute for International Economics, 2007), 45.

[2] World Bank, **From Plan to Market: World Development Report 1996** (New York: Oxford University Press, 1996), 113.

[3]Richard Sakwa**, The Rise and Fall of the Soviet Union: 1917–1991** (London: Routledge, 1999), 89.

ولقد ساهمت خصخصة الصناعات الكبرى مثل النفط والغاز والمعادن الثقيلة بشكل كبير في تكوين الثروات الهائلة التي استحوذ عليها عدد قليل من الأفراد الذين أصبحوا يحتكرون هذه القطاعات الحيوية وقد استخدموا ثرواتهم لتعزيز نفوذهم السياسي، مما خلق تداخلًا كبيرًا بين السلطة الاقتصادية والسياسية.[1]

ومن أجل تعزيز موقفه السياسي، دخل يلتسين في تحالف مع الأوليغارشية المالية التي كانت تسيطر على وسائل الإعلام الرئيسية في روسيا وكان هذا التحالف مفيدًا للطرفين، حيث حصل يلتسين على دعم إعلامي قوي يساعده في الحفاظ على السلطة، بينما حصل الأوليغارشيون على حماية مصالحهم الاقتصادية وسمح هذا التحالف ليلتسين بالسيطرة على الرواية العامة وتوجيه الانتقادات بعيدًا عن سياساته المثيرة للجدل إلا أن هذا التحالف أيضًا أسهم في تركيز السلطة بيد عدد قليل من الأفراد مما أضعف الديمقراطية وقوّض حرية الصحافة في البلاد.[2]

[1]Hoffman, Op. cit. 72.
[2]Sakwa, Op. cit. 132.

المطلب الثاني: دورالخصخصة في ظهور الأوليغارشية المالية

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وجدت روسيا نفسها أمام تحدٍّ اقتصادي هائل يفرض الانتقال السريع من اقتصاد مركزي مخطط إلى اقتصاد سوق ولتحقيق هذا الهدف أطلقت حكومة الرئيس بوريس يلتسين برنامجًا واسعًا للخصخصة بهدف نقل ملكية الأصول العامة إلى القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار وبناء طبقة جديدة من رواد الأعمال، ومع ذلك فقد ترافقت هذه العملية مع نتائج عكسيةأسهمت في تكوين طبقة من الأوليغارشية المالية وترسيخ حالة من الفساد الاقتصادي واللامساواة الاجتماعية .

أولا: برنامج الخصخصة في روسيا

كان الاقتصاد الروسي في بداية التسعينيات يعاني من الانكماش الشديد وتراجع الإنتاج وارتفاع التضخم إضافة إلى غياب التشريعات الناظمة لاقتصاد السوق وقد سعى صانعو القرار وسط هذه التحديات إلى الإسراع في عملية التحول الاقتصادي عبر تطبيق ما عُرف بسياسات "العلاج بالصدمة (Shock Therapy) " بقيادة خبراء اقتصاديين أبرزهم **أناتولي تشوبايس Anatoly Chubais** الذي تولّى إدارة برنامج الخصخصة.[1]

لقد واجهت روسيا تحديات اقتصادية كبيرة تشمل التضخم الهائل، نقص المواد الأساسية وارتفاع الديون الخارجية وكان الاقتصاد الروسي الذي يعتمد على التخطيط المركزي الموروث من العهد السوفيتي يعاني من التدهور مما أدى إلى أزمة اقتصادية واجتماعية كبرى وفي هذا السياق تبنت الحكومة الروسية بقيادة الرئيس بوريس يلتسين ومستشاريه الاقتصاديين سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الراديكالية بهدف تحويل الاقتصاد الروسي إلى نظام السوق.

[1] Anders Åslund, **How Russia Became a Market Economy** (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 1995), 85–87.

كان أحد الأجزاء المركزية لهذه الإصلاحات هو برنامج الخصخصة الذي تم إطلاقه في أوائل التسعينيات،وكان الهدف الأساسي من الخصخصة هو إعادة توزيع الأصول العامة التي كانت مملوكة للدولة السوفيتية على المواطنين الروس، بهدف تسريع عملية انتقال روسيا إلى اقتصاد السوق وتعزيز الملكية الفردية.

من أجل تحقيق ذلك ثم استحداث بعض الاليات ومنها إدخال نظام القسائم (Voucher Privatization) في عام 1992 وتم توزيع هذه القسائم على جميع المواطنين البالغين في روسيا حيث تمكنوا من استخدامها لشراء أسهم في الشركات الحكومية التي كانت تُعرض للبيع وكانت الفكرة الأساسية وراء هذا النظام هي إشراك الشعب الروسي في امتلاك الثروة الوطنية وتقليل تأثير النخب الاقتصادية القديمة التي ارتبطت بالاقتصاد المخطط مركزيًا في العهد السوفيتي وفقًا للتقديرات تم توزيع أكثر من 140مليون قسيمة خلال فترة قصيرة.[1]

ومن الآليات أيضا برنامج "قروض مقابل أسهم (Loans for Shares) "حيث لجأت الحكومة سنة 1995 إلى رهن حصص الدولة في الشركات الكبرى مقابل قروض من رجال أعمال، ومع عدم قدرة الدولة على السداد انتقلت هذه الأصول إليهم بأسعار زهيدة ما جعلهم يسيطرون على أهم قطاعات الاقتصاد مثل النفط والمعادن الثقيلة وهكذا كانت هذه العملية أكبر عملية خصخصة في التاريخ حيث شملت العديد من القطاعات الحيوية مثل الطاقة والصناعة الثقيلة، والاتصالات، والبنوك.[2]

ولقد افرزت الخصخصة جملة من النتائج الاقتصادية والاجتماعية فمن الناحية الاقتصادية أدّى البرنامج إلى انتقال ملكية الشركات الكبرى من الدولة إلى قلة من المستثمرين المرتبطين بالسلطة دون وجود بيئة قانونية ضامنة إلى ضعف التنافسية وزيادة الاحتكار وتفاقم الفساد المالي والإداري.[3]

[1] 1. Joseph R. Blasi, **Kremlin Capitalism: Privatizing the Russian Economy** (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997), 76.

[2] Hoffman, Op. Cit., 135–140.

[3] Joseph E. Stiglitz, **Globalization and Its Discontents** (New York: W. W. Norton & Company, 2002), 135–142.

أما من حيث التاثير الاجتماعي تزامنت الخصخصة مع تدهور مستوى المعيشة وارتفاع البطالة وانعدام الأمان الاجتماعي وقد تركزت الثروة بشكل كبير بيد فئة محدودة أصبحت تُعرف بـ"الأوليغارشية" في حين فقد ملايين الروس مدخراتهم وثقتهم بالحكومة.[1]

ثانيا: نقد السياسات الاقتصادية في عهد يلتسين

لقد كان الهدف المعلن من الخصخصة خلق سوق تنافسي يتيح فرصًا متكافئة غير أن ما حدث هو نقل الأصول إلى حفنة من رجال الأعمال المقربين من السلطة ما أدى إلى نشوء اقتصاد أوليغارشي قائم على ممارسات احتكارية واسعة النطاق مثل التحكم بالأسعار ومنع الدخول إلى السوق وشراء النفوذ السياسي في غياب قوانين مكافحة الاحتكار ومع نهاية التسعينيات سيطر 7 أوليغارشيين على أكثر من 50% من الاقتصاد الروسي والنتيجة كانت بيئة اقتصادية لا تسمح بالعدالة والتنمية الشاملة بل تعيد إنتاج القوة في يد قلة تتحكم بالثروة والسياسة.[2]

لقد تعرضت عملية الخصخصة الروسية لانتقادات واسعة النطاق سواء داخل روسيا أو على الساحة الدولية كونها تفتقر إلى الشفافية في عملية توزيع الأصول، ففي حين كانت الخصخصة تهدف إلى إشراك المواطنين في الاقتصاد الجديد، كانت القسائم غالبًا ما يتم بيعها بأسعار زهيدة للغاية من قبل المواطنين العاديين الذين لم يكن لديهم دراية أو الموارد للاستثمار، فانتهى المطاف بهذه القسائم بين أيدي رجال الأعمال الأثرياء وكان من أبرز من أنتقد هذه السياسات الاقتصادي الأمريكي **جوزيف ستيجلتز** الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد والذي عمل سابقًا كبيرًا للاقتصاديين في البنك الدوليحيث يرى أن الخصخصة في روسيا كانت بمثابة "نهب منظم" لأصول الدول فعملية الخصخصة كانت مسرحية اقتصادية فاشلة ولم تكن عادلة أو شفافة حيث تمكن الأوليغارشيين من الاستحواذ على الثروة الوطنية دون وجود أي قيود تنظيمية فعالة وقد وصفها بأنها تجربة فاشلة في التحول إلى اقتصاد السوق أدت إلى زيادة الفساد وتفاقم الفجوة بين الأغنياء والفقراء. [4]

[1].Myers, Op. Cit., 78–83

[2] Marshall I. Goldman, **The Piratization of Russia: Russian Reform Goes Awry** (New York: Routledge, 2003), 92–95.

وعلى الرغم من أن الخصخصة كانت تهدف إلى تشجيع المنافسة وخلق طبقة وسطى قوية إلا أن النتائج كانت عكسية بدلاً من ذلك ظهر نظام اقتصادي جديد يعتمد على الاحتكار حيث تسيطر مجموعة صغيرة من الأفراد على معظم القطاعات الاقتصادية الرئيسية وهذا أدى إلى إضعاف المنافسة وزيادة الاحتكار مما أثر سلبًا على الاقتصاد الروسي وأسهم في استمرار حالة الفقر والبطالة بين الكثير من السكان.[1]

[1] Stiglitz, Op. cit., 56

المطلب الثالث: بروز ونفوذ الأوليغارشية المالية

على الرغم من النوايا المعلنة لإنشاء قاعدة واسعة من الملاك في روسيا إلا أن عملية الخصخصة انحرفت عن مسارها حيث استغل عدد من رجال الأعمال علاقاتهم الوثيقة مع الحكومة للسيطرة على قطاعات واسعة من الاقتصاد الروسي بأقل التكاليف وتمكنوا من شراء الأسهم في الشركات الحكومية بأسعار متدنية جدًا وبالتالي السيطرة على شركات كبرى كانت في الماضي مملوكة للدولة السوفيتية.[1]

لقد لعبت قلة من رجال الأعمال دورًا رئيسيًا في الاستحواذ على الصناعات الأساسية مثل النفط والغاز والمعادن الثقيلة وكان هؤلاء الأشخاص غالبًا ما يحصلون على تمويل سخي من البنوك التي كان يديرها أشخاص على علاقة وثيقة بهم ما جعلهم قادرين على شراء حصص الأغلبية في الشركات الاستراتيجيةو بحلول منتصف التسعينيات كان هؤلاء الأوليغارشيون قد حققوا ثروات هائلة وسيطروا على أصول ضخمة في الاقتصاد الروسي ليصبحوا القوة الرئيسية في السياسة والاقتصاد الروسي.[2]

وفيما يلي سنقدم أهم الشخصيات البارزة وكذلك الشركات :

أولا: الشخصيات البارزة

بعد عملية الخصخصة الكبيرة في روسيا برز عدد من الشخصيات التي أصبحت معروفة فيما بعد بالأوليغارشيين ولقد تمكن هؤلاء الأفراد من الاستفادة بشكل كبير من التحولات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها روسيا في فترة التسعينيات، واستطاعوا بناء إمبراطوريات مالية ضخمة تسيطر على قطاعات رئيسية في الاقتصاد الروسي، وفي ما يلي نستعرض بعض الشخصيات البارزة التي لعبت دورًا حاسمًا في تشكيل الأوليغارشية المالية في روسيا.

[1] Hoffman, Op. Cit., 45
[2] Ibid.

1.بوريس بيريزوفسكي Boris Berezovsky

يُعتبر بوريس بيريزوفسكي أحد أكثر الأوليغارشيين شهرة وتأثيرًا في روسيا خلال فترة التسعينيا حيث بدأ بيريزوفسكي حياته المهنية كأكاديمي قبل أن يدخل عالم الأعمال في فترة التحول الاقتصادي، استفاد بشكل كبير من علاقاته القوية مع النخب السياسية بما في ذلك الرئيس بوريس يلتسين أسس بيريزوفسكي عدة شركات في مجالات متنوعة، بما في ذلك الإعلام والسيارات والطاقة وكان له تأثير كبير في السياسة الروسية حيث لعب دورًا حاسمًا في انتخاب يلتسين وإعادة انتخابه.[1]

2. ميخائيل خودوركوفسكي Mikhail Khodorkovsky

ميخائيل خودوركوفسكي هو مؤسس شركة يوكس النفطية وأحد أغنى رجال الأعمال في روسيا خلال التسعينيات حيث بدأ خودوركوفسكي مسيرته المهنية في التجارة واستطاع تكوين ثروة كبيرة من خلال شراء وبيع الأصول الحكومية خلال فترة الخصخصة و تمكن من السيطرة على شركة يوكس واحدة من أكبر شركات النفط في روسيا وحولها إلى شركة ناجحة ومربحة وكان خودوركوفسكي معروفًا بنشاطه السياسي ودعمه للإصلاحات الاقتصادية والسياسية مما جعله يصطدم مع الرئيس فلاديمير بوتين وهذا ما أدى في النهاية إلى سجنه بتهم الفساد والاحتيال.[2]

3. رومان أبراموفيتش Roman Abramovich

رومان أبراموفيتش هو أحد أشهر الأوليغارشيين خارج روسيا بسبب امتلاكه لنادي تشيلسي الإنجليزي لكرة القدم بدأ أبراموفيتش حياته المهنية في تجارة النفط وأسس شركة سيبنفت النفطية التي أصبحت واحدة من أكبر شركات النفط في روسيا واستفاد أبراموفيتش من علاقاته الوثيقة مع الرئيس يلتسين ومع خليفته فلاديمير بوتين مما ساعده في توسيع أعماله

[1] Hoffman, Op. cit. 67.
[2] Chrystia Freeland, **Sale of the Century: Russia's Wild Ride from Communism to Capitalism** (New York: Crown Business, 2000), 52.

وتحقيق ثروات هائلة و قد لعب أبراموفيتش دورًا سياسيًا غير مباشر من خلال علاقاته بالكرملين حيث كان يُنظر إليه كحلقة وصل بين رجال الأعمال والدولة.[1]

4. فلاديمير غوسينسكي Vladimir Gusinsky

فلاديمير غوسينسكي هو مؤسس إمبراطورية إعلامية شملت عدة صحف ومحطات تلفزيونية استفاد غوسينسكي من فترة الخصخصة لشراء وسائل الإعلام التي أصبحت لاحقًا أدوات قوية في التأثير على الرأي العام والسياسة في روسيا وكان له دور كبير في تعزيز حرية الصحافة في روسيا خلال فترة التسعينيات ولكنه واجه ضغوطًا متزايدة من الحكومة الروسية في بداية الألفية الثانية مما اضطره لمغادرة البلاد.[2]

5. أليكسي مورداشوف Alexey Mordashov

أليكسي مورداشوف هو رئيس شركة سيفرستال إحدى أكبر شركات الصلب في روسيا وقد بدأ مورداشوف حياته المهنية كمهندس في مصنع للصلب قبل أن يصعد السلم الإداري ويصبح رئيسًا للشركة وقد استفاد مورداشوف من عمليات الخصخصة لشراء أسهم في سيفرستال وتحويلها إلى شركة عالمية، ويعتبر مورداشوف مثالًا على الجيل الجديد من الأوليغاركيين الذين بنوا ثرواتهم من خلال إدارة الشركات بفعالية وتحقيق النجاح التجاري.[3]

ثانيا: الشركات الكبرى

مع انهيار الاتحاد السوفيتي وتبني سياسات الخصخصة في التسعينيات ظهرت في روسيا عدة شركات كبرى أصبحت عملاقة في الاقتصاد الروسي وخاصة تحت سيطرة الأوليغارشيين الجدد، وهذه الشركات سيطرت على قطاعات استراتيجية

[1]Paul Klebnikov, **Godfather of the Kremlin: Boris Berezovsky and the Looting of Russia** (New York: Harcourt, 2000), 89.
[2] Andrei Richter, **Post-Soviet Perspective on Censorship and Freedom of the Media: An Overview** (Amsterdam: International Press Institute, 2007), 44.
[3] Daniel Treisman, **the Return: Russia's Journey from Gorbachev to Medvedev** (New York: Free Press, 2012), 110.

مثل النفط، الغاز، المعادن، البنوك، والإعلام، مما جعلها لاعبين رئيسيين في تشكيل الاقتصاد الروسي الحديث وسنستعرض هنا بعض الشركات الكبرى التي كان لها دور محوري في هذا التحول.

1. شركة غازبروم Gazprom

غازبروم هي أكبر شركة غاز طبيعي في العالم وتعتبر من أهم الأصول الاستراتيجية في روسيا وقد تأسست في عام 1989 كجزء من وزارة الغاز السوفيتية ولكنها تحولت إلى شركة مساهمة خلال فترة الخصخصة ، حيث أصبحت غازبروم قوة اقتصادية هائلة تملك نفوذا ماليا عميقا حيث انها تملك ثاني احتياطي في العالم ، كما تسيطر على إنتاج الغاز الطبيعي وتوزيعه داخل روسيا وتصديره إلى أوروبا ووفقًا لتقريرها السنوي تساهم غازبروم بشكل كبير في إيرادات الحكومة الروسية من خلال الضرائب ورسوم التصدير، كما أن دورها الجيوسياسي يجعلها أداة هامة في السياسة الخارجية الروسية خاصة مع اعتماد أوروبا على الغاز الروسي.[1]

2. شركة يوكس Yukos

كانتيوكس من أكبر شركات النفط في روسيا حتى تفككها في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تأسست في أوائل التسعينيات وأصبحت واحدة من أكبر الشركات الخاصة تحت قيادة ميخائيل خودوركوفسكي وكانت يوكس معروفة بكفاءتها العالية وتكنولوجيا الإنتاج المتقدمة حيث أسهمت بشكل كبير في إنتاج النفط الروسي وصادراته ومع ذلك أدت المواجهة بين خودوركوفسكي والحكومة الروسية إلى اتهامه بالفساد وتفكيك الشركة وهذه الحادثة كانت بمثابة رمز للصراع بين الأوليغاركيين والدولة الروسية تحت حكم فلاديمير بوتين، الذي سعى للحد من نفوذهم.[2]

3. شركة سيبنفت Sibneft

[1] Gazprom, **Annual Report 2022** (Moscow: Gazprom, 2022), 43.

[2] David Woodruff, **Property Rights in Context: Privatization's Legacy for Corporate Legality in Poland and Russia** (London: Routledge, 2004), 78.

سيبنفت هي شركة نفطية كبرى أخرى أسسها رومان أبراموفيتش في التسعينيات وقد سيطرت على جزء كبير من قطاع النفط الروسي وحققت أرباحًا ضخمة بفضل السياسات الاقتصادية السريعة في فترة ما بعد الخصخصة، وفي عام 2005 تم بيع سيبنفت لشركة غازبروم في واحدة من أكبر صفقات الاستحواذ في تاريخ روسيان حيث كانت هذه الصفقة كانت نموذجًا لكيفية استغلال الخصخصة لتحقيق مكاسب ضخمة ثم دمج الشركات الكبرى تحت سيطرة الدولة مجددًا.[1]

4. شركة سيفرستال Severstal

سيفرستال هي واحدة من أكبر شركات الصلب في روسيا وواحدة من اللاعبين الرئيسيين في صناعة الصلب العالمية وقد تأسست الشركة خلال العهد السوفيتي لكنها تحولت إلى شركة خاصة بعد الخصخصة وتحت قيادة أليكسي موراشوف استطاعت سيفرستال أن تتوسع بشكل كبير لتصبح لاعبًا عالميًا من خلال الاستحواذات والاستثمارات الدولية وتمثل الشركة إحدى قصص النجاح للقطاع الصناعي الروسي، حيث تمكنت من الحفاظ على مكانتها في السوق العالمي للصلب وتوسعت إلى الأسواق الخارجية.[2]

5. شركة روسال Rusal

روسال هي أكبر شركة لإنتاج الألمنيوم في العالم وتعد من اللاعبين الرئيسيين في صناعة المعادن وقد أسسها أوليغديريباسكا من خلال سلسلة من الاندماجات والاستحواذات التي حولتها إلى عملاق عالمي في صناعة الألمنيوم وتسيطر روسال على نسبة كبيرة من إنتاج الألمنيوم العالمي، ولها عمليات في العديد من الدول حول العالم، كما بشكل كبير في الاقتصاد الروسي من خلال صادراتها الكبيرة وإيراداتها وتعتبر من الشركات الاستراتيجية للبلاد.[3]

[1]Klebnikov, Op. cit. 112.
[2]Treisman, Op. cit. 85.
[3] Andrew Jack, **Inside Putin's Russia: Can There Be Reform without Democracy?** (Oxford: Oxford University Press, 2005), 99.

6. شركة ألفا بنك Alfa–Bank

"**ألفا بنك**" هو واحد من أكبر البنوك الخاصة في روسيا وأحد أهم المؤسسات المالية في البلاد وتمكن من النمو بسرعة بفضل تقديم خدمات مصرفية متطورة وحديثة وقد لعب ألفا بنك دورًا كبيرًا في تمويل المشاريع الكبرى ودعم الشركات الناشئة في روسيا، مما جعله لاعبًا رئيسيًا في القطاع المالي بعد الخصخصة ويمثل البنك مثالًا على كيفية نجاح البنوك الخاصة في تطوير خدمات مالية جديدة وجذب الاستثمارات، وتلبية احتياجات السوق المتغيرة في روسيا الحديثة.[1]

وهكذا يتضح أن تلك الشركات الكبرى التي استفادت من الخصخصة السريعة في التسعينيات أصبحت مؤسسات عملاقة تسيطر على القطاعات الاستراتيجية، ولعبت دورًا حاسمًا في الاقتصاد الروسي الحديث وفي تشكيل نخبة الأوليغارشيين.

[1] Freeland, op. cit. 130.

المبحث الثالث: الموجة الثانية من الأوليغارشية في عهد بوتين (2000–2020)

يستعرض هذا المبحث تأثير الأوليغارشية خلال فترة حكم فلاديمير بوتين، مركزًا على كيفية تحول دورها وتكيّفها مع سياسات بوتين المركزية وسنبحث في العلاقة المتبادلة بين السلطة السياسية والأوليغارشية وكيف استُخدم نفوذهم لدعم الاستقرار السياسي والاقتصادي مع الحفاظ على سيطرة الدولة المركزية.

المطلب الاول: التغيرات السياسية والاقتصادية في عهد بوتين

سنقوم بتحليل التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها روسيا خلال عهد فلاديمير بوتين، مع التركيز على الاستقرار السياسي كعنصر محوري في إعادة تشكيل الدولة الروسية ونتناول كيف ساهمت سياسات بوتين في تعزيز الاستقرار السياسي، والتغييرات الرئيسية التي أحدثها في الهيكل السياسي والاقتصادي للبلاد.

أولاً:الظروف السياسية لتطور الاوليغارشية في عهد بوتين

مع صعود فلاديمير بوتين إلى السلطة في عام 1999 شهدت روسيا تحولًا جذريًا في هيكلية السلطة وكان الهدف الرئيسي لبوتين هو إعادة السلطة المركزية إلى الدولة وتقليص النفوذ المتزايد للأوليغارشية التي كانت تسيطر على البلاد خلال فترة التسعينيات وقد اعتمد بوتين على عدة أدوات لتحقيق هذا الهدفبما في ذلك إعادة تنظيم المؤسسات الحكومية وإصلاح القوات المسلحة لتعزيز السيطرة المركزية.[1]

لقد كانت السلطة المركزية في روسيا متآكلة بسبب النزاعات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد في فترة التسعينيات. وكانت الأقاليم الروسية تتمتع باستقلالية كبيرة عن المركز وأصبحت المؤسسات الحكومية ضعيفة ومتفرقة لذا سعى بوتين منذ بداية حكمه إلى تعزيز الدولة الروسية من خلال إعادة تنظيم المؤسسات الحكومية وتعزيز سلطات الرئاسة.

أحد أهم الخطوات التي قام بها بوتين لتحقيق هذه السيطرة المركزية تمثلت في تعديل الدستور الروسي لتقوية منصب الرئيس حيث تم تمديد فترة الرئاسة من أربع سنوات إلى ست سنوات، مما منح بوتين مساحة أكبر للتحكم في الأمور

[1] Smith, A. **Putin's Power Play: The Centralization of Authority in Russia**. Cambridge: Cambridge University Press, 2012, p. 45.

السياسية وتنفيذ خططه الإصلاحية،كما أعاد بوتين تنظيم الأقاليم الروسية حيث عين ممثلين له في الأقاليم لتكون الأقاليم تحت السيطرة المركزية المباشرة وهذا ما أدى إلى تقليص سلطة الحكومات المحلية وتعزيز دور الحكومة المركزية، وفي هذا السياقعمل بوتين على تقليص استقلالية الأقاليم الروسية وتقوية السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية والقضائية، مما أدى إلى تركيز غير مسبوق للسلطة في يد الرئيس.هذه السياسات ساهمت بشكل كبير في تحقيق الاستقرار السياسي على الرغم من الانتقادات المتعلقة بتآكل الديمقراطية.[1]

ولقد أدرك بوتين من البداية أن استقرار الدولة يعتمد على قوة المؤسسات الأمنية والعسكرية وقام بإصلاح شامل للقوات المسلحة الروسية حيث ركز على تحديث الجيش وتزويده بالتكنولوجيا الحديثة وتعزيز قدراته القتالية،كما أعاد هيكلة جهاز الاستخبارات(**FSB**) ليكون أكثر فاعلية في التعامل مع التهديدات الداخلية والخارجية، وقد ساهم هذا التركيز على تعزيز القوات المسلحة والجهاز الأمني في تعزيز الاستقرار السياسي حيث أصبحت الدولة أكثر قدرة على التعامل مع التحديات الداخلية مثل حركات الانفصال أو الجماعات المسلحة وإلى جانب ذلك تم استخدام هذه القوة الأمنية كأداة للتعامل مع المعارضين السياسيين وتثبيت النظام الحاكم ولقد كانت سياسات بوتين تجاه المعارضة السياسية من أكثر العوامل التي ساعدت في تحقيق الاستقرار السياسي، ومن خلال فرض قيود صارمة على الأحزاب السياسية المعارضة وإغلاق العديد من وسائل الإعلام المستقلة أو إخضاعها لسيطرة الدولة نجح بوتين في تقليص الأصوات المعارضة وبالتالي تقليل التوترات السياسية الداخلية.[2]

فإحدى الأدوات الرئيسية التي استخدمها بوتين لضمان استقرار حكمه كانت الحد من تأثير المعارضة السياسية قام بوتين بفرض قوانين جديدة تقيد تأسيس الأحزاب السياسية وتفرض رقابة صارمة على الأنشطة السياسية، هذه القوانين ساهمت في إضعاف الأحزاب المعارضة الرئيسية وفرض قيود ،على قدرتها في المشاركة الفعالة في الانتخابات أو التنظيم السياسي، وأحد الأمثلة البارزة هو حزب "يابل **OKO** الليبرالي، الذي تم تهميشه بشكل كبير حيث تعرض لقمع

[1]William Tompson, **"Putin's Power Plays,"** The World Today 56, no. 7 (2000): 14–16.
[2]Hoffman, Op. cit. 95.

سياسي وإعلامي، ما أدى إلى تقليص تأثيره على الساحة السياسية كما تم تفكيك أو تحجيم العديد من الأحزاب التي كانت تتخذ مواقف معارضة قوية ضد الحكومة الروسية مما أضعف المعارضة السياسية بشكل كبير.[1]

كذلك كانت السيطرة على الإعلام المستقل من أولويات بوتين لتحقيق الاستقرار السياسي حيث عمد إلى إغلاق العديد من وسائل الإعلام المستقلة التي كانت تنتقد سياساته أو ضمها إلى الشركات الإعلامية الحكومية التي تخضع لسيطرة الدولة وبالتالي تحييد الإعلام المستقل وتوجيهه ليصبح أداة لتعزيز النظام السياسي القائم بدلاً من أن يكون أداة رقابة أو معارضة، ونتيجة لذلك أصبحت معظم وسائل الإعلام الرئيسية في روسيا تتبنى وجهة نظر الدولة وتدافع عن سياساتها مما ساهم في تقليل التوترات السياسية الداخلية وتعزيز الاستقرار[2].

كما اتخذ بوتين إجراءات صارمة ضد الشخصيات المعارضة البارزة فعلى سبيل المثال تعرض العديد من المعارضين السياسيين للاضطهاد أو الاعتقال أو النفي ومن أبرز الأمثلة على ذلك المعارض البارز **أليكسي نافالني** الذي تعرض للاعتقال مرارًا وتكرارًا بسبب معارضته،بالإضافة إلى ذلك قامت السلطات الروسية باستخدام الجهاز القضائي كأداة لملاحقة المعارضين السياسيين وفرض أحكام قضائية ضدهم مما جعل من الصعب عليهم تنظيم حركات معارضة فعالة. كانت هذه الاستراتيجية كانت فعالة إلى حد بعيد في تقليل الاضطرابات السياسية وضمان بقاء بوتين وحلفائه في السلطة لفترات طويلة. ومع ذلك، أشار العديد من المحللين إلى أن هذا النوع من الاستقرار السياسي يعتمد على أدوات غير ديمقراطية ويمكن أن يؤدي إلى مشكلات على المدى الطويل.[3]

وكانت إحدى أبرز استراتيجيات بوتين لتحقيق الاستقرار السياسي تمثلت في تحالفه مع الأوليغارشية، ولكن بشروط جديدة تفرض ولاءً مطلقًا للدولة. أولئك الذين رفضوا الانصياع تعرضوا للاضطهاد أو النفي، كما هو الحال مع ميخائيل

[1] Tompson, op. Cit.14-16
[2] Hoffman, op. Cit.89
[3] Anna Politkovskaya, **Putin's Russia: Life in a Failing Democracy** (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2007), 102.

خودوركوفسكي. هذه السياسات ساعدت في إعادة تشكيل الأوليغارشية بحيث تكون خاضعة تمامًا للسلطة السياسية، مما أضاف طبقة إضافية من الاستقرار للنظام الحاكم.[1]

ثانياً:الظروف الاقتصادية

بعد فترة من الانكماش الاقتصادي والتقلبات الحادة التي شهدتها روسيا في التسعينيات شهدت فترة حكم فلاديمير بوتين (ابتداءً من عام 2000) تحولًا اقتصاديًا كبيرًا إذ استفاد بوتين من الارتفاع الحاد في أسعار النفط والغاز والذي أدى إلى تدفق كبير من الإيرادات إلى الخزينة الروسية كانت هذه الإيرادات العامل الرئيسي وراء النمو الاقتصادي الذي شهدته البلاد خلال العقد الأول من حكمه حيث حقق الاقتصاد الروسي معدل نمو سنوي بلغ حوالي 7% في الفترة من 2000 إلى 2008.[2]

ولقد سعى بوتين أيضًا إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية. شملت هذه الإصلاحات تحسين مناخ الاستثمار، تقليل البيروقراطية، وتبسيط نظام الضرائب، على سبيل المثال أدى إدخال الضريبة الثابتة على الدخل الشخصي إلى زيادة الامتثال الضريبي وتعزيز الإيرادات الحكومية.كما عملت الحكومة على خصخصة بعض الشركات المملوكة للدولة، رغم أنها احتفظت بالسيطرة على القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة. هذه الخصخصة الجزئية سمحت بجذب استثمارات أجنبية وتعزيز النمو الاقتصادي.[3]

و لقد استند استقرار روسيا في عهد بوتين بشكل كبير إلى التحكم الصارم في قطاع الطاقة الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد الروسي من خلال إعادة تأميم العديد من شركات الطاقة الكبرى ووضعها تحت سيطرة الدولة ضمن بوتين تدفقاً ثابتاً من العائدات التي ساهمت في تعزيز الاستقرار السياسي من خلال تمويل برامج اجتماعية وزيادة الرواتب

[1]Richard Sakwa, **Power and Policy in Putin's Russia** (Abingdon: Routledge, 2009), 112.
[2]Gustafson, Op. cit., 67
[3]Ibid., 72

للموظفين الحكوميين كما أن هذا التحكم في الموارد مكن بوتين من استخدام النفط والغاز كأدوات سياسية لتعزيز نفوذ روسيا على الصعيد الدولي مما ساهم في تعزيز شعبيته الداخلية وكسب المزيد من الولاء من الشعب والنخبة السياسية.[1] وعلى الرغم من أن قطاع الطاقة كان المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي إلا أن الحكومة الروسية تحت قيادة بوتين سعت إلى تنويع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على النفط والغاز وتركزت الجهود على تطوير قطاعات أخرى مثل التكنولوجيا التصنيع والزراعة، وقد شهدت صناعة تكنولوجيا المعلومات في روسيا نموًا ملحوظًا بفضل الدعم الحكومي واستثمارات القطاع الخاص،ومع ذلك كان النجاح في هذا المجال محدودًا نسبيًا مقارنة بقطاع الطاقة حيث استمر الاقتصاد الروسي في الاعتماد بشكل كبير على صادرات الطاقة كمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية.[2]

لقد شهدت روسيا خلال السنوات الأولى من حكم بوتين نمواً اقتصادياً كبيراً، مدعوماً بأسعار النفط العالية والاستثمارات الأجنبية هذا النمو الاقتصادي ساهم في تحسين مستويات المعيشة وتقليل الفقر، مما أدى إلى زيادة الاستقرار الاجتماعي والسياسي.[3]بيد أن هذا النمو كان هشًا بسبب اعتماده الكبير على قطاع الطاقة وتقلبات أسعار النفط العالمية، وأدى هذا إلى مشكلات اقتصادية لاحقًا عندما انخفضت أسعار النفط مما سلط الضوء على الحاجة إلى تنويع اقتصادي أعمق، وبالإضافة إلى ذلك استفاد بوتين من هذا الاستقرار الاقتصادي لتعزيز قبضته على السلطة من خلال إنشاء نظام سياسي يعتمد على الولاء الشخصي والمكافآت الاقتصادية مما ساعد في تقوية النظام السياسي ككل وجعل المعارضة أقل فعالي.[4]

[1]Andrei P. Tsygankov, **Russia's Foreign Policy: Change and Continuity in National Identity** (Lanham: Rowman & Littlefield, 2016), 89.
[2]Ibid. 95
[3]Marek Dabrowski, "**The Russian Economy in Comparative Perspective,**" Russian Journal of Economics 3, no. 4 (2017): 333–335.
[4]Cameron Ross, ed., **Russian Politics under Putin** (Manchester: Manchester University Press, 2004), 78.

المطلب الثاني: الشخصيات والشركات الاوليغارشية في عهد بوتين

شهدت روسيا في عهد فلاديمير بوتين إعادة تشكيل شاملة لطبيعة العلاقة بين الدولة والنخب الاقتصادية حيث دخلت الأوليغارشية الروسية مرحلة جديدة تميزت باندماج النفوذ الاقتصادي مع الولاء السياسي،حيث برز الأوليغارشيون بوصفهم قوة مستقلة تسعى للتأثير على السلطة وجاءت فترة بوتين بتوجهٍ مختلف تمثل في "إخضاع الثروة للسلطة" وضمن هذا السياق ظهرت شركات عملاقة لعبت أدوارًا محورية في الاقتصاد الروسي والتي أصبحت أدوات مركزية في تنفيذ السياسات الاقتصادية والخارجية للدولة الروسية وهذا سنركز عليه في هذا المطلب.

أولا: أهم الشخصيات في الموجة الثانية

1. علي شير عثمانوف (Alisher Usmanov) وهو رجل أعمال من أصول أوزبكية بنى ثروته في قطاع التعدين والاتصالات ويُعد من أكثر الشخصيات ولاءً للكرملين، واستفاد من مناخ "رأسمالية الدولة" في روسيا لتوسيع إمبراطوريته الاقتصادية وامتلك شركة Metalloinvest كما شارك في مشاريع إعلامية ضخمة و ارتبط اسمه بالاستثمار الرياضي من خلال امتلاك أسهم كبيرة في نادي أرسنال الإنجليزي.[1]

وتقدر ثروة عثمانوف بنحو 17.6 مليار دولار فهو يعد من أثرياء روسيا كما أنه يخضع لعقوبات من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا، كما أنه يدير شركة "يو أس أم هولدينغ" وهي مجموعة ضخمة تعمل في مجالات التعدين والاتصالات، وتشمل شبكة "ميغافون" ثاني أكبر شبكة للهواتف المحمولة في روسيا ويُعتبر عثمانوف رجل أعمال نافذاً لدى بوتين.[2]

[1] Catherine Belton, **Putin's People: How the KGB Took Back Russia and Then Took On the West** (London: William Collins, 2020).
[2] Grace Dean, **"Who is Alisher Usmanov, the sanctioned Russian billionaire said to be one of Putin's 'favorite oligarchs'?"** Business Insider, March 11, 2022.

2.رومان أبراموفيتش (Roman Abramovich):رغم بروزه في عهد يلتسين إلا أن علاقته الجيدة مع بوتين حافظت على موقعه، كان يمتلك سابقًا نادي تشيلسي البريطاني وارتبط اسمه بصفقات نفطية كبيرة عبر شركة "Sibneft"التي أسسها في التسعينات وهو المالك السابق لنادي تشيلسي الإنجليزي وأحد أبرز الأوليغارشيين الروس في المملكة المتحدة، تبلغ ثروته 12.4 مليار دولار، جمع معظمها من بيع أصول روسية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. على الرغم من الجدل حول مدى قربه من الكرملين إلا أن ظهوره في محادثات التفاوض بين كييف وموسكو أشار إلى نفوذه الكبير. نشط أبراموفيتش في الأعمال التجارية منذ التسعينيات، وحقق مكاسب ضخمة بشراء شركة "سيبنفت" النفطية.[1]

3.أوليغ ديريباسكا (Oleg Deripaska): يُعد من أبرز رجال الأعمال الذين صعدوا إلى قمة الأوليغارشية الروسية خلال فترة حكم فلاديمير بوتين. برز ديريباسكا في تسعينيات القرن العشرين من خلال مشاركته في ما عُرف بـ"حرب الألمنيوم"، حيث تمكن من السيطرة على شركة **روسال(RUSAL)** التي أصبحت لاحقًا واحدة من أكبر منتجي الألمنيوم في العالم ،حيث استفاد من علاقاته الوثيقة مع النخبة السياسية، خاصة بعد زواجه من ابنة رئيس ديوان الرئيس السابق بوريس يلتسين، مما عزز موقعه داخل الدوائر الحاكمة رغم عدم ظهوره المباشر كلاعب سياسي، إلا أن ارتباطه الوثيق بشخصيات نافذة في الكرملين وعلى رأسهم إيغور سيشين جعله جزءًا من البنية الأوليغارشية التي دمجت بين المصالح الاقتصادية والإستراتيجية للدولة الروسية.[2]

وفي عام 2018 فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات صارمة على ديريباسكا وعدد من شركاته معتبرةً إياه واحدًا من الأوليغارشيين المرتبطين بالسياسات العدائية لروسيا على الساحة الدولية مما عرّض شركاته لخسائر ضخمة، وبيّن حجم العلاقة بين رجال الأعمال والنظام السياسي الروسي في عهد بوتين، وتقدر ثروة بنحو 3 مليارات دولار وصنع ثروته

[1] Sakwa, Op. Cit
[2] Belton, Op. cit., 256

في مجال الألمنيوم في التسعينيات، ويُعرف بصلاته الوثيقة مع بوتين،و يعمل ديريباسكا في صناعة الألمنيوم وله تأثير كبير في الأوساط الاقتصادية الروسية.[1]

4.إيغور سيشي:(Igor Sechin) أحد المقربين من بوتين له صلات طويلة وعميقة معه وثروته غير معروفة الحجم وهو ويُعرف في الأوساط الإعلامية الروسية بلقب "دارث فيدر" و يشغل منصب مدير شركة "روسنفت" النفطية بعد أن عمل نائباً لبوتين عندما كان رئيساً للوزراء و يُعتقد أن سيشين كان يعمل في جهاز الاستخبارات السوفيتي (كي جي بي)، رغم أنه لم يعترف بذلك علناً.[2]

5.وري كوفالتشوك Yuri Kovalchuk ويُعد ي من أبرز الشخصيات الأوليغارشية حيث يرتبط اسمه مباشرة بالرئيس فلاديمير بوتين ويُشار إليه في كثير من التقارير الغربية بـ"المصرفي الشخصي لبوتين وهو يرأس كوفالتشوك بنك **روسيا (Bank Rossiya)** الذي تحول منذ أوائل الألفية إلى أداة مالية رئيسية في خدمة مصالح النخبة الحاكمة خصوصًا بعد العقوبات الغربية التي فُرضت على روسيا منذ عام 2014 بسبب ضم شبه جزيرة القرم.ويعتبر كوفالتشوك أحد الأعضاء البارزين فيما يُعرف بـ"دائرة سانت بطرسبورغ"، وهي مجموعة من المقربين من بوتين الذين تشكلوا خلال فترة عمله في تلك المدينة في التسعينيات قبل أن يتولى الرئاسة ولعب كوفالتشوك دورًا محوريًا في إعادة تشكيل بنية الاقتصاد الروسي من خلال شبكة من الاستثمارات الاستراتيجية، بما في ذلك الإعلام، والطاقة والقطاع المصرفي، حيث أصبح بنك "روسيا" يُستخدم كوسيلة لتمويل مشاريع الدولة الخفية وإعادة توزيع الأصول الحيوية بين الأوليغارشيين الموالين للكرملين[3].

6.أليكسي ميلر(Alexey Miller): وهو من أبرز رموز الأوليغارشية في عهد بوتين إذ يشغل منذ عام 2001 منصب الرئيس التنفيذي لشركة "غازبروم"، ويُنظر إليه كأحد المقربين من الرئيس الروسي ضمن ما يُعرف بـ"دائرة سانت

---

[1] أحمد عبد الحكيم، "الأوليغارشية الروسية: ترسانة الثروة والنفوذ في قلب المعركة"، اندبندنت عربية، 2022/03/07، على الرابط التالي: https://2u.pw/xIRbZQo2 (شوهد يوم 2022/01/04)

[2] المرجع نفسه.

[3] Belton, Putin's People, 112.

بطرسبورغ". لعب دورًا أساسيًا في إعادة غازبروم إلى سيطرة الدولة، وتحويلها إلى أداة للنفوذ الجيوسياسي خصوصًا في أوروبا من خلال مشاريع مثل "نورد ستريم" تحت قيادته أصبحت غازبروم ليست فقط شركة طاقة عملاقة بل أحد أعمدة الاقتصاد والسياسة الروسية في الداخل والخارج.[1]

ويشمل الأوليغارشيون الآخرون المؤثرون في الكرملين رجال أعمال وشخصيات بارزة، منهم بيوتر أفين وميخائيل فريدمان، اللذان يوصفان بأنهما من المقربين للرئيس الروسي، ونيكولاي توكاريف رئيس شركة "ترانسنيفت" للنفط والغاز، وإيغور تشوفالوف رئيس مصرف التنمية الروسي وغيرهم.

ثانيا: الشركات الأوليغارشية في عهد بوتين كأدوات اقتصادية وسياسية

مع صعود فلاديمير بوتين إلى السلطة، دخلت روسيا مرحلة جديدة من تكوين الأوليغارشية، حيث لم تعد السيطرة على الثروات الوطنية تقتصر على الروابط التجارية فقط، بل أصبحت مشروطة بالولاء السياسي وقد برزت مجموعة من الشركات الكبرى التي تحوّلت إلى أدوات استراتيجية في يد الدولة وساهمت في ترسيخ النفوذ الاقتصادي والسياسي للكرملين داخليًا وخارجيًا.

1.(غازبروم) Gazprom

تُعد شركة "غازبروم" أهم أداة اقتصادية واستراتيجية في يد الدولة الروسية، حيث تُسيطر على أكبر احتياطات الغاز الطبيعي في العالم وتلعب دورًا محوريًا في تزويد أوروبا بالطاقة، ورغم أنها نشأت في الحقبة السوفيتية إلا أن وضعها تغيّر جذريًا خلال عهد بوتين إذ خضعت لإعادة هيكلة داخلية أدت إلى تعيين **أليكسي ميلر** المقرب من بوتين رئيسًا تنفيذيًا لها منذ عام 2001 وتُستخدم "غازبروم" اليوم كوسيلة ضغط جيوسياسية خاصة عبر مشاريع مثل "نورد ستريم" و"بلو ستريم" التي تعزز من اعتماد الدول الأوروبية على الطاقة الروسية مما يمنح الكرملين نفوذًا سياسيًا خارجيًا مضاعفًا

[1]Belton, Putin's People, 284.

ويشير بعض الباحثين إلى أن "غازبروم" لم تعد مجرد شركة طاقة بل أداة من أدوات السياسة الخارجية الروسية وذراعًا اقتصاديًا للكرملين لتنفيذ أجنداته الإقليمية والدولية[1].

2.(روسنفت) Rosneft

برزت "روسنفت" بقوة في مشهد الأوليغارشية الجديدة بعد تصفية شركة "Yukos" التي كان يديرها المعارض الأوليغارشي **ميخائيل خودوركوفسكي** في واحدة من أكثر القضايا المثيرة للجدل في التاريخ الاقتصادي الروسي الحديث. بعد محاكمة خودوركوفسكي عام 2003 تم الاستحواذ على معظم أصول "Yukos" من قبل "روسنفت"، والتي أصبحت منذ ذلك الحين الشركة النفطية الأولى في البلاد، و يدير الشركة **إيغور سيتشين**، الذي يُعرف بقربه الشديد من بوتين ويُعتقد أنه من أبرز أفراد "جهاز الأمن الفيدرالي السابق "(FSB) الذين انتقلوا إلى المناصب الاقتصادية الكبرى وبهذا تحوّلت "روسنفت" إلى نموذج صارخ على "الأوليغارشية البيروقراطية"، حيث تجمع بين السلطة الأمنية والنفوذ الاقتصادي.[2]

3.(سبيربنك) Sberbank

رغم كونه مؤسسة مصرفية تقليدية إلا أن "سبيربنك" تطور ليصبح أداة مركزية في تنفيذ سياسات الدولة الاقتصادية وخصوصًا في تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى والاستحواذات الاستراتيجية داخل وخارج روسيا، وقد أدار البنك في مرحلة ما **هيرمان غريف** الذي تربطه علاقات وثيقة بالمؤسسة الحاكمة وخلال فترات العقوبات الغربية تم توظيف "سبيربنك" لدعم الشركات المتأثرة وللحفاظ على استقرار النظام المالي الروسي مما يُظهر وظيفته السياسية المتزايدة.[3]

[1] Belton, Putin's People, 293–300
[2] Sakwa, Putin Redux, 156.
[3] Rutland, "The Place of Sberbank," 184–206.

4.(في تي بي بنك) VTB Bank

يُعتبر ثاني أكبر بنك في روسيا بعد "سبيربنك"، ويمتلك روابط عميقة مع دوائر الدولة الأمنية والعسكرية كما يُستخدم هذا البنك لتمويل مشاريع الدولة الكبرى بما في ذلك استثمارات في الدفاع والبنية التحتية ويخضع لإشراف مباشر من الحكومة الروسية مما يجعله أداة مالية مهمة في منظومة الأوليغارشية المعتمدة على الدولة.[1]

5.(نوريلسك نيكل) Norilsk Nickel

شركة المعادن الضخمة هذه كانت جزءًا من الموجة الأولى من الأوليغارشية ولكنها خضعت في عهد بوتين لتحالفات جديدة وأعادت تعريف علاقاتها مع الكرملين تُنتج الشركة كميات ضخمة من النيكل والبلاتين والمعادن النادرة ما يمنحها موقعًا استراتيجيًا عالميًا و لقد أدارها الملياردير **فلاديمير بوتانين**، الذي يُعتبر من أقدم الأوليغارشيين وقد حرص على إعادة تموضعه ضمن النظام الجديد من خلال الولاء السياسي والدعم الإعلامي والاقتصادي لسياسات بوتين وتعرضت الشركة لعدة ضغوط تنظيمية كآلية لإبقائها ضمن الطوق الحكومي.[2]

6.(ألروسا) Alrosa

تُعد "ألروسا" من أكبر شركات تعدين الألماس في العالم وهي مملوكة جزئيًا للدولة الروسية وجمهورية ساخا (ياقوتيا). وخلال فترة بوتين، أصبحت الشركة جزءًا من منظومة التوسع الاقتصادي التي تعتمد على المواد الخام كوسيلة لتحقيق فائض تجاري وتمويل الدولة وتستخدم الدولة هذه الشركة كأداة للنفوذ في الأسواق العالمية للألماس، كما أنها تخضع لمستوى عالٍ من الرقابة والسيطرة السياسية، مما يجعلها مثالًا على الشركات "شبه الخاصة" التي تُدار بروح بيروقراطية مركزية.[3]

[1] Dawisha, Putin's Kleptocracy, 211–217.
[2] Hanson, Philip. **"The Rise and Fall and Rise of Norilsk Nickel.**" Russian Analytical Digest, no. 132 (2013).
[3] Gustafson, Wheel of Fortune, 225–227.

لقد تميزت الموجة الثانية من الأوليغارشية الروسية بتغير جوهري في طبيعة العلاقة بين رأس المال والسلطة. ولم تعد الثروة كافية للوصول إلى النفوذ بل أصبح الولاء السياسي والتبعية لمركز القرار الرئاسي شرطًا جوهريًا للبقاء والتوسع و هذه الشركات تمثل الشكل الجديد للأوليغارشية ليست فقط كيانات اقتصادية بل أدوات ضمن شبكة السلطة الروسية التي يهيمن عليها بوتين ودائرته فـالموجة الثانية من الأوليغارشية في عهد بواتين لم تشهد تغييرًا كبيرًا في أسماء الشركات لكنها شهدت إعادة تشكيل في من يملك النفوذ داخلها، بمعنى الكثير من الشركات الكبرى بقيت كما هي، لكن الأوليغارشيين تغيّروا وفيما يلي جدول يوضح الفرق بين الاوليغارشية في عهد يلتسين وعهد بوتين:

جدول رقم (02) : مقارنة بين الاوليغارشية المالية في عهد يلتسين وعهد بوتين

مجال المقارنة	الموجة الأولى (يلتسين)	الموجة الثانية (بوتين)
طبيعة التكوين	رجال أعمال كوّنوا ثرواتهم من خصخصة الشركات	رجال أعمال مُقرّبون من بوتين أو من الأجهزة الأمنية
طبيعة العلاقة مع الدولة	تأثير قوي على السياسات الحكومية	خضوع للكرملين وولاء مطلق
موقف الدولة	ضعيفة أمامهم، وتابعة في كثير من الأحيان	الدولة استعادت السيطرة وبدأت تملي شروطها
طريقة الحصول على الثروة	خصخصة سريعة وغير منظمة	منح امتيازات مقابل الولاء
الشركات المسيطرة	.شركات نفط، غاز، معادن، إعلام	نفس القطاعات، لكن السيطرة أصبحت لصالح الدولة .أو مقربين من بوتين
القطاعات المسيطر عليها	الإعلام، البنوك، النفط	الطاقة، الدفاع، البنية التحتية
النفوذ السياسي	مشاركة مباشرة في السياسة	تأثير محدود وتحت الرقابة
المخاطر	إمكانية فقدان الثروة بسبب التنافس	فقدان الثروة أو الحرية بسبب عدم الولاء

المطلب الثالث: إستراتيجيات بوتين في التعامل مع الأوليغارشية

اتبع فلاديمير بوتين استراتيجيات متعددة للتعامل مع الأوليغارشية المالية التي كانت تسيطر على أجزاء كبيرة من الاقتصاد الروسي وكانت هذه الاستراتيجيات تهدف إلى تحقيق توازن دقيق بين السيطرة على الأوليغارشية والتعاون معهم لضمان استقرار النظام السياسي والاقتصادي في روسيا.

أولا: السيطرة على الأوليغارشية

لقد أدرك بوتين بسرعة أن السيطرة على الأوليغارشية كانت ضرورية لتعزيز سلطته وإعادة الاستقرار إلى روسيا ولذلك تبنى مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تقييد نفوذ الأوليغارشية وتعزيز سيطرة الدولة على الاقتصاد.

1. **قضية ميخائيل خودوركوفسكي وشركة يوكس**: من بين أبرز الأمثلة على استراتيجية فلاديمير بوتين للسيطرة على الأوليغارشية في روسيا تأتي قضية ميخائيل خودوركوفسكي، رئيس شركة يوكس النفطية حيث كان خودوركوفسكي رمزًا للأوليغارشية في فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي حيث بنى إمبراطورية نفطية كبيرة وكان أحد أغنى وأكثر الشخصيات نفوذًا في البلاد، إلا أن تحديه للسلطة الحكومية ودعمه للمعارضة السياسية جعله هدفًا واضحًا لسياسات بوتين.[1]

في عام 2003 تم القبض على خودوركوفسكي بتهم تتعلق بالاحتيال والتهرب الضريبي ورغم أن هذه التهم قد تبدو جنائية في ظاهرها إلا أن الكثيرين يرون أنها كانت ذات دوافع سياسية حيث أن خودوركوفسكي كان يمول أحزابًا سياسية معارضة وكان ينتقد سياسات بوتين علنًا وبعد محاكمته تم تفكيك شركة يوكس وبيع أصولها الرئيسية إلى شركة روسنفت المملوكة للدولة، مما أظهر أن السلطة السياسية قادرة على التدخل المباشر في الشؤون الاقتصادية للأوليغارشية، ولقد أُدين خودوركوفسكي وسُجن لعدة سنوات مما أرسل رسالة واضحة للأوليغارشيين الآخرين بأن تجاوز الخطوط الحمراء التي تضعها الدولة قد يؤدي إلى فقدان الثروات وحتى الحرية. كما كانت هذه القضية نقطة تحول في العلاقة بين

[1] Hoffman, Op. cit., 180.

الدولة والأوليغارشية حيث أصبحت السيطرة السياسية على النخب الاقتصادية جزءًا أساسيًا من استراتيجيات بوتين لتعزيز قبضته على السلطة.[1]

2. إعادة السيطرة على الشركات الاستراتيجية: إلى جانب قضية خودوركوفسكي عمد بوتين إلى استعادة السيطرة على العديد من الشركات الاستراتيجية التي كانت قد خصخصت في التسعينيات، تمحورت هذه الاستراتيجية حول القطاعات الرئيسية مثل النفط والغاز والمعادن وهي القطاعات التي تعتبر العمود الفقري للاقتصاد الروسي وأحد أبرز الأمثلة على ذلك هو شركة غازبروم، العملاقة في قطاع الغاز تحت قيادة بوتين، إذ شهدت غازبروم عملية إعادة تنظيم كبيرة حيث تم تعيين **أليكسي ميلر** أحد المقربين من بوتين على رأس الشركة كما تم إعادة تشكيل مجلس الإدارة ليضم غالبية من الموالين للدولة وبهذا أصبحت غازبروم أداة قوية في يد الدولة لتعزيز سياساتها الاقتصادية والطاقة، وقد وازدادت سيطرة الشركة من خلال استحواذها على شركات أصغر مما عزز من احتكارها للسوق الروسية ونفس السيناريو تكرر في قطاع النفط حيث سيطرت الدولة على شركات النفط الكبرى لضمان أن تكون هذه الموارد الاستراتيجية تحت إشراف مباشر من الحكومة وليس تحت سيطرة الأوليغاركيين الذين قد يستخدمون ثرواتهم للتأثير على السياسة الداخلية والخارجية.[2]

3. الموازنة بين الأوليغارشية والدولة: ورغم سياسات القمع التي واجهها الأوليغارشيون المعارضون ولم يكن بوتين يسعى بالضرورة إلى إقصاء جميع الأوليغارشيين، بل اعتمد في بعض الأحيان على استراتيجية أكثر توازنًا تقوم على بناء علاقات عمل مشروطة مع النخب الاقتصادية، شريطة أن يبتعدوا عن التدخل في السياسة.

كان النهج المتبع مع الشخصيات مثل رومان أبراموفيتش، الذي يعتبر أحد أبرز الأوليغارشيين الروس مثالًا واضحًا على هذا التحالف المشروط حيث كان له استثمارات كبيرة في قطاع النفط والمعادن، وحافظ على علاقات جيدة مع بوتين من خلال الابتعاد عن المواجهة السياسية والتركيز على أعماله، و بفضل هذه الاستراتيجية تمتع أبراموفيتش بثرواته الكبيرة

[1] Treisman, Op. cit., 143.
[2] Ibid, 98.

وحافظ على نفوذه في عالم الأعمال دون أن يكون مهددًا من قبل الدولة إذ ساعد هذا التوازن بوتين في كسب دعم جزء من النخبة الاقتصادية مع ضمان أن الأوليغارشيين لا يتدخلون في الشؤون السياسية بشكل قد يعرض استقرار النظام الحاكم للخطر.[1]

4. تقييد الحريات السياسية

جزء أساسي من استراتيجية بوتين للسيطرة على الأوليغارشية شمل تقييد الحريات السياسية وتضييق الخناق على وسائل الإعلام التي كانت تخضع لسيطرة بعض الأوليغارشيين، كان الإعلام في فترة التسعينيات وسيلة قوية للأوليغارشيين للتأثير على الرأي العام والسياسة، وهو ما سعى بوتين للحد منه.[2]

أحد الأمثلة البارزة على ذلك هو استحواذ الدولة على تلفزيون **NTV** ، وهي قناة تلفزيونية كانت تحت سيطرة فلاديمير غوسينسكي، أحد الأوليغارشيين المعروفين بانتقاده للحكومة، وبعد ضغوط مالية وقانونية، اضطر غوسينسكي إلى بيع القناة لشركة غازبروم، مما أدى إلى تقييد مساحة الإعلام المستقل في روسيا بشكل كبير، كما قامت الحكومة بفرض قيود على التمويل السياسي من القطاع الخاص، مما جعل من الصعب على الأوليغارشيين تمويل أحزاب المعارضة. هذه الخطوات ساعدت بوتين في ضمان أن تبقى الأحزاب السياسية والنخب الاقتصادية تحت سيطرة الدولة دون أن يكون لديهم القدرة على تحدي النظام.[3]

5.تعزيز دور الأجهزة الأمنية

كان للأجهزة الأمنية وخاصة جهاز الأمن الفيدرالي(FSB) دور محوري في استراتيجية بوتين للسيطرة على الأوليغارشية حيث اعتمد بوتين على هذه الأجهزة للتحقيق في الأنشطة المالية للأوليغاررشيين وكشف أي مخالفات يمكن استخدامها كورقة ضغط ضدهم بالإضافة إلى ذلك تم تعزيز نفوذ الشخصيات المرتبطة بالأجهزة الأمنية في الاقتصاد الروسي حيث

[1] Freeland, Op. cit., 215.
[2] Michael McFaul, **Russia's Unfinished Revolution: Political Change from Gorbachev to Putin (Ithaca**, NY: Cornell University Press, 2001), 44.
[3] Richter, Op. cit., 117.

تم تعيين العديد منهم في مناصب قيادية داخل الشركات الكبرى هذا الربط بين السلطة الأمنية والاقتصادية منح بوتين أداة فعالة للتحكم في الأوليغارشية وضمان ولائهم للدولة.[1]

ثانيا: التعاون والتنافس

على الرغم من أن استراتيجية بوتين للسيطرة على الأوليغارشية تضمنت قيودًا صارمة على نفوذهم فقد كانت هناك أيضًا جوانب من التعاون بين الحكومة الروسية والأوليغارشيين حيث أدرك بوتين أن الحفاظ على استقرار الاقتصاد الروسي يتطلب التعاون مع هؤلاء الذين يسيطرون على جزء كبير من الثروة الاقتصادية في البلاد ولذلك، تم بناء علاقات تعاونية مع الأوليغارشيين الذين اختاروا البقاء بعيدًا عن السياسة وتوجيه ثرواتهم لدعم الأهداف الحكومية.

1. الاتفاق غير المكتوب: ثروة مقابل ولاء

أحد أبرز جوانب التعاون بين بوتين والأوليغارشيين كان الاتفاق غير المكتوب بين الطرفين: السماح للأوليغارشيين بالاحتفاظ بثرواتهم ونفوذهم في مقابل دعمهم للسياسات الحكومية والابتعاد عن النشاط السياسي الذي قد يهدد استقرار النظام ،بموجب هذا الاتفاق لم تتدخل الحكومة في الشؤون التجارية للأوليغارشيين طالما أنهم حافظوا على الولاء للحكومة والتزموا بالخطوط الحمراء التي وضعتها. كان هذا الاتفاق أساسًا للتعاون بين الطرفين حيث استفادت الحكومة من استقرار اقتصادي وتدفق الاستثمارات، بينما حافظ الأوليغاركيون على ممتلكاتهم.[2]

2. الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الكبرى

من أوجه التعاون الأخرى بين بوتين والأوليغارشية كان تشجيع الحكومة الروسية للأوليغاركيين على الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الكبرى.وقد لعب الأوليغارشيون دورًا رئيسيًا في تمويل وبناء المشاريع الوطنية مثل إنشاء الطرق السريعة، والمطارات، والاستادات الرياضية استعدادًا للأحداث الدولية مثل الألعاب الأولمبية الشتوية في سوتشي وكأس العالم لكرة

[1]Andrei Soldatov and Irina Borogan, **the New Nobility: The Restoration of Russia's Security State and the Enduring Legacy of the KGB** (New York: PublicAffairs, 2010), 85.
[2] Treisman, Op. cit., 147.

القدم 2018 كانت هذه المشاريع فرصة للأوليغارشيين لتعزيز سمعتهم ودورهم في المجتمع الروسي، كما ساهمت في تعزيز الاقتصاد الروسي وبناء صورة إيجابية للحكومة.[1]

3. الحماية الاقتصادية

قدمت الحكومة الروسية حماية اقتصادية للأوليغارشيين من المنافسة الأجنبية ومن النزاعات القانونية المحتملة داخل البلاد. وكانت هذه الحماية بمثابة ضمان لاستمرار عمل الشركات الكبرى التي يسيطر عليها الأوليغارشيون، وقد ساعد هذا التعاون في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الروسي وتعزيز الثقة في السوق المحلي فعلى سبيل المثال دعمت الحكومة الروسية الشركات الكبرى في مواجهة العقوبات الغربية التي فرضت على روسيا بعد أزمة أوكرانيا في 2014، مما أظهر التزام الدولة بحماية مصالح الأوليغارشية مقابل دعمهم السياسي.[2]

4. التنافس بين بوتين والأوليغارشية

إلى جانب التنافس الاقتصادي كان هناك أيضًا تنافس سياسي بين بوتين والأوليغارشية بعض الأوليغارشيين حاولوا استخدام نفوذهم وثرواتهم للتأثير على السياسة الروسية سواء من خلال دعم أحزاب المعارضة أو تمويل الحملات الانتخابية كان بوتين واعيًا لهذا التهديد وسعى إلى تحييد هذه المحاولات ،وأحد أساليب بوتين في التعامل مع هذا التهديد كان تعزيز دور الأحزاب الموالية للحكومة وتقييد التمويل السياسي من القطاع الخاص، مما أدى إلى تقليص تأثير الأوليغارشية في العملية السياسية الروسية.

ولقد كان التنافس في المقام الأول نتيجة لمحاولة بوتين تقليص نفوذ الأوليغارشية السياسية والاقتصادية، في وقت كانت فيه الأوليغارشية تسعى للحفاظ على امتيازاتها القديمة :

1. التحكم في الإعلام: كان للأوليغارشيين نفوذ كبير على وسائل الإعلام الروسية حيث استخدموها لتعزيز مصالحهم السياسية والتجارية، ومع صعود بوتين إلى السلطة سعى إلى تقليص هذا النفوذ وإعادة وسائل الإعلام إلى سيطرة الدولة

[1]Sakwa, Op.cit.102.
[2]Soldatov&Borogan, Op.cit. 92.

تم استهداف عدد من الأوليغارشيين الذين كانوا يملكون وسائل إعلام مستقلة مثل فلاديمير غوسينسكي وبوريس بيريزوفسكي، والضغط عليهم لبيع حصصهم للحكومة أو للشركات الموالية للحكومة.[1]

2. السيطرة على الموارد الاستراتيجية: خاصة في قطاعي النفط والغاز حيث سعى بوتين إلى إعادة تأميم هذه الموارد التي كانت قد خصخصت خلال التسعينيات، وإعادتها إلى سيطرة الدولة أو الشركات المملوكة للحكومة وقد أدت هذه السياسات إلى صراع مع بعض الأوليغارشيين، مثل **ميخائيل خودوركوفسكي** الذي كانت شركته **يوكس** تسيطر على جزء كبير من إنتاج النفط في روسيا. تفكيك يوكس والاستحواذ على أصولها من قبل روسنفت كان من أبرز مظاهر هذا التنافس والذي أظهر قدرة بوتين على تقليص نفوذ الأوليغارشية عندما يتعارض مع مصالح الدولة.[2]

ولقد أدت العقوبات الغربية المفروضة على روسيا إلى زيادة التنافس بين بوتين والأوليغارشية حيث تأثرت بعض الشركات الكبرى التي يسيطر عليها الأوليغارشيون بشكل كبير من هذه العقوبات مما أدى إلى تضاؤل قدرتهم على الحفاظ على نفوذهم الاقتصادي وقد استخدم بوتين هذه العقوبات كوسيلة للضغط على الأوليغارشيين ودفعهم للتخلي عن بعض امتيازاتهم مع تعزيز سيطرة الدولة على الاقتصاد، و أدى إلى تغيرات كبيرة في طبيعة العلاقات بين بوتين والأوليغارشية، حيث أصبح الولاء للنظام أكثر أهمية من الثروة الاقتصادية.[3]

[1] McFaul, Op. cit., 46.
[2] Woodruff, Op. cit., 80.
[3] .Soldatov and Borogan, Op. cit., 97.

خلاصة الفصل الثاني

في الفصل الثاني تم تحليل السياق التاريخي والسياسي الذي أفرز الأوليغارشية المالية في روسيا من خلال تتبع جذورها وتشكلها وتطورها في مرحلتي ما قبل الاتحاد السوفياتي وعهدي يلتسين وبوتين، وقد أبرز الفصل في مبحثه الأول الأصول الاجتماعية للأوليغارشية من خلال نشأة الطبقات في روسيا القيصرية وهيمنة الأرستقراطية على الموارد ثم تطور النخب الحاكمة في العهد السوفياتي، حيث تم استبدال الأوليغارشية التقليدية بنخب بيروقراطية جديدة ارتبطت بالحزب والدولة في حين مثّلت تحولات السلطة وانهيار الاتحاد السوفياتي أرضية خصبة لإعادة تشكّل النخب الاقتصادية على أسس جديدة.

في المبحث الثاني تناولنا صعود الموجة الأولى من الأوليغارشية في تسعينيات القرن العشرين، حيث أدى تفكك الاتحاد السوفياتي وغياب الأطر القانونية المستقرة إلى بروز طبقة مالية جديدة مستفيدة من سياسة الخصخصة السريعة والتي سمحت لعدد محدود من رجال الأعمال بالاستحواذ على مؤسسات استراتيجية وقد ارتبط هذا الصعود بسياق سياسي هش هيمنت عليه التحالفات بين رجال المال والسياسة مما أسهم في إضعاف مؤسسات الدولة وتكريس النفوذ الأوليغارشي.

أما المبحث الثالث، فركّز على الموجة الثانية من الأوليغارشية في عهد فلاديمير بوتين حيث تميزت العلاقة بين الدولة ورجال الأعمال بتحولات عميقة فقد سعى بوتين إلى إعادة ضبط العلاقة مع الأوليغارشية من خلال فرض الولاء السياسي مقابل الحفاظ على الثروة، مع إعادة توزيع النفوذ بين المقربين من السلطة كما تبلورت استراتيجيات جديدة لتدجين هذه النخب عبر السيطرة على الإعلام،و إعادة هيكلة الشركات الكبرى وتعزيز مركزية الدولة، ما أعاد تشكيل الأوليغارشية ضمن نموذج أكثر خضوعًا للسلطة السياسية.

تكشف هذه المسارات التاريخية والتحولات البنيوية عن أن الأوليغارشية المالية في روسيا لم تكن ظاهرة عابرة، بل نتاج تفاعل معقد بين البنى الاقتصادية والإرث السلطوي، حيث لعبت دورًا محوريًا في صياغة معالم الدولة الروسية الحدي

الفصل الثالث: التحول الديمقراطي في روسيا

الفصل الثالث: مسار التحول الديمقراطي في روسيا

تمهيـــــــــد:

شهدت روسيا عقب تفكك الاتحاد السوفيتي تحوّلًا سياسيًا جذريًا حيث انتقلت فيه من نظام الحزب الواحد إلى نظام يتبنى التعددية السياسية والانتخابات التنافسية، ضمن محاولة لإعادة بناء الدولة على أسس ديمقراطية، غير أن هذا المسار لم يكن مستقيمًا ولا مستقرًا، بل اتسم بالتذبذب والتعقيد نتيجة عوامل تاريخية وهيكلية، إضافة إلى الدور الفاعل للنخب الاقتصادية والمالية الناشئة.

و في هذا السياق يُعد تتبّع مسار التحول الديمقراطي في روسيا بين عامي 1990 و2020 مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعة النظام السياسي الذي تشكّل في ظل هذه المرحلة، وطبيعة التوازنات بين القوى السياسية والاقتصادية وعلى رأسها الأوليغارشية المالية، وقد تراوحت سمات هذا المسار بين مظاهر الانفتاح السياسي وتعدد الفاعلين في تسعينيات القرن العشرين وبين ملامح التقييد السلطوي وإعادة تركيز السلطة في يد الجهاز التنفيذي خلال العقدين التاليين.

ويهدف هذا الفصل إلى تحليل المراحل الكبرى التي مر بها التحول الديمقراطي في روسيا، من خلال تناول السياق السياسي والمؤسساتي للمرحلة الانتقالية، والآليات الدستورية والانتخابية المعتمدة، بالإضافة إلى التحديات البنيوية والسياسية التي واجهت مساعي الدمقرطة. كما يسلط الضوء على العلاقة بين الدولة والنخب الاقتصادية، وكيف ساهمت هذه العلاقة في توجيه مخرجات العملية السياسية وإعادة تشكيل ملامح النظام.

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي والحزبي في روسيا

في هذا المبحث نتناول العوامل البنيوية والسياسية التي تُشكّل الإطار الداخلي للنظام الروسي ويشمل ذلك دراسة الأسس الدستورية والمؤسساتية التي تُنظم عمل النظام السياسي، بالإضافة إلى مراكز صنع القرار، والهيكلية التي تحكم المشهد الحزبي في الدولة لأن إدراك طبيعة النظام السياسي في روسيا يُعد مدخلاً ضرورياً لفهم السياق العام الذي يوجّه مسار الحياة السياسية فيها، خاصة في ظل التداخل بين السلطة التنفيذية ومراكز النفوذ الأخرى.

المطلب الأول : المعطيات البنوية والبيئة الداخلية لروسيا

من الضروري تقديم عرض تحليلي لأبرز معالم النظام السياسي في روسيا، من خلال التطرق إلى المحددات الجغرافية والديموغرافية التي تُسهم في صياغة توجهات الدولة، إضافة إلى استعراض البنية الدستورية والمؤسسات السياسية الفاعلة، بما في ذلك طبيعة توزيع السلطات ومراكز صنع القرار وكما يُشكل هذا العرض تمهيدًا لفهم العلاقات بين القوى السياسية والنظام الحزبي في المطلب التالي ما يتيح تصورًا أشمل لطبيعة البيئة السياسية في روسيا الاتحادية.

أولا: الموقع الجغرافي وأهميته الجيوسياسية

تمتد روسيا الاتحادية على نحو ثُمن سطح الأرض، وتشمل مناطق من شرق أوروبا وشمال آسيا، حيث يشكل الجزء الأوروبي ربع المساحة الكلية، بينما يمثل الجزء الآسيوي ثلاثة أرباعها. تُعد روسيا أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، التي تُقدر بحوالي 17,075,200 كيلومتر مربع. ومع ضم شبه جزيرة في البحر الأسود بمساحة حوالي 26,081 كيلومتر مربع، ستصل المساحة الإجمالية إلى 17,101,281 كيلومتر مربع،حدها من الشمال المحيط المتجمد الشمالي وبحر البلطيق، ومن الجنوب البحر الأسود، ومن الشرق المحيط الهادئ. كما يحدها من الشرق جبال الأورال وكازاخستان

والصين ومنغوليا، و يسود في معظم أنحاء البلاد مناخ قاري قاسٍ، حيث تتفاوت درجات الحرارة بشكل كبير بين الصيف والشتاء، مما يؤدي إلى شتاء شديد البرودة وصيف حار جداً.[1]

ثانيا: التطورات السكانية والديمغرافية

شهدت روسيا الاتحادية خلال الفترة الممتدة من عام 1990 إلى عام 2020 تحولات ديموغرافية كبيرة كان لها انعكاسات مباشرة على مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ففي بداية التسعينيات قُدّر عدد سكان روسيا بحوالي 148.9 مليون نسمة إلا أن الدولة دخلت في مرحلة من الانكماش السكاني المستمر نتيجة لتراجع معدلات المواليد، وارتفاع معدلات الوفيات، والهجرة السلبية وبحلول عام 2020 انخفض عدد السكان إلى نحو 145.2 مليون نسمة، مايعكس تحديًا ديموغرافيًا حقيقيًا يهدد التوازن الاجتماعي والاستقرار التنموي للدولة.[2]

وقد تجلت خطورة هذا التراجع في انخفاض معدل الخصوبة إلى 1.5 طفل لكل امرأة، وهو أقل بكثير من معدل الإحلال السكاني البالغ 2.1، إلى جانب ارتفاع معدلات الوفيات ولا سيما بين الذكور في سن العمل وفي المقابل لعبت الهجرة الوافدة من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق دورًا محدودًا في تعويض النقص العددي لكنها لم تُوقف التراجع السكاني الكلي. [3]

وتكمن أهمية السكان في روسيا في كونهم يشكلون قاعدة حيوية للنمو الاقتصادي والأمن القومي حيث تمثل القوى العاملة عنصرًا حاسمًا في دعم الإنتاج والاستثمار بينما يُعد التوزيع الجغرافي المتفاوت للسكان بين المناطق الأوروبية والآسيوية لروسيا تحديًا إضافيًا أمام التخطيط الإقليمي.[4]

[1] نجاة محمد مدوخ، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة سوريا 2014/2010**، ط1 (عمان: دار الكتاب الأكاديمي، 2018)، 68–69.

[2] Worldometer. Russia Population Statistics (2024). Available at: https://2h.ae/eBpy (accessed 03/04/2024)

[3] Population Trends Asia Pacific. *Russian Federation – Demographic Changes* (2023). Available at: https://n9.cl/jsggu (accessed 03/04/2024)

[4] *Centre for Eastern Studies (OSW).* Short-term stability and long-term problems: The demographic outlook for Russia *(2024). Available at: https://linksshortcut.com/YmkSN (accessed 03/04/2024)*

وقد أدركت الدولة الروسية هذه الإشكالية، فسعت إلى تبني سياسات ديموغرافية جديدة تهدف إلى تحفيز الولادات من خلال الدعم المالي للأسر وتحسين أنظمة الرعاية الصحية، وتشجيع الهجرة المنظمة إلا أن هذه الإجراءات لا تزال بحاجة إلى وقت وموارد كبيرة لتُحدث أثرًا ملموسًا على المدى البعيد.

أما فيما يتعلق بأهمية السكان في السياسة الروسية فإن العدد الكبير يعكس قوى سياسية واقتصادية هامة وتؤثر التركيبة السكانية على السياسات الداخلية والخارجية، حيث تلعب فئة الشباب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية الاقتصادية وتشكيل مستقبل البلاد .

الشكل رقم (01): تطور عدد السكان في روسيا **من** 1993 الى 2023.

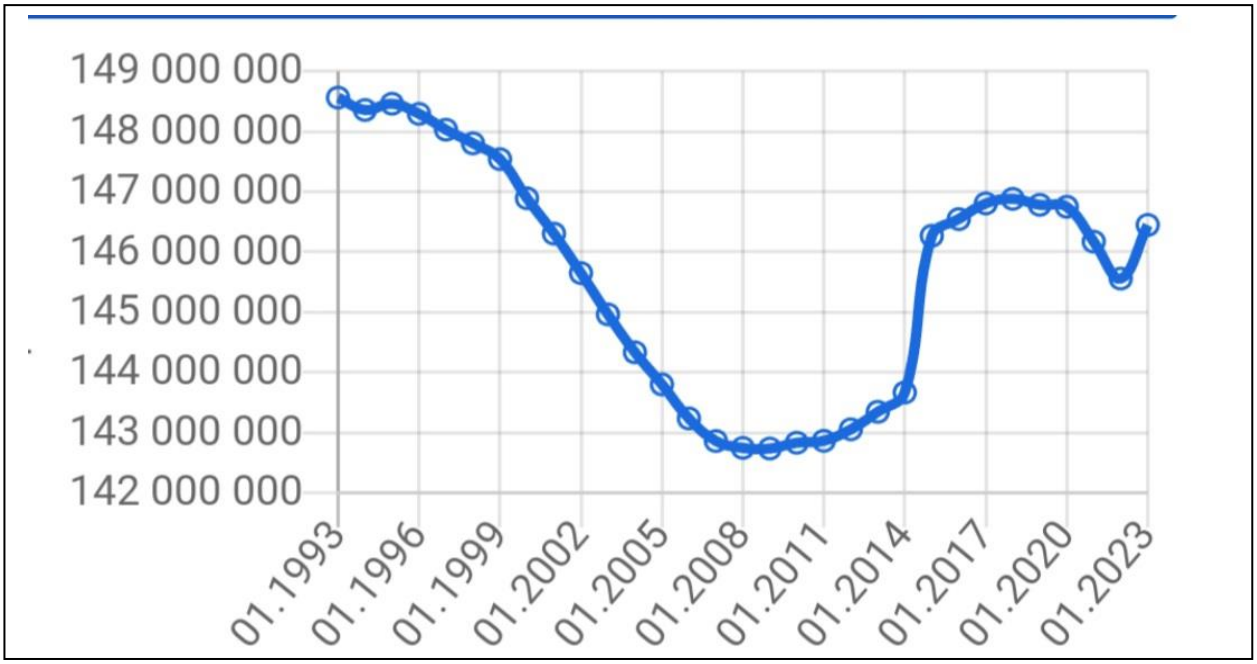

المصدار : 55th session of the United Nations Statistical Commission, 27 February - 1 March 2024,Federal State Statistics ServiceDe jure population of Russia as of January 1, https://eng.rosstat.gov.ru

كما تتأثر السياسة الروسية بالهجرة، حيث يسعى العديد من الأجانب وخاصة من الدول المجاورة، إلى القدوم إلى روسيا بحثاً عن فرص العمل. يُعتبر هذا الموضوع محورياً في السياسة، حيث تسعى الحكومة إلى تنظيم دخول المهاجرين وضمان

اندماجهم في المجتمع.في النهاية، يُعتبر السكان عاملاً مهماً في تشكيل السياسات الروسية، حيث تؤثر التركيبة السكانية على الاستراتيجيات الاقتصادية، والتعليم، والرعاية الصحية، بالإضافة إلى العلاقات الدولية.[1]

ثالثا: القدرات الاقتصادية والموارد الطبيعية

فيما يتعلق بالقدرات الاقتصادية لروسيا، كان الاقتصاد أحد العوامل الأساسية التي ساهمت في انهيار الاتحاد السوفياتي، مما جعل روسيا ترث وضعًا اقتصاديًا صعبًا، لذلك اضطر الرئيس بوريس يلتسين إلى اعتماد ما يُعرف بعلاج الصدمة كحل للأزمة الاقتصادية حيث تم الانتقال إلى نمط الاقتصاد الرأسمالي بشكل مفاجئ لكن الآثار السلبية لهذه السياسة ظهرت بسرعة حيث واجهت روسيا أزمة اقتصادية حادة عام 1998 أدت إلى إفلاس الدولة.

وتفاوتت درجات الانتعاش الاقتصادي في بداية الألفية الجديدة حيث حققت روسيا معدل نمو بلغ 7% منذ عام 2003، وزاد حجم الإنتاج الصناعي بنسبة 6.5% عام 2007، و3.3% في الإنتاج الزراعي خلال نفس العام كما تمكنت روسيا من تلبية احتياجات السوق المحلية من الحبوب وصادرت الفائض مما جعلها تقترب من قائمة الدول المصدرة للحبوب.

وفي 24 نوفمبر 2014 توقع وزير التنمية الاقتصادية الروسية **ألكسي أوليوكاييف** أن ينمو الاقتصاد الروسي بأكثر من 0.5% خلال العام المذكور وأشار إلى بيانات هيئة الإحصاء الروسية "روس ستات" التي أكدت زيادة الناتج المحلي الإجمالي الروسي بنسبة 0.8% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2014 وذلك بفضل تسارع نمو الإنتاج الصناعي والزراعي، متجاوزًا التقديرات الأولية التي كانت 0.7% والتي تم الكشف عنها في أكتوبر 2013 وقد سجل نمو الاقتصاد الروسي في يناير وفبراير 2014 نسبتي 0.9% و0.8% على التوالي.[2]

[1] "Russia: **Population Growth from 2013 to 2023,"** Statista, at the following link: https://2u.pw/a2cbZfiP (accessed April 11, 2024).

[2] لمى مضر الإمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 21.

الشكل رقم (02): الناتج الاجمالي المحلي بالاسعار الجارية من 1997 الى 2029 بالمليار دولار

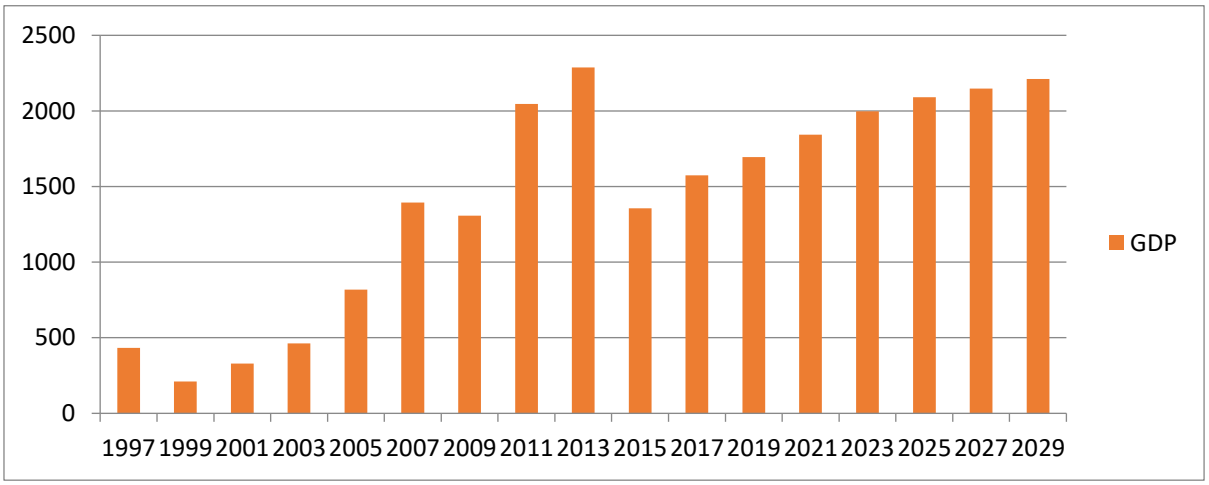

المصدر: Statista. "Russia: Population Growth from 2013 to 2023." *Statista*, 2024 https://www.statista.com/statistics/271340/population-growth-in-russia/ (accessed June 8, 2025).

وتشير الإحصائيات أعلاه إلى الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس مهم لقياس النشاط الاقتصادي في أي بلد حيث يعكس القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل حدود الدولة وفي حالة روسيا تشير الإحصائيات إلى أنه في عام 2022 كان الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.27 تريليون دولار أمريكي، مع توقعات حتى سنة 2029.[1]

وأما فيما يخص الموارد الطبيعية فهي ركيزة أساسية في البنية الاقتصادية لروسيا الاتحادية حيث تمتلك البلاد ثروات طبيعية هائلة ومتنوعة تعزز من مكانتها الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي، ففي مجال الزراعة تُقدّر المساحة الزراعية في روسيا بحوالي 217 مليون هكتار ما يمثل أحد أكبر الاحتياطيات الصالحة للزراعة عالميًا.[2]

أما في قطاع المياه فتُعتبر روسيا من أغنى دول العالم بالمصادر المائية حيث تضم أكثر من 120,000 نهر داخلي تتوزع بين قاراتي أوروبا وآسيا. ويُعد نهر الفولغا (Volga River) أطول نهر في القارة الأوروبية، بطول يُقدّر بنحو 3,530 كيلومترًا، ويمر عبر عدة مدن صناعية وتجارية رئيسية، مما يجعله شريانًا اقتصاديًا وبيئيًا بالغ الأهمية. كما تُشكل الأنهار

[1] Russia: Population growth from 2013 to 2023 و qccess date in,04/11/2024,on the linke: https://2u.pw/a2cbZfiP (accessed 23/02/2024)
[2] Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), *Land Resources – Russia*, 2023. Available at: https://linksshortcut.com/tuaaa (accessed 23/02/2024)

الروسية مصدرًا حيويًا لتوليد الطاقة الكهرومائية حيث تمتلك روسيا واحدًا من أعلى معدلات إنتاج الكهرباء المائية في العالم خاصة في سيبيريا والشرق الأقصى الروسي مثل محطات "سايانو شوشينسكايا" و"براتسك"، ومن أبرز الكنوز المائية الطبيعية التي تمتلكها روسيا **بحيرة بايكال (Lake Baikal)**، التي تُعد أعمق بحيرة عذبة في العالم بعمق يصل إلى أكثر من 1,640 مترًا وتتميز هذه البحيرة بأنها تحتوي على ما يُقارب 20% من إجمالي المياه العذبة السطحية غير المتجمدة على كوكب الأرض وهو ما يجعلها خزانًا استراتيجيًا عالميًا للمياه.[1]

فيما يتعلق بقطاع الطاقة تحتل روسيا مكانة استراتيجية إذ تمتلك أكبر احتياطي مؤكد من الغاز الطبيعي عالميًا، وتُعد ثاني أكبر منتج ومصدر له بعد الولايات المتحدة.[2] أما في مجال النفط، فتأتي روسيا في المرتبة الثالثة عالميًا من حيث الاحتياطي، وتمثل حوالي 10% من الإنتاج العالم وتُساهم صادرات الطاقة (النفط والغاز) بما يزيد عن 50% من إجمالي عائدات العملة الصعبة،[3] مما يجعل قطاع الطاقة محوريًا في تمويل الموازنة العامة للدولة وداعمًا رئيسيًا لنفوذها السياسي والأمني الخارجي، وفي هذا السياق يُعد قطاع الطاقة عنصرًا أساسيًا في تعزيز استقلالية القرار السياسي الروسي، وتوسيع هامش تأثيره الجيوسياسي في المحيط الإقليمي والدولي.[4]

رابعا:الإمكانيات العسكرية و الأمنية

أما بالنسبة للمقدرات العسكرية الروسية فهي تُعتبر عنصرًا مهمًا ضمن عناصر قوة الدولة وضمانًا رئيسيًا للأمن والمصالح. لقد كانت روسيا قوة عسكرية كبرى خلال فترة الاتحاد السوفياتي وقبله، حيث توازنت مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تمتلك ترسانة نووية وأسلحة استراتيجية متقدمة ومع انهيار الاتحاد السوفياتي ورثت روسيا مزايا وعيوب جيشهان ولهذا عملت القيادة الروسية على إعادة هيكلة الجيش وتطويره ليتماشى مع التحديات الجديدة وقد نجحت في تحديث جيشها تكنولوجيا ونوعيًا مما يُضاهي قدرات الولايات المتحدة، كما استعادت مكانتها كثاني أكبر مصدر

[1] Encyclopædia Britannica, *Lake Baikal*. Available at: https://linksshortcut.com/pfohQ (accessed 23/02/2024)
[2] International Energy Agency (IEA), *Russia – Energy Profile*, 2024. Available at: https://www.iea.org/countries/russia (accessed 30/11/2024)
[3] RT Business, *Russia's Energy Reserves and Strategy*, 2024. Available at: https://linksshortcut.com/djFDM (accessed 23/02/2024)
[4] Our World in Data, *Energy: Russia*, 2023. Available at: https://linksshortcut.com/byDPo (accessed 20/12/2024)

للأسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة، حيث بلغت عائداتها من مبيعات السلاح 8.35 مليارات دولار عام 2008، وارتفعت إلى 11.6 مليار دولار بين 2009 و2010 وتشكل القوات البرية 39% من القوات المسلحة بينما تُشكل القوات البحرية 14% والقوات الجوية 14.5% ذهب والعملات الصعبة والذي يُقدَّر بنحو 597.3 مليار دولار عام 2008.[1]

وقد بلغ حجم القوة العسكرية للجيش الروسي وفق احصائيات 2023 كما يلي [2]

- إجمالي عدد الجنود: 1.3 مليون جندي.
- الطائرات الحربية: 4182 طائرة.
- الدبابات: 12 ألفا و566 دبابة.
- المركبات العسكرية: أكثر من 151 ألف مركبة.
- المدافع الذاتية الحركة: 6575 مدفعا ذاتي الحركة.
- المدافع المقطورة: 4336 مدفعا.
- راجمات الصواريخ: 3887 راجمة.
- الوحدات البحرية: 598 وحدة بحرية.
- ميزانية الدفاع: 82.6 مليار دولار.

[1] نورهان الشيخ، *السياسة الروسية اتجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين* (القاهرة: مركز الدراسات الأوروبية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010)، ص 27.

[2] "4 ملايين عسكري.. ما حجم القوة العسكرية للصين وروسيا معاً؟"، الجزيرة نت، 22 مارس 2023 https://2u.pw/lrvXnzVz (شوهد يوم 2025/02/05.

المطلب الثاني: البنية الدستورية ومراكز القرار

تُشكّل البنية الدستورية لأي دولة الإطار القانوني والمؤسساتي الذي يُنظّم طبيعة الحكم ويوزّع السلطات داخل النظام السياسي وفي هذا المطلب نتناول أبرز مكونات البنية الدستورية في روسيا، من خلال دراسة دور كل من الرئيس، والحكومة، ومجلسي البرلمان والمؤسسة القضائية وذلك لفهم طبيعة مراكز اتخاذ القرار وتأثيرها في مسار التحول الديمقراطي في البلاد.

أولا: الدستـــــور

وهو ذلك الخط العام الذي تسير فيه الدولة، وقد ظلت روسيا محكومة بدستور 01 أبريل 1978 حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلى أن وضع الدستور الجديد بتاريخ 12 سبتمبر 1993 وأقر بأغلبية 62 في المئة من الأصوات وبلغت نسبة المشاركة 95 في المئة من الناخبين ويتكون دستور 1993 من مقدمة وجزأين أساسيين:[1]

الجزء الأول: هو الجزء الأكبر، ويتضمن تسعة فصول أساسية، تناولت على التوالي أسس النظام الدستوري حقوق وحريات الإنسان والمواطن الدولة الروسية، رئيس الدولة، البرلمان بمجلسيه، الحكومة، السلطة القضائية، الحكومات القضائية، الأحكام الخاصة بتعديل الدستور.

الجزء الثاني : تطرّق إلى 9 شروط للتدابير الختامية والانتقالية. فوفقا لدستور 1993 روسيا دولة فدرالية ديمقراطية ذات نظام جهوري لها عملة واحدة هي الروبل وعاصمة واحدة هي موسكو، ولغة واحدة هي الروسية مع منح الجمهوريات الحق في استخدام لغاتها المحلية إلى جانب اللغة الروسية، كما نص على علمانية الدولة الروسية وفصل الدين عن الدولة. تنقسم روسيا كذلك وفقا للدستور إلى 89 مقاطعة موزعة كالآتي: 21 جمهورية 6 مقاطعات، 49 إقليم، مدينتان فدراليتان: موسكو وسان بيترسبورغ إقليم واحد ذو حكم ذاتي (الإقليم اليهودي) عشر مناطق ذات حكم ذاتيوتنفرد الحكومة المركزية في موسكو (الفدرالية) ببعض المهمات، تذكر منها: الأمور الخاصة بالتجارة الخارجية، رسم السياسة

[1] خشيب، جلال، **آفاق الانتقال الديمقراطي في روسيا: دراسة نقدية في البنى والتحديات**، ط1 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 27.

الخارجية للدولة وتوقيع المعاهدات وأمور الحرب والسلم الأمور الخاصة بالدفاع والأمن القومي والإنتاج الحربي وبيع الأسلحة والمعدات العسكرية والأمور المتعلقة بالدفاع عن حدود الدولة وإقليمها البري والبحري والجوي الأمور الخاصة بالطاقة النووية والأنشطة القضائية ، وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس السابق **ديمتري مدفيديف** وقع في 30 سبتمبر 2008 القانون الخاص بإدخال تعديلات على الدستور الروسي المتعلقة بتمديد فترة صلاحيات رئيس الدولة ومجلس الدوما وقد اعتمد القانون في مجلس الدوما في 21 ديسمبر، وصادق عليه المجلس الفدرالي في 26 ديسمبر وتتضمن التعديلات زيادة فترة صلاحيات رئيس الدولة من 4 إلى 6 سنوات، ومجلس الدوما من 4 إلى 5 سنوات.[1]

في عام 2020 أجرت روسيا تعديلات شاملة على دستورها في استفتاء شعبي أبرزها كان إلغاء الحدود الزمنية للولاية الرئاسية وهذا ما سمح للرئيس فلاديمير بوتين بالترشح مجددًا لفترات رئاسية إضافية حتى عام 2036كما تم تعزيز الصلاحيات الرئاسية والبرلمانية حيث أُعطيت الحكومة دورًا أكبر في بعض القضايا لكن مع الحفاظ على هيمنة الرئيس وقد شملت التعديلات أيضًا تأكيد أولوية القوانين الروسية على المعاهدات الدولية وتعزيز القيم التقليدية مثل العائلة والأديان، بالإضافة إلى الإشارة إلى أن روسيا هي "دولة ذات سيادة" لا تخضع للضغوط الخارجية وقد ركزت هذه التعديلات على تعزيز الاستقرار السياسي والهيمنة الرئاسية مما أثار انتقادات محلية ودولية بشأن تقييد الديمقراطية والحريات.[2]

ثانيا: السلطة التنفيذية

وفي الأنظمة ذات الطابع الرئاسي أو شبه الرئاسي كما هو الحال في روسيا الاتحادية تتعاظم مكانة السلطة التنفيذية بشكل واضح حيث تكون في كثير من الأحيان مركز الثقل في العملية السياسية وصنع القرار وتكمن أهمية دراسة هذه السلطة في فهم كيفية توزيع الصلاحيات داخل النظام السياسي، ومدى توازن القوى بين الفروع المختلفة للحكمخاصةً

[1] خشيب، جلال، المرجع السابق، ص 28.
[2] "تعديل الدستور الروسي لبقاء بوتين رئيساً وتوسيع صلاحياته"، الشرق الأوسط، 1 أغسطس 2020، https://aawsat.com/home/article/2364526. (شوهد يوم 2024/02/02)

في الدول التي تشهد مركزية قوية في صنع القرار، وبناءً على ذلك، يجب تحليل مكونات السلطة التنفيذية في روسيا، وتحديد من يمثّلها لفهم طبيعة النظام السياسي الروسي وآليات اشتغاله داخليًا وخارجيًا.

أ. الرئيس

في الدستور الروسي، يُعتبر رئيس الاتحاد الروسي هو أعلى سلطة تنفيذية في البلاد، ويجمع بين العديد من الصلاحيات الواسعة التي تشمل قيادة الحكومة، السياسة الخارجية، والأمن القومي ويُنتخب الرئيس مباشرة من الشعب لفترة رئاسية تمتد إلى ست سنوات، ويتولى الرئيس مسؤولية تعيين رئيس الحكومة والوزراء، وله الحق في إقالتهم في حالات معينة. كما أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة ويحدد السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد. من صلاحياته أيضًا التوقيع على المعاهدات الدولية، إعلان الحرب أو السلم، وإصدار المراسيم الرئاسية التي تكون ذات قوة قانونية و إضافة على ذلك يمكن للرئيس حل البرلمان (مجلس الدوما) في حالات معينة مثل فقدان الثقة بالحكومة، أو عدم موافقة البرلمان على الميزانية، وفي حال حدوث أزمة يمكنه إعلان حالة الطوارئ أو فرض الأحكام العرفية، كما أن له الحق في إصدار قرارات عفو وتعيين كبار القضاة والمسؤولين في الهيئات الحكومية المستقلة، وبشكل عام يعتبر منصب رئيس الدولة في روسيا ذا سلطة تنفيذية واسعة تؤثر بشكل كبير في مجريات السياسة الداخلية والخارجية.[1]

ونشير إلى أن الرئيس بإمكانه الترشح لفترات متتالية وفقًا لتعديلات دستورية جرت في 2020 التي سمحت بإعادة تحديد فترة الولاية الرئاسية.[2]

ب. الحكومة

وفقًا للدستور الروسي الحكومة في الاتحاد الروسي هي السلطة التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ القوانين والسياسات العامة للدولة. تتكون الحكومة من رئيس الحكومة (رئيس الوزراء) وأعضاء مجلس الوزراء الذين يتم تعيينهم من قبل الرئيس مع

[1] سماح مهدي صالح العلياوي، **استراتيجيات التنافس الأميركي – الروسي على منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2000**، ط1 (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2022)، 108.

[2] تعديل الدستور الروسي لبقاء بوتين رئيساً وتوسيع صلاحياته"، الشرق الأوسط، 1 أغسطس 2020، https://aawsat.com/home/article/2364526. (شوهد يوم 2024/02/02)

موافقة مجلس الدوما (الغرفة السفلى للبرلمان) ويعتبر رئيس الحكومة هو المسؤول الأول عن إدارة الشؤون اليومية للدولة ويتولى تنسيق عمل الوزارات والأجهزة التنفيذية المختلفة، كما يقترح الحكومة السياسات والميزانية العامة التي يجب أن يوافق عليها البرلمان، وكذلك يملك الرئيس الحق في إقالة رئيس الحكومة أو أي من الوزراء في حال عدم التعاون أو وجود خلافات في السياسات، وتلتزم الحكومة بتنفيذ المراسيم الرئاسية وتعمل على تحقيق أهداف السياسة الداخلية والخارجية التي يحددها الرئيس، وفي حال فقدان الثقة بالحكومة أو عدم موافقة البرلمان على بعض القضايا المهمة، يمكن للرئيس حل مجلس الدوما مما يؤدي إلى إجراء انتخابات جديدة ، وتتمتع الحكومة الروسية بسلطات تنفيذية كبيرة لكن هيكلها يعتمد بشكل كبير على التعاون مع الرئيس والبرلمان لتحقيق استقرار الحكم وتنفيذ السياسات العامة. [1]

ثالثا: السلطة التشريعية

تعد السلطة التشريعية إحدى الركائز الدستورية الأساسية في النظام السياسي الروسي حيث تُناط بها مهمة سنّ القوانين وتنظيم العلاقة بين مؤسسات الدولة والمواطنين إضافة إلى المساهمة في ضبط عمل السلطة التنفيذية وبحسب دستور روسيا الاتحادية الصادر سنة 1993 تتكون السلطة التشريعية الفيدرالية من هيئتين :مجلس الدوما (الغرفة السفلى) ومجلس الاتحاد (الغرفة العليا)، وهو ما يجعل البرلمان الروسي يُصنّف كنظام برلماني ثنائي الغرف.[2]

أ. مجلس الدوما

يُعد مجلس الدوما الهيئة التشريعية الرئيسة والأكثر تأثيرًا في العمل البرلماني ويتألف من 450 نائبًا يُنتخبون لمدة خمس سنوات وفق نظام انتخابي مختلط يجمع بين القوائم الحزبية (التمثيل النسبي) ونظام الأغلبية في الدوائر الفردية، ويتمتع هذا المجلس بعدة صلاحيات محورية، من أبرزها: [3]

[1] العلياوي ، مرجع سابق. ص 106-107.

[2]Constitution of the Russian Federation (1993). Available at: https://linksshortcut.com/IkQZC (accessed 15/02/2025)

[3]The State Duma of the Federal Assembly of the Russian Federation. *About the Duma*. Available at: http://duma.gov.ru/ar/duma/about/ (accessed 15/02/2025)

- إقرار القوانين: حيث يُراجع ويصوّت على مشاريع القوانين التي تُقدم من الحكومة أو النواب وفي حال الموافقة عليها، تُحال إلى مجلس الاتحاد للنظر فيها.
- المصادقة على تعيين رئيس الحكومة :يرشّح رئيس الدولة رئيسًا للوزراءويستلزم الأمر موافقة مجلس الدوما.
- الرقابة على الحكومة :يمتلك المجلس سلطة مراقبة الأداء الحكومي من خلال الاستجواب والتقارير ومتابعة تنفيذ السياسات العامة.
- اعتماد الميزانية الفيدرالية :يتولى المجلس مناقشة مشروع الميزانية المقدم من الحكومة والموافقة عليه.
- المشاركة في التعيينات الدستورية :من خلال المصادقة على بعض التعيينات العليا مثل المدعي العام أو قضاة المحكمة الدستورية.[1]

ورغم هذه الصلاحيات، لا يزال تأثير مجلس الدوما محكومًا بالإطار العام للعلاقة مع الرئيس والسلطة التنفيذية، التي تحتفظ بنفوذ واسع ضمن النظام السياسي الروسي.

ب. مجلس الاتحاد

يُعد مجلس الاتحاد الروسي الغرفة العليا للسلطة التشريعية الفيدرالية في روسيا ويُشكّل مع مجلس الدوما ما يُعرف بالجمعية الفيدرالية(، التي تُعتبر السلطة التشريعية المركزية في البلاد وفقًا لدستور عام 1993، وقد أنشئ المجلس ليُحقق مبدأ التوازن بين المركز والأقاليم، ويضمن تمثيل مصالح الكيانات الفيدرالية المختلفة ضمن البنية السياسية الروسية[2].

ويتكون مجلس الاتحاد من 178 عضوًا، بمعدل عضوين عن كل كيان فيدرالي من الكيانات الروسية الـ89 حيث يُعيَّن أحد الأعضاء من قبل الهيئة التشريعية المحلية والآخر من قبل السلطة التنفيذية في ذات الكيان، ولا يُنتخب أعضاء هذا المجلس عبر الاقتراع الشعبي، مما يجعله مختلفًا عن مجلس الدوما من حيث طبيعة التمثيل.[3]

[1] The State Duma, op. cit.
[2] Jane Henderson, **The Constitution of the Russian Federation: A Contextual Analysis** (Oxford: Hart Publishing, 2011), 72.
[3] Paul Chaisty, ***Legislative Politics and Economic Power in Russia*** (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2006), p. 48.

ويتمتع مجلس الاتحاد بعدد من الصلاحيات الحصرية التي لا يملكها مجلس الدوما من بينها:[1]

- الموافقة على قرارات الرئيس باستخدام القوات المسلحة خارج الحدود.
- المصادقة على قرارات إعلان الحرب أو حالة الطوارئ.
- الموافقة على تعيينات عليا في الدولة مثل القضاة في المحكمة العليا والدستورية والمدعي العام.
- المشاركة في إجراءات عزل رئيس الدولة.
- التصديق على القوانين الفيدرالية بعد إقرارها من مجلس الدوما.

يلعب مجلس الاتحاد دورًا محوريًا في تأمين التوازن بين المركز والمناطق خاصة في ظل الطبيعة الفيدرالية متعددة القوميات والجغرافيا في روسيا، إلا أن دوره كثيرًا ما يُنظر إليه كامتداد للسلطة التنفيذية،لا سيما في ظل مركزية القرار في النظام السياسي الروسي.

رابعا: السلطة القضائية

تتمتع السلطة القضائية في روسيا باستقلالية تامة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ويقوم النظام القضائي على عدة مستويات، تشمل المحاكم الفيدرالية و المحاكم الدستورية وقضاة الصلح كما يهدف هذا النظام إلى تطبيق العدالة وضمان حقوق المواطنين من خلال عدة هيئات قضائية متخصصة، من أبرزها:[2]

أ. **المحكمة الدستورية لروسيا الاتحادية**: هي المسؤولة عن الرقابة الدستورية، حيث تضمن احترام الدستور الروسي وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. تتولى هذه المحكمة النظر في دستورية القوانين والقرارات الحكومية، لضمان توافقها مع مبادئ الدستور.

[1] Henderson, The Constitution of the Russian Federation, pp. 73–74.

[2] خشيب ،مرجع سابق ، ص ص32-33.

ب. المحكمة العليا لروسيا الاتحادية: تعتبر أعلى سلطة قضائية للقضايا المدنية والجنائية والإدارية وتختص بمراقبة المحاكم العامة، بما في ذلك المحاكم العسكرية والمحاكم الفيدرالية المتخصصة، وتمثل المحكمة العليا سلطة قضائية عليا فوق المحاكم الأخرى، وتعمل على ضمان تطبيق القوانين وتفسيرها بشكل عادل ومنصف.

ج. محكمة النقض العليا لروسيا الاتحادية: تتعامل مع القضايا الاقتصادية ونزاعات الأعمال، وتعمل على الرقابة القضائية لأعمال المحاكم الاقتصادية والفصل في النزاعات ذات الطابع المالي.

يهدف النظام القضائي الروسي من خلال هذه الهيئات إلى تحقيق العدالة وضمان الالتزام بالقانون عبر مجموعة متنوعة من المحاكم المتخصصة، التي تسهم في حماية حقوق المواطنين وتطبيق مبادئ القانون والدستور على نطاق واسع.

تُظهر هذه الصلاحيات الواسعة كيف يظل الرئيس هو المحور المركزي في النظام السياسي الروسي، مع تمتع كامل السلطة التنفيذية، مما يعكس الطابع المركزي والمهيمن للنظام الروسي.

المطلب الثالث: تطور النظام الحزبي والأحزاب السياسية في روسيا

من المهم دراسة أهم الأحزاب السياسية النشطة في روسيا وتحليل مدى تأثيرها في العملية السياسية بالإضافة إلى التعرف على الفاعلين غير الحزبيين الذين يمتلكون نفوذًا ملموسًا في المشهد الداخلي مثل الأوليغارشية، والمؤسسة العسكرية وجهاز الأمن الفيدرالين وكذلك كيفية تفاعل هذه القوى مع النظام السياسي ومدى تأثيرها في صناعة القرار وتشكيل التوازنات الداخلية.

لقد بدأت إرهاصات التعددية الحزبية في روسيا عام 1989 عندما تعرض قادة الحزب الشيوعي لضغوط متزايدة من أجل منح مزيد من الحرية في التعبير وقد تم تعديل المادة 7 من دستور 1977 التي كانت تنص على أن الحزب الشيوعي هو القوة السياسية الوحيدة في البلاد، وفي فبراير 1990، أقرّت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي هذا التعديل، ما وضع حدًا لحكم الحزب الواحد الذي استمر لمدة 70 عامًا، هذا التغيير أفضى إلى حالة من الفوضى الحزبية حيث ارتفع عدد الأحزاب السياسية إلى ما يقارب 40 حزبًا قبيل الانتخابات التشريعية في عام 1993.[1]

ومع تولي بوتين السلطة قام بإصلاح قانون الأحزاب السياسية حيث أُصدر قانون في عام 2001 يحدد شروطًا صارمة لتأسيس الأحزاب، منها أن يتعين أن يضم الحزب 10 آلاف عضو على ألا يقل عدد الأعضاء في الفروع التنظيمية عن 100 عضو وقد تم رفع هذا الحد لاحقًا ليصبح 50 ألف عضو على أن لا يقل عدد الأعضاء في الفروع الإقليمية عن 500 عضو ووفقًا لهذا القانون تحظى الأحزاب السياسية بدعم من الدولة.[2] وبذلك تعد الأحزاب السياسية جزءًا أساسيًا من المشهد السياسي، ولكن النظام الحزبي غالبًا ما يكون موجهًا بواسطة الحكومة، حيث تهيمن بعض الأحزاب على الساحة وهذه نبذة عن أبرز الأحزاب السياسية في روسيا:[3]

[1] خشيب جلال، مرجع سابق ص 36.
[2] حسين، أحمد سلمان، **دور القيادة السياسية في بناء الدولة: روسيا في عهد بوتين**، ط1، (بيروت: دون دار نشر مذكور، 2015)، ص 203.
[3] مدوخ، مرجع سابق، ص 90-91 .

أولا: حزب روسيا الموحدة (United Russia):

ويُعتبر حزب روسيا الموحدة هو الحزب الحاكم في روسيا حاليًا وقد تأسس في عام 2001 ويعتبر الحزب مدعومًا بشكل رئيسي من قبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والحكومة. يتمتع الحزب بنفوذ واسع في البرلمان الروسي وله دور حاسم في السياسة الوطنية، كما يروج الحزب لقيم الاستقرار الوطني، والاقتصاد القوي ودعم دور روسيا في الساحة الدولية بالاضافة إلا أنه يصف نفسه كحزب معتدل في مجالاته السياسية والاقتصادية حيث يدافع عن الإصلاحات الاقتصادية التي تدعم النمو والنظام الاجتماعي.

ثانيا: الحزب الشيوعي الروسي (Communist Party of the Russian Federation)

تأسس الحزب الشيوعي الروسي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وهو يعد أحد أقدم الأحزاب في روسيا وعلى الرغم من أنه كان الحزب المهيمن في الحقبة السوفيتية، إلا أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبح في المعارضة بشكل أساسي. يركز الحزب على قيم الاشتراكية ويعارض غالبًا السياسات الاقتصادية الليبرالية والرأسمالية التي يتبناها حزب روسيا الموحدة. يُعتبر الحزب الشيوعي قوة رئيسية في البرلمان الروسي وله قاعدة دعم كبيرة بين فئات العمال والمسنين.

ثالثا: حزب روسيا العادلة (Just Russia)

تأسس حزب روسيا العادلة في عام 2006 ويُعتبر من الأحزاب التي تتبنى مواقف وسطية بين الشيوعية والليبرالية. يروج الحزب لسياسات العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات. يتبنى الحزب مواقف تقدمية في القضايا الاجتماعية ويسعى إلى تحسين أوضاع الطبقات المتوسطة والفقيرة و يعارض بعض السياسات الاقتصادية لحزب روسيا الموحدة لكنه يدعم الاستقرار السياسي في البلاد.

رابعا: الحزب الديمقراطي الليبرالي الروسي (Liberal Democratic Party of Russia)

على الرغم من اسم الحزب، إلا أن الحزب الديمقراطي الليبرالي الروسي ليس ليبراليًا بالمعنى الغربي التقليدي، تأسس الحزب في عام 1991 بزعامة **فيكتور زيرينوف** وهو يُعتبر حزبًا قوميًّا ذا توجهات متطرفة في بعض القضايا و يدعو

الحزب إلى تعزيز سيادة روسيا ويعارض الليبرالية الغربية في حين يروج إلى سياسات قومية ودعوة للسيطرة الروسية على مناطق من الاتحاد السوفيتي السابق، على الرغم من مواقفه المثيرة للجدل فإنه يمتلك قاعدة دعم من القوميين والمواطنين الذين يرون في الحزب وسيلة لحماية الهوية الوطنية.

خامسا: حزب رودينا

وهو حزب قومي محافظ تأسس في عام 2003 على يد **دميتري روغوزين** تحت اسم "اتحاد رودينا الشعبي الوطني"، حيث تعني كلمة "رودينا" باللغة الروسية "الوطن". تم حل الحزب في عام 2006 لكنه عاد للظهور على الساحة السياسية الروسية في عام 2012 عندما تولى **ألكسي جورافلويف**–الذي كان نائباً في مجلس الدوما– رئاسة الحزب ومع ذلك لا يزال **دميتري روغوزين** الذي يشغل حالياً منصب نائب رئيس الوزراء الروسي ويُعتبر الزعيم غير الرسمي للحزب، وفي الانتخابات البرلمانية لعام 2003 حقق الحزب 9% من أصوات الناخبين مما مكنه من الحصول على 29 مقعدًا في مجلس الدوما إلا أن خلافات عميقة نشأت بين مؤسسي الحزب مما أدى إلى تشكيل ثلاث كتل برلمانية منفصلة تابعة له في البرلمان.[1]

وباختصار المشهد الحزبي في روسيا يعكس تباينًا واسعًا في الأفكار السياسية حيث يتراوح بين الأحزاب الموالية للحكومة مثل "روسيا الموحدة" والأحزاب التي تدعو للعدالة الاجتماعية مثل "روسيا العادلة" وأخرى ذات طابع قومي متطرف مثل "الحزب الديمقراطي الليبرالي".

[1] الجزيرة نت. **"هذه أبرز الأحزاب السياسية في روسيا."** موسوعة الجزيرة، 12 مارس 2018 على الرابط التالي، https://2u.pw/U1e5k9DM . (شوهد يوم 2023/05/22)

المطلب الرابع: القوى المؤثرة في التحول الديمقراطي

تأثر التحول الديمقراطي في روسيا بعدة عوامل وقوى داخلية وخارجية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 ومع ذلك فقد كان هذا التحول غير مكتمل مما أدى إلى بناء نظام سياسي يمزج بين سمات الديمقراطية الشكلية والسلطوية الفعلية وفيما يلي بعض القوى المؤثرة في هذا التحول:

أولا: القوى الرسمية

القوى الرسمية هي الجهات والمؤسسات التي تمارس السلطة بشكل قانوني ومباشر داخل الدولة، وتشمل السلطات الثلاث: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية. وتُعد هذه القوى الفاعل الأساسي في رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات الرسمية ضمن الإطار الدستوري.

1.النخب السياسية

تتسم النخبة السياسية في روسيا بتنوعها وتعقيدها حيث تتشكل من عدة تيارات واتجاهات رئيسية تعكس التوجهات السياسية والاقتصادية المختلفة التي شكلت السياسة الروسية الحديثة منذ انهيار الاتحاد السوفيتين فبعد سقوط النظام الشيوعي، مرت روسيا بمرحلة انتقالية، مما أتاح ظهور نخبة سياسية متباينة تتوزع بين اتجاهات ليبرالية، قومية، ويمينية محافظة.[1]

أ.الاتجاه الليبرالي: يعتبر التيار الليبرالي في روسيا أحد الاتجاهات البارزة ويجمع بين النخب السياسية التي تدعو إلى تعزيز حقوق الإنسان، الديمقراطية، والنظام الاقتصادي الحرن كما يركز هذا التيار على التحول نحو اقتصاد السوق، وإصلاحات سياسية تستهدف تطوير المؤسسات الديمقراطية وتعزيز الشفافية، لكن هذا التيار يعاني من محدودية نفوذه في الساحة السياسية الروسية منذ بداية الألفية الجديدة، وعلى الرغم من الإصلاحات التي حاولت النخب الليبرالية دفعها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، مثل الخصخصة والتحول إلى اقتصاد السوق، إلا أن صعود التيارات القومية وعودة

[1] العلياوي، مرجع سابق ، ص105

سيطرة الدولة على الاقتصاد قد عرقل هذه الإصلاحات، و مع ذلك لا يزال هناك بعض النشطاء السياسيين من هذا التيار يسعون للحفاظ على بعض المبادئ الغربية مثل حقوق الإنسان والمشاركة السياسية لكنهم يجدون صعوبة في التأثير على السياسة العامة.

ب.الاتجاه القومي: التيار القومي الروسي يمثل مجموعة من النخب السياسية التي ترى في تعزيز الهوية الروسية وتاريخها العريق أساسًا لتوجيه سياسة الدولة ويعتمد هذا التيار على فكرة القومية الروسية ويعارض التدخلات الغربية في الشؤون الروسية، كما يشدد على أهمية الحفاظ على السلطة المركزية في موسكو، وفي ظل حكم الرئيس فلاديمير بوتين، شهد هذا الاتجاه تعزيزًا كبيرًا حيث تبنت النخبة القومية خطابًا يعزز من فكرة "الروابط التاريخية" بين روسيا والدول السوفيتية السابقة وتعتبر أن روسيا يجب أن تلعب دورًا رائدًا في السياسة العالمية مع التركيز على العداء تجاه النفوذ الأمريكي والغربي، وتشجع هذه النخبة على تقوية القوات المسلحة الروسية وزيادة النفوذ في مناطق مثل القوقاز وشرق أوروبا وتروج لسياسة خارجية قائمة على الصراع مع الغرب وهو ما يتجلى في التدخلات العسكرية في أوكرانيا وسوريا.

ج.الاتجاه اليميني المحافظ: التيار اليميني المحافظ في روسيا يمثل تزاوجًا بين القومية الروسية التقليدية والتوجهات الدينية، حيث يدعو إلى العودة إلى القيم الدينية الأرثوذكسية، والتأكيد على أهمية الأسرة والمجتمع الروسي التقليدي. هذا التيار يرى أن الدولة الروسية يجب أن تكون محكومة بمبادئ الأخلاق التقليدية، ويعارض الأفكار الليبرالية الغربية المتعلقة بحقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلق بالحقوق الفردية وحقوق الأقليات. يروج هذا الاتجاه لقوة الدولة ورقابتها على الحياة السياسية والاجتماعية، ويركز على تعزيز دور الكنيسة الأرثوذكسية في الحياة العامة، ومع صعود بوتين شهد هذا التيار دعمًا متزايدًا من الحكومة، حيث قام بوتين بتسويق نفسه كمدافع عن القيم الأرثوذكسية والعائلة ضد التأثيرات الثقافية الغربية.

وتتفاعل هذه الاتجاهات السياسية المختلفة بشكل معقد في الساحة الروسية و في ظل النظام السياسي الذي يهيمن عليه بوتين تتعرض النخب الليبرالية إلى عزلة، بينما تحصل النخب القومية واليمينية المحافظة على دعم قوي، ويعتبر بوتين

نفسه شخصية تجمع بين هذه الاتجاهات إلى حد ما حيث يروج لقيم القومية الروسية ويعزز من دور الكنيسة في الحياة العامة، بينما يدير الاقتصاد بطريقة تجمع بين السيطرة الحكومية والتعاون مع النخب الاقتصادية.

2. القيادة السياسية:

من ضمن النخبة السياسية تأثير القيادة السياسة في عملية التحول الديمقراطي حيث نجد **بوريس يلتسين**، وهو أول رئيس لروسيا بعدسقوط الاتحاد السوفياتي وتُعد قيادة يلتسين نقطة تحول في تاريخ روسيا الحديثة فمن جهة أطلق مرحلة التحولات الديمقراطية و الاقتصادية، لكن من جهة أخرى كانت فترة حكمه أيضًا مليئة بالاضطرابات السياسية والأزمات الاقتصادية، و قد يُنظر إلى يلتسين على أنه كان محاطًا بتحديات هائلة في ظل انهيار الاتحاد السوفيتي لكنه لم يتمكن من إرساء الاستقرار السياسي والاقتصادي المطلوب.[1]

أما **فلاديمير بوتين** وهو الرئيس الحالي لروسيا فقد تولى السلطة سنة 1999 بعد استقالة بوريس يلتسين ومنذ ذلك الحين أصبح شخصية محورية في السياسة الروسية، وقد بدأ حياته السياسية في جهاز المخابرات السوفيتية (KGB) قبل أن يصبح رئيسًا للوزراء في 1999 ثم رئيسًا للبلاد في 2000 وقد عمل على تعزيز السلطة المركزية وحقق استقرارًا سياسيًا ونموًا اقتصاديًا بفضل زيادة إيرادات النفط والغاز، و في الوقت نفسه، بعد فترة من العمل كرئيس للوزراء (2008-2012) بسبب القيود الدستورية، عاد إلى الرئاسة في 2012 ومزال رئيسا لروسيا حتى اليوم.[2]

3. الأجهزة الأمنية والاستخباراتية:

تعتبر الاجهزة الأمنية والاستخباراتية جزءاً أساسياً من منظومة الأمن القومي الروسي التي تهدف إلى حماية الأفراد والمجتمع والدولة من التهديدات الخارجية باستخدام الوسائل والموارد المنصوص عليها في القانون الفيدرالي ، وهي تتكون من جهاز الاستخبارات، جهاز الأمن الاتحادي الروسي، وجهاز الأمن الروسي: [3]

[1] حسين، مرجع سابق، ص 211–254.
[2] المرجع نفسه.
[3] العلياوي، مرجع سابق ، ص 113-116.

أ. **جهاز الاستخبارات**:أسس جهاز المخابرات الروسية عام 1991 ليحل محل جهاز المخابرات السوفيتي السابق ويشمل هذا الجهاز عدة وكالات حكومية، ويخضع جهاز الاستخبارات الخارجية لإشراف رئيس الاتحاد الروسي، وقبل توليه الرئاسة، سعى فلاديمير بوتين إلى إعادة تشكيل وكالة الاستخبارات الخارجية، وعين يفغيني بريماكوف، الخبير في شؤون الشرق الأوسط والذي أمضى سنوات في العالم العربي رئيساً للجهاز وقد أحدث **بريماكوف** تغييرات كبيرة حيث عين مجموعة من المساعدين ذوي الخبرات والعلاقات بالعالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط واستمر هذا النهج حتى عام 2000 عندما عين الرئيس بوتين سيرغي ناريشكين رئيساً جديداً للجهاز وهو متخصص في العلاقات مع الدول الغربية، وقد عمل سابقاً في الولايات المتحدة مما أضاف للجهاز خبرات في هذا المجال.

ب جهاز الأمن الاتحادي الروسي: تأسس جهاز الأمن الاتحادي الروسي عام 1991 ويُعد الهيئة التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ سياسة الحكومة الروسية في مجالات الأمن القومي ومكافحة الإرهاب وحماية حدود الاتحاد الروسي كما يتولى الجهاز حماية المياه الإقليمية، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، والجرف القاري، وموارده الطبيعية، إضافة إلى ضمان أمن المعلومات الروسية ويضطلع جهاز الأمن الفيدرالي بالمهام الرئيسية للأجهزة الأمنية الفيدرالية المنصوص عليها في القوانين الروسية، وينسق جهود مكافحة التجسس والتصدي للحركات الانفصالية مع الجهات التنفيذية الفيدرالية الأخرى، كما يعمل الجهاز بالتنسيق مع جهاز المخابرات الخارجية لتبادل المعلومات ودعم الاستراتيجية القومية الروسية من خلال تقديم التقارير والتحليلات حول الأوضاع الداخلية والخارجية ويخضع جهاز الأمن الفيدرالي لإشراف رئيس الاتحاد الروسي، وكان له دور بارز في الأزمة الأوكرانية، حيث فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على قياداته لدورهم في أحداث ضم القرم في أوكرانيا عام 2014.

ج. مجلس الامن الروسي: أسس مجلس الأمن الروسي عام 1992 كهيئة استشارية ذات أهمية استراتيجية حيث تلعب الوثائق الصادرة عنه دوراً حاسماً في تحديد الاتجاهات الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للدولة وفي عام 2011 وأصدر الرئيس **دميتري ميدفيديف** مرسوماً رئاسياً لتعزيز دور الإدارة الرئاسية في الإشراف على الشؤون العسكرية. يقوم مجلس

الأمن الروسي بدراسة القضايا وإعداد مشاريع القرارات الرئاسية المتعلقة بالمؤسسة العسكرية وتطوير النظام العسكري والإنتاج الدفاعي والتعاون العسكري والتقني مع الدول الأجنبيةوصياغة السياسة الخارجية، ومراقبة الإنفاق العام في مجالات الدفاع والأمن القومي وتطبيق القانون،كما يقدم سكرتير المجلس مقترحات لتنسيق جهود الهيئات التنفيذية الفيدرالية والإقليمية في حالات الطوارئ الوطنية.

ثانيا : القوى الرسمية

القوى غير الرسمية هي الجهات أو الفواعل التي تؤثر في صنع القرار السياسي دون أن تكون جزءًا من البنية الرسمية للدولة، مثل النخب الاقتصادية (الأوليغارشية)، جماعات الضغط، ووسائل الإعلام و وتمارس هذه القوى نفوذها عبر العلاقات الشخصية أو المصالح الاقتصادية أو التأثير المجتمعي والإعلامي.

1. الأوليغارشيون (النخب الاقتصادية):

الأوليغارشيون وهم موضوع هذه الدراسة وقد أشرنا اليهم في الفصل الثاني وهم إلى مجموعة من رجال الأعمال الذين اكتسبوا ثرواتهم ونفوذهم السياسي في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تحديدًا في فترة التسعينات. هذه الفترة شهدت تحولات اقتصادية وسياسية جذرية، حيث انتقلت روسيا من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وهو ما فتح المجال لظهور طبقة جديدة من الأثرياء الذين استفادوا من خصخصة المؤسسات الحكومية والتفكيك السريع للاقتصاد السوفيتي.

2. جماعات الضغط والمصالح

في عام 1993 كفل دستور روسيا الاتحادية حرية تشكيل المنظمات والجمعيات للدفاع عن مصالح أعضائها ومن أبرز جماعات الضغط في روسيا، نجد تلك الخاصة بالعمال، حيث ينضوي العمال في "اتحاد النقابات المستقلة" الذي يضم نحو 50 مليون عضو، بالإضافة إلى "اتحاد الزراعيين" الذي يضم الفلاحين أما رجال الأعمال الذين ظهروا في روسيا في تسعينيات القرن العشرين، فلم يتمكنوا بعد من تأسيس قاعدة موحدة، وتُعد النقابات العمالية من أكثر الجماعات

نشاطًا، حيث اقتصرت أنشطتها في معظمها على المظاهرات والاحتجاجات ضد تأخر دفع مستحقات العمال وتدهور مستوياتهم المعيشية وقد أصبحت المظاهرات والمسيرات علامة بارزة للاحتفال بعيد العمال في موسكو التي أُطلق عليها في عهد الرئيس بوريس يلتسن اسم "عيد ربيع العمال" بعد أن كانت تُسمى سابقًا "عيد العمال" و عادة ما تكون هذه المظاهرات سلمية باستثناء تلك التي حدثت في عيد العمال عام 1993حيث شهدت أكبر مظاهرة نقابية في تاريخ روسيا احتجاجًا على الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد بمشاركة نحو 5.5 مليون عامل.[1]

أما جماعة الضغط اليهودية فهي واحدة من أكثر الجماعات تأثيرًا في صنع القرار الروسي ويُسيطر اليهود على نحو 90% من وسائل الإعلام في روسيا ولهم تأثير كبير في القضايا الإستراتيجية من خلال وسائلهم الإعلامية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فضلاً عن تأثيرهم داخل روسيا نفسها. كما أن الهجرة الروسية إلى إسرائيل أسهمت في تعزيز هذا التأثير، لدرجة أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وصف إسرائيل بأنها واحدة من "الدول المتحدثة بالروسية" التي تستحق احترامًا حضاريًا. ويُذكر أيضًا أن هناك مشروعًا لنقل الغاز الروسي إلى إسرائيل عبر تركيا، وهو ما يُعتبر دعمًا مهمًا للاقتصاد الروسي.[2]

من جهة أخرى تلعب الكنيسة الأرثوذكسية الروسية دورًا بارزًا في التأثير على السياسة الروسية ومنذ القرن السادس عشر أسس القيصر في روسيا الحكم على أسس دينية وتبنى مفاهيم بيزنطية تجعل من الضروري أن يكون لرئيس الدولة سلطة دينية في القرن السابع عشر أصبحت الكنيسة أداة سياسية استخدمها القياصرة لجذب التأييد الشعبي ولتوسيع نفوذهم خارج الأراضي الروسية تحت شعار"روسيا المقدسة"رغم أن دستور 1993نص على الفصل بين الدين والدولة فإن روسيا تبقى دولة ذات طابع مسيحي أرثوذكسي والكنيسة الأرثوذكسية تؤثر بشكل كبير في سياسة حزب "روسيا الموحدة" بقيادة الرئيس بوتين، الذي يعتبرها شريكًا طبيعيًا للسلطة السياسية ويحرص على تعزيز التعاون بين الكنيسة والدولةخاصة بعد الحقبة السوفياتية التي شهدت اضطهادًا لها ويرى بوتين أن الدولة الروسية يجب أن تكون قوية، وتستند

[1] العلياوي، مرجع سابق ،ص 123
[2] العلياوي، مرجع سابق ،ص 124..

إلى التقاليد القومية والدينية مع تعزيز قوتها العسكرية، وترتبط الكنيسة الروسية بالنظام السياسي بناءً على المصالح المتبادلة. فعلى سبيل المثال دعت الحكومة الروسية في الأزمة الأوكرانية إلى العودة إلى القيم الأرثوذكسية بينما قامت الكنيسة الأرثوذكسية بإدانة العقوبات الدولية ضد روسيا وطالبت بتعزيز الدعم للسلطة الروسية بدلاً من معارضتها. وفي الأزمة السورية، عبرت الكنيسة الأرثوذكسية عن مخاوفها من أن تقضي موجة الإسلام الأصولي على الأقليات المسيحية في منطقة الشرق الأوسط بعد ثورات الربيع العربي.[1]

3. العوامل الخارجيـــــة

ساهمت العوامل الخارجية بشكل كبير في التحول الديمقراطي في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في 1991 وكانت الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تقدم مساعدات اقتصادية وفنية لدعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية في روسيا وهو ماساعد على تشجيع التحول نحو الديمقراطية من خلال برامج التعاون والمساعدات وتم تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان، والحكم الرشيد والاقتصاد السوقي كما تأثرت روسيا بالأفكار الديمقراطية الليبرالية التي انتشرت عبر وسائل الإعلام والجامعات خاصة مع الانفتاح على العالم في فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي ومع مرور الوقت، وخاصة بعد أحداث مثل توسع حلف الناتو والتدخلات الغربية في بعض الدول المجاورة لروسيا مثل أوكرانيا شعرت روسيا بأنها محاصرة من قبل الغر، هذا الشعور دفع القيادة الروسية إلى تعزيز المركزية في السلطة وقمع المعارضة تحت مبرر حماية الأمن القومي، كما أن العقوبات الاقتصادية الغربية التي فُرضت على روسيا في السنوات الأخيرة كان لها تأثير كبير على الديناميكية السياسية الداخلية إذ ساعدت في تعزيز الخطاب الوطني وشرعنة سيطرة الحكومة المركزية.[2]

[1] العلياوي، مرجع سابق ،ص 123-125.

[2] Azmi Bishara, **"Remarks on External Factors in Democratic Transition,"** Al-Muntaqa: New Perspectives on Arab Studies 2, no. 2 (2019): 40–60.

المبحث الثاني: التحول السياسي والاقتصادي (1991-1999)

بين عامي 1991 و1999، شهدت روسيا تغييرات جذرية في هيكلها السياسي والاقتصادي، متجاوزة إرث الاتحاد السوفيتي، ولقد بدأت هذه الفترة التاريخية بانهيار الاتحاد السوفيتي كانت مليئة بالتحديات والتغيرات الكبرى حيث انتقلت البلاد من نظام مركزي وشيوعي إلى نظام يفتح أبوابه أمام اقتصاد السوق والسياسات الديمقراطية وقد عُرفت هذه الفترة بمحاولات الإصلاح الكبرى والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي تراوحت بين الأزمات والفرص.

المطلب الاول: انهيار الاتحاد السوفيتي وبداية المرحلة الانتقالية

يمثل انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 نقطة مفصلية في التاريخ الحديث حيث أسفر عن تغييرات في هيكل النظام السياسي والاقتصادي في روسيا فقد كان هذا الحدث بمثابة النهاية لعقود من الحكم الشيوعي المركزي وأدى إلى ظهور روسيا كدولة مستقلة تسعى لإعادة تعريف نفسها على الساحة العالميةن والبداية الجديدة التي نشأت عن هذا الانهيار شكلت الأساس للتحول الكبير الذي شهدته البلاد سواء من حيث النظام السياسي أو من حيث التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تبعت ذلك.

أولا: المحطات المفصلية في انهيار الاتحاد السوفياتي

إن الأحداث التي أدت إلى هذا الانهيار كانت معقدة وشملت مجموعة من العوامل الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي تراكمت على مدى عقود. من أبرز هذه الأحداث:

1. **فشل إصلاحات غورباتشوف:** في منتصف الثمانينيات حاول **ميخائيل غورباتشوف،** آخر رئيس للاتحاد السوفيتي، إصلاح النظام السوفيتي من خلال سياسات البيريسترويكا (إعادة الهيكلة الاقتصادية) والغلاسنوست (الانفتاح السياسي) كانت تهدف هذه السياسات إلى تحديث الاقتصاد وتقليل الرقابة الحكومية، ومع ذلك جاءت هذه الإصلاحات متأخرة جدًا ولم تكن كافية لمعالجة المشاكل العميقة في الاقتصاد السوفيتي، وبدلاً من تحسين الوضع

أدت الإصلاحات إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية وزعزعة استقرار المجتمع السوفيتي حيث فتحت المجال لانتقادات واسعة للنظام الحاكم وللمطالبة بمزيد من الحريات.[1]

2. محاولة الانقلاب الفاشلة: في أوت 1991 قام مجموعة من المحافظين السوفييت الذين عارضوا إصلاحات غورباتشوف بمحاولة انقلاب عسكري لاستعادة السيطرة على البلاد وإيقاف التحول نحو الديمقراطية وقد فشلت المحاولة بسبب مقاومة كبيرة من الشعب والمجتمع الدولي، إضافة إلى الدور الحاسم الذي لعبه بوريس يلتسن الذي كان حينها رئيس جمهورية روسيا الاتحادية السوفيتية الاشتراكية ووقف ضد الانقلاب من خلال ظهوره العلني والتحدث ضد المحافظين من فوق دبابة في موسكو هذه المحاولة الفاشلة كانت بمثابة نهاية نهائية للاتحاد السوفيتي حيث أظهرت ضعف النظام الحاكم وعدم قدرته على الحفاظ على السلطة.[2]

3.إعلان الاستقلال وتفكك الاتحاد السوفيتي: في أعقاب الانقلاب الفاشل بدأت جمهوريات الاتحاد السوفيتي المختلفة في إعلان استقلالها بحلول ديسمبر 1991 اجتمع زعماء روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا في غابة بيلوفيجسك ووقعوا اتفاقية رسمية لإنهاء وجود الاتحاد السوفيتي وتأسيس رابطة الدول المستقلة(CIS)، وفي 25 ديسمبر 1991 أعلن غورباتشوف استقالته كرئيس للاتحاد السوفيتي، وتم إنزال العلم السوفيتي من فوق الكرملين، مما أنهى رسمياً الاتحاد السوفيتي وظهرت روسيا كدولة مستقلة تحت قيادة بوريس يلتسن، الذي بدأ تنفيذ إصلاحات اقتصادية وسياسية جذرية ولقد كان انهيار الاتحاد السوفيتي نهاية حقبة طويلة من الشيوعية وفتح الباب أمام روسيا وغيرها من الدول المستقلة لتحقيق إصلاحات اقتصادية وسياسية هائلة وإن كانت قد جاءت مع تحديات كبيرة مثل الانهيار الاقتصادي والفوضى الاجتماعية والسياسية التي سادت خلال تسعينيات القرن الماضي.[3]

---

[1] Stephen Kotkin, **Armageddon Averted: The Soviet Collapse, 1970–2000** (New York: Oxford University Press, 2008), 89.

[2] "سقوط الاتحاد السوفياتي.. الأسباب والنتائج"، الجزيرة نت، 19 أغسطس 2022، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/8/19/سقوط-الاتحاد-السوفياتي-الأسباب. (شوهد يوم 2024/06/03)

[3] Serhii Plokhy, **the Last Empire: The Final Days of the Soviet Union** (New York: Basic Books, 2015), 255.

ثانيا: التداعيات الاجتماعية لانهيار الدولة

تسبب انهيار الاتحاد السوفيتي في تغييرات هائلة على المجتمع الروسي وكانت هذه التغييرات جذرية وعميقة حيث أثرت على كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك معدلات الفقر، البطالة، عدم المساواة، والصحة العامــة.

1. إرتفاع معدلات الفقر والبطالة

تبنت روسيا سياسات اقتصادية جديدة تهدف إلى الانتقال من الاقتصاد الموجه المركزي إلى اقتصاد السوق وعلى الرغم من أن هذه السياسات كانت تهدف إلى خلق اقتصاد حر ومستدام، إلا أن تطبيقها أدى إلى نتائج عكسية في المدى القصير. وقد تضمنت سياسات "العلاج بالصدمة" التي تبنتها الحكومة الروسية تحرير الأسعار وخصخصة الشركات الحكومية، مما أدى إلى انهيار العديد من الصناعات والشركات، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير.[1]

ومع انهيار النظام الاقتصادي السوفيتي فقد العديد من الروس وظائفهم مما دفع الكثيرين إلى الفقر.و لم تكن الحكومة قادرة على توفير شبكة أمان اجتماعي كافية للتعامل مع هذه الأزمة مما أدى إلى زيادة معدلات الفقر وتفاقم التفاوت الاجتماعي. على سبيل المثال في عام 1993 كان حوالي 30% من السكان يعيشون تحت خط الفقر وهو ارتفاع كبير مقارنة بما كان عليه الوضع في الحقبة السوفيتية.[2]

2. التدهور في الصحة العامة والخدمات الاجتماعية

كانت الدولة توفر نظام رعاية صحية شامل يمول بشكل كامل من قبل الحكومة ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تدهور هذا النظام بشكل كبير بسبب تقليص التمويل الحكومي وزيادة الخصخصة في قطاع الصحة وقد أدى هذا إلى انخفاض جودة الخدمات الصحية وزيادة معدلات الأمراض والوفيات، خاصة بين الفئات الأكثر ضعفًا مثل كبار السن

[1]Anders Åslund and Robert W. Vishny, **"How Russia Became a Market Economy,"** Journal of Economic Literature 34, no. 3 (1996): 1388.
[2]Hoffman, Op.cit. 216

والأطفال كما تأثرت نظم التعليم والرعاية الاجتماعية بشكل كبير. واجهت العديد من المدارس والجامعات نقصًا حادًا في التمويل، مما أدى إلى تدهور جودة التعليم. كذلك، عانت نظم الضمان الاجتماعي من نفس المشكلات، حيث لم تعد الدولة قادرة على توفير الدعم الكافي للمتقاعدين والعاطلين عن العمل مما أدى إلى زيادة الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي.[1]

3. تفكك الروابط الاجتماعية وتزايد الجريمة

فقد العديد من الروس الإحساس بالاستقرار والأمان الذي كان يوفره النظام السابق وفي ظل الفوضى الاقتصادية والسياسية ارتفعت معدلات الجريمة بشكل كبير وانتشرت الجريمة المنظمة بشكل خاص حيث سيطرت عصابات المافيا على أجزاء كبيرة من الاقتصاد غير الرسمي واستغلت الفراغ القانوني الناتج عن انهيار النظام القانوني السوفيتي كما أدت الخصخصة السريعة للشركات الحكومية إلى خلق طبقة صغيرة من الأثرياء (الأوليغارشية) الذين سيطروا على الاقتصاد والسياسة، مما أثار استياءً واسعًا بين الشعب، أدى هذا إلى تزايد الاستقطاب الاجتماعي وفقدان الثقة في الحكومة والمؤسسات الجديدة التي ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.[2]

4. الهجرة الداخلية والخارجية

شهدت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي موجات كبيرة من الهجرة سواء الداخلية أو الخارجية فالعديد من الروس، وخاصة من المناطق الريفية والصناعية التي تضررت بشدة من الانهيار الاقتصادي وانتقلوا إلى المدن الكبرى بحثًا عن فرص عمل وظروف معيشية أفضل ولقد أدت هذه الهجرة الداخلية إلى اكتظاظ المدن وزيادة الضغط على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية في هذه المدن في الوقت نفسه اختار العديد من الروس الهجرة إلى الخارج بحثًا عن فرص أفضل

[1] Mark G. Field, **"The Health Crisis in the Former Soviet Union: A Report from the 'Post-War' Zone**," Social Science & Medicine 41, no. 11 (1995): 1469–1478.
[2] Louise Shelley, **"Post-Soviet Organized Crime: A New Form of Authoritarianism,"** Demokratizatsiya 4, no. 2 (2014): 225–243.

في الدول الغربية حيث هاجرت نسبة كبيرة من المهنيين والأكاديميين إلى دول مثل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، مما أدى إلى "هجرة الأدمغة" وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في روسيا.[1]

[1] Anatoly Vishnevsky, **"Mortality in Russia: The Second Epidemiological Revolution That Never Was**," Demographic Review (English Selection), no. 1 (2015): 4–33.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في عهد يلتسين

شكلت الإصلاحات الاقتصادية والسياسية جزءًا أساسيًا من استراتيجية روسيا للتحول من نظام الشيوعية إلى اقتصاد السوق والديمقراطية وكانت هذه الإصلاحات تهدف إلى معالجة الأزمات الاقتصادية التي نشأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتعزيز الأسس السياسية الجديدة للدولة. شملت الإصلاحات تغييرات جذرية في السياسات الاقتصادية مثل الخصخصة وإعادة هيكلة الشركات بالإضافة إلى إدخال إصلاحات سياسية تهدف إلى تأسيس نظام ديمقراطي وكانت هذه الإصلاحات ضرورية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتطوير المؤسسات السياسية لكنها جاءت أيضًا مع تحديات وصعوبات كبيرة أثرت على مختلف جوانب الحياة الروسية.

أولا: التحولات الاقتصادية

1. سياسة "العلاج بالصدمة" والخصخصة الشاملة

كانت روسيا تعاني من انهيار في الإنتاج الصناعي وارتفاع معدلات التضخم بشكل غير مسبوق ونقص حاد في السلع الأساسية مما أدى إلى تدهور مستوى المعيشة بشكل عام وفي ظل هذه الظروف قررت الحكومة الروسية بقيادة بوريس يلتسين تبني سياسة اقتصادية جذرية تُعرف باسم "العلاج بالصدمة"لتحويل الاقتصاد الروسي من نظام مركزي مخطط إلى اقتصاد سوق حر بسرعة.

وفقًا للاقتصادي **جيفري ساكس** الذي كان أحد المهندسين الرئيسيين لسياسة "العلاج بالصدمة" فقد تضمنت هذه السياسة تحرير الأسعار تحرير التجارة، وإصلاح العملة وكان الهدف من هذه السياسات تحرير الاقتصاد من القيود الحكومية التي كانت تفرضها السلطات السوفيتية في الماضي، ومن الخطوات الرئيسية التي اتخذتها الحكومة الروسية كانت رفع القيود عن أسعار معظم السلع، وهو ما أدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار خلال فترة قصيرة فعلى الرغم من أن هذا

التحرير كان يهدف إلى تحفيز الإنتاج وزيادة العرض إلا أن نتائجه الفورية كانت تدهور مستوى المعيشة لمعظم الروس حيث ارتفعت تكاليف المعيشة بشكل ملحوظ، بينما لم ترتفع الأجور بما يتناسب مع هذا الارتفاع.[1]

من جانب آخر كان جزء أساسي من هذه الإصلاحات هو برنامج الخصخصة الذي كان يهدف إلى نقل ملكية الشركات الحكومية إلى القطاع الخاص وكانت الفكرة أن الخصخصة ستساعد في تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحفيز الاستثمار ومع ذلك فإن الخصخصة نُفذت بطريقة غير شفافة مما أدى إلى تحويل الأصول الاستراتيجية للدولة إلى مجموعة صغيرة من الأفراد بأسعار منخفضة للغاية، وهم الذين أصبحوا يعرفون فيما بعد بـ"الأوليغارشية".[2]

2. أثار الخصخصة على الاقتصاد والمجتمع

أحدثت الاصلاحات بعض النجاحات على المدى القصير لكنها رافقتها مشكلات اجتماعية واقتصادية هائلة ومن الناحية الإيجابية ساهمت هذه السياسات فيخفض التضخم الذي كان خارج السيطرة في بداية التسعينيات، كما أدت إلى تحسين بعض جوانب الاقتصاد مثل إرساء أسس اقتصاد السوق الحر وتشجيع المبادرات الخاصة، بالإضافة إلى ذلك نجحت الحكومة في جذب استثمارات أجنبية بفضل تحرير التجارة وتبسيط بعض الإجراءات البيروقراطية، لكن على الجانب الآخر كانت هذه الإصلاحات مؤلمة للغاية للأغلبية العظمى من الشعب الروسي، لأن تبني نظام السوق الحر بدون وجود بنية تحتية قانونية وتنظيمية قوية أدى إلى فوضى اقتصادية استفادت منها القلة على حساب الأغلبية بحيث ارتفعت معدلات الفقر والبطالة بشكل كبير، حيث تم تسريح ملايين العمال مع إغلاق العديد من المصانع والشركات التي لم تستطع التكيف مع النظام الجديد و إلى جانب ذلك فقد أدى نقص التنظيم المناسب للخصخصة إلى تزايد الفساد، حيث استخدمت النخبة الحاكمة والقريبة من السلطة نفوذها لجمع ثروات ضخمة من خلال شراء الأصول الحكومية بأثمان بخسة كما أن السياسات المالية التي تبنتها الحكومة لم تكن قادرة على التعامل مع الضغوط

[1] Jeffrey Sachs, **Poland's Jump to the Market Economy** (Cambridge, MA: MIT Press, 1993), 50.
[2] Simon Johnson, **Russia's Market Transition: The Failures of Privatization** (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996), 113.

الاقتصادية الخارجية، مما أدى إلى أزمة مالية كبيرة في عام 1998 وقد أعلنت الحكومة الروسية عجزها عن سداد ديونها الداخلية والخارجية، وهو ما تسبب في انهيار الروبل وتدهور الوضع الاقتصادي بشكل عام.[1]

لقد كانت الأزمة المالية لعام 1998 نتيجة مباشرة للسياسات الاقتصادية غير المتوازنة وسوء إدارة الاقتصاد إلى جانب الاعتماد الكبير على أسعار النفط التي كانت في تراجع في تلك الفترة وأدت هذه الأزمة إلى زيادة الفقر وفقدان الثقة في الحكومة الروسية والإصلاحات الاقتصادية وكانت نقطة تحول بالنسبة للعديد من الروس الذين بدأوا يشككون في فعالية نظام السوق الحر والخصخصة التي أضرت بهم بشكل كبير.[2]

ومن أهم الدروس التي يمكن استخلاصها من سياسات "العلاج بالصدمة" والخصخصة في روسيا هو أن التحولات الاقتصادية السريعة يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية إذا لم تُصاحبها بنية تحتية وقانونية وتنظيمية قوية، كما أن التخصيص العشوائي للأصول الحكومية يمكن أن يؤدي إلى تعميق الفجوة الاجتماعية وزيادة الفساد، و هذا ما حدث في روسيا.

ثانيا: إعادة هيكلة النظام السياسي

1. التحول نحو نظام ديمقراطي تعددي

واجهت روسيا ضرورة التحول من نظام حكم شمولي مركزي إلى نظام ديمقراطي تعددي وكانت هذه الفترة معروفة بتحولها نحو إرساء قواعد الديمقراطية، وهو تحول شهد العديد من التعقيدات والمشاكل. في عام 1993، أقر الرئيس بوريس يلتسين دستورًا جديدًا يعتبر نقطة تحول حاسمة في تاريخ روسيا الحديث، ووفقًا للدستور الجديد تم تأسيس نظام رئاسي قوي، يفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية،[3] ولقد لقد ساهم الدستور في تأسيس مؤسسات ديمقراطية مثل البرلمان والمجالس المحلية وكان الهدف هو تعزيز الديمقراطية والتمثيل الشعبي كما كان الدستور الجديد يهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسيبعد سنوات من الفوضى الاقتصادية والسياسية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي تم إنشاء

[1] Pipes, Op.cit, 215
[2] World Bank, Op.cit, 32
[3] Stephen White, **Russia's New Politics: The Management of a Postcommunist Society** (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), 74.

برلمان جديد يتكون من مجلس الدوما (المجلس الأدنى) ومجلس الاتحاد (المجلس الأعلى) حيث تم منح الشعب الروسي حق انتخاب ممثليهم في هذه المؤسسات فمن الناحية النظرية كان من المفترض أن يسهم هذا التحول في تعزيز فصل السلطات وتحقيق موازنة بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية لكن الواقع كان أكثر تعقيدًا.ورغم هذه الجهود المبذولة لم يكن التحول الديمقراطي في روسيا سلسًا أو خاليًا من العقبات، فقد كانت الانتخابات التي جرت في التسعينيات يشوبها التزوير والفساد حيث تم توجيه الانتخابات لصالح الفئات الحاكمة أو الشخصيات المقربة من السلطة، بالإضافة إلى ذلك كانت وسائل الإعلام تحت سيطرة الأوليغارشية المالية التي استخدمت هذه الوسائل لدعم مرشحيها المفضلين وهو ما أدى إلى تشويه العملية الديمقراطية وقد أدى هذا التأثير إلى ظهور نظام سياسي يميل إلى السلطوية حيث احتفظ الرئيس بصلاحيات واسعة على حساب البرلمان والقضاء مما قلل من التوازن الذي كان من المفترض أن يتحقق.[1]

2. الأزمات السياسية والنزعات الانفصالية

لقد كانت النزعات الانفصالية واحدة من أخطر التحديات السياسية التي واجهت روسيا خلال التسعينيات بعد إعلان استقلال بعض الأقاليم عن روسيا وخاصة إقليم الشيشان حيث بدأت الحكومة الروسية تواجه تمردات عسكرية وانفصالية تهدد وحدة البلاد وفي عام 1991 أعلنت الشيشان استقلالها من جانب واحد إلا أن الحكومة الروسية رفضت الاعتراف بذلك مما أدى إلى اندلاع حربين مدمرتين بين الجيش الروسي والمقاتلين الشيشانيين. و لقد كانت حرب الشيشان رمزًا للفشل السياسي الروسي في إدارة التنوع العرقي والقومي داخل البلاد حيث بدأت الحرب الأولى في عام 1994 واستمرت حتى عام 1996 وأسفرت عن مقتل الآلاف من الجنود الروس والمدنيين الشيشانيين وعلى الرغم من أن الحكومة الروسية استطاعت في نهاية المطاف إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار إلا أن الشيشان ظلت عمليًا مستقلة

[1] Jay Bergman, **"Was the Soviet Union Totalitarian? The View of Soviet Dissidents and the Reformers of the Gorbachev Era,"** Studies in East European Thought 50 (1998): 247–281.

خلال تلك الفترة وبعد سنوات قليلة اندلعت الحرب الثانية في الشيشان عام 1999 تحت قيادة فلاديمير بوتين، الذي اعتمد سياسة أكثر صرامة تجاه الانفصاليين الشيشانيين مما أدى في النهاية إلى إعادة السيطرة الروسية على الإقليم.[1]

لقد كانت التمردات في الشيشان دليلًا على ضعف الحكومة المركزية في موسكو وعجزها عن فرض سيطرتها على جميع الأقاليم كما أنها كانت مؤشرًا على التوترات الداخلية التي تفاقمت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حيث تداخلت العوامل السياسية والعرقية والدينية في ذلك النزاع، وبالرغم من تحقيق بعض الاستقرار مع بداية الألفية الجديدة إلا أن الحربين أثرتا بشكل كبير على استقرار روسيا وعلى سمعة النظام السياسي حيث أظهرتا محدودية قدرات الدولة في التعامل مع النزعات الانفصالية بشكل فعال.

3. تكريس السيطرة على وسائل الإعلام

ومع بداية سياسة الخصخصة وقعت وسائل الإعلام الروسية تحت سيطرة الأوليغارشيين الذين استخدموها لتعزيز نفوذهم السياسي والاقتصادي ولقد كانت وسائل الإعلام الروسية خلال التسعينيات وسيلة فعالة في دعم سياسات الحكومة والتأثير على الرأي العام لصالح شخصيات معينة فعلى سبيل المثال لعبت دورًا رئيسيًا في دعم بوريس يلتسين خلال حملته الانتخابية في عام 1996 حيث تم تصوير يلتسين كمنقذ للديمقراطية والاقتصاد بينما تم تشويه صورة منافسيه السياسيين وهذا النوع من التحكم في وسائل الإعلام أضر بشكل كبير بالتعددية السياسية وحرية الصحافة حيث لم يكن هناك مجال حقيقي لظهور أصوات معارضة أو آراء نقدية تجاه سياسات الحكومة أو الأوليغارشية.[2]

تلك السيطرة المفرطة على وسائل الإعلام لم تسهم فقط في تشويه العملية الانتخابية بل أضرت أيضًا بعملية التحول الديمقراطي في تعزيز السلطوية وترسيخ نفوذ النخبة الحاكمة بدلاً من تعزيز ثقافة ديمقراطية تعددية.

[1] Thomas de Waal and Carlotta Gall, **Chechnya: A Small Victorious War** (London: Brassey's, 1997), 48.
[2] Collins, Op.cit. p. 122

4. الصراع بين السلطات

كانت العلاقة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في روسيا متوترة للغاية فعلى الرغم من تبني دستور جديد يهدف إلى تعزيز فصل السلطات إلا أن النظام السياسي الروسي كان يميل إلى تركيز السلطة في يد الرئيس حيث كان الرئيس يلتسين يتمتع بصلاحيات واسعة شملت القدرة على تعيين وإقالة الحكومات وحل البرلمان والدعوة إلى استفتاءات شعبية، وبسبب هذه الصلاحيات الواسعة أصبح الرئيس الشخصية المحورية في النظام السياسي الروسي.

في المقابل كان البرلمان الروسي وخاصة مجلس الدوما في موقف ضعيف نسبيًا فعلى الرغم من أنه كان يملك بعض الصلاحيات التشريعية إلا أن تأثيره كان محدودًا بسبب الصلاحيات الواسعة للرئيس، و في عام 1993 شهدت روسيا أزمة دستورية عندما حاول يلتسين حل البرلمان بعد خلاف حول صلاحيات الرئيس وقد انتهت هذه الأزمة بتدخل عسكري حيث أمر يلتسين القوات المسلحة بقصف مبنى البرلمان، مما أدى إلى مقتل العشرات من النواب والمتظاهرين، وكانت هذه الأحداث دليلاً على الفجوة العميقة بين السلطات، وأظهرت أن التحول الديمقراطي لم يكن يسير بشكل سلس وأنه بدلاً من تعزيز ثقافة التفاوض السياسي بين السلطات المختلفة، ولقد أصبح النظام الروسي يعتمد بشكل أكبر على استخدام القوة لحل النزاعات السياسية وقد هذا الوضع إلى إضعاف المؤسسات الديمقراطية حيث أصبحت السلطة مركزة بشكل كبير في يد الرئيس، مما قلل من فرص تطوير نظام ديمقراطي تعددي حقيقي وعلى الرغم من تبني دستور جديد وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، إلا أن النظام السياسي الروسي ظل هشًا ومشوبًا بالفساد والصراعات الداخلية، وكانت الانتخابات في الغالب غير نزيهة والنخب السياسية والاقتصادية كانت تسيطر على معظم جوانب الحياة السياسية في البلاد.[1]

[1] سليم عمارة، **بوتين: صراع الثروة والسلطة** (القاهرة: دار النهضة مصر للنشر، 2015)، 7–8.

المطلب الثالث: التحديات التي واجهت الدولة خلال فترة التحول

واجهت روسيا العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية نتيجة للتحول السياسي والاقتصادي الجذري. في المقابل، تم تحقيق بعض المكاسب والنجاحات، رغم الصعوبات وسنستعرض هنا التحديات التي واجهتها البلاد وكذلك المكاسب التي تم تحقيقها.

أولا:التدهور الاقتصادي والمعيشي

لقد ارتفع معدل الفقر بشكل كبير حيث انخفضت الرواتب الحقيقية وتدهورت ظروف المعيشة لغالبية السكان وكانت الحكومة تأمل في أن تؤدي الإصلاحات الاقتصادية إلى تحسين الوضع على المدى الطويل لكن الآثار الفورية كانت مؤلمة لمعظم المواطنين، وبين عامي 1992 و1993 قفزت معدلات التضخم إلى أكثر من 2000% مما أدى إلى تآكل المدخرات الشخصية للسكان وتراجعت القدرة الشرائية فوجد الأشخاص الذين اعتمدوا على مدخراتهم لمواجهة الأزمات أنفسهم غير قادرين على شراء السلع الأساسية مثل الغذاء والدواء وفقدت العائلات المدخرات التي جمعتها على مدى سنوات بسبب التضخم مما أدى إلى حالة من الفقر العميق لم تكن معروفة في الحقبة السوفيتية.[1]

لقد كانت البطالة أيضًا من أكبر التحديات التي واجهت الشعب الروسي خلال تلك الفترة بسبب خصخصة الشركات الحكومية التي أدت إلى إغلاق العديد من المصانع التي كانت تعتبر غير مربحة، مما تسبب في فقدان ملايين الأشخاص لوظائفهم، كما أن العمال الذين كانوا يعتمدون على القطاع الصناعي المملوك للدولة فقدوا الأمان الوظيفي الذي كانوا يتمتعون به في النظام السوفيتي، وأصبحوا يواجهون صعوبة في العثور على وظائف جديدة في اقتصاد السوق الجديد.

بالإضافة إلى ذلك لم يكن هناك نظام دعم اجتماعي كافٍ للتعامل مع هذه الصدمات،فهذا التحول السريع من نظام مركزي إلى اقتصاد سوق حر أدى إلى تغيرات جذرية في البنية الاجتماعية واضطر الكثير من الناس إلى التكيف مع نمط حياة جديد غير مألوف لهم.[2]

[1] World Bank, Op.cit. 12

[2] Igor Filatochev and Richard Bradshaw, **"The Soviet Hyperinflation: Its Origins and Impact throughout the Former Republics,"** Soviet Studies 44, no. 5 (1992): 739–759.

ثانيا: انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي

إلى جانب التدهور الاقتصادي كان انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي من أكبر التحديات التي واجهتها روسيا حيث وقعت انقسامات سياسية داخل الحكومة وكذلك الصراعات بين السلطة التنفيذية والتشريعية، بالإضافة إلى التوترات القومية والانفصالية، وكانت هذه عوامل رئيسية في خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار وعلى الرغم من اعتماد دستور جديد في عام 1993 إلا أن الصراع بين الرئيس والبرلمان بقي مستمرًّان ففي عام 1993 وصل الصراع بين بوريس يلتسين والبرلمان إلى ذروته عندما أمر يلتسين الجيش بقصف البرلمان الروسي في مواجهة مباشرة بين السلطتين، وكان هذا الحدث دليلاً على هشاشة المؤسسات الديمقراطية في روسيا وحدود قدرتها على تحقيق الاستقرار، وبالتوازي مع الصراع السياسي الداخلي وكانت روسيا تواجه نزاعات انفصالية تهدد وحدتها، فكانت حرب الشيشان من أبرز الأمثلة على هذه التحديات، حيث رفضت الشيشان وهي جمهورية ذات أغلبية مسلمة في جنوب روسيا، الخضوع لسيطرة الحكومة المركزية وأعلنت استقلالها في عام 1991 ولكن الحكومة الروسية رفضت الاعتراف بهذا الاستقلال مما أدى إلى حربين مدمرتين بين الجيش الروسي والمقاتلين الشيشانيين ولم تضعف هذه الحرب فقط القدرة العسكرية الروسية بل كشفت عن الانقسامات الداخلية في روسيا وفشل الحكومة في التعامل مع التنوع العرقي والديني داخل البلاد.[1]

بالاضافة إلى ذلك كان الفساد والمحسوبية من العوامل الرئيسية التي زادت من تعقيد الوضع السياسي والاجتماعي فالعديد من المؤسسات الحكومية أصبحت تخضع للنفوذ الشخصي حيث استفاد المسؤولون من الخصخصة لجمع ثروات شخصية، كما أن الفساد انتشر في جميع مستويات المجتمع مما أدى إلى فقدان الثقة في الحكومة والنظام السياسي بشكل عام. هذا الجو من الفساد وعدم الاستقرار جعل من الصعب تنفيذ الإصلاحات الضرورية بطريقة فعالة وعادلة، حيث كانت الأولوية غالبًا لتحقيق مصالح النخبة على حساب الشعب[2]

[1] Jane R. Zavisca, **Housing the New Russia** (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2017), 102.
[2] Ibid.

ثالثا: التحديات الصحية والديموغرافية

كان للتحولات الاقتصادية والاجتماعية السلبية تأثيرات مباشرة على الصحة العامة للسكان وتدهور الخدمات الصحية، ومع انخفاض تمويل القطاع الصحي، أصبحت المستشفيات تفتقر إلى الأدوية والمعدات مما أدى إلى زيادة في معدلات الوفيات خاصة بين الفئات الأكثر ضعفًا مثل كبار السن والأطفال، ووفقًا لبعض الدراسات كان الإدمان على الكحول من أكبر المشاكل الصحية التي تفاقمت، إذ دفعت الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية العديد من الروس إلى الاعتماد على الكحول كوسيلة للهروب من الواقع الصعبن وقد ارتفعت معدلات الوفاة المرتبطة بالكحول، مثل التسمم الكحولي وأمراض الكبد بشكل كبير خلال هذه الفترة،كما أن انتشار الفقر وسوء التغذية ساهم في زيادة الأمراض المعدية، بما في ذلك السل والأمراض المرتبطة بالفقر.[1]

بالإضافة إلى ذلك واجهت روسيا أزمة ديموغرافية حادة خلال هذه الفترة معدلات المواليد انخفضت بشكل ملحوظ، حيث كان الأزواج يترددون في إنجاب الأطفال بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة في نفس الوقت ارتفعت معدلات الوفيات نتيجة للتدهور الصحي والظروف المعيشية القاسية، ونتيجة لذلك بدأت روسيا تشهد تراجعًا في عدد السكان مما أثار قلقًا كبيرًا بين صناع القرار حول مستقبل البلاد، ولم تكن الأزمة الديموغرافية مقتصرة على انخفاض معدلات المواليد والوفيات المرتفعة فقط، بل أن البلاد كانت تواجه أيضًا هجرة سلبية، حيث هاجر العديد من الروس إلى الخارج بحثًا عن فرص أفضل خاصة من الكفاءات العالية والمتعلمين، كانت تشكل تهديدًا طويل الأمد على التنمية الاقتصادية في روسيا، حيث فقدت البلاد جزءًا كبيرًا من مواردها البشرية المؤهلة[2].

[1] Boris Porfiriev and Greg Simons, **Crises in Russia: Contemporary Management Policy and Practice from a Historical Perspective** (London: Routledge, 2016), 89.
[2] Ipid.

4.التحديات الاجتماعية والثقافية

شهدت روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي تحولًا عميقًا في القيم الاجتماعية والثقافية، نتيجة الانتقال المفاجئ من نظام اشتراكي يقوم على الجماعية والتكافل إلى اقتصاد السوق الحر، في ظل الدولة السوفيتية كانت القيم المهيمنة تتمثل في المساواة، والانضباط الجماعي، والتضحية من أجل المصلحة العامة، غير أن هذه القيم بدأت تتآكل تدريجيًا مع سياسات الخصخصة والانفتاح الاقتصادي التي تبنتها الدولة في تسعينيات القرن العشرين، ما أدى إلى صعود الفردانية والأنانية الاقتصادية وتغليب الربح الشخصي على المصلحة المجتمعية.[1]

أدى هذا التحول القيمي إلى نتائج اجتماعية ملموسة أبرزها اتساع الفجوة بين الطبقات فقد ظهرت طبقة من الأثرياء الجدد الذين راكموا ثروات ضخمة خلال فترات الخصخصة العشوائية، واستأثروا بامتيازات اقتصادية وسياسية هائلة.[2] في المقابل غالبية السكان كانوا يعانون من تدني مستويات المعيشة وارتفاع نسب الفقر والبطالة ولم يكن التفاوت بين الأغنياء والفقراء مسألة اقتصادية فحسب بل أصبح مسألة اجتماعية وثقافية تهدد التماسك المجتمعي، خاصة مع تراجع الثقة في مؤسسات الدولة وتزايد مظاهر الاستبعاد الاجتماعي.[3]

ومن منظور نظري يمكن فهم هذا التحول ضمن إطار نظريات التحديث التي تفترض أن الانتقال السريع نحو اقتصاد السوق والديمقراطية دون وجود مؤسسات قوية وثقافة سياسية راسخة، قد يؤدي إلى نتائج عكسية، منها ضعف الانتماء الوطني وصعود الولاءات الضيقة ،كما تفسر بعض المقاربات الثقافية هذا التراجع في القيم الجماعية على أنه نتيجة لفقدان الإيديولوجيا الجامعة مما خلق فراغًا قيميا ملأته النزعات الفردية والانتماءات العرقية الضيقة. [4]

[1] Richard Sakwa, ***Russian Politics and Society***, 4th ed. (London: Routledge, 2008), 149–150
[2] Ibid., 151–153
[3] Stephen White, ***Understanding Russian Politics*** (Cambridge: Cambridge University Press, 2011), 88–91

المطلب الرابع:المكاسب المحققة خلال الفترة الانتقالية

رغم الصعوبات البنيوية والتحديات الحادة التي واجهتها روسيا عقب انهيار الاتحاد السوفياتي إلا أنّ المرحلة الانتقالية لم تخلُ من مكاسب مهمة ساهمت في رسم ملامح الدولة الروسية الحديثة، ورغم طغيان مظاهر الاضطراب والانقسام شكّلت هذه الإنجازات نواة لإعادة تشكيل مؤسسات الدولة ومجتمعها وأسست لتحولات لاحقة في عهد بوتين.

أولا: على الصعيد الاقتصادي

بدأت روسيا في ترسيخ ملامح اقتصاد السوق من خلال تحرير الأسعار وتشجيع القطاع الخاص والانفتاح على الاستثمار الأجنبي مما وضع الأساس لتحولات اقتصادية أعمق في العقود اللاحقة.

1. بناء أسس اقتصاد السوق

مثّل إرساء دعائم اقتصاد السوق في روسيا خطوة حاسمة نحو إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وتحوّله من نظام موجه قائم على التخطيط المركزي إلى نظام رأسمالي ليبرالي يعتمد على آليات العرض والطلب، وقد تمثّل هذا التحوّل في عدة أبعاد أساسية، أبرزها :تحرير الأسعار حيث أُلغيت الرقابة الحكومية على الأسعار في مطلع عام 1992، مما أدى إلى تفكيك الاحتكار الحكومي للسوق، بالرغم من الانفجار التضخمي الحاد الذي نجم عن ذلك ثم الخصخصة الواسعة والتي جرت عبر برامج توزيع القسائم (**vouchers**) التي منحت المواطنين ملكية رمزية في الشركات الحكومية السابقة لكنها في الواقع مهدت لتركّز الثروة في أيدي أقلية إضافة إلى تحرير التجارة الخارجية وإزالة الحواجز الجمركية وهو ما سمح باندماج الاقتصاد الروسي في الأسواق العالمية وكذلك إنشاء نظام مصرفي مستقل وتطوير مؤسسات مالية جديدة، رغم هشاشتها وضعف الرقابة في تلك المرحلة. شكلت هذه السياسات، على عيوبها اللبنة الأولى لبناء اقتصاد قائم على المبادرة الفردية، والملكية الخاصة، والمنافسة السوقية وهو ما يُعدّ من السمات الأساسية لأي اقتصاد سوق حديث.[1]

[1] Aslund, Anders. **How Russia Became a Market Economy**. Washington, D.C.: Brookings Institution, 1995, 84–89.

2.تحرير الاقتصاد من سيطرة الدولة:

أحد أبرز المكاسب التي حققتها روسيا كان إنشاء أسس اقتصاد السوق الحر بعد سنوات طويلة من النظام الاشتراكي المركزي كان من الضروري تحويل الاقتصاد الروسي إلى نموذج يعتمد على السوق الحرة والمنافسة شهدت هذه الفترة بداية تحرير الاقتصاد من سيطرة الدولة التي كانت تتحكم في كافة الجوانب الاقتصادية تقريباً، بما في ذلك الإنتاج والتوزيع والتسعير ولم يكن التحول سهلا حيث واجهت روسيا صعوبات هائلة في تحرير الاقتصاد بسبب الفوضى التي صاحبت انهيار الاتحاد السوفيتي، مثل التضخم الكبير والفساد، ومع ذلك تمكنت بعض القطاعات الاقتصادية من التكيف والنمو في ظل النظام الجديد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتي كانت شبه غائبة في الحقبة السوفيتية، بدأت تظهر وتزدهر مما ساهم في تنويع الاقتصاد الروسي تدريجياً.[1]

3. نمو القطاع الخاص وتطور المؤسسات المالية:

شكّل نمو القطاع الخاص وتطوّر المؤسسات المالية إحدى الركائز الجوهرية في عملية الانتقال نحو اقتصاد السوق في روسيا خلال تسعينيات القرن العشرين. فقد أدّى تفكيك النظام الاقتصادي المركزي إلى فسح المجال أمام تأسيس آلاف الشركات الخاصة في مختلف القطاعات ليس فقط في المجالات التقليدية كالصناعة والزراعة، بل أيضًا في قطاعات ناشئة كالاتصالات، التكنولوجيا، والخدمات المالية. هذا النمو في المبادرات الخاصة ساهم في تحفيز الابتكار وزيادة الإنتاجية، كما أسهم في استيعاب نسبة من اليد العاملة التي فقدت وظائفها في المؤسسات الحكومية السابقة.[2]

إلى جانب ذلك شكّلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة عاملًا حاسمًا في دعم الاقتصاد الروسي في ظل محدودية الموارد الداخلية. ولقد استقطبت روسيا استثمارات واسعة النطاق،خاصة في قطاعات الطاقة والنفط والغاز، مما ساعد على تطوير البنية التحتية لهذه القطاعات الحيوية وتعزيز موقع البلاد على خريطة الاقتصاد العالمي.[3]

---

[1] Jan Svejnar, **"Transition Economies: Performance and Challenges,"** Journal of Economic Perspectives 16, no. 1 (2002): 3–28.

[2] Åslund, Op. cit, 122–125

[3] Philip Hanson, **The Rise and Fall of the Soviet Economy: An Economic History of the USSR from 1945** (London: Pearson Education, 2003), 185–187.

وفي الوقت نفسه شهد القطاع المالي طفرة ملحوظة حيث تم تأسيس عدد كبير من البنوك الخاصة وشركات التمويل وهو ما أتاح فرصًا جديدة للحصول على الائتمان، وساهم في بناء سوق مالي ناشئ رغم هشاشته في تلك الفترة، ورغم أن النظام المالي واجه أزمات حادة، ولا سيما الأزمة المالية في عام 1998 إلا أن المرحلة كانت تأسيسية لتطور القطاع المصرفي وتوسيع دور المؤسسات المالية في الاقتصاد الروسي.[1]

وبذلك فإن نمو القطاع الخاص وتطور البنية المالية لم يكونا مجرد نتائج مباشرة للخصخصة بل كانا أيضًا مكاسب استراتيجية مهدت لاحقًا لتثبيت الاستقرار الاقتصادي وتعزيز قدرة الدولة على جذب الاستثمار والنمو في مرحلة ما بعد التسعينيات.

ثانيا :على الصعيد السياسي

خلال المرحلة الانتقالية بدأت روسيا إعادة بناء مؤسسات الدولة السياسية حيث تم إصدار الدستور وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية تعددية مما مثّل خطوة أولى نحو إرساء ملامح النظام الديمقراطي رغم هشاشته وضعف تطبيقه على أرض الواقع.

1.إقرار دستور 1993: لقد مثّل إقرار دستور جديد لروسيا إحدى أهم الخطوات في هذا الاتجاه حيث سعى إلى إرساء قواعد نظام ديمقراطي تعددي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات ويكفل الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين بما في ذلك حرية التعبير وحق الانتخاب والملكية الفردية.[2]

وقد أتى هذا الدستور في أعقاب صراع سياسي حاد بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بلغ ذروته في أزمة أكتوبر 1993 مما أضفى على تبنّيه طابعًا حاسمًا في تثبيت سلطات الرئيس وتعزيز الإطار القانوني للدولة الجديدة.[3]

[1] David Woodruff, **Money Unmade: Barter and the Fate of Russian Capitalism** (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999), 98–101.
[2] Remington, **Thomas F. *Politics in Russia*. 6th ed. New York: Pearson Longman**, 2011, 113–117
[3] McFaul, Michael. ***Russia's Unfinished Revolution: Political Change from Gorbachev to Putin*.** Ithaca: Cornell University Press, 2001, 85–89.

ورغم أن تطبيق المبادئ الديمقراطية ظل يعاني من تذبذب وهيمنة السلطة التنفيذية في كثير من الأحيان، إلا أن تبنّي الدستور شكّل من الناحية الرمزية والقانونية تحولًا كبيرًا نحو إعادة بناء الدولة الروسية على أسس مغايرة تمامًا للمنظومة السوفياتية،كما أدّى إلى إنشاء مؤسسات تمثيلية جديدة ومن أبرزها البرلمان بغرفتيه (الدوما ومجلس الاتحاد)، إضافة إلى المجالس المحلية، وهو ما عزز من إشراك المواطنين – ولو جزئيًا – في العملية السياسي، ومع أن هذه المؤسسات ظلت محدودة التأثير خلال السنوات الأولى، إلا أنها أرست الشكل العام للنظام السياسي الروسي في الحقبة اللاحقة.[1]

3. تنظيم الانتخابات:

من أبرز مكاسب المرحلة الانتقالية هو تنظيم انتخابات تعددية حرة نسبياً، قد اعتُبرت سابقة في التاريخ السياسي الروسي المعاصر، إذ أتاحت للمواطنين للمرة الأولى المشاركة في اختيار ممثليهم على المستويين البرلماني والرئاسي، وقد بدأت هذه التجربة مع انتخابات مجلس الدوما في عام 1993 ثم الانتخابات الرئاسية عام 1996 التي شهدت تنافسًا سياسيًا حقيقيًا بين مرشحين من توجهات مختلفة، وفي مقدمتهم بوريس يلتسين وغينادي زيوغانوف مرشح الحزب الشيوعي.[2] ورغم وجود اتهامات بالتزوير وتدخلات إعلامية ومالية لصالح السلطة التنفيذية، فقد مثّلت هذه الانتخابات خطوة مهمة نحو توسيع الشرعية السياسية للنظام الجديد ومنحت المواطنين فرصة غير مسبوقة للتعبير عن خياراتهم السياسية.[3]

لقد أظهرت نتائج الانتخابات وتفاعل الناخبين معها نوعًا من القبول الشعبي المبدئي لفكرة الديمقراطية التعددية، حتى وإن كانت هذه الديمقراطية لا تزال في طور التأسيس وتعاني من اختلالات واضحة،كما ساعدت الانتخابات على تثبيت بعض الآليات الديمقراطية مثل الحملات الانتخابية العلنية، وتعدد الأحزاب، وحرية الترشيح، وهي عناصر لم تكن موجودة في العهد السوفياتي، وعلى الرغم من هشاشة هذه التجربة، إلا أن تلك الانتخابات مثّلت نقطة انطلاق

[1] Sakwa, Op. Cit, 142–147.
[2] Remington, Op. Cit., 113–117
[3] McFaul, Op. Cit., 85–89

رمزية ومؤسساتية نحو بناء ديمقراطية روسية بملامح خاصة، ظلت محل جدل بين من يرى فيها تجربة فاشلة، ومن يعتبرها خطوة ضرورية ضمن مسار طويل ومعقد.[1]

3.ترسيخ بعض مظاهر الديمقراطية: رغم ما حققته روسيا من خطوات أولية نحو التحول الديمقراطي خلال التسعينيات فإنها لم تتمكن من ترسيخ نظام ديمقراطي مستقر ومستدام بالمعايير الكلاسيكية للديمقراطيات الليبرالية فقد واجهت مجموعة من التحديات البنيوية والمعقدة، أبرزها تفشي الفساد داخل مؤسسات الدولة، وتركّز النفوذ السياسي والاقتصادي في أيدي نخب أوليغارشية، وهذا ما أضعف الشفافية والمساءلة وأدى إلى إضعاف ثقة المواطن في آليات الحكم الديمقراطي،[2] كما ساهمت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة والانقسامات العرقية و الجغرافية، والاضطرابات الانفصالية في زعزعة استقرار النظام السياسي الناشئ.[3]

ومع ذلك شكّلت هذه المرحلة فترة اختبار مهم للنظام السياسي الجديد، حيث أظهرت المؤسسات الروسية الناشئة قدرة نسبية على الاستمرار، و كذلك التفاعل مع الأزمات الدستورية والسياسية كأزمة 1993 وأزمة الروبل في 1998، الأمر الذي أتاح فرصًا لمراجعة المسارات وتكييف السياسات ضمن السياق الانتقالي، فرغم حداثة و هشاشة التجربة استطاعت روسيا أن تحافظ على بنية الدولة وتُرسخ بعض مظاهر الممارسة الديمقراطية كالانتخابات الدورية والتعددية الحزبية وحرية التعبير وإن كانت محدودة.[4]

ثالثا على الصعيد السيادي

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وجدت روسيا نفسها أمام تحدٍ غير مسبوق يتمثل في إعادة بناء هويتها كدولة مستقلة وذات سيادة، وبعد أكثر من سبعة عقود من القيادة الإمبراطورية للسوفييت، وقد مثّل الحفاظ على وحدة الأراضي الروسية أحد أهم التحديات في هذا السياق، لا سيما في ظل تصاعد النزعات الانفصالية في بعض الجمهوريات والمناطق

[1] McFaul, Op. Cit., 165–170.
[2] Sakwa, Op. Cit., 191–195
[3] Ibit.
[4] Timothy J. Colton, **Transitional Citizens: Voters and What Influences Them in the New Russia** (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000), 117–121.

الفدرالية وعلى رأسها الشيشان، وقد شكّلت الحرب الشيشانية الأولى (1994–1996) اختبارًا صعبًا للدولة الروسية الجديدة حيث واجهت موسكو حركة انفصالية مسلحة تهدد وحدة البلاد لكنها رغم خسائرها نجحت في تأكيد سيادتها وبسط نفوذها الإقليمي.[1]

وفي موازاة ذلك سعت روسيا إلى إعادة تعريف مكانتها في النظام الدولي بعد زوال القطبية الثنائية مركّزة على انتهاج سياسة خارجية واقعية تعزز مصالحها القومية، وتمثّل ذلك في الانفتاح على الغرب والانضمام إلى مؤسسات دولية مثل مجموعة الدول الثماني (G8)، وكذلك توقيع اتفاقيات مع الولايات المتحدة وأوروبا تتعلق بالحد من التسلح والتعاون الاقتصادي، [2] وعلى الرغم من الأزمات الداخلية، تمكّنت روسيا من الحفاظ على حضورها الجيوسياسي، والمشاركة في عدد من القضايا الدولية، الأمر الذي ساهم في تثبيت صورتها كدولة ذات تأثير عالمي، ولو بصورة متراجعة مقارنة بالعهد السوفيتي.[3]

إلى جانب ذلك كانت فترة التسعينيات فرصة لإعادة تشكيل الهوية الوطنية الروسية خارج الإطار الأيديولوجي السوفيتي فقد قامت الدولة بدعم خطاب ثقافي وتربوي يركّز على الرموز القومية الروسية، والتاريخ الإمبراطوري، والموروث الثقافي الوطني، في محاولة لتعزيز الانتماء الوطني وتعويض الفراغ الأيديولوجي الذي خلّفه انهيار الشيوعية، وقد لعبت مؤسسات التعليم والإعلام دورًا محوريًا في إعادة بناء الوعي الوطني وتعميق مفهوم السيادة الثقافية، بما ساهم في تعزيز الوحدة الداخلية رغم التحديات الاجتماعية والاقتصادية القائمة.[4]

[1] Matthew Evangelista, **The Chechen Wars: Will Russia Go the Way of the Soviet Union?** (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2002), 51–55.
[2] Ibid.
[3] Sakwa, Op. Cit. 198–202.
[4] Ibid.

المبحث الثالث: استقرار الحكم وبداية تعزيز السلطة (2000–2008).

بعد فترة التسعينيات المضطربة التي شهدت إصلاحات اقتصادية وسياسية جذرية، بدأت روسيا في بداية الألفية الجديدة مرحلة جديدة من الاستقرار النسبي وتعزيز السلطة المركزية،و كان وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة في عام 2000 نقطة تحول حاسمة في مسار البلاد، حيث بدأ في تعزيز السلطة المركزية واستعادة دور الدولة القوي.

المطلب الاول: صعود فلاديمير بوتين إلى السلطة

يهدف هذا المطلب إلى تحليل الظروف التي مهّدت لصعود بوتين، وتسليط الضوء على خلفيته السياسية والأمنية، إضافة إلى استعراض مسار وصوله إلى الكرملين عبر أول انتخابات رئاسية في الألفية الجديدة.

أولا: السياق السياسي والاقتصادي لصعود بوتين

كان الرئيس بوريس يلتسين، الذي تولى السلطة في أعقاب تفكك الاتحاد، يواجه تحديات هائلة تمثلت في محاولته إدارة دولة حديثة النشأة في ظل انهيار مؤسسات الدولة السوفيتية، ونظام اقتصادي يتحول من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق فلم يكن هذا التحول الاقتصادي سهلاً، حيث ارتفعت معدلات البطالة والفقر وانتشرت مظاهر الفساد على نطاق واسع، كما كانت الحكومة الروسية ضعيفة وغير قادرة على مواجهة التحديات الداخلية أو الخارجية بشكل فعال، ما أدى إلى تراجع كبير في شعبية يلتسين.

في ظل هذه الأجواء غير المستقرة، كان الشعب الروسي يشعر بخيبة أمل كبيرة تجاه نتائج الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي، أن الروس كانوا يعانون من تفشي الفقر والتضخم، بالإضافة إلى الفساد المتزايد، مما جعلهم يشعرون بأن فترة التسعينيات كانت مليئة بالفوضى والضعف، وفي ظل هذه الظروف بدأت تتزايد المطالب بضرورة وجود قيادة قوية قادرة على توجيه البلاد نحو الاستقرار.[1]

[1] Stephen F. Cohen, **Failed Crusade: America and the Tragedy of Post-Communist Russia** (New York: W. W. Norton & Company, 2000), 55.

هذه الفوضى دفعت الروس إلى البحث عن زعيم يتمتع بالقوة والقدرة على إعادة النظام، ومعالجة الأزمات الاقتصادية والسياسية ، في هذا السياق ظهر فلاديمير بوتين كشخصية سياسية غير معروفة نسبيًا ولكنه سرعان ما أصبح شخصية محورية في المشهد السياسي الروسي بوتين،و الذي كان يشغل مناصب في جهاز الأمن والمخابرات الروسي وكان يتمتع بخلفية تميزه عن باقي السياسيين الروس خصوصًا أنه لم يكن منخرطًا بشكل كبير في الفوضى السياسية التي هيمنت على التسعينيات.

ثانيًا: الخلفية المهنية لبوتين ودوره في جهاز الأمن(KGB–FSB)

قبل صعوده إلى السلطة قضى بوتين سنوات عديدة في جهاز الأمن والمخابرات الروسي(KGB) ، وهو الجهاز الذي كان يلعب دورًا محوريًا في الحفاظ على أمن الدولة السوفيتية وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أعيد تنظيم هذا الجهاز ليصبح جهاز الأمن الفيدرالي(FSB) ، وكان بوتين جزءًا من عملية إعادة التنظيم ، وقد شكلت هذه الخلفية الأمنية جزءًا كبيرًا من هوية بوتين كقائد قوي وحاسم قادر على فرض النظام واستعادة الاستقرار في البلاد، وفي أواخر التسعينيات شغل بوتين منصب نائب رئيس الوزراء الروسي تحت قيادة بوريس يلتسين. وكان صعوده السريع في الحكومة يعكس رغبة يلتسين في العثور على خليفة قوي يمكنه مواجهة التحديات التي تواجه البلاد، و في عام 1999، تم تعيين بوتين في منصب رئيس الوزراء وهو المنصب الذي منحه الفرصة للتعامل مع واحدة من أكبر التحديات الأمنية في روسيا آنذاك: حرب الشيشان.[1]

خلال الحرب الثانية في الشيشان، أظهر بوتين قدرته على اتخاذ قرارات صارمة وحاسمة في مواجهة التحديات الأمنية، فالتعامل مع الوضع في الشيشان كان عاملاً حاسمًا في تشكيل صورة بوتين كزعيم قوي قادر على فرض النظام والسيطرة على الأوضاع المعقدة، وكانت الحرب الثانية في الشيشان فرصة لبوتين لإثبات قدراته القيادية أمام الشعب الروسي، وسرعان ما أصبح ينظر إليه على أنه القائد الذي يمكنه إنقاذ روسيا من الفوضى التي كانت تعصف بها، ومن خلال

[1] Philip Short, **Putin** (New York: Henry Holt & Company, 2022), 135

إدارته للحرب في الشيشان نجح بوتين في تعزيز شعبيته بشكل كبير بين الروس الذين كانوا يرون في شخصيته حلاً للأزمة الأمنية التي تواجه البلاد، وكذلك قدرته على اتخاذ قرارات صعبة وإدارته الناجحة للعمليات العسكرية في الشيشان ساعدت في رسم صورة الزعيم القوي الذي يحتاجه الروس في تلك الفترة.[1]

وباختصار كان صعود بوتين إلى السلطة كان نتيجة طبيعية للأوضاع المضطربة التي كانت تمر بها روسيا في التسعينيات وخلفيته في جهاز الأمن والمخابرات، بالإضافة إلى نجاحه في التعامل مع التحديات الأمنية جعلت منه القائد الذي كان الروس يبحثون عنه في وقت كانوا فيه بأمس الحاجة إلى الاستقرار والنظام.

ثالثا: الانتخابات الرئاسية لعام 2000 ودلالتها السياسية

في ديسمبر 1999 أعلن الرئيس بوريس يلتسين استقالته من منصب الرئيس وهي نقطة تحول حاسمة في المشهد السياسي الروسي، وقد مهّد الطريق أمام فلاديمير بوتين لتولي الرئاسة بالوكالة، هذه الخطوة رغم أنها كانت غير متوقعة على نطاق واسع، إلا أنها جاءت كنتيجة لعملية مدروسة لتأمين انتقال سلس للسلطة، لأن يلتسين يدرك أن المرحلة المقبلة من تاريخ روسيا تحتاج إلى قائد قوي قادر على تحقيق الاستقرار وضمان استمرار النظام السياسي الذي أسسه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ومن ثم كان بوتين، الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء في ذلك الوقت هو المرشح الأنسب لتولي المسؤولية.[2]

لقد كان بوتين شخصية توافقية بالنسبة للنخب السياسية والاقتصادية، خاصة أنه جاء من خلفية أمنية قوية في جهاز الاستخبار(KGB) وهذا ما عزّز صورته كقائد قادر على فرض الاستقرار بعد عقد من الفوضى الاقتصادية والسياسية في تسعينيات القرن العشرين.[3]

[1] Allen C. Lynch, **How Russia Is Not Ruled: Reflections on Russian Political Development** (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), 88.
[2] Allen C. Lynch, **How Russia Is Not Ruled: Reflections on Russian Political Development** (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), 88.
[3] Richard Sakwa, **Putin: Russia's Choice, 2nd ed.** (London: Routledge, 2008), 44–46

وقد دعمت مؤسسات الدولة الكبرى، ولا سيما وسائل الإعلام المرتبطة بالأوليغارشية، حملة بوتين الانتخابية مما ساهم في تعزيز صورته كمنقذ للأمة من الانهيار الداخلي وخلال فترة الحملة الانتخابية التي تبعت استقالة يلتسين، ركز بوتين بشكل واضح على القضايا التي كانت تؤرق الشارع الروسي آنذاك، وهي قضايا الاستقرار، القانون، والنظام. استغل بوتين خلفيته في الأمن والمخابرات لتقديم نفسه كزعيم قوي وقادر على إعادة السيطرة على الفوضى التي خلفتها فترة التسعينيات، وكانت الرسالة التي يريد بوتين هو أن روسيا بحاجة إلى قيادة قوية تضع حداً للفوضى الاقتصادية والسياسية وتستعيد مكانة روسيا كقوة عالمية.[1]

لقد كانت نتائج الانتخابات الرئاسية بمثابة تأكيد على الدعم الشعبي الذي نجح بوتين في كسبه خلال حملته الانتخابية، حيث حصل بوتين في الجولة الأولى من الانتخابات على نسبة 52.9% من الأصوات وهو فوز ساحق يعكس رغبة الروس في الاستقرار وقيادة قوية، حيث نجح بوتين في جذب الدعم من مختلف قطاعات المجتمع الروسي، بما في ذلك الجيش، رجال الأعمال، والناخبين الذين شعروا بخيبة أمل من أداء حكومة يلتسين ، وكانت النتائج كالتالي[2]:

. فلاديمير بوتين :حصل على حوالي 53% من الأصوات، مما مكنه من الفوز في الجولة الأولى دون الحاجة لجولة إعادة. كان بوتين قد شغل منصب رئيس الحكومة قبل الانتخابات.

. غينادي زيوغانوف :مرشح الحزب الشيوعي الروسي، حصل على حوالي 29% من الأصوات. كان يُعتبر المنافس الأقوى لبوتين، لكنه لم يكن قادرًا على تحقيق الفوز.

1. مرشحون آخرون:

. فياتشيسلاف موتكو (من حزبروسيا الموحدة) حصل على نحو 5% من الأصوات.

. غريغوري يافلينسكي (من حزب "يابلوكو) حصل على حوالي 5% أيضًا.

. آخرون :مجموعة من المرشحين حصلوا على النسب المتبقية من الأصوات.

[1] Rutland, Op. Cit., 313–336.
[2] Ibid.

الشكل رقم (03): نتائج الانتخابات الرئاسية 2000

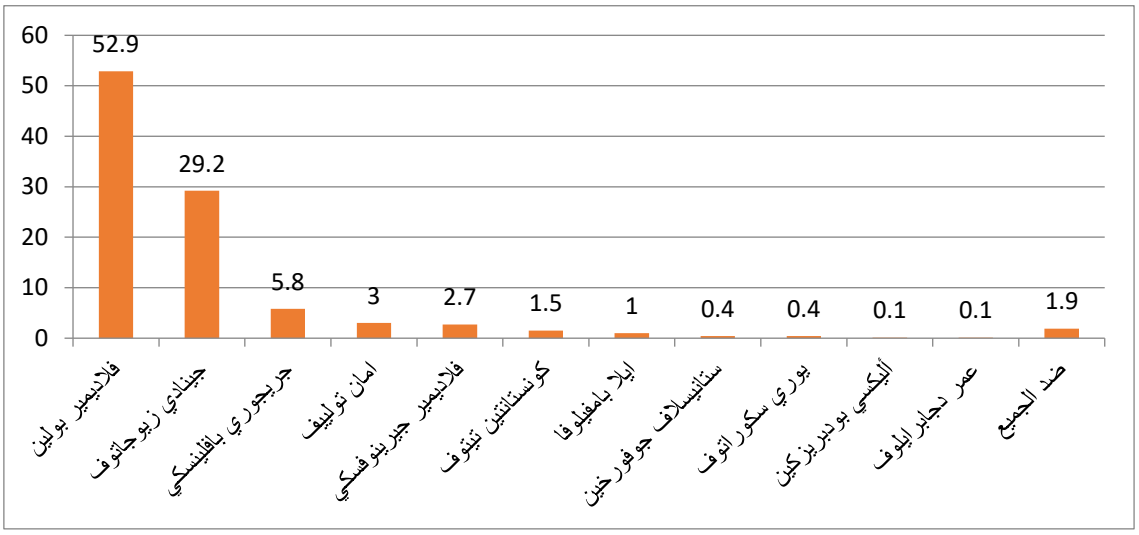

المصدر: حسين، أ. س. دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة: روسيا في عهد بوتين. الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص 265..

وقد كانت نتائج هذه الانتخابات تعبيرًا واضحًا عن رغبة الشعب الروسي في تأسيس نظام حكم مركزي قوي، بعد أن كانوا يعانون من الفوضى والتحديات الاقتصادية والسياسية خلال التسعينيات، كانوا بحاجة إلى زعيم يستطيع فرض النظام واستعادة هيبة الدولة. بوتين، بخلفيته في جهاز الأمن الروسي وتجربته في إدارة الأزمات، نجح في بناء صورة الزعيم القوي الذي يمكنه توجيه البلاد نحو مستقبل أكثر استقرارًا وأمانًا.[1]

إن النسبة العالية التي حصل عليها بوتين في الانتخابات لم تكن مفاجئة فقط بسبب دعم الطبقة السياسية، بل أيضًا بسبب الدعم الشعبي الواسع حيث استطاع بوتين أن يكسب ثقة المواطنين الروس الذين كانوا يشعرون بالخوف من تكرار الفوضى التي شهدتها البلاد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فانتصاره في الانتخابات لم يكن مجرد فوز سياسي بل كان بداية لعصر جديد في روسيا حيث أصبح بوتين يُنظر إليه كالقائد الذي يستطيع أن يقود البلاد نحو مستقبل أفضل.

[1] Sakwa, Op.cit.112

المطلب الثاني: سياسات الاستقرار الاقتصادي والاداري

ركز بوتين على تنفيذ سياسات تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في روسيا وهو ما كان ضروريًا بعد العقد المضطرب من التسعينيات تحت قيادته تم تبني مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والاستراتيجيات السياسية التي ساعدت في تعزيز السلطة المركزية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

أولا: إصلاح النظام الضريبي وتحديث المالية العامة

يُعد إصلاح النظام الضريبي من أبرز الإجراءات الاقتصادية التي اتخذها فلاديمير بوتين في بداية ولايته الأولى حيث كان النظام الضريبي الروسي خلال التسعينيات يتّسم بالتعقيد والتعددية والغموض التشريعي، وهذا ما جعله غير فعال وغير قادر على توليد الإيرادات الضرورية للدولة، وفي هذا الإطار شرعت الحكومة الروسية منذ عام 2000 في تنفيذ برنامج إصلاح ضريبي شامل يهدف إلى تبسيط النظام وزيادة الشفافية إلى جانب الحد من الفساد والتهرب الضريبي الذي كان منتشراً بشكل واسع، وكان أبرز هذه الإصلاحات هو تطبيق ضريبة دخل موحدة بمعدل 13 %عام 2001، والتي شملت جميع فئات الدخل الفردي وهي خطوة نادرة في الاقتصاديات الانتقالية، وقد ساهم هذا الإجراء في تحفيز الامتثال الضريبي حيث شعر المواطنون بقدر أكبر من العدالة الضريبية، كما ساعد على تقليص الاقتصاد الموازي الذي ازدهر خلال تسعينيات القرن الماضي، ويرى **أندرس أسلوند** الخبير الاقتصادي أن هذه الخطوة "جعلت النظام الضريبي الروسي أكثر شفافية وكفاءة، وساهمت في زيادة الإيرادات دون الحاجة إلى رفع الضرائب".[1]

إلى جانب ذلك تم توحيد الضرائب المفروضة على الشركات وخفض بعض الرسوم الجمركية، مما أدى إلى تحسين مناخ الأعمال والاستثمار وقد انعكست هذه الإصلاحات إيجابيًا على الأداء المالي للدولة حيث شهدت إيرادات الميزانية العامة نموًا ملحوظًا ما مكّن الحكومة من تنفيذ سياسات اجتماعية وتمويل مشاريع تنموية استراتيجية، منها صندوق

[1] Anders Åslund, **Russia's Capitalist Revolution: Why Market Reform Succeeded and Democracy Failed** (Washington, D.C.: Peterson Institute for International Economics, 2007), 112–115.

الاستقرار الذي أسس لاحقًا لتقليل الاعتماد على عائدات النفط وتقوية الاحتياطات المالية التالي، مثّل هذا الإصلاح الضريبي نقطة تحول في بناء مالية عامة أكثر استقرارًا وفعالية، وأسهم في تعزيز قدرة الدولة على التدخل الإيجابي في الاقتصاد بعد سنوات من الفوضى الماللية.[1]

ثانيا: تعزيز قطاع الطاقة وإنشاء صندوق الاستقرار

خلال فترة حكم بوتين تم اتخاذ بعض الإجراءات لتعزيز السيطرة الحكومية على هذا القطاع الحيوي، وقد عملت الحكومة الروسية على استعادة السيطرة على شركات الطاقة الكبرى مثل "غازبروم" و"روس نفط" مما مكنها من استخدام هذه الشركات كأدوات لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية ولقد ساهمت إعادة السيطرة على قطاع الطاقة في زيادة العائدات المالية من صادرات النفط والغاز والتي تم استخدامها لتمويل الاستثمارات الحكومية وزيادة الاحتياطيات النقدية.[2]

كذلك واستجابة للزيادة الكبيرة في أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أنشأت الحكومة الروسية "صندوق الاستقرار" في عام 2004 هذا الصندوق كان يهدف إلى جمع الفوائض المالية الناتجة عن عائدات النفط والغاز لاستخدامها في حالة حدوث تقلبات في الأسعار أو أزمات اقتصادية، وقد ساهم هذا الصندوق في حماية الاقتصاد الروسي من التأثيرات السلبية للانخفاضات الحادة في أسعار النفط، كما حدث في الأزمة المالية العالمية، هذا النهج الحذر أسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتوفير شبكة أمان مالية للبلاد.[3]

[1] Sergei Guriev and Andrei Rachinsky, **"The Role of Oligarchs in Russian Capitalism," in Russia after the Global Economic Crisis, ed. Anders Åslund, Sergei Guriev, and Andrew Kuchins** (Washington, D.C.: Peterson Institute, 2010), 22–25.
[2] Goldman, Op.cit. 93.
[3] Gustafson. Op.cit. 58.

ثالثا: إعادة هيكلة الاقتصاد الروسي

مع بداية الألفية الثانية تبنّت القيادة الروسية بقيادة فلاديمير بوتين سياسة اقتصادية تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الروسي بعد عقد من الاضطرابات خلال التسعينيات، وقد شملت هذه السياسة إصلاحات مؤسسية وهيكلية تهدف إلى تقوية دور الدولة في بعض القطاعات الاستراتيجية، مع الحفاظ على آليات السوق الحرة في قطاعات أخرى.

أولًا، سعت الحكومة إلى تقليص نفوذ الأوليغارشية الذين استفادوا من الخصخصة الفوضوية في عهد يلتسين إذ عمد بوتين إلى إعادة فرض الرقابة على القطاعات الحساسة وعلى رأسها قطاع الطاقة والموارد الطبيعية عبر تعزيز سيطرة الدولة على شركات كبرى مثل "غازبروم" و"روسنفت" وقد ساهم هذا التوجه في إعادة توجيه أرباح هذه الشركات إلى الموازنة العامة بدلًا من أن تبقى حكرًا على مصالح خاصة وهو ما ساعد الدولة على تمويل برامج اجتماعية واقتصادية موسعة.[1]

ثانيًا، تم إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي لجذب الاستثمار وتعزيز المنافسة حيث أُنشئت أطر تنظيمية جديدة لتنظيم السوق المالية وتحسين مناخ الأعمال وضمان حقوق الملكية وهي جوانب كانت تعاني من هشاشة كبيرة في العقد السابق. كما ساعدت إجراءات مكافحة الفساد وتحسين تحصيل الضرائب على زيادة الثقة في البيئة الاقتصادية الروسية.[2]

وقد تميزت إعادة الهيكلة أيضًا بتركيز كبير على الاستثمار في البنية التحتية بما في ذلك شبكات النقل والطاقة، وهي مشاريع مولت جزئيًا من خلال عائدات النفط المرتفعة في تلك الفترة ، ورغم هذه النجاحات فإن إعادة الهيكلة رافقتها انتقادات تتعلق بتراجع المنافسة وازدياد تركّز السلطة الاقتصادية في أيدي الدولة وبعض المقربين من السلطة السياسية، وهو ما ساهم في ترسيخ نموذج "الرأسمالية السلطوية" بدلًا من اقتصاد سوق حر بالمعايير الليبرالية.[3]

[1] Åslund, Op. Cit., 142–145
[2] Hanson, Op. Cit., 241–243
[3] Richard Connolly, **The Russian Economy: A Very Short Introduction** (Oxford: Oxford University Press, 2020), 66–70.

المطلب االثالث: إعادة هيكلة النظام السياسي وتركيز السلطة

مع بداية حكم فلاديمير بوتين، اتجهت روسيا نحو إعادة تنظيم نظامها السياسي بهدف تعزيز استقرار الدولة وتمحورت هذه المرحلة حول تركيز السلطة في يد الرئاسة، والحد من نفوذ النخب الإقليمي، وضبط العلاقة بين المركز والمقاطعات كما شهدت روسيا تقليصًا في التعددية السياسية وفرض رقابة متزايدة على الإعلام والمعارضة وفي هذا المطلب ندرس أهم آليات هذه الهيكلة السياسية وآثارها على طبيعة الحكم في روسيا.

أولا: تعزيز الفدرالية وتقليص صلاحيات الاقاليم

تبنّت القيادة الروسية سياسة جديدة تهدف إلى إعادة ضبط العلاقة بين المركز والأقاليم بعد مرحلة من التشتت المؤسسي الذي ميز فترة التسعينيات، وقد سعى الكرملين إلى تعزيز الفدرالية الروسية ليس بمنح المزيد من الصلاحيات للأقاليم، وإنما من خلال توحيد الإطار القانوني وتقليص استقلالية السلطات المحلية في سياق بناء "عمودية السلطة "بحيث: أولًا أُنشئت سبعة أقاليم فدرالية يشرف عليها ممثلون رئاسيون يعينهم الكرملين وتكمن مهمتهم في مراقبة مدى التزام السلطات الإقليمية بالقوانين الفدرالية، وتنسيق العلاقة بين السلطة المركزية والحكومات المحلية وقد مثّل ذلك آلية فعالة لمواجهة التناقضات التشريعية بين الدستور الفدرالي والدساتير الإقليمية، خصوصًا بعد أن وُجد أن العديد من الأقاليم قد سنت قوانين تتعارض مع التشريعات الوطنية خلال فترة اللامركزية في التسعينيات.[1]

ثانيًا، تم إلغاء المعاهدات الثنائية التي كانت قائمة بين الحكومة الفدرالية وبعض الأقاليم، وهي معاهدات منحت سلطات موسعة لجمهوريات مثل تتارستان وباشكورتوستان، وقد سعى هذا الإجراء إلى إعادة فرض مبدأ المساواة القانونية بين الكيانات المكونة للاتحاد الروسي وتأكيد وحدة الدولة.

[1] Stoner-Weiss, Kathryn. **"Russia's Authoritarian Federalism."** *Demokratizatsiya*, vol. 13, no. 1 (2005): 7–20

ثالثًا، شمل الإصلاح تقويض استقلالية الحكام الإقليميين حيث تم إلغاء انتخابهم المباشر سنة 2004 واستُبدل ذلك بنظام التعيين من قبل الرئيس الفدرالي، مع مصادقة المجالس التشريعية المحلية، ولقد هذا التحول مثّل ضربة قوية للتعددية السياسية الإقليمية إذ أنه أدى إلى تعزيز الولاء السياسي لموسكو[1].

وأخيرًا، تم إعادة توزيع الموارد المالية بين المركز والأقاليم، حيث زادت حصة الحكومة الفدرالية من الإيرادات الضريبية مما جعل الأقاليم تعتمد ماليًا بشكل أكبر على التحويلات من المركز وقد أثار هذا انتقادات من قبل بعض الخبراء الذين اعتبروا أن هذه السياسة تُضعف من مبدأ الحكم الذاتي وتكرس نمطًا من الفدرالية القسرية.[2]

ثانيا: تقييد دور المعارضة السياسية واستغلال وسائل الإعلام كاداة للسلطة

في إطار تعزيز سلطته أدرك بوتين أهمية السيطرة على وسائل الإعلام تُعتبر الأداة الرئيسية لتشكيل الرأي العام وتوجيهه، ولهذا سعى منذ وصوله إلى تقليص هذه الحرية وضمان ولاء وسائل الإعلام للدولة، بعد أن كانت وسائل الإعلام الروسية تتمتع بقدر كبير من الحرية والاستقلال في التسعينات وهو ما سمح بنقد الحكومات المتعاقبة بما في ذلك حكومة يلتسين، ولقد بدأت الحكومة الروسية تحت قيادة بوتين في ممارسة السيطرة التدريجية على وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون. التلفزيون الذي يعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات للأغلبية العظمى من الروس حيث قامت الحكومة الروسية بتأميم أو شراء حصص كبيرة في القنوات التلفزيونية الكبرى مما منحها السيطرة الكاملة على محتوى الأخبار والمعلومات التي تصل إلى الجمهور ومن خلال هذه السيطرة تمكنت الحكومة من توجيه الرواية العامة للأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقديم صورة إيجابية عن بوتين وحكومته، وكما استُخدمت وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة في قمع المعارضة السياسية وتشويه صورتها أمام الرأي العام، مما أدى إلى تقليص تأثير المعارضة وزيادة ولاء الجمهور للحكومة، لقد سمحت هذه السيطرة لبوتين بالحفاظ على شعبية عالية طوال فترة حكمه الأولى، وساهمت في تثبيت سلطته على

[1] Henry E. Hale, **"The Origins of United Russia and the Putin Presidency,"** Demokratizatsiya 13, no. 3 (2005): 373–396.

[2] Gulnaz Sharafutdinova, **"Subnational Governance in Russia: How Putin Changed the Contract with His Agents and the Problems It Created for Medvedev,"** Publius: The Journal of Federalism 43, no. 4 (2013): 702–725.

المستوى الوطني وكمثال على السيطرة على الاعلام في الشكل أدناه حصل حزب "روسيا الموحدة" على أكبر عدد من الإشارات في وسائل الإعلام الفيدرالية والإقليمية حيث بلغ مجموع الإشارات نحو 22 ألفًا بين 22 جويلية و 10 سبتمبر 2021، قبل الانتخابات البرلمانية في البلاد وجاء الحزب الشيوعي الروسي (KPRF) في المرتبة الثانية حيث حصل على التغطية الأوسع في وسائل الإعلام الفيدرالية.[1]

الشكل رقم (04): ترتيب الاحزاب السياسية في روسيا حسب الاشارات الاعلامية

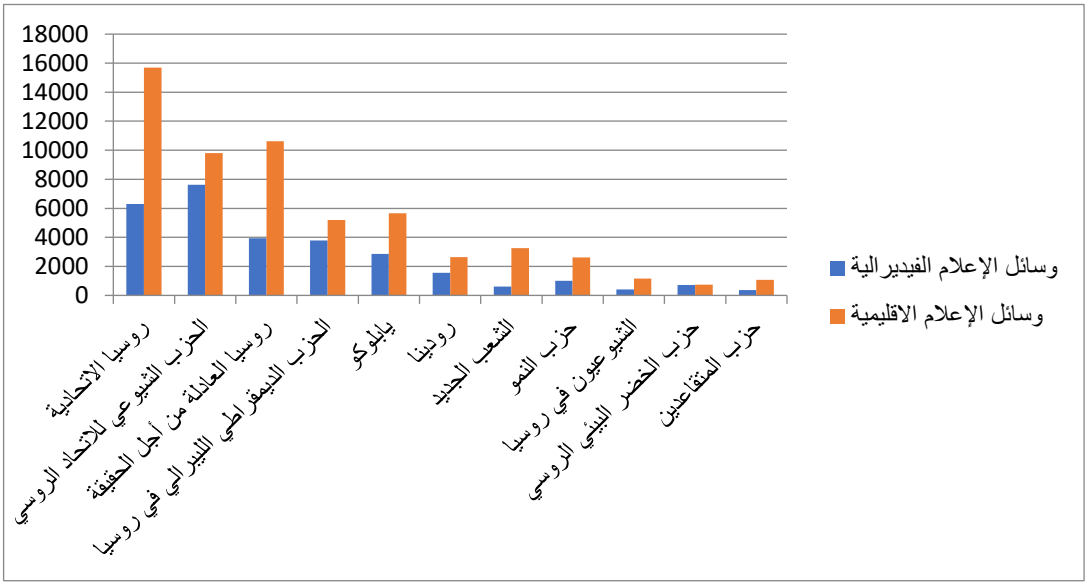

المصدر: Statista. *Most Mentioned Political Parties in Media Russia 2021*. September 2021. https://www.statista.com/statistics/1263570/political-parties-most-mentioned-in-media-russia/ (accessed June 8, 2025).

ورغم أن الدستور الروسي ينص على التعددية الحزبية وضمان وجود نظام ديمقراطي، إلا أن فلاديمير بوتين اتبع مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تهميش المعارضة السياسية وإضعافها. واحدة من أبرز هذه الاستراتيجيات كانت استخدام النظام القضائي والأجهزة الأمنية لتضييق الخناق على الأحزاب السياسية المعارضة والشخصيات التي تمثل تهديدًا للنظام الحاكم.

[1] R. W. Orttung and Elizabeth Nelson, **"Russia Today's Strategy and Effectiveness on YouTube,"** Post-Soviet Affairs 35, no. 2 (2019): 77–92.

وقد تم تعديل العديد من القوانين الانتخابية في عهد بوتين بهدف تقليص فرص الأحزاب المعارضة في الوصول إلى السلطة، وكانت أحد هذه التعديلات هي زيادة النسبة المطلوبة للحصول على مقاعد في البرلمان وهو ما جعل من الصعب على الأحزاب الصغيرة أو الناشئة أن تنافس بفاعلية، لقد ساعدت هذه التعديلات مع السياسات الأخرى، على تعزيز هيمنة حزب "روسيا الموحدة" الحزب الذي يُعتبر الداعم الرئيسي لبوتين وجعلته القوة السياسية المهيمنة في البلاد، كما تم استخدام الأجهزة الأمنية والقضائية لملاحقة المعارضين السياسيين، حيث تم توجيه تهم فساد أو جرائم أخرى ضد عدد من الشخصيات المعارضة البارزة وهو ما أدى إلى اعتقالهم أو إجبارهم على مغادرة البلاد، كما تم أيضًا استخدام وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة لتشويه صورة المعارضة وتصويرها كعملاء للخارج أو كتهديدات للأمن القومي، مما ساعد في تقليص شعبيتها بين الروس.[1]

ثالثا: تقليص استقلال القضاء وتعزيز السلطة التنفيذية

شهد النظام السياسي الروسي تحولات جوهرية مست جوهر الفصل بين السلطات لا سيما عبر تقليص استقلالية القضاء وتعزيز سلطة الجهاز التنفيذي فقد تم تنفيذ إصلاحات هيكلية في النظام القضائي تحت شعار "ديكتاتورية القانون"، لكن جوهرها تضمن إحكام الرقابة الرئاسية على التعيينات القضائية بما في ذلك رؤساء المحاكم العليا وهو ما اعتُبر خطوة نحو تقويض الاستقلال الذاتي للسلطة القضائية.[2]

وفي عام 2020 جاءت التعديلات الدستورية لتمنح رئيس الدولة صلاحيات إضافية غير مسبوقة تمثلت في قدرته على تعيين وإقالة قضاة المحكمة الدستورية ومحاكم النقض والاستئناف الأمر الذي أضعف التوازن المؤسسي بشكل واضح

[1] Cameron Ross, **"Federalism and Democratization in Russia,"** Communist and Post-Communist Studies 33, no. 4 (2002): 403–420.
[2] Ibid, 135.

هذه التعديلات لم تكتف بتوسيع النفوذ الرئاسي بل أتاحت له أيضًا رفض القوانين عبر المحكمة الدستورية قبل إصدارهاا وهذا ما فتح المجال لتوجيه القضاء في خدمة الأجندة السياسية للسلطة التنفيذية.[1]

و على المدى الطويل، أدت هذه السياسات إلى تقويض ثقة المواطنين في استقلالية ونزاهة القضاء الروسي، كما أضعفت قدرة السلطة القضائية على ممارسة دورها في الرقابة على السلطات الأخرى، وهو ما انعكس سلبًا على مسار التحول الديمقراطي في روسيا.[2]

[1] International Commission of Jurists, "Russian Federation: Constitutional Amendments Undermining Human Rights Protection Should Be Withdrawn," ICJ, June 2020,on linke : https://linksshortcut.com/bSYVW (accessed 05/05/2023)

[2] Alexei Trochev, **"Judicial Selection and Accountability in Russia: At a Crossroads,"** *Europe-Asia Studies* 58, no. 7 (2006): 1037–1053.

المطلب الرابع: الأثر السياسي والمؤسسي للسياسات المنتهجة

رغم أن السياسات التي انتهجها بوتين أسهمت في استقرار الحكم وتعزيز الاقتصاد، إلا أن آثارها على النظام الديمقراطي والمؤسسات السياسية كانت عميقة وجدلية ولهذا من الضروري تحليل الأثر السياسي والمؤسسي لهذه السياسات من خلال ثلاثة محاور رئيسية.

أولًا: انعكاسات السياسات على مسار الديمقراطية الروسية

شهدت روسيا خلال هذه الفترة تراجعًا ملحوظًا في مؤشرات الديمقراطية، وهو ما تمثل في تعزيز السلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية وقد قامت السلطة المركزية، بقيادة بوتين بإعادة هيكلة النظام السياسي بما يضمن مركزية القرار، وتقليص صلاحيات الأقاليم، والسيطرة شبه الكاملة على وسائل الإعلام، ووفقًا لتقارير فريدم هاوس Freedom House، فقد انخفض تصنيف روسيا في مؤشر الحرية السياسية خلال هذه السنوات بشكل مستمر، مما يعكس تراجع الحريات المدنية والسياسية.[1] كما أدى تركيز السلطة في يد الرئيس إلى تقويض مبدأ الفصل بين السلطات، حيث أصبحت السلطة التشريعية خاضعة للكرملين، والقضاء موجهًا في كثير من الأحيان لخدمة السلطة التنفيذية. وقد أكدت اللجنة الدولية للحقوقيين أن التعديلات الدستورية التي بدأت تُطرح في هذه المرحلة مهّدت لتقويض استقلال القضاء والحد من الضمانات القانونية لحقوق الإنسان.[2]

ثانيًا: التحديات الداخلية والانتقادات الدولية

واجهت روسيا خلال هذه المرحلة انتقادات داخلية وخارجية متزايدة بشأن مسارها السياسي داخليًا بدأت المعارضة السياسية تضعف نتيجة لتهميش الأحزاب المستقلة ومنع التظاهرات المناهضة للحكومة بالإضافة إلى التضييق على منظمات المجتمع المدني عبر قوانين "العملاء الأجانب" وقد استخدمت الحكومة الروسية القوانين بشكل متزايد لخنق

[1] Freedom House. **"Freedom in the World 2008: Russia."** On link, https://freedomhouse.org accessed 10/01/2025)

[2] International Commission of Jurists**. "Russian Federation: Constitutional Amendments Undermining Human Rights Protection Should Be Withdrawn."** ICJ, June 2020 , on linke https://linksshortcut.com/bSYVW (accessed 03/10/2024)

أي صوت مستقل أو معارض أما على المستوى الدولي، فقد وُجهت لروسيا انتقادات حادة بسبب ما اعتُبر انتهاكًا لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان خصوصًا من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدةوقد أثّر ذلك على علاقاتها الدولية حيث توترت علاقاتها مع المنظمات الأوروبية وأدى ذلك إلى تقييد بعض أشكال التعاون السياسي والاقتصادي.[1]

ثالثًا: بداية التحول نحو نظام "الديمقراطية الموجهة"

يُعد أحد أبرز التطورات السياسية خلال فترة حكم بوتين الأولى والثانية هو تبني مفهوم "الديمقراطية الموجهة " هذا النموذج السياسي يفترض وجود مؤسسات ديمقراطية شكلية كالأحزاب والانتخابات، لكنها تكون تحت رقابة الدولة، بحيث تضمن الأخيرة نتائج تتوافق مع استراتيجياتها السياسية.

وقد قدم هذا المفهوم مستشارو الكرملين كبديل عن الديمقراطية الليبرالية مستندين إلى خصوصية السياق الروسي فبينما تم الحفاظ على المظاهر الديمقراطية كإجراء الانتخابات وكانت هذه الانتخابات تُدار بطرق تضمن نتائج محسومة مسبقًا، ما أفرغها من محتواها التعددي الحقيقي، وفي هذه الفترة انتقلت روسيا من الديمقراطية الانتقالية إلى نموذج سلطوي جديد، قائم على تقييد المنافسة السياسية وإعادة إنتاج النخبة الحاكمة، هذا النموذج ساعد السلطة التنفيذية على تعزيز الاستقرار ومراكمة الشرعية لكنه في المقابل عمّق الفجوة بين الدولة والمجتمع وقلّص من فرص التداول السلمي للسلطة مما خلق تحديات مستقبلية على صعيد الاستقرار السياسي والمؤسسي.[2]

وبهذا السياسات التي انتهجتها روسيا كانت ذات آثار مزدوجة فقد ساهمت في استقرار الدولة وتعزيز سلطتها، لكنها في الوقت ذاته أضعفت القيم الديمقراطية والمؤسسات المستقلة وقد أرسى هذا التوجه أسس نظام سلطوي بلباس ديمقراطي ما جعل روسيا في موقع إشكالي بين تطلعاتها إلى الحداثة السياسية وتمسكها بمنطق الدولة المركزية القوية.

[1] Human Rights Watch, **"Choking Independent Civil Society,"** 2007, https://linksshortcut.com/vpidQ (Accessed 25/3/2024)
[2] Sakwa, Op. Cit., 315.

المبحث الرابع: مركزية السلطة والتعديلات الدستورية (2008–2020)

خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2020 شهدت روسيا تحولًا ملحوظًا في اتجاه تعزيز الحكم الاستبداديوذلك من خلال سلسلة من التغييرات الدستورية والقانونية التي عززت سيطرة فلاديمير بوتين على السلطة وكانت هذه الفترة حافلة بالتعديلات التي هدفت إلى تمديد فترة حكم بوتي، وتقوية سلطته التنفيذية وتقليص القيود القانونية على السلطة الرئاسية.

المطلب الأول: التعديلات الدستورية والقانونية وترسيخ السلطة التنفيذية

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تم إجراء سلسلة من التغييرات الدستورية والقانونية الجوهرية التي كانت ضرورية لانتقال البلاد من النظام الشيوعي إلى نظام ديمقراطي وشملت هذه التغييرات اعتماد دستور جديد يضمن الحقوق الأساسية ويحدد شكل الحكومة بالإضافة إلى إصلاحات قانونية تهدف إلى إعادة هيكلة النظام القضائي وتعزيز سيادة القانون وكانت هذه الإصلاحات محورية في وضع الأسس القانونية اللازمة لدولة جديدة تسعى لتحقيق الاستقرار والازدهار.

أولا: التعديلات الدستورية الكبرى

تعد التعديلات الدستورية الكبرى التي شهدتها روسيا أحد أبرز المؤشرات على التحول التدريجي نحو نمط حكم سلطوي مكرّس دستوريًا فالدستور بوصفه الإطار القانوني الأعلى الذي ينظّم توزيع السلطات ويكفل الحقوق والحريات، تحوّل في الحالة الروسية إلى أداة لإعادة تشكيل موازين القوى السياسية لصالح السلطة التنفيذية، وعلى وجه الخصوص لصالح شخص الرئيس، وإن تحليل هذه التعديلات لا يقتصر على الجانب القانوني بل يمتد لفهم ديناميكيات السلطة وتوازناتها، وما يترتب عنها من تأثير مباشر على بنية النظام السياسي برمّته.

1 .تمديد فترة الرئاسة سنة 2008

شكّل تعديل فترة الرئاسة الروسية في عام 2008 من أربع إلى ست سنوات محطة مفصلية في تطور النظام السياسي في عهد فلاديمير بوتين وتم اعتباره خطوة تمهيدية لإعادة تركيز السلطة التنفيذية في يده بعد فترة قصيرة من الغياب الرسمي

عن الرئاسة وقد جرى هذا التعديل في عهد الرئيس **دميتري ميدفيديف**، الذي يُنظر إليه غالبًا بوصفه "رئيسًا بالنيابة" أو وسيطًا لاستمرار نهج بوتين حيث بقي الأخير يشغل منصب رئيس الوزراء مع احتفاظه بنفوذ سياسي فعلي داخل النظام الحاكم.

جاء إقرار التعديل بسرعة وبحدّ أدنى من النقاش البرلماني والمجتمعي وهذا ما يعكس طبيعة النظام السياسي الروسي في تلك الفترة والذي اتجه نحو تقليص أدوات الرقابة المؤسسية والتمثيل الديمقراطي، وقد مكّن هذا التمديد الزمني بوتين من العودة إلى السلطة في عام 2012 بموجب انتخابات صورية غابت فيها المنافسة الحقيقية بسبب تضييق الخناق على المعارضة، سواء من خلال التشريعات أو استخدام أجهزة الدولة لقمع المنافسين السياسيين.[1]

ومن الناحية الدستورية جاء التعديل منسجمًا مع الإجراءات التشريعية الشكلية، لكنه من حيث الجوهر السياسي مثّل نقطة تحوّل نحو "إفراغ العملية الديمقراطية من محتواها"، إذ قلّص هذا التعديل من ديناميكية تداول السلطة، وأتاح للنظام التنفيذي فترة أطول لتعزيز نفوذه، وإعادة تشكيل المؤسسات وفق مقاييس الولاء بدلًا من الكفاءة أو التمثيل الشعبي.[2] كما أنه ساعد على تطبيع فكرة التمديد والاحتفاظ بالسلطة لمدد طويلة وبهذا المعنى لا يمكن فهم تعديل 2008 إلا باعتباره جزءًا من سلسلة تراكمية تهدف إلى إضعاف مبدأ التداول الديمقراطي وتحويل النظام إلى رئاسي مركزي غير خاضع فعليًا للمساءلة.[3]

2. التعديل الدستوري 2020

شكّل التعديل الدستوري الروسي لعام 2020 لحظة مفصلية في تطور النظام السياسي الروسي إذ أنه حمل في طياته تغييرات عميقة تجاوزت الجانب القانوني إلى ترسيخ أنماط حكم سلطوي داخل قالب دستوري ظاهري.

[1] . Fiona Hill and Clifford G. Gaddy, Mr. **Putin: Operative in the Kremlin** (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2013), 127–130.
[2] Richard Sakwa, **Putin Redux: Power and Contradiction in Contemporary Russia** (London: Routledge, 2014), 45.
[3]. Richard Sakwa, **Putin Redux: Power and Contradiction in Contemporary Russia** (London: Routledge, 2014), 45.

فبالنسبة للإطار القانوني للتعديل تم تمرير التعديلات من خلال آلية استفتاء شعبي استُخدم فيه خطاب تعبوي حول الدفاع عن القيم الوطنية وقد شملت التعديلات أكثر من 200 مادة دستورية أبرزها إلغاء الحد الأقصى لفترات الترشح الرئاسي بأثر رجعي وهي خطوة وصفها فقهاء القانون بأنها "خرق ضمني لمبدأ عدم رجعية القوانين الدستورية" إذ أنها شرّعت استمرارية رئيس على حساب المساواة أمام القانون والتداول السلمي للسلطة كما أن التعديل منح الرئيس صلاحيات موسعة، مثل تعيين وعزل القضاة الفيدراليين وكبار المسؤولين دون المرور عبر مؤسسات رقابية فعالة، مما أضعف الفصل بين السلطات وأُدخلت أيضًا تعديلات تُحصّن القوانين الوطنية من رقابة الهيئات القضائية الدولية ما يُعدّ انقلابًا على مبادئ التعددية القانونية وحقوق الإنسان الدولية.[1]

أما من الناحية السياسية فقد جاء هذا التعديل في سياق تراجع مستمر لمؤشرات الديمقراطية في روسيا كما توثق تقارير مثل مؤشر "فريدوم هاوس" و"إيكونوميست للديمقراطية" والتي صنّفت روسيا كنظام سلطوي منذ 2014 ومع التعديل الجديد أصبح النظام السياسي الروسي يُقنن الاستبداد عبر أدوات قانونية في نموذج يُعرف بـ"السلطوية الدستورية" حيث تُستخدم الشرعية الشكلية لإضفاء طابع قانوني على الممارسات السلطوية ولا يعكس هذا التعديل فقط إرادة بوتين في البقاء، بل يعبر عن تراجع العمق المؤسسي للدولة الروسية إذ يتمركز الحكم حول شخصية واحدة بدلًا من مؤسسات قابلة للمحاسبة وقد ساعد في ذلك تفكك المجتمع المدني، واحتكار الإعلام الرسمي، والضغوط المستمرة على المعارضة، مما خلق بيئة سياسية مغلقة تُعيد إنتاج السلطة ذاتها ضمن مسارات قانونية مشكوك في مصداقيتها[2].

وفي المجمل، يمكن القول إن توسيع صلاحيات الرئيس في روسيا من خلال التعديلات الدستورية المتعاقبة لم يكن مجرد إجراء تنظيمي داخلي بل مثّل تحولًا جذريًا في بنية الحكم ونمط ممارسة السلطة فقد تم تقنين هيمنة الرئاسة على حساب مؤسسات الرقابة والتوازن، مما أدى إلى تفريغ مبدأ الفصل بين السلطات من مضمونه الحقيقي وفتح المجال أمام حكم

[1] Tomila Lankina, **"Constitutional Authoritarianism and Russia's Regression,"** *Post-Soviet Affairs* 37, no. 4 (2021): 296–298.

[2] Steven Levitsky and Lucan A. **Way, Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War** (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), 182–184.

شخصي طويل الأمد يستند إلى شرعية قانونية شكلية، وبينما تم تبرير هذه التعديلات بالحفاظ على "الاستقرار السياسي"، فإنها في جوهرها أضعفت القواعد الديمقراطية، وأنتجت نظامًا سياسيًا قائمًا على المركزية المطلقة والولاء الفردي لا على التداول المؤسساتي والمساءلة ،ومن هنا فإن تأثير هذه التعديلات لا يُقاس فقط بحجم السلطة التي مُنحت للرئيس، بل بما أنتجته من إعادة هيكلة للنظام السياسي ككل لصالح نمط سلطوي مُمأسس.

ثانيا: التحولات القانونية العميقة

لقد كان للتعديلات الدستورية تأثير كبير على النظام القانوني والديمقراطي في البلاد، حييث ركزت بشكل رئيسي على تعزيز سلطة الرئيس وتقليص دور المؤسسات الأخرى مثل القضاء والمجتمع المدني والأقاليم الفيدرالية، وقد أثارت هذه التغييرات قلقًا واسعًا حول تآكل الديمقراطية في روسيا. وفي هذا السياق، تبرز ثلاث تأثيرات قانونية رئيسية للتعديلات:

1. تآكل استقلال القضاء وتحويله إلى أداة تنفيذية

من أهم التأثيرات القانونية للتعديلات الدستورية التي تم إجراؤها في روسيا خلال هذه الفترة هو تآكل استقلال القضاء وقد تم منح الرئيس صلاحيات موسعة في تعيين القضاة وإقالتهم مما جعل القضاء الروسي أكثر تأثرًا بالسلطة التنفيذية. وقد زادت هذه التعديلات من قدرة الرئيس على التدخل في عمل القضاء سواء من خلال تعيين القضاة أو من خلال التأثير المباشر على القرارات القضائية ويعتبر استقلال القضاء هو أحد الأسس التي يقوم عليها أي نظام ديمقراطي، حيث يُفترض أن يعمل القضاء كجهة رقابية مستقلة تراقب أداء الحكومة وتحمي حقوق المواطنين، ولكن مع تركيز الصلاحيات في يد الرئيس وتقليل استقلالية القضاء، وأصبح من الصعب على النظام القضائي الروسي أن يؤدي دوره بفعالية وكما يشير العديد من المحللين فإن هذه التغييرات أضعفت الثقة العامة في النظام القضائي حيث أصبح يُنظر إليه على أنه أداة في يد السلطة التنفيذية وليس جهة مستقلة تعمل من أجل تحقيق العدالة[1].

[1] Kathryn Hendley and Peter H. Solomon**, The Judicial System of Russia** (Oxford: Oxford University Press, 2023), 142.

وبذلك فإن التعديلات التي أدخلت على النظام القضائي أدت إلى تقويض الثقة العامة في استقلالية القضاء وقدرته على ممارسة دوره بشكل محايد في الأنظمة الديمقراطية، يجب أن يكون القضاء جهة مستقلة تحظى بثقة الجمهور حتى يتمكن من تحقيق العدالة، ولكن بعد هذه التعديلات بات من الواضح أن القضاء لم يعد قادرًا على لعب هذا الدور بنفس الاستقلالية.

2. تضييق الفضاء المدني بقوانين تجرم المنظمات المستقلة

لم تقتصر التعديلات الدستورية والقانونية التي أُدخلت خلال هذه الفترة على تعزيز سلطة الرئيس بل شملت أيضًا تضييق الفضاء المدني بشكل ملحوظ، و تم سن قوانين صارمة تجعل من الصعب على المنظمات غير الحكومية العمل بحرية، حيث فرضت هذه القوانين شروطًا معقدة لتسجيل هذه المنظمات وفرضت رقابة مشددة على أنشطتها. العديد من المنظمات غير الحكومية التي كانت تعمل في مجالات حقوق الإنسان أو الديمقراطية واجهت تحديات كبيرة في الاستمرار في عملها بسبب هذه القوانين.

هذا التضييق على المنظمات غير الحكومية كان جزءًا من استراتيجية حكومية تهدف إلى تقليص دور المجتمع المدني في مراقبة الحكومة وممارسة الضغوط عليها، وكانت هذه الإجراءات كانت تهدف إلى إضعاف المعارضة السياسية والمجتمع المدني، وهو ما أدى إلى تقليص المساحة التي يمكن للمواطنين التعبير فيها عن آرائهم أو المشاركة في الحياة السياسية.

كذلك وضعت هذه التعديلات القانونية صعوبة على الأحزاب السياسية المعارضة والناشطين المدنيين تنظيم أنشطتهم بحرية. فالرقابة المفروضة على الحملات السياسية والأنشطة المدنية أدت إلى تقليص الفضاء المتاح لأي معارضة للحكومة، مما ساهم في تعزيز السيطرة الحكومية وتقليل التحديات التي تواجهها السلطة التنفيذية[1].

لقد كانت التعديلات القانونية المتعلقة بالحريات المدنية والسياسية كانت تهدف إلى خلق بيئة سياسية أكثر استقرارًا بالنسبة للنظام الحاكم، لكنها في المقابل ساهمت في تقييد حقوق المواطنين في المشاركة السياسية وحرية التعبير.

[1] Sakwa, Op. Cit., 70.

3. إعادة تعريف النظام الفيدرالي

هذه التعديلات الدستورية تضمنت أيضًا إعادة تعريف العلاقة بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم الروسية، حيث كان الهدف منها تعزيز سيطرة الحكومة المركزية على الأقاليم وضمان ولاء هذه الأقاليم للنظام الحاكم فالتعديلات عززت صلاحيات الحكومة الفيدرالية في اتخاذ القرارات تخص الأقاليم، مما قلل من استقلالية الأقاليم في صنع السياسات المحلية، حيث أصبحت الأقاليم الروسية في ظل هذه التعديلات أكثر تبعية للحكومة المركزية، حيث تم تقليص دور حكومات الأقاليم في تحديد سياساتها الخاصة، وقد أدى ذلك إلى تقليل احتمالات النزاعات الإقليمية التي كانت تشكل تهديدًا لاستقرار النظام المركزي، ولكنه في الوقت ذاته ساهم في تهميش دور الأقاليم في عملية صنع القرار، وبذلك تراجع دور الأقاليم الروسية في صنع السياسات العامة، حيث أصبحت الحكومة المركزية هي الجهة الرئيسية التي تتحكم في اتخاذ القرارات التي تؤثر على الأقاليم وهذا التراجع في دور الأقاليم يعني أن القضايا المحلية لم تعد تُناقش وتُقرر على المستوى الإقليمي، بل أصبحت جزءًا من أجندة الحكومة المركزية وهو ما أدى إلى تقليص الدور الديمقراطي للأقاليم في تحديد مستقبلها.[1]

[1] Grigorii V. Golosov, **"Russia's Centralized Authoritarianism in the Disguise of Democratic Federalism: Evidence from the September 2017 Sub-National Elections,"** International Area Studies Review 21, no. 3 (2018): 231–248.

المطلب الثاني: تصاعد السياسات السلطوية وأليات الحكم الاستبدادي

خلال الفترة من 2008 إلى 2020 شهدت روسيا تصاعدًا ملحوظًا في الاستبداد السياسي حيث اتخذ فلاديمير بوتين مجموعة من السياسات التي عززت سلطته الشخصية على حساب الديمقراطية الروسية وقد أسهمت هذه السياسات الاستبدادية في تآكل المؤسسات الديمقراطية وتقليص الحريات السياسية وزيادة سيطرة الدولة على جوانب الحياة العامة والخاصة.

أولا:قمع المعارضة السياسية

اعتمد النظام الروسي على الترهيب القانوني والأمني كأداة رئيسية لإخراس الأصوات المعارضة من خلال :

1.استهداف القادة المعارضين بالاعتقال والمحاكمات و أبرز الأمثلة على ذلك الناشط أليكسي نافالني الذي تعرّض لمحاولة اغتيال بالسم في عام 2020، تلاها اعتقاله فور عودته إلى موسكو ومحاكمته بتهم يُنظر إليها على نطاق واسع بأنها ذات دوافع سياسيةكما تم استهداف العديد من المعارضين المحليين عبر محاكمات مبنية على قوانين تم صياغتها بشكل غامض لتجريم "التطرف" أو "إهانة السلطات" بما يسمح للسلطة القضائية التابعة بممارسة التضييق.[1]

2.إغلاق الأحزاب والمبادرات السياسية المناوئة للنظام حيث جرى تحجيم التعددية السياسية من خلال سحب الاعتراف القانوني من عدد من الأحزاب الصغيرة التي لا تتماشى مع الخط العام للكرملين وقد منعت السلطات تسجيل كيانات جديدة بحجة مخالفتها للقانون الانتخابي أو تلقيها دعمًا أجنبيًا مما قلّص خيارات الناخبين وأفرغ العملية السياسية من التنافس الحقيقي.[2]

ثانيا:تقليص الحريات الإعلامية والمدنية.

من أبرز السياسات الاستبدادية التي اتبعتها الحكومة الروسية كانت السيطرة على وسائل الإعلام حيث تم تدريجيًا تقليص مساحة الإعلام المستقل، وتحويل معظم وسائل الإعلام الكبرى إلى أدوات دعاية تحت سيطرة الدولة أو الأفراد

[1] BBC News. **"Alexei Navalny: Russia's Vociferous Putin Critic."** *BBC News*, January 2021 https://linksshortcut.com/BCwKw (accessed 25/01/2025)
[2] Lucan Way, **"Authoritarian Legalism in Russia,"** *East European Politics*, Vol. 36, no. 2 (2020): 165–167.

المقربين من الحكومة، لقد تم استخدام وسائل الإعلام لإعادة تشكيل الرأي العام وتعزيز صورة بوتين كقائد لا غنى عنه للأمة وفي نفس الوقت تم إسكات الإعلاميين الذين حاولوا تسليط الضوء على قضايا الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، [1]ومنذ عام 2012سُنت قوانين عديدة تُخضع الإعلام الإلكتروني والإنترنت لرقابة صارمة أبرزها قانون "الإنترنت السيادي (2019) "الذي يمنح الدولة القدرة على عزل روسيا رقميًا عن الشبكة العالمية وإغلاق المواقع أو المنصات التي يُشتبه في نشرها "محتوى متطرف" أو "معادٍ لروسيا" .[2]

كذلك كان تقليص الحريات المدنية، حيث عمل بوتين على تضييق الخناق على منظمات المجتمع المدني خاصة تلك التي تتلقى تمويلًا خارجيًا أو تعمل في مجال حقوق الإنسان وقد تم تمرير قوانين تفرض تصنيف هذه المنظمات كـ"عملاء أجانب" مما أدى إلى إضعافها وتقليص قدرتها على العمل بفعالية،كما تم فرض قيود شديدة على حرية التجمع والتظاهر،حيث أصبحت الحكومة تطلب تراخيص صارمة لتنظيم أي تجمعات، وتم قمع العديد من المظاهرات المعارضة باستخدام القوة المفرطة.[3]

ثالثًا: المراقبة المجتمعية وتضييق المجال العام

في سياق تعزز الحكم الاستبدادي في روسيا امتدت السياسات القمعية لتشمل المجال المجتمعي الأوسع من خلال أدوات رقابة متقدمة وصلاحيات موسعة للأجهزة الأمنية، وقد شهدت السنوات الأخيرة توجهًا متصاعدًا نحو مراقبة الأفراد والمنظمات داخل المجال العام، وهو ما ساهم في تقييد الحريات المدنية وخلق مناخ من الخوف والترهيب. هذا التوجه يعكس تطورًا نوعيًا في بنية الدولة الاستبدادية، حيث لا يُكتفى بإسكات المعارضين، بل يُراقب المجتمع ككل باستخدام تقنيات متقدمة تُوظف في التحكم والسيطرة من خلال:

[1] Sherr, Op. cit.,132.
[2] Human Rights Watch**. "Russia: New Law Expands Government Control Online."** October 31, 2019.on the link : https://linksshortcut.com/OZLqE (accessed 07/01/2024)
[3] Elena Chebankova, **Civil Society in Putin's Russia** (London: Routledge, 2013), 56.

1. توسيع صلاحيات الأجهزة الأمنية: خاصة جهاز الأمن الفيدرالي(FSB) من خلال منحها سلطات واسعة في المراقبة والاعتقال والتفتيش دون أوامر قضائية واضحة وتعد هذه الصلاحيات امتدادًا لتراث الأجهزة الاستخباراتية في الاتحاد السوفيتي، ولكنها اتخذت طابعًا قانونيًا في المرحلة الحالية ما منحها شرعية جديدة لتقييد الحريات الفردية والجماعية.[1]

2.استغلال التكنولوجيا الحديثة لمراقبة الأفراد والمنظمات: فمع تطور تقنيات المراقبة، وأصبحت السلطات الروسية تعتمد على أنظمة التعرف على الوجه وكاميرات المراقبة المنتشرة في المدن الكبرى، إضافة إلى مراقبة أنشطة المواطنين على مواقع التواصل الاجتماعي وقد تم توثيق حالات عديدة لاستخدام هذه الأدوات في التعرف على المشاركين في مظاهرات واعتقالهم لاحقًا، مما يجعل المجال العام خاضعًا للرقابة شبه الكاملة.[2]

[1] Mark Galeotti, ***We Need to Talk About Putin: How the West Gets Him Wrong*** (Ebury Press, 2019), 145
[2] Amnesty International. **"Russia: Police target peaceful protesters identified using facial recognition technology."** 27 April 2021 on link :. https://linksshortcut.com/upGpj (accessed 08/01/2024))

المطلب الثالث: أثار السياسات الاستبدادية على مسار التحول

تركت السياسات الاستبدادية آثارًا عميقة على إمكانية الانتقال نحو نظام ديمقراطي فهذه التغييرات لم تقتصر فقط على الساحة السياسية بل امتدت لتشمل المجتمع مما أدى إلى تحول في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع وزيادة الشكوك حول إمكانية تحقيق ديمقراطية حقيقية.

أولا: تدهور البيئة السياسية

شهدت البيئة السياسية في روسيا تدهورًا متسارعًا نتيجة السياسات الاستبدادية وهو ما انعكس في عدد من المظاهر البارزة التي أضعفت أسس التحول الديمقراطي

1. تقويض التعددية السياسية وإضعاف التنافس في الانتخابات

إحدى أبرز التأثيرات السياسية لهذه التغييرات كانت تقويض التعددية السياسية فاالتعديلات الدستورية والقوانين القمعية التي شهدتها روسيا خلال هذه الفترة عززت من سيطرة حزب "روسيا الموحدة" الحاكم ومنعت فعليًا أي تنافس حقيقي من قبل الأحزاب المعارضة، إن هذه السياسات حولت النظام السياسي الروسي إلى نظام "الحزب الواحد المهيمن" الذي يدعم بوتين مما جعل من الصعب على الأحزاب الأخرى المشاركة في العملية السياسية بشكل فعال فلقد أصبحت الانتخابات في روسيا تفتقر إلى المنافسة الحقيقية وتحولت إلى مجرد إجراءات شكلية للحفاظ على مظهر الديمقراطية، إن هذا التراجع في التعددية السياسية أثر بشكل مباشر على ديمقراطية البلاد حيث أصبحت السياسة الروسية تدار من قبل نخبة صغيرة دون مشاركة واسعة من المجتمع أو تمثيل عادل لمختلف الفئات.[1] وقد وثّقت منظمات دولية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) العديد من هذه الانتهاكات، خصوصًا في انتخابات 2007 و2011، حيث لم تستوفِ المعايير الدولية للشفافية والمنافسة.[2]

[1] Paul Edwards, **"Political Competition and Authoritarian Repression: Evidence from Pinochet's Chile,"** World Politics 74, no. 4 (2022): 479–522.

[2] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE). *Final Report**: Russian Federation State Duma Elections**, 2007*. OSCE/ODIHR,on link :https://linksshortcut.com/IEHUt (accessed 25/02/2025)

2.تآكل المؤسسات الديمقراطية والتشريعية

كذلك أدت السياسات الاستبدادية خلال هذه الفترة أدى إلى تآكل المؤسسات الديمقراطية في البلاد فالتعديلات الدستورية والقوانين القمعية التي أُقرت خلال هذه الفترة أضعفت البرلمان وقيدت دوره كجهة رقابية على السلطة التنفيذية وقد أثر هذا التآكل سلبًا على فعالية البرلمان في تمثيل مصالح المواطنين وفي ممارسة دوره كسلطة تشريعية مستقلة وفي المقابل أصبحت السلطات التنفيذية خاصة الرئيس تتمتع بصلاحيات واسعة فلقد أصبح مجرد هيئة تصادق على قرارات السلطة التنفيذية دون أي دور فعلي في الرقابة أو التشريع المستقل،[1]كما تم تسييس الجهاز القضائي بحيث أصبح أداة لملاحقة الخصوم السياسيين وتبرير القرارات السلطوية وهو ما أكدت عليه تقارير منظمة "هيومن رايتس ووتش".[2]

3. تركيز السلطة في يد الرئيس

التغييرات التي شهدتها روسيا خلال هذه الفترة أدت إلى تركيز غير مسبوق للسلطة في يد الرئيس فالتعديلات الدستورية التي أعطت الرئيس صلاحيات واسعة بالإضافة إلى السيطرة على القضاء والإعلام جعلت من الصعب على أي مؤسسة أخرى أن تقوم بدور رقابي فعال على السلطة التنفيذية فتركيز السلطة هذا جعل من بوتين "الحاكم المطلق" في النظام السياسي الروسي مما قوض بشكل كبير أي آليات ديمقراطية كانت لا تزال قائمة، وقد هذا التركيز للسلطة أثر سلبًا على شفافية الحكومة حيث أصبحت القرارات الكبرى تُتخذ في دوائر ضيقة دون استشارة أو موافقة من الهيئات المنتخبة. ونتيجة لذلك تراجع مستوى الحوكمة الديمقراطية في روسيا مما أدى إلى تزايد الشعور بالاستبداد وابتعاد النظام عن المبادئ الديمقراطية.[3]

[1] David G. Lewis, **Russia's New Authoritarianism: Putin and the Politics of Order** (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2020), 104.
[2] Human Rights Watch. *World Report 2020: **Russia** , on link :https://linksshortcut.com/CYTZI (accessed 10/03/2024)*
[3] David G. Lewis**, Russia's New Authoritarianism: Putin and the Politics of Order** (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2020), 104.

4. تراجع في الحريات العامة

لقد شهدت روسيا تآكلاً كبيرًا في الحريات المدنية. القيود التي فُرضت على حرية التعبير، وحرية التجمع، وحرية الصحافة، جعلت من الصعب على المواطنين والمجتمع المدني المشاركة في الحياة العامة بحرية، هذه التراجعات في الحريات المدنية أدت إلى "تكميم الأصوات الناقدة" ومنع أي تحديات جدية للسلطة القائمة. إن هذا التآكل في الحريات المدنية كان له تأثير مباشر على التحول الديمقراطي في روسيا، حيث أدى إلى تقليص المساحاتالمتاحة للنقاش العام، وإضعاف قدرات المجتمع المدني على المطالبة بالإصلاحات الديمقراطية[1].

5.فقدان الثقة المجتمعية في العملية السياسية

كذلك أدت أدت السياسات إلى فقدان الثقة في العملية الديمقراطية بين المواطنين الروس حيث أصبحوا يشعرون بأن أصواتهم لا تؤثر في الانتخابات وأن السلطة الحاكمة تحتكر القرارات الهامة دون مشاورة الشعب مما أثر أيضًا على مستوى المشاركة الشعبية في العملية السياسية وبالتالي بعدم جدوى المشاركة في انتخابات لا توفر لهم خيارات حقيقية، وقد أدى تآكل المؤسسات الديمقراطية إلى تراجع التعددية السياسية وفقدان الثقة في العملية الديمقراطية، هذه التطورات تشكل تحديات كبيرة لمستقبل روسيا السياسي حيث أصبحت البلاد تعاني من نظام سياسي يزداد ابتعادًا عن المبادئ الديمقراطية،[2] مما أدى إلى انفصال تدريجي بين السلطة والمجتمع، وقد أظهر استطلاع أجراه مركز "ليفادا" في 2019 أن 59% من المواطنين لا يثقون في نزاهة الانتخابات.[3]

[1] Michael MacDonald, **Civil Liberties and Authoritarianism in Russia: A Critical Analysis** (Oxford: Oxford University Press, 2020), 73.
[2] Ibid.
[3] Graeme Robertson, **"Protesting Putinism: The Election Protests of 2011–2012 in Broader Perspective,"** Problems of Post-Communism 60, no. 2 (2013): 11–23.

ثانيا: تفاعلات الشارع والمجتمع المدني

رغم القيود المفروضة على الحريات العامة إلا أن الشارع تفاعل مع هذه السياسات وقد اتخذ هذا التفاعل أشكالًا متعددة تراوحت بين الاحتجاجات الشعبية واللجوء إلى الوسائط الرقمية والهجرة القسرية للنخب المعارضة.

1. تصاعد السخط الشعبي

لقد تزايد تصاعد السخط الشعبي خاصة في ظل الشعور المتزايد بأن النظام السياسي أصبح مغلقًا وغير قابل للإصلاح وقد تراجع الثقة في الحكومة وتزايد القمع وهذا ما دفع بالعديد من الروس إلى الشوارع في احتجاجات تطالب بالتغيير السياسي والإصلاح، وعلى الرغم من القمع الشديد الذي واجهت به الحكومة هذه الاحتجاجات لكنها كشفت عن وجود مقاومة مجتمعية متزايدة ضد الاستبداد السياسي، هذه الاحتجاجات التي شهدت مشاركة واسعة من مختلف شرائح المجتمع كانت تعبيرًا واضحًا عن رفض الشعب الروسي للاتجاه الذي يسير فيه النظام السياسي.[1]

2. تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في التعبير عن المعارضة

ومع تزايد قمع الحريات المدنية والإعلامية، لجأ الكثير من الروس إلى الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة بديلة للتعبير عن آرائهم وانتقاداتهم للنظام وأصبحت الإنترنت وسيلة حيوية لتنظيم الاحتجاجات والتعبئة الجماهيرية ضد سياسات الحكومة وقد أتاح هذا الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا للمعارضة والمجتمع المدني الوصول إلى جمهور واسع وتنظيم تحركاتهم بشكل أكثر فعالية رغم القيود المفروضة على الإعلام التقليدي، ومع ذلك ردت الحكومة الروسية بتكثيف الرقابة على الإنترنت وتطبيق قوانين جديدة تجرم الأنشطة المعارضة على الإنترنت مما أدى إلى مزيد من التوتر بين السلطات والمجتمع.[2]

[1] Denis Volkov, **Russian Protests: The Politics of Dissent and Public Opinion** (London: Routledge, 2019), 54.
[2] MacDonald, Op. Cit., 73.

3. هجرة الكفاءات إلى الخارج

شهدت روسيا تزايدًا في الهجرة الجماعية للمفكرين والنشطاء والمواطنين الذين شعروا بأنهم لم يعودوا قادرين على العيش في ظل نظام يقيد حرياتهم، وكان هذا النزوح نتيجة مباشرة لتضييق الفضاء السياسي والاجتماعي في روسيا حيث فضل الكثيرون البحث عن حياة أكثر حرية في الخارج، مما أدى إلى إضعاف المجتمع المدني داخل روسيا، حيث فقدت البلاد العديد من الكفاءات والنشطاء الذين كان بإمكانهم المساهمة في الدفع باتجاه التحول الديمقراطي ومع ذلك أسهم هذا النزوح في تعزيز روابط بين الروس في الداخل والخارج، وتطوير شبكات دعم عالمية للمعارضة الروسية.[1]

إن التغييرات السياسية التي شهدتها روسيا من 2008 إلى 2020 تركت تأثيرات عميقة على مسار التحول الديمقراطي في البلاد فالسياسات الاستبدادية التي انتهجتها الحكومة الروسية قوضت التعددية السياسية وركزت السلطة في يد الرئيس، وتسببت في تآكل الحريات المدنية و لم تقتصر هذه التأثيرات على التأثير السياسي فقط بل أثرت بشكل كبير على استجابة المجتمع الروسي الذي أبدى مقاومة متزايدة لهذا الاستبداد من خلال الاحتجاجات، واستخدام التكنولوجيا كوسيلة للتعبير عن المعارضة، والنزوح الجماعي بحثًا عن حياة أفضل وهذه التطورات تشير إلى أن مستقبل الديمقراطية في روسيا لا يزال غامضًا حيث تواجه البلاد تحديات كبيرة في استعادة المسار الديمقراطي.[2]

[1] Peter Stronski**, The Russian Diaspora: Nationalism, Immigration, and Cultural Identity** (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2017), 91.
[2] Ibid.

المطلب الرابع: التفاعل الدولي مع السياسات السلطوية في روسيا

في دراسة تحولات الأنظمة السياسية لا يمكن تجاهل أثر البيئة الدولية خاصة عندما يتعلق الأمر ببلد بحجم روسيا وعلاقته المتوترة مع الغرب فلقد أفرز التحول التدريجي نحو السلطوية في روسيا منذ 2008 ردود أفعال دولية متباينة عكست في مجملها إدراكًا غربيًا بأن النظام الروسي يسير باتجاه تقويض الأسس الديمقراطية وويُعد هذا المبحث ضروريًا، من منطلق علمي لأنه لا يدرس "مشروعية التدخل" بل يرصد كيف شكّل هذا التفاعل الدولي عنصرًا فاعلًا في تحديد اتجاهات التحول الداخلي سواء عبر الضغوط أو عبر استخدامها كأداة خطابية لتعزيز السلطة وفي هذا السياق نشير إلى أبرز ردود الفعل الدولية:

أولا: ردود فعل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

ردت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بسلسلة من العقوبات الموجهة ضد مسؤولين روس وشركات حكومية بعد موجات القمع السياسيخصوصًا بعد قضية المعارض أليكسي نافالني وتعديل الدستور الروسي عام 2020 تمثلت العقوبات في تجميد أصول ومنع سفر وتقييد التعاون في مجالات حساسة كالتكنولوجيا والطاقة كما أصدرت وزارة الخارجية الأميركية والاتحاد الأوروبي بيانات وتقارير دورية اعتبرت أن هذه التعديلات تهدف إلى تقويض الديمقراطية وترسيخ السلطة الفردية للرئيس بوتين، مما يهدد الاستقرار القانوني والمؤسسي في البلاد.[1]

ثانيا: موقف المنظمات الدولية

نددت منظمات حقوقية كـ منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش بتدهور أوضاع الحريات في روسيا، واعتبرت تعديلات 2020 مؤشرًا واضحًا على التحول نحو الحكم الشخصي. وأشارت إلى أن البيئة القانونية باتت تقيد عمل

[1] European Parliament, **"European Parliament resolution on the situation in Russia: the poisoning of Alexei Navalny,"** 2020,on link : https://linksshortcut.com/NKdRd (accessed 10/05/2025)

الصحفيين والمنظمات غير الحكومية كما وُصف تصنيف منابر إعلامية مستقلة كـ "عملاء أجانب" بأنه محاولة لإسكات الأصوات المستقلة.[1]

لقد أسهمت هذه المواقف الغربية الناقدة في تغذية خطاب رسمي روسي يصف البلاد بأنها "مستهدفة من الغرب" ما ساعد الكرملين في تأطير القمع الداخلي كضرورة وطنية للدفاع عن السيادة، وقد صاحب هذا التصور تصاعد النزعة القومية مع زيادة شعبية الخطاب المعادي للتدخلات الأجنبية الأمر الذي سمح للنظام بإحكام قبضته وتبرير السياسات القمعية بدعوى "الحرب الإعلامية" و"الحصار الجيوسياسي" وقد أشار عدد من المحللين إلى أن هذه العزلة الدولية لا تضعف النظام كما يُتوقع بل تعزز مناعته الداخلية في ظل خطاب "روسيا المحاصرة" الذي يُسوَّق باستمرار.[2]

[1] Amnesty International, **"Russia: Constitutional Changes Institutionalize Authoritarianism,"** July 2020. Human Rights Watch, **"Crackdown on Civil Society in Russia,"** 2021.on link : https://linksshortcut.com/beTHD (accessed 27/05/2025)

[2] Omelicheva, Mariya Y. **"Repression Trap: The Mechanism of Escalating State Violence in Russia."** Center for Strategic and International Studies (CSIS), 30 July 2021.

خلاصة الفصل الثالث:

كشف هذا الفصل عن تعقيدات مسار التحول الديمقراطي في روسيا الذي لم يكن خطيًا أومتماسكًا بل اتسم بالتذبذب بين الانفتاح والتقييد وبين محاولات بناء مؤسسات ديمقراطية وترسيخ النزعة السلطوية وقد أثبتت التجربة الروسية أن التحول الديمقراطي لا يتم وفق نموذج جاهز، بل يتأثر بخصوصيات البيئة الداخلية وطبيعة النخب الحاكمة.

ففي المبحث الأول، تم التطرق إلى البنية السياسية والمؤسسية لروسيا الحديثة والتي تشكلت في ظل معطيات داخلية معقدة أبرزها هشاشة الدولة عقب انهيار الاتحاد السوفياتيوضعف التقاليد الديمقراطية، إضافة إلى مركزية القرار الرئاسي، كما أظهر تطور النظام الحزبي غياب التعددية الحقيقية بفعل هيمنة القوى القريبة من السلطة، وتداخل المال والنفوذ في الحياة الحزبية وهو ما أضعف إمكانات التداول السلمي الحقيقي على السلطة.

أما المبحث الثاني فقد سلّط الضوء على فترة يلتسين بوصفها مرحلة انتقالية تأسيسية شهدت انفتاحًا سياسيًا واقتصاديًا واسعًا لكنها رافقها الكثير من الفوضى والاضطرابات الاقتصادية والضعف المؤسسي وعلى الرغم من بعض المكاسب الرمزية التي تحققت على صعيد الحريات وبناء المؤسسات فإنها لم تكن كافية لترسيخ تحول ديمقراطي مستقر.

في المقابل، تناول المبحث الثالث بدايات عهد بوتين حيث تم اعتماد خطاب الاستقرار كمدخل لإعادة تركيز السلطة وإعادة تنظيم الدولة وقد أدّت هذه السياسات إلى قدر من الانضباط الإداري والنمو الاقتصادي لكنها جاءت على حساب التعددية السياسية واستقلال المؤسسات ومبدأ الفصل بين السلطات.

أما المبحث الرابع، فقد بيّن كيف أن المرحلة الممتدة من 2008 إلى 2020، عرفت ترسيخًا تدريجيًا للسلطة التنفيذية، من خلال تعديلات دستورية أعادت تشكيل النظام السياسي على مقاس السلطة المركزية كما شهدت هذه الفترة تصاعد الممارسات السلطوية، وتقييد الحريات، وتراجع المؤشرات الديمقراطية، في ظل تفاعل دولي حذر مع هذا المسار.

الفصل الرابع:دور الأوليغارشية المالية في التحول الديمقراطي في روسيا

الفصل الرابع: دور الأوليغارشية المالية في التحول الديمقراطي في روسيا

تمهيـــــــــد:

يشكّل فهم العلاقة بين الأوليغارشية المالية ومسار التحول الديمقراطي في روسيا أحد المحاور الجوهرية لتحليل طبيعة النظام السياسي الروسي المعاصر، فمنذ انهيار الاتحاد السوفياتي شهدت روسيا نشوء طبقة مالية ضيقة النفوذ تمكّنت من الاستفادة من الخصخصة الواسعة لتراكم الثروة والسلطة، وهذا ما جعلها لاعبًا أساسيًا في الساحة السياسية والاقتصادية، وفي هذا الفصل يسعى إلى تفكيك أدوار هذه الفئة في عملية الانتقال الديمقراطي، من خلال تتبع استراتيجياتها في التكيف أو الممانعة وتحليل آليات تأثيرها في صنع القرار و كذلك الوقوف على تحالفاتها مع النخبة السياسية ومدى نجاحها في توجيه التحولات الديمقراطية بما يخدم مصالحها كما يركّز الفصل على تقييم تطوّر هذا الدور خلال المراحل المختلفة من حقبة يلتسين إلى عهد بوتين، وصولًا إلى ما بعد عام 2020 حيث أعادت الدولة فرض هيمنتها تدريجيًا على مراكز النفوذ الاقتصادي، دون أن تقطع الصلات المعقدة بين السلطة والثروة ومن خلال هذا التحليل، يُبرز الفصل حدود التأثير الأوليغارشي في مسار ديمقراطي لطالما ظل رهينة لتوازنات المصالح بين الدولة والمال.

المبحث الأول: التأثير على السياسات الحكومية والقرار السياسي

تؤثر الاليغارشية في روسيا بشكل عميق على صنع القرار السياسي والسياسات الحكومية وفي هذا الإطار تظهر تحديات كبيرة تتعلق بالشفافية والمساءلة حيث يمكن أن تسهم مصالح النخبة في توجيه السياسات بعيدًا عن احتياجات وتطلعات المجتمع وتتراوح تأثيرات الأوليغارشية بين تعزيز الاستقرار السياسي إلى تعزيز الفساد مما يعقد العملية الديمقراطية ويحدّ من مشاركة المواطنين في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية.

المطلب الأول: الأوليغارشية وتوجيه السياسات الحكومية

تعد السياسات الحكومية سواء في بعدها الاقتصادي أو الخارجي المجال الأبرز الذي تسعى النخب الأوليغارشية إلى التأثير فيه، لما يوفره من أدوات فعّالة لحماية مصالحها وتوسيع نفوذها، فمنذ انهيار الاتحاد السوفياتي وجدت الأوليغارشية في الفراغ المؤسسي والانتقال الفوضوي نحو اقتصاد السوق فرصة سانحة لإعادة تشكيل توجهات الدولة بما يخدم مصالحها. وقد تم هذا التوجيه عبر تدخلات مباشرة في عملية الخصخصة وإعادة توزيع الثروة، إلى جانب التأثير في النظام الضريبي. ولم يقتصر هذا الدور على السياسات الداخلية، بل امتد إلى الحقل الخارجي من خلال السيطرة على ملفات استراتيجية مثل الطاقة، ومحاولة التأثير على توجهات السياسة الخارجية الروسية.

أولا: هندسة السياسات الاقتصادية لخدمة المصالح الخاصة

1. إعادة توزيع الثروة عبر الخصخصة

شكّلت عملية الخصخصة في روسيا خلال تسعينيات القرن العشرين نقطة تحول جوهرية في هيكل الاقتصاد والمجتمع. فبدل أن تُستخدم كأداة لإعادة هيكلة الاقتصاد وفق آليات السوق وضمان عدالة التوزيع، تحوّلت إلى وسيلة مكّنت أقلية محدودة من الأفراد من السيطرة على قطاعات حيوية مثل النفط، الغاز، المعادن والاتصالات وقد تمت هذه

العمليات في ظل غياب الشفافية والمنافسة العادلة، وبإشراف مباشر من النخبة السياسية وخاصة أناتولي تشوبايس، الذي لعب دورًا محوريًا في تنفيذ برنامج الخصخصة بسرعة ودون رقابة فعّالة.[1]

من أبرز الآليات التي كرّست هذا التوزيع غير العادل ما عُرف ببرنامج "القروض مقابل الأسهم"، الذي أُطلق سنة 1995، حيث منحت بنوك خاصة قروضًا للحكومة مقابل ضمانات على شكل حصص في شركات استراتيجية. وعندما أخفقت الدولة في سداد تلك القروض، آلت ملكية الشركات إلى هذه البنوك أو رجال الأعمال المرتبطين بها، بأسعار زهيدة لا تعكس القيمة السوقية الفعلية لتلك الأصول. وقد أدى هذا إلى خلق طبقة جديدة من الأوليغارشية الذين جمعوا ثروات هائلة من خلال صفقات محمية سياسيًا، دون المرور بمراحل تراكم رأسمالي حقيقي أو استحقاق اقتصادي.[2]

هذا التحول الجذري في هيكل الملكية أسهم في تركيز الثروة في يد قلة نافذة وفرض نموذج اقتصادي قائم على الامتيازات السياسية والولاء للسلطة لا على الكفاءة أو الإنتاجية، كما أنه أضعف هذا النظام من قدرة الدولة على ضبط الأسواق أو تحقيق التوازن الاجتماعي، وجعل السياسات الاقتصادية رهينة بيد الأوليغارشية. ونتيجة لذلك تفاقمت الفوارق الاجتماعية وتراجع ثقة المواطنين في عدالة النظام مما مهّد لظهور خطاب سلطوي يعِد بـ"إعادة النظام" وإلغاء الإرث الليبرالي للفترة الانتقالية.[3]

2. توجيه النظام الضريبي لصالح الاوليغارشية

لم يقتصر تأثير الأوليغارشية الروسية على مجال الخصخصة فحسب، بل امتد أيضًا إلى السياسات الضريبية، التي كان يُفترض أن تُستخدم كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل. فقد مارست النخب المالية ضغوطًا مستمرة

[1] Anders Åslund, **How Russia Became a Market Economy** (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 1995), 138–142.
[2] Hoffman, Op. Cit., 104–113.
3 Karen Dawisha, **Putin's Kleptocracy: Who Owns Russia?** (New York: Simon & Schuster, 2014), 82–86.

على مؤسسات الدولة لإعادة تشكيل النظام الضريبي بما يخدم مصالحها التجارية والمالية، خصوصًا من خلال الدفع نحو تخفيض الضرائب على الأرباح الرأسمالية والدخل المرتفع وهو ما انعكس مباشرة على تراجع إيرادات الدولة من الطبقات الثرية والقطاع الخاص الكبير.[1]

ومن بين أبرز الآليات التي استخدمها الأوليغارش للسيطرة على السياسة الضريبية، هو استغلالهم لثغرات قانونية وغياب آليات الرقابة وهذا ما سمح لهم بتهريب الأموال إلى ملاذات ضريبية خارجية مثل قبرص وسويسرا والجزر العذراء البريطانية وقد استخدمت العديد من الشركات الروسية الكبرى – والتي كانت مملوكة من قبل الأوليغارش لتقليل التزاماتها الضريبية داخل روسيا، ما حرم خزينة الدولة من مليارات الدولارات خلال التسعينيات وبداية الألفية.[2]

بالاضافة الى ذلك ساهم الأوليغارش في عرقلة جهود الدولة لإصلاح النظام الضريبي بما يضمن عدالة التوزيع ففي الوقت الذي سعت فيه بعض الحكومات الروسية المتعاقبة إلى تبني نظام ضريبي تصاعدي يضمن دخلًا مستقرًا للدولة، قامت النخب المالية باستخدام نفوذها في البرلمان ووسائل الإعلام للضغط على صانعي القرار من أجل تثبيت نظام ضريبي مواتٍ لها، يعتمد على معدلات ضريبية منخفضة وثابتة مما عزز من تمركز الثروة لديها.[3]

ونتج عن هذه السياسات تآكل قدرة الدولة على تمويل الخدمات العامة كالصحة والتعليم والبنية التحتية كما فاقمت الفوارق الاجتماعية ورسّخت شعورًا باللاعدالة الاقتصادية والسياسية لدى قطاعات واسعة من الشعب الروسي حيث أصبح النظام الضريبي وسيلة لترسيخ هيمنة الأوليغارشية على الدولة واقتصادها بدلًا من أن يكون أداة للعدالة الاجتماعية.[4]

1 Åslund, Op. Cit., 145–148.
2 Dawisha, Op. Cit., 96–100.
3 Gaddy, Clifford G., and Barry W. Ickes. **"Russia's Virtual Economy."** *Foreign Affairs*, vol. 77, no. 5, 1998, pp. 61–63
4 Hoffman, Op. Cit., 120–125.

ثانيا : توظيف السياسة الخارجية لتعزيز النفوذ الاقتصادي

تُعدّ السياسة الخارجية أداة مركزية في تعزيز النفوذ الاقتصادي للدول فوظيفتها لا تنحصر في إدارة العلاقات الدولية فحسب بل تُسهم كذلك في تهيئة بيئة دولية مواتية لتحقيق المصالح الاقتصادية، فالدول التي تملك طموحات توسعية على المستوى الاقتصادي غالبًا ما تُكيّف سياستها الخارجية لتخدم أهدافها التجارية أو لتأمين الأسواق والطاقة والاستثمارات، أو لفرض شروطها في المنظمات الاقتصادية الدولية، وفي هذا السياق تُوظّف أدوات متعددة منها الاتفاقيات الثنائية الضغط الدبلوماسي المساعدات الاقتصادية وحتى التدخلات غير المباشرة، من أجل خلق شبكات تبعية اقتصادية تعزّز من المكانة الدولية للدولة، وقد أشار منظّرو العلاقات الدولية ولا سيما المدرسة الواقعية الجديدة إلى أن القوة الاقتصادية لا تُبنى فقط بالإنتاج بل أيضًا بالقدرة على فرض قواعد اللعبة الدولية بما يخدم مصالح القوى الكبرى ويُعدّ هذا التداخل بين السياسة الخارجية والمصالح الاقتصادية أكثر وضوحًا في الدول ذات الطابع التوسعي أو التي تمرّ بمرحلة إعادة تموقع في النظام الدولي كما هو الحال مع روسيا ما بعد الحرب الباردة.[1]

1. الهيمنة على ملفات الطاقة والتجارة الدولية

شكّلت الطاقة وخاصة النفط والغاز، محورًا مركزيًا في السياسة الخارجية الروسية منذ التسعينيات وقد وجدت الأوليغارشية في هذا القطاع الحيوي أداة لتعزيز مصالحها داخل روسيا وخارجها. فمع تصاعد قوة الشركات الكبرى مثل "غازبروم" و"لوك أويل"، تحوّلت هذه المؤسسات إلى أدوات شبه رسمية تُستخدم لتأمين النفوذ الجيوسياسي الروسي، خاصة تجاه دول أوروبا الشرقية والاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال التحكم في الإمدادات، أو التلاعب بالأسعار، أو فرض شروط تجارية مرتبطة باعتبارات سياسية.[2]

[1] Susan Strange**, States and Markets, 2nd ed.** (London: Continuum, 1994), 88–93. ↩

2 Marshall I. Goldman, Petrostate: **Putin, Power, and the New Russia** (Oxford: Oxford University Press, 2008), 42–46.

هذا الاستخدام السياسي للطاقة لم يكن قرارًا رسميًا حكوميًا فحسب، بل كان في كثير من الحالات نتاج تحالف وثيق بين الأوليغارشية وأجهزة الدولة فعدد من كبار رجال الأعمال الذين سيطروا على شركات الطاقة الاستراتيجية كانت لهم علاقات مباشرة بمراكز القرار السياسي بل إن بعضهم شغل مناصب رسمية أو شبه رسمية في الحكومة مما جعلهم في موقع يتيح لهم التأثير في صياغة وتوجيه السياسات الخارجية، لا سيما تلك المتعلقة بالتجارة الدولية والطاقة.[1]

وفي العديد من الحالات لعبت المصالح الخاصة للأوليغارش دورًا مباشرًا في تحديد مواقف روسيا من قضايا خارجية حساسة فعلى سبيل المثال استخدمت "غازبروم" كسلاح اقتصادي للضغط على أوكرانيا وجورجيا في العقد الأول من الألفية الجديدة، من خلال قطع الإمدادات أو رفع الأسعار، في سياق يتجاوز اعتبارات السوق البحتة، ويتقاطع مع الرهانات الجيوسياسية للكرملين ولكن من المهم التنويه أن هذه السياسات غالبًا ما عادت بالنفع المزدوج على الدولة وعلى النخب الاقتصادية المرتبطة بها.[2]

وقد أدى هذا التداخل العميق بين المصالح الاقتصادية والسياسات الخارجية إلى تعزيز دور الأوليغارشية ليس فقط كلاعبين اقتصاديين، بل كمشاركين فعليين في توجيه السياسة الروسية الخارجية وهذا ما جعل بعض المحللين يشيرون إلى أن الدولة الروسية خلال تلك الفترة لم تكن تمارس فقط "ديبلوماسية الطاقة"، بل أيضًا "رأسمالية الدولة المتحالفة مع النخبة"،حيث تذوب الحدود بين العام والخاص لصالح شبكة مغلقة من المصالح المتبادلة.[3]

2. العلاقة مع الغرب وتأثير العقوبات

شكّلت العلاقة بين الأوليغارشية الروسية والغرب عنصرًا مركزيًا في توازنات السياسة الخارجية الروسية خصوصًا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فقد سعت النخب المالية الروسية التي راكمت ثروات هائلة في ظل اقتصاد السوق الوليد إلى إدماج نفسها في الاقتصاد العالمي، ليس فقط عبر الاستثمارات العابرة للحدود بل من خلال نقل أصولها الشخصية إلى

1 Karen Dawisha, **Putin's Kleptocracy: Who Owns Russia?** (New York: Simon & Schuster, 2014), 161–165.
2 Rutland, Peter. **"Russia as an Energy Superpower."** New Political Economy, vol. 13, no. 2, 2008, pp. 203–210
3 Hoffman, David. ***The Oligarchs: Wealth and Power in the New Russia***. Public Affairs, 2002, pp. 235–240

مصارف الغرب وشراء العقارات الفاخرة وتسجيل شركات في ملاذات ضريبية أوروبية وأميركية وبذلك أصبحت الأوليغارشية الروسية ذات ارتباط وثيق بالمصالح الغربية ما جعلها أكثر تأثرًا بأي تصعيد سياسي أو عقوبات اقتصادية تُفرض على روسيا.[1]

هذا التداخل العميق في المصالح دفع بعض الأوليغارش أدى إلى لعب أدوار غير رسمية في التوسط أو تخفيف التوتر بين روسيا والدول الغربية خصوصًا في العقد الأول من الألفية الجديدة عندما كان الكرملين يبحث عن شراكات اقتصادية مع أوروبا وأميركا إلا أن تصاعد الخلافات الجيوسياسية خاصة بعد ضم القرم عام 2014، أدّى إلى فرض عقوبات غربية استهدفت مباشرة عددًا من كبار الأوليغارش الروس الذين وُضعوا على لوائح سوداء وجُمّدت أصولهم ومنعوا من السفر إلى أوروبا والولايات المتحدة.[2]

هذه العقوبات كانت لها آثار مزدوجة: فمن جهة، أضعفت القوة المالية لعدد من رجال الأعمال المرتبطين بالكرملين، ومن جهة أخرى دفعت السلطة الروسية إلى تعزيز نموذجها في "رأسمالية الدولة السيادية" أي تقوية الدور المركزي للدولة في الاقتصاد، وإعادة توجيه النخب نحو الداخل الروسي بدلًا من الاعتماد على المنظومة الغربية.[3]

لقد كشفت هذه التطورات عن مدى هشاشة العلاقة بين الأوليغارشية والغرب وأظهرت أيضًا كيف يمكن للسياسات الخارجية أن تعيد رسم حدود النفوذ الاقتصادي الداخلي،كما أبرزت أن الأوليغارش الروس ليسوا فاعلين مستقلين بالكامل بل هم في كثير من الأحيان أدوات أو رهائن في يد الدولة التي تستعملهم لتحقيق توازنات استراتيجية في علاقتها مع الخارج.[4]

1 Dawisha, Putin's Kleptocracy, 207–212
2 Anders Åslund**, Russia's Crony Capitalism: The Path from Market Economy to Kleptocracy** (New Haven: Yale University Press, 2019), 186–191.
3 Mark Galeotti, **We Need to Talk About Putin: How the West Gets Him Wrong** (London: Ebury Press, 2019), 134–139.
4 Hoffman, The Oligarchs, 256–260

المطلب الثاني: تأثير الأوليغارشية في القرارات السياسية الكبرى

لم تكتفِ النخب الأوليغارشية في روسيا ببسط نفوذها على الحقل الاقتصادي والإعلامي بل سعت إلى التأثير المباشر في صياغة القرارات السياسية ذات الطابع السيادي والاستراتيجي، فقد أسهم التداخل العميق بين رأس المال والسلطة في تكريس بيئة تسمح للأوليغارش بممارسة نفوذ فعلي داخل أجهزة الدولة سواء عبر أدوات رسمية كالتمثيل في الهيئات التشريعية أو غير رسمية من خلال شبكات المصالح والزبائنية.

أولًا: آليات التأثير على صناعة القرار

وهي تعني الوسائل والأدوات التي تستخدمها لأوليغارشية للتأثير في القرارات السياسية والاقتصادية التي تتخذها الدولة ويمكن حصرها في نقطتين: التغلغل في مراكز اتخاذ القرار و التدخل في القرارات السيادية.

1. التغلغل في مراكز اتخاذ القرار

منذ التسعينيات تمكنت الأوليغارشية الروسية من التغلغل في مؤسسات الحكم وتوجيه السياسات العامة لصالح مصالحها الاقتصادية واستثمر الأوليغارش ثرواتهم ونفوذهم الإعلامي لدعم النخب السياسية، لا سيما خلال الانتخابات الرئاسية لعام 1996 حين لعب رجال أعمال مثل بوريس بيريزوفسكي دورًا محوريًا في إعادة انتخاب بوريس يلتسن عبر السيطرة على وسائل الإعلام والتأثير على الرأي العام.[1]

وقد تجسدت هذه العلاقة الوثيقة بين المال والسلطة في نماذج عديدة منها إسناد مشاريع استراتيجية ضخمة إلى رجال أعمال مقربين من الكرملين مثل أركادي روتنبرغ الذي تولى بناء جسر القرم بتكلفة مليارية مما يؤكد تداخل المصالح بين النخبة الاقتصادية وصنّاع القرار.[2] ووفقًا لتقديرات كارين داويشا، فإن نحو 110 أفراد فقط يتحكمون في 35% من ثروة روسيا، ما يمنح هذه الفئة نفوذًا اقتصاديًا يُترجم إلى سلطة سياسية مباشرة.[3]، كما توصلت دراسة اقتصادية

[1] Hoffman, The Oligarchs, 126.
[2] The New Yorker. **"Putin's Shadow Cabinet and the Bridge to Crimea."** May 29, 2017
[3] Dawisha, Putin’s Kleptocracy, 5.

إلى أن الأوليغارشية تسيطر على قطاعات تنتج نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي الروسي مما يحدّ من قدرة الدولة على ضبط السياسات المستقلة هذا التغلغل لا يقتصر على التأثير الظرفي بل يعكس بنية حكم هجينة حيث تُختزل الدولة في شبكة من العلاقات الشخصية بين رجال الأعمال وصنّاع القرار وهو ما أضعف من مؤسسات الدولة وكرّس نموذج "رأسمالية المحاسيب".[1]

2. التدخل في القرارات السيادية

لم يقتصر نفوذ الأوليغارشية الروسية على التأثير في السياسات الاقتصادية بل امتد ليشمل القرارات السيادية ذات الطابع الأمني والجيوسياسي ومن أبرز الأمثلة على ذلك الدور غير المباشر الذي لعبه الأوليغارش في قرار خوض حرب الشيشان الأولى(1994–1996) إذ كانت مصالحهم الاقتصادية – خصوصًا في قطاعي الطاقة والبنية التحتية – مهددة بفعل الاضطرابات في القوقاز فقد كانت خطوط أنابيب النفط والغاز تمر عبر هذه المنطقة الاستراتيجية وهذا ما دفع بعض رجال الأعمال إلى دعم التدخل العسكري لضمان استقرار الإمدادات وحماية استثماراتهم.[2]

كما مارست النخبة المالية ضغطًا كبيرًا على الحكومة في ملفات حساسة أخرى أبرزها برنامج الخصخصة السريع الذي شمل قطاعات استراتيجية مثل الطاقة والمعادن والاتصالات وقد تمت هذه العمليات تحت غطاء قانوني وسياسي غير أن الكثير من القرارات المرتبطة بها كانت تُتخذ خارج المؤسسات الرسمية وبتأثير مباشر من رجال أعمال نافذين سعوا إلى توسيع ممتلكاتهم بأسعار رمزية.[3]

هذا التداخل بين المصالح الخاصة والقرارات السيادية ساهم في إضعاف سلطة الدولة أمام الأوليغارشية وتحول القرار السيادي من كونه تعبيرًا عن إرادة شعبية أو مصلحة وطنية إلى أداة لحماية مصالح فئة ضيقة، فالسيطرة الأوليغارشية

[1] Sergei Guriev and Andrei Rachinsky, **"The Role of Oligarchs in Russian Capitalism,"** Journal of Economic Perspectives 19, no. 1 (2005): 131–150.
[2] Hoffman, op. Cit., 137–142
[3] Dawisha, op. Cit., 63–70

على القطاعات الاستراتيجية من الاقتصاد منحها قدرة غير مباشرة على فرض أولوياتها في السياسة الخارجية والداخلية على حد سواء.[1]

ثانيًا: دوافع تدخل الأوليغارشية في القرار السياسي

هناك مجموعة من الدوافع والاهداف التي تسعى من خلالها الاوليغارشية للتدخل في القرار السياسي تتمثل فيما يلي:

1.حماية المصالح الاقتصادية

كان ضمان المصالح الاقتصادية في صلب دوافع تدخل الأوليغارشية في القرارات السياسية الكبرى خلال فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فقد سعت هذه النخبة إلى تأمين استثماراتها في قطاعات استراتيجية مثل النفط، الغاز، المعادن والبنية التحتية، من خلال التأثير على قرارات الدولة المتعلقة بالأمن والسياسة الخارجية وقد شكّلت حرب الشيشان الأولى (1994–1996) مثالًا واضحًا على هذا التوجه، حيث كانت منطقة القوقاز، بما فيها الشيشان، تمرّ عبرها أنابيب نفط وغاز ذات أهمية قصوى لشركات الطاقة التي يسيطر عليها الأوليغارش. ولذا، فإن جزءًا من دعمهم للتدخل العسكري ارتبط بالحفاظ على استقرار هذه المنطقة وضمان سلامة شبكات الإمداد.[2]

من جهة أخرى سعت الأوليغارشية إلى تأمين بيئة تشريعية واستثمارية ملائمة لمراكمة الثروة وذلك عبر الضغط السياسي لتعطيل أي إصلاحات قد تمس امتيازاتهم أو فرض ضرائب أعلى على القطاعات التي يهيمنون عليها. وقد أدى ذلك إلى نشوء نموذج اقتصادي قائم على الامتيازات والمحسوبية، حيث أصبحت الدولة تُوظّف مواردها وقراراتها السيادية لخدمة نخبة محدودة، بدلًا من تحقيق التوازن التنموي أو العدالة الاجتماعية.[3]

[1] Guriev, Sergei, and Andrei Rachinsky. "**The Role of Oligarchs in Russian Capitalism.**" *Journal of Economic Perspectives*, vol. 19, no. 1, 2005, p. 135

[2] Hoffman, David. ***The Oligarchs: Wealth and Power in the New Russia*.** PublicAffairs, 2002, pp. 135–139

[3] Dawisha, Karen. ***Putin's Kleptocracy: Who Owns Russia?*** Simon & Schuster, 2014, pp. 70–75

2.الحفاظ على النفوذ السياسي والإعلامي

سعت الأوليغارشية الروسية إلى الحفاظ على نفوذها السياسي من خلال توطيد علاقاتها مع النخب الحاكمة وضمان استمرار النظام السياسي القائم بما يخدم مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية وقد تجسّد هذا السعي في دعم الحملات الانتخابية لشخصيات سياسية نافذة –وعلى رأسها بوريس يلتسن في انتخابات عام 1996 – حيث سخّرت الأوليغارشية إمبراطورياتها الإعلامية لدعم النظام القائم وتشويه صورة المعارضة، لا سيما الحزب الشيوعي آنذاك وقد أشار الباحثون إلى أن امتلاك وسائل الإعلام كان أداة استراتيجية أساسية استخدمها الأوليغارش لتعزيز موقعهم السياسي والتأثير على الرأي العام والقرارات السيادية.[1]

وبالإضافة إلى ذلك حرصت الأوليغارشية على الوجود داخل دوائر اتخاذ القرار، سواء عبر تمويل الأحزاب أو من خلال تعيين حلفاء لهم في مناصب حساسة داخل الحكومة أو البرلمان. هذا التغلغل في البنية السياسية سمح لهم بعرقلة مشاريع القوانين الإصلاحية لا سيما تلك التي تهدد بإعادة تنظيم السوق، أو الحد من امتيازاتهم الضريبية والاحتكارية وهكذا لم يقتصر تدخلهم على حماية مصالح آنية، بل امتد إلى إعادة تشكيل قواعد اللعبة السياسية لضمان استمرار نفوذهم على المدى الطويل.[2]

[1] Hoffman, op. Cit., 120–126.
[2] Dawisha, op. Cit., 83–88.

المطلب الثالث: أدوات النفوذ: الإعلام، التمويل السياسي والتحالفات داخل الدولة

لم يقتصر نفوذ الأوليغارشية الروسية على الاقتصاد، بل امتد إلى آليات إنتاج القرار عبر أدوات ضغط فعّالة مكنتها من توجيه السياسات والحفاظ على امتيازاتها وقد تجلّت أبرز هذه الأدوات في التحكم بالإعلام، وتمويل الحملات السياسية، وبناء تحالفات داخل أجهزة الدولة، وهو ما جعلها فاعلًا رئيسيًا في بنية الحكم خلال مرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي.

أولًا: الهيمنة الإعلامية وتوجيه الرأي العام

تحوّل الإعلام في روسيا منذ التسعينيات إلى أداة سياسية بيد الأوليغارشية، حيث امتلك عدد من رجال الأعمال مؤسسات إعلامية كبرى استخدموها لخدمة مصالحهم الاقتصادية والسياسية ومن أبرز هؤلاء **بوريس بيريزوفسكي**، الذي سيطر على قناة ORT (حالياً القناة الأولى)، واستغلها لدعم الرئيس يلتسن في انتخابات 1996 ولتشويه صورة المعارضة خاصة الشيوعيين ما ساهم في إعادة انتخابه رغم شعبيته المتدهورة آنذاك.[1]

وقد سمح هذا الاحتكار الإعلامي للأوليغارشية بتوجيه النقاش العام والتحكم في أجندة الأخبار بل وفي صياغة تمثلات المواطنين حول الدولة والسياسة والاقتصاد، ووفق الباحثة **إليزابيث شيريل** فإن الإعلام الروسي في هذه الفترة تحوّل إلى أداة للتلاعب السياسي تُستخدم لبناء الشرعية وفرض الروايات الرسمية وحماية المصالح الخاصة.[2]

ثانيًا: التمويل السياسي والسيطرة على النخب

كان تمويل الحملات الانتخابية إحدى أبرز أدوات التأثير السياسي للأوليغارشية فقد تكفلت هذه النخبة بتمويل الحملات الانتخابية للنخب السياسية الحليفة وهو ما منحها لاحقًا مواقع مؤثرة في أجهزة الدولة وبرزت "مجموعة السبعة الكبار" من رجال الأعمال كممول رئيسي لحملة يلتسن سنة 1996، مقابل ضمانات سياسية واقتصادية لاحقة، منها تسريع الخصخصة، وعدم مراجعة الصفقات السابقة، هذا التمويل لم يكن عشوائيًا بل مؤسسًا على علاقة زبائنية متبادلة

[1] Dawisha, op. Cit., 172.

[2] Elisabeth Schimpfössl, **Rich Russians: From Oligarchs to Bourgeoisie** (Oxford: Oxford University Press, 2018), 112–115.

حيث يحصل السياسي على الدعم المالي ويمنح في المقابل امتيازات تشريعية أو عقودًا حكومية ، هذه النمطية عززت من "دولة المحاباة" حيث يختلط المال بالسلطة وتنعدم فرص المنافسة العادلة.[1]

ثالثًا: بناء شبكات النفوذ داخل الدولة

إلى جانب الإعلام والتمويل عمل الأوليغارش على بناء تحالفات داخل الدولة الروسية، من خلال تعيين مقربين منهم في مناصب رسمية، أو عبر إبرام صفقات مع مسؤولين نافذين، وقد أشار الباحث **ألينا بولاكوفا** إلى أن الدولة الروسية ما بعد السوفياتية عرفت ما يمكن تسميته بـ"التحالف الضمني" بين البيروقراطية ورأس المال، وهو ما أدى إلى تغلغل مصالح الأوليغارشية داخل البنية المؤسسية للدولة، وفي كثير من الأحيان، تمكّن الأوليغارش من استخدام نفوذهم لترقية أفراد يدينون لهم بالولاء إلى مواقع القرار وهو ما ضمن استمرار النفوذ حتى داخل أجهزة مثل البرلمان، النيابة العامة، وحتى القضاء وكانت هذه الشبكات بمثابة "دولة موازية" تعمل لصالح النخبة الاقتصادية، وتمنع الإصلاحات التي تمس مصالحها.[2]

[1] Hoffman, op. Cit., 311.

[2] Alina Polyakova, **The Dark Side of European Integration: Social Foundations and Cultural Determinants of the Rise of Radical Right Movements in Contemporary Europe** (Stuttgart: ibidem Press, 2015), 87.

المطلب الرابع: نتائج وتبعات تغلغل الأوليغارشية في القرار السياسي

أدى تغلغل الأوليغارشية في مراكز اتخاذ القرار في روسيا إلى آثار عميقة على بنية الدولة ووظائفها الاجتماعية والاقتصادية فلم يكن نفوذهم مجرد مظهر من مظاهر الفساد أو الرأسمالية المتوحشة بل مثّل تحوّلاً هيكليًا في طبيعة الدولة نفسها من كيان يفترض به حماية المصلحة العامة إلى أداة تُسخَّر لخدمة شبكة من المصالح الخاصة ويمكن رصد أبرز نتائج هذا التغلغل في مستويين رئيسيين،تفاقم الأزمات الاجتماعية، وإضعاف الدولة أمام مصالح النخبة.

أولًا: تفاقم الأزمات الاجتماعية

أدى توجيه السياسات الاقتصادية والضريبية بما يخدم مصالح الأوليغارشية إلى تصاعد غير مسبوق في الفوارق الاجتماعية داخل روسيا فخلال عقد التسعينيات، ومع استمرار نموذج "الخصخصة غير المتكافئة" تركزت الثروة في يد أقلية صغيرة تهيمن على القطاعات الاستراتيجية من الاقتصاد بينما تراجعت مستويات المعيشة بالنسبة لغالبية السكان، وتشير الإحصاءات إلى أن 10% فقط من الروس كانوا يملكون أكثر من 80% من الأصول المالية للبلاد بحلول عام 2000.[1]

وقد ساهم ذلك في تدهور المؤشرات الاجتماعية مثل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتراجع الإنفاق على الصحة والتعليم مما أدى إلى أزمات بنيوية في الرعاية الاجتماعية ومع غياب الإرادة السياسية لمعالجة هذه الفجوة تعمّق الشعور باللاعدالة والإقصاء وظهرت شرائح سكانية واسعة تعاني من التهميش الاجتماعي، ولم تقتصر النتائج على الأبعاد الاقتصادية فقط بل امتدت إلى المجال القيمي والنفسي حيث نشأت ثقافة عامة تنظر إلى الثروة كنتاج للنفوذ والعلاقات لا للعمل والإنتاج وهو ما رسّخ مناخًا من السخط الشعبي وهيّأ البيئة لتبرير عودة الدولة المركزية وتبني خطاب استرجاع "العدالة" و"النظام".[2]

[1] Philip Hanson, **"The Rise and Fall of the Russian Oligarchs**," Europe-Asia Studies 64, no. 3 (2012): 397–399.
[2] Ibid.

ثانيًا: إضعاف الدولة أمام مصالح النخبة

أدت سيطرة الأوليغارشية على القرار السياسي إلى تحجيم قدرة الدولة على أداء وظائفها السيادية سواء في ضبط السوق أو ضمان التوزيع العادل للثروة أو فرض هيبة القانون، إذ تحوّلت مؤسسات الدولة في كثير من الحالات إلى أدوات بيد النخبة المالية تُستخدم لتمرير سياسات انتقائية تخدم مصالحهم دون خضوع لآليات الرقابة والمساءلة، وقد أدى ذلك إلى تفشي الفساد البنيوي حيث أصبحت القرارات الحكومية كمنح العقود أو التراخيص أوالإعفاءات،مرتبطة بشبكات الزبائنية والمحسوبية لا بالمعايير القانونية أو الاقتصادية وقد كشفت تقارير محلية ودولية عن أن القطاعات الاستراتيجية — مثل الطاقة والبنية التحتية —كانت تخضع عمليًا لتحالفات غير رسمية بين رجال الأعمال وصناع القرار، مما جعل الدولة رهينة لهذه الشبكات.[1]

كما تراجعت هيبة القانون مع استخدام الجهاز القضائي لتصفية الخصوم أو لحماية المصالح الخاصة للأوليغارش وهو ما أضرّ بصورة الدولة داخليًا وخارجيًا وأضعف مناخ الاستثمار، وأدى إلى هروب رؤوس الأموال وقد وصف بعض المحللين هذا الوضع بأنه يمثل نموذجًا لـ "الدولة المختطفة (*state capture*) " حيث لا تُستخدم السلطة لتحقيق الصالح العام بل لحماية المصالح الخاصة لمن يملكون النفود.[2]

بهذا أفضى تغلغل الأوليغارشية في القرار السياسي إلى نتائج كارثية على النسيج الاجتماعي ووظائف الدولة، فقد عمّق من الانقسامات الطبقية، وأضعف البنية المؤسساتية، وفتح المجال لسيطرة منطق الزبائنية على حساب السيادة القانونية والدستورية ، هذه التبعات كانت من أبرز دوافع تحوّل روسيا لاحقًا نحو نموذج سلطوي يركز السلطة في يد الدولة المركزية، كرد فعل على فشل المرحلة السابقة في تحقيق العدالة والاستقرار.

[1] Dawisha, op. Cit., 155–162.
[2] Hellman, Joel S. **"State Capture in Transition Economies."** World Politics, Vol. 54, No. 4 (2002), pp. 533–535.

المبحث الثاني: التأثير على الانتخابات والسيطرة على الأحزاب

في هذا المبحث سنناقش دور الأوليغارشية في الانتخابات بدءًا من تمويل الحملات الانتخابية وصولاً إلى أشكال التلاعب الانتخابي التي قد تؤثر على نزاهة العملية الديمقراطية بالإضافة إلى ذلك كيفية تشكيل التحالفات السياسية والنفوذ المالي الذي يمكّنهم من التحكم في مسار الحياة السياسية .

المطلب الاول: دور الأوليغارشية في تمويل الانتخابات

تعد الانتخابات إحدى الركائز الأساسية للنظام الديمقراطي إذ يفترض أن تعبّر عن الإرادة الشعبية وتضمن تداول السلطة بشكل سلمي، غير أن هذه الوظيفة تصبح محل شك حينما تتدخل قوى المال والنفوذ في توجيه مسارها، وفي الحالة الروسية لعبت الأوليغارشية دورًا محوريًا في التأثير على العمليات الانتخابية ويُعالج هذا المطلب الأثر الظرفي والمباشر لتدخل الأوليغارشية المالية في العمليات الانتخابية، بوصفها محطات محورية تعكس شكل العلاقة بين السلطة والمال في السياق الروسي و ويركّز التحليل على الكيفية التي وظّفت بها النخبة الاقتصادية نفوذها المالي والإعلامي لدعم مرشحين محددين أو تكتلات سياسية بعينها، مستعرضًا نماذج من الانتخابات الرئاسية والتشريعية منذ التسعينيات وحتى العقد الثالث من القرن الحالي، ويمثّل هذا النوع من التمويل نمطًا مؤقتًا لكنه فاعل، يكشف عن لحظات التحالف أو الصراع بين رجال الأعمال والسلطة التنفيذية.

ولقد شكّل تمويل الحملات الانتخابية إحدى أبرز قنوات تأثير الأوليغارشية على المسار السياسي في روسيا ما بعد السوفيات فقد استخدم رجال الأعمال النافذون ثرواتهم ونفوذهم الإعلامي لدعم مرشحين بعينهم ما منحهم تأثيرًا مباشرًا على مخرجات العمليات الانتخابية وتمثل انتخابات 1996 نقطة تحوّل مفصلية، حيث تحالف عدد من كبار رجال الأعمال – من أبرزهم بوريس بيريزوفسكي وفلاديمير غوسينسكي – مع الكرملين لدعم الرئيس بوريس يلتسين في مواجهة المرشح الشيوعي غينادي زيوغانوف، لم يقتصر هذا الدعم على التمويل المالي المباشر بل شمل أيضًا تعبئة وسائل الإعلام الكبرى مثل قناة ORT وصحيفة Kommersant، بما ساهم في إعادة انتخاب يلتسين رغم تراجع

شعبيته.[1] ويمكننا فهم هذا الحدث ضمن إطار التحليل النخبوي حيث يشير نموذج ميلز Mills و وموسكا Mosca إلى أن النخبة الحاكمة لا تُستبدل من خلال الانتخابات بقدر ما تعيد تشكيل نفسها وهو ما حدث تمامًا في روسيا، حيث شكّلت انتخابات 1996 لحظة تحالف بين السلطة التنفيذية ورجال المال لإنقاذ النظام القائم، مقابل منح الأوليغارشية نفوذًا مؤسساتيًا، وفي الانتخابات البرلمانية لعام 1999 استمر هذا النمط من التأثير، حيث دعمت شخصيات أوليغارشية تكتلات موالية للكرملين مثل "الوحدة" (Yedinstvo) التي كانت مقدّمة لصعود فلاديمير بوتين وقد تم تمويل الحملات من خلال قنوات غير رسمية واستخدام موارد الشركات الكبرى لتوفير الدعم اللوجستي والإعلامي.[2]

أما في الانتخابات الرئاسية لعام 2000، فقد استفاد فلاديمير بوتين من دعم غير مباشر من شبكات الأعمال التي كانت تسعى إلى حماية مصالحها في ظل سلطة مركزية جديدة وقد تمثّل هذا الدعم في التغطية الإعلامية الموالية وتوجيه الرأي العام عبر القنوات التي يسيطر عليها الأوليغارش، خاصة قناة ORT التابعة لبيريزوفسكي.[3]

لكن في مرحلة ما بعد 2003 ومع محاكمة ميخائيل خودوركوفسكي، بدأ الكرملين بإعادة ضبط العلاقة مع الأوليغارشية وهو ما يمكن تفسيره من خلال المنهج البنيوي حيث سعى النظام إلى إحكام السيطرة على الموارد الاقتصادية والسياسية معًا، وتحويل رجال الأعمال من شركاء نفوذ إلى أدوات ضمن البنية السلطوية الجديدة، و أما في انتخابات 2012 ورغم وجود قيود قانونية على التمويل الخاص استمرت بعض الشركات الكبرى المرتبطة بالسلطة في تقديم دعم غير مباشر لحملات بوتين سواء من خلال تنظيم الفعاليات، أو تجنيد الموظفين أو تمويل منظمات مجتمع مدني موالية تعكس هذه

[1] McFaul, Michael. **Russia's 1996 Presidential Election: The End of Polarized Politics**. Hoover Institution Press, 1997, pp. 28–35. Colton, Timothy J. Putin: The Man and the Myth. Twelve Books, 2016, pp. 84–87.
[2] Hoffman, op. Cit., 390–392.
[3] Sakwa, Richard. **Putin: Russia's Choice**. Routledge, 2004, pp. 119–125

المرحلة ما يسميه بعض الباحثين بـ"التمويل الرمزي" (Symbolic Funding)، حيث لا يهدف المال إلى التأثير المباشر في النتيجة، بقدر ما يُستخدم كوسيلة لإظهار الولاء السياسي وتعزيز تماسك التحالفات داخل النخبة.[1]

وقد بلغ هذا النمط ذروته في استفتاء يوليو 2020 على التعديلات الدستورية التي فتحت المجال أمام بقاء بوتين في الحكم حتى عام 2036 أظهرت تقارير منظمات مستقلة من بينها Golos (وهي منظمة غير حكومية تاسسست بهدف مراقبة الانتخابات) أن العديد من شركات الدولة والمؤسسات الكبرى لعبت دورًا نشطًا في تعبئة الناخبين وتمويل الحملات المؤيدة للتعديلات عبر وسائل غير رسمية دون المرور بالمسارات القانونية لتمويل الحملات وفي هذا السياق، لم تعد الانتخابات في روسيا منافسة سياسية حقيقية، بل أصبحت أداة بيروقراطية لإعادة إنتاج شرعية النظام وتحوّل فيها دعم الأوليغارشية من أداة ضغط إلى التزام هيكلي في قلب التحالف الحاكم.[2]

[1] White, Stephen & McAllister, Ian. **Elections and Voters in Post-Communist Russia**. Oxford University Press, 2008, pp. 144–150.
[2] Reuter, Ora John & Szakonyi, David**. "Elite Defection under Autocracy: Evidence from Russia."** American Political Science Review, Vol. 115, No. 2 (2021), pp. 465–480.

المطلب الثاني :آليات التلاعب الانتخابي وآثارها على الديمقراطية

بالإضافة إلى تمويل الحملات الانتخابية كان للأوليغارشية الروسية دور كبير في التلاعب بالعملية الانتخابية لضمان نتائج تخدم مصالحهم الخاصة. وقد تجلى هذا التلاعب في أشكال مختلفة بما في ذلك السيطرة على وسائل الإعلام وتوجيه الحملات الدعائية واستخدام النفوذ السياسي لضمان فوز مرشحيهم.

1.التحكم الإعلامي وتوجيه الرأي العام: تعد السيطرة على وسائل الإعلام واحدة من أهم أدوات التلاعب الانتخابي التي استخدمها الأوليغارشيون منذ التسعينيات،حيث تمكنت الأوليغارشية من السيطرة على القنوات التلفزيونية والصحف الكبرى في روسيا مما أتاح لهم الفرصة لتوجيه الرأي العام لصالح مرشحيهم. في الانتخابات الرئاسية لعام 1996 تم استخدام هذه الوسائل لنشر الدعاية المؤيدة لبوريس يلتسن و مع تقليل التغطية الإعلامية لخصومه السياسيين أو تشويه صورتهم كان لهذا الدور الإعلامي الحاسم أثر كبير في التأثير على الناخبين وتوجيه نتائج الانتخابات.[1]

2.التدخل المباشر في عمليات التصويت: لم يقتصر التلاعب الانتخابي على الجانب الإعلامي فقط بل شمل أيضًا التلاعب المباشر بالتصويت وتشير تقارير متعددة إلى استخدام الأوليغارشية لنفوذها لتوجيه النتائج في بعض الدوائر الانتخابية، من خلال وسائل مثل شراء الأصوات، وتزوير نتائج الاقتراع والتلاعب بفرز الأصوات، هذه الممارسات شملت استخدام السلطة الاقتصادية للأوليغارشية للتأثير على لجان الانتخابات المحلية وضمان فوز مرشحيهم في الانتخابات البرلمانية والرئاسية.[2]

3.التأثير في الإطار القانوني للعملية الانتخابية: استخدم الأوليغارشيون نفوذهم السياسي للتأثير على صياغة القوانين الانتخابية بشكل يضمن لهم ميزة تنافسية على سبيل المثال و تم تعديل قوانين التمويل الانتخابي في روسيا بطريقة تسهل على الأوليغارشيين تمويل الحملات الانتخابية الكبيرة دون رقابة حكومية فعالة، كما تم تعديل قوانين الانتخابات البرلمانية

[1]Soldner, M. **Political Capitalism and the Russian Media, in Media, Culture and Society in Putin's Russia** (London: Palgrave Macmillan UK, 2008), 168.
[2]McFaul, Op.cit. 135

لتقليل فرص وصول الأحزاب الصغيرة والمستقلة إلى البرلمان مما أتاح للأحزاب المدعومة من الأوليغارشية السيطرة على المجلس التشريعي.[1]

4.الضغط السياسي والاقتصادي على الفاعلين الانتخابيين: في بعض الحالات تم استخدام القوة الاقتصادية والسياسية للأوليغارشية للضغط على الناخبين والمراقبين لضمان نتائج انتخابية محددة هذا التلاعب شمل ترهيب المراقبين المستقلين وتزوير سجلات الناخبين، وفرض ضغوط اقتصادية على المواطنين للانتخاب لصالح مرشحي الأوليغارشية وكان لهذه الأساليب تأثير كبير في تقويض نزاهة الانتخابات وتعزيز هيمنة الأوليغارشية على العملية السياسية.[2]

[1]Gel'man, Chrystia.. P75.

[2] Peter Reddaway and Dmitri Glinski, **the Tragedy of Russia's Reforms: Market Bolshevism against Democracy** (Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 2001), 142.

المطلب الثالث: شبكات التحالف بين الأوليغارشية والنخب الحزبية

شكلت التحالفات بين النخب الاقتصادية والسياسية في روسيا أحد أهم ملامح السياسة حيث برز رجال الأعمال النافذون كلاعبين رئيسيين في الساحة السياسية، مستغلين الفراغ المؤسسي وضعف الأحزاب الناشئة لبناء شبكات تأثير تمتد من تمويل الحملات الانتخابية إلى المشاركة في صياغة القرارات المصيرية. وقد أدى هذا التداخل بين المال والسياسة إلى نشوء تحالفات معقدة جعلت من الصعب الحديث عن استقلالية العمل الحزبي، خاصة مع اعتماد معظم الأحزاب على الموارد المالية التي يوفرها رجال الأعمال ذوو المصالح الاقتصادية الكبرى.

وتُعد التحالفات السياسية إحدى الأدوات الجوهرية لإعادة توزيع موازين القوة داخل النظام السياسي، سواء في الديمقراطيات المستقرة أو في الأنظمة الانتقالية وتكمن أهميتها في قدرتها على توحيد المصالح المتباينة، وتأمين الدعم السياسي والانتخابي وتسهيل تمرير السياسات داخل المؤسسات التشريعية والتنفيذية.[1] وفي السياقات التي تشهد هشاشة مؤسسية أو غياب أحزاب قوية، تبرز التحالفات كبدائل وظيفية لتنظيم الفعل السياسي وتوجيهه. أما من منظور العلاقة بين المال والسياسة، فإن تحالف رأس المال مع القوى الحزبية يمثّل شكلًا من أشكال التبادل النفعي الذي يخضع لمنطق "الرعاية مقابل النفوذ". إذ يوفّر الفاعلون الاقتصاديون الدعم المالي واللوجستي للأحزاب، في حين تلتزم هذه الأخيرة بتمثيل مصالحهم ضمن السياسات الاقتصادية والتشريعات العامة. وقد أشار عدد من المنظّرين،أمثال توماس فيرغسون في "نظرية الاستثمار في السياسة" إلى أن السياسات العامة كثيرًا ما تُصاغ وفقًا لأولويات المموّلين الكبار لا وفقًا

[1] Giovanni Sartori, **Parties and Party Systems: A Framework for Analysis** (Colchester: ECPR Press, 2005), 83–88.

للمصلحة العامة،ومن هذا المنطلق تصبح التحالفات بين المال والسياسة ليست مجرد أدوات مؤقتة بل آليات مستدامة لتوجيه الحكم وتثبيت مواقع النفوذ في النظام السياسي.[1]

وقد اكتسب هذا النمط من التحالفات بين رأس المال والنخب الحزبية أهمية خاصة في التجربة الروسية، حيث ساهمت في خلق بيئة سياسية واقتصادية غير مستقرة كما سمحت هذه التحالفات للأوليغارشية ليس فقط بحماية مصالحها الاقتصادية بل وبالمساهمة في إعادة تشكيل الخريطة السياسية الروسية من خلال التأثير على البرامج الحزبية، وتمويل الحملات الانتخابية والتحكم في وسائل الإعلام ويُظهر تحليل نماذج هذه التحالفات كيف نجحت الأوليغارشية في التكيّف مع التحولات السياسية، سواء في مرحلة الانفتاح الليبرالي أو لاحقًا في ظل النظام المركزي المحافظ وفيما يلي بعض الامثلة عن نماذج عن تلك التحالفات .

1.التحالف مع الأحزاب الليبرالية والإصلاحية

في مرحلة التأسيس ما بين سنة 1991و1999 تشكل تحالف إستراتيجي بين الأوليغارشية والأحزاب الليبرالية ذات التوجه الإصلاحي حيث كان رجال الأعمال الجدد يحتاجون إلى غطاء سياسي يحمي مصالحهم و ويوفر لهم النفوذ التشريعي وهو ما وجدوه في الأحزاب التي دعمت اقتصاد السوق المفتوح مثل حزب "الاختيار الديمقراطي لروسيا" بقيادة **يغور غايدار وأناتولي تشوبايس** ولقد دعمت الأوليغارشية هذه الأحزاب بشكل واسع عبر تمويل الحملات الانتخابية، وتوفير المنابر الإعلامية بل والمشاركة المباشرة في العملية السياسية وعلى سبيل المثال كان الأوليغارشي

[1] Thomas Ferguson, **Golden Rule: The Investment Theory of Party Competition and the Logic of Money-Driven Political Systems** (Chicago: University of Chicago Press, 1995), 18–25.

فلاديمير غوسينسكي من الداعمين الأساسيين للخط الليبرالي حيث وفرت شبكته الإعلامية تغطية داعمة للإصلاحات الاقتصادية، خاصة خلال انتخابات الدوما في عام 1993.[1]

وبعد وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة (2000–2003) كان التحالف من أجل المصالح وحماية المكتسبات حيث بدأت تتغير معالم المشهد السياسي فعلى الرغم من أن بوتين في بداياته لم يكن عدائيًا صراحة تجاه النخب الاقتصادية، إلا أن صعوده ترافق مع نزعة إلى إعادة تركيز السلطة وتقليص قدرة الأوليغارشية على التأثير السياسي ومع ذلك سعت بعض النخب الليبرالية إلى الحفاظ على خطوط التعاون مع الأوليغارشية ومن خلال دعم السياسات الليبرالية اقتصاديًا حتى وإن كان ذلك في إطار تقييدي أكثر، وخلال هذه المرحلة، لقد حافظت بعض الأحزاب مثل "اتحاد القوى اليمينية" (SPS) على تحالفات مالية وإعلامية مع رموز من الأوليغارشية لا سيما مع شخصيات مثل بوريس بريزوفسكي ورومان أبراموفيتش، الذين رأوا في هذا الحزب وسيلة لإبقاء السياسات الاقتصادية الليبرالية في الواجهة رغم تراجع الديمقراطية السياسية.[2]

ولقد شهدت الفترة ما بين (2004–2011) انحسار الدور الليبرالي وبداية تفكك التحالف التاريخي بين الأوليغارشية والأحزاب الليبرالية، نتيجة عاملين: أولهما تزايد قبضة الدولة تحت حكم بوتين، وثانيهما تراجع الأداء الانتخابي للأحزاب الليبرالية حيث فشل حزب يابلوكو وSPS في تجاوز العتبة الانتخابية في انتخابات 2003 وانتخابات 2007 ما أدى إلى تقليص تمثيلهم في مجلس الدوما، ومن جهة أخرى، اتجهت الدولة إلى ضبط علاقة المال بالسياسة عبر إخضاع رجال الأعمال الكبار لمنطق "الولاء مقابل البقاء" ما جعل من استمرار الدعم العلني للأحزاب الليبرالية مخاطرة سياسية.[3]

[1] Chrystia Freeland**, Sale of the Century: Russia's Wild Ride from Communism to Capitalism** (Crown Business, 2000).
[2] Timothy J. Colton & Michael McFaul, **Popular Choice and Managed Democracy: The Russian Elections of 1999 and 2000** (Brookings Institution, 2003).
[3] Daniel Treisman, **The Return: Russia's Journey from Gorbachev to Medvedev** (Free Press, 2011).

وابتداء من سنة 2012 الى 2020 ومع تصاعد الحراك المدني والاحتجاجات المعارضة لإعادة انتخاب بوتين بدأت تظهر ملامح محاولات جديدة لإعادة إحياء التيار الليبرالي بدعم غير مباشر من بعض الفاعلين الاقتصاديين خاصة من أولئك الذين تأثروا سلبًا بسياسات العقوبات الغربية بعد 2014. اتجه بعض رجال الأعمال إلى دعم المبادرات المدنية والمنصات الإعلامية المعارضة دون انخراط مباشر في العمل الحزبي تجنبًا لمواجهة الدولة وكمثال على ذلك الدعم الذي قُدم لبعض الحملات المستقلة في انتخابات مجالس المدن، خاصة في موسكو عام 2019، والذي تردد أنه جاء من دوائر أعمال غير راضية عن الاحتكار السياسي لحزب "روسيا الموحدة"، وبهذا أصبح التحالف بين الأوليغارشية والأحزاب الليبرالية أقرب إلى تحالف ثقافي وفكري نخبوّي منه إلى تحالف سياسي مباشر إذ لم تعد الأحزاب الليبرالية تمتلك وزنًا انتخابيًا مؤثرًا. [1]

2.تحالف الأوليغارشية مع الأحزاب المؤيدة للحكومة

لقد كانت بداية التحالف بين الاوليغارشبة والحكومة بين 2000 و2004 هو الرهان على الاستقرار حيث أصبح حزب "روسيا الموحدة" الإطار الحزبي الأساسي الذي ارتبطت به الأوليغارشية وقد دعمت عدة شخصيات هذا الحزب عبر تمويل الحملات الانتخابية وشراء الولاءات وتقديم الدعم الإعلامي وكمثال على ذلك فقد دعم الأوليغارشي رومان أبراموفيتش الحزب في منطقة تشوكوتكا حيث كان حاكمًا وموّل مبادرات اجتماعية عززت نفوذ الحزب هناك.[2]

وبين سنة 2003 و2005 بلغت العلاقة بين الأوليغارشية والسلطة ذروتها في التوتر حين تم اعتقال ميخائيل خودوركوفسكي، رئيس شركة "يوكوس" النفطية والذي دعم أحزابًا معارضة ومارس نشاطًا سياسيًا مستقلًا. اعتُبر ذلك

[1] Henry E. Hale, **Patronal Politics: Eurasian Regime Dynamics in Comparative Perspective** (Cambridge: Cambridge University Press, 2015), 322–330.
[2] Fiona Hill and Clifford Gaddy**, The Siberian Curse: How Communist Planners Left Russia Out in the Cold** (Washington, D.C.: Brookings Institution, 2003), 202–206.

رسالة مباشرة لبقية الأوليغارشيين بأن أي دعم سياسي خارج الإطار الرسمي للحكم سيكون مكلفًا ومنذ تلك اللحظة أعادت معظم النخب الاقتصادية تموضعها باتجاه السلطة وركّزت دعمها في القنوات التي تمر عبر "روسيا الموحدة" والحكومة المركزية، لا عبر الأحزاب الليبرالية أو المشاريع السياسية المستقلة وقد أدى ذلك إلى هيمنة شبه كاملة لحزب روسيا الموحدة على التمويل السياسي والتشريعي في البلاد.[1]

وبين سنة 2006 و2012 إزداد رسوخ نظام "القيادة الرأسية" تحت حكم بوتين، أصبح التحالف بين الأوليغارشية والسلطة أقرب إلى علاقة تقاسم وظيفي، فالدولة توفّر الغطاء القانوني والحماية للأوليغارشية، مقابل الولاء المالي والسياسي للحزب الحاكم، وكثير من كبار رجال الأعمال كانوا يمولون المبادرات الاجتماعية ومشاريع البنية التحتية، وحتى الحملات الانتخابية لمرشحي "روسيا الموحدة" في المناطق،[2] ومع في المقابل حصل هؤلاء على امتيازات مثل العقود الحكومية، الحماية من المنافسة الأجنبية، وتجنب الضرائب العقابية، وقد عبّر الباحث ستيفن هولمز عن هذه الظاهرة بوصفها "نظام امتيازات متبادلة محوره الدولة".[3]

بعد ذلك أعادت الأزمة الأوكرانية بضم القرم في 2014 تشكيل طبيعة العلاقة بين الدولة والأوليغارشية فقد فرضت العقوبات الغربية ضغوطًا شديدة على رجال الأعمال المرتبطين بالكرملين ما جعل الدولة الطرف الأقوى في المعادلةن وفي هذا السياق تعمّق التحالف مع الحزب الحاكم، لا بدافع المصالح فقط بل بدافع الضرورة لحماية الاستثمارات والمكانة في ظل العقوبات الدولية، وقد استُخدمت شركات الأوليغارشية كأدوات للسياسة الخارجية والداخلية، حيث أُجبرت

[1] Stephen Kotkin, **Armageddon Averted: The Soviet Collapse**, 1970–2000 (Oxford: Oxford University Press, 2008), 164–168.
[2] Alena Ledeneva, **Can Russia Modernise? Sistema, Power Networks and Informal Governance** (Cambridge: Cambridge University Press, 2013), 111–118.
[3] Steven Holmes and Andrei Shleifer, **"Political Implications of Russia's Financial Crisis,"** Brookings Papers on Economic Activity, no. 1 (1998): 325–327.

على الاستثمار في مشاريع وطنية استراتيجية مثل البنية التحتية في القرم، أو دعم "صندوق التنمية الوطني"، ومع ذلك ظلت العلاقة متبادلة فالدولة اعتمدت على ولاء الأوليغارشية لاحتواء تبعات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية مقابل استمرارهم في مواقعهم الاقتصادية الحساسة.[1]

3. التحالفات الانتخابية المؤقتة كأدوات مرحلية لتكريس النفوذ التشريعي :

بعض التحالفات كانت مؤقتة من أجل تكريس نفوذ تشريعي ففي البدايات (1993–1999) وقد كانت التحالفات وسيلة لتمرير الخصخصة، حيث وظفت الأوليغارشية التحالفات الانتخابية المؤقتة كأداة لضمان تشريعات اقتصادية تخدم مصالحهم ففي انتخابات مجلس الدوما لعامي 1993 و1995 دعم رجال أعمال مثل فلاديمير غوسينسكي وبوريس بريزوفسكي مرشحين مستقلين أو أحزاب صغيرة إصلاحية، مقابل ضمان دعمهم لقوانين الخصخصة، خاصة ما يتعلق بقطاعات النفط والإعلام.[2]

غالبًا ما كان هذا الدعم ماليًا وإعلاميًا، ويستمر حتى تمرير القوانين المطلوبة وبعدها كانت تنتهي هذه التحالفات دون التزام طويل الأمد ما يدل على طبيعتها البراغماتية وكونها أقرب إلى صفقات مرحلية أكثر من كونها اصطفافات أيديولوجية، وفي حقبة ما بعد يلتسين وبداية حكم بوتين (2000–2007) كانت التحالفات تهدف للتأثير في صياغة وتعديل النظام الضريبي، خاصة في ما يتعلق بالإعفاءات وتخفيض الضرائب على الشركات الكبرى وكمثال على ذلك الدعم غير المعلن الذي قُدم في انتخابات 2003 لبعض المرشحين من المناطق الصناعية مثل تيومين وسامارا، الذين تعهدوا بدفع تشريعات تُخفض الضرائب المفروضة على شركات الطاقة الثقيلة.[3]

---

[1] Richard Connolly, **Russia's Response to Sanctions: How Western Economic Statecraft is Reshaping Political Economy in Russia** (Cambridge: Cambridge University Press, 2018), 89–96.

[2] Chrystia, Op.cit, p 11-108.

[3] Daniel Treisman, **After the Deluge: Regional Crises and Political Consolidation in Russia** (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2001), 211–216.

وفي ظل اشتداد الرقابة على تمويل الحملات بعد عام 2014، اتخذت التحالفات الانتخابية المؤقتة أشكالًا أكثر تعقيدًا وغير مباشرة. فبدلًا من التمويل المباشر، دعمت الأوليغارشية منصات إعلامية محلية، ومبادرات تنموية ظاهرها اجتماعي وباطنها دعم مرشحين موالين لمصالحها، فخلال انتخابات البلديات في موسكو عام 2019 ظهرت تقارير عن دعم رجال أعمال مستقلين لحملات مرشحين شباب مستقلين أو من "حزب الناس الجدد" بهدف خلق قوة ضغط جديدة داخل المجالس المحلية لم تكن هذه التحالفات طويلة المدى، لكنها هدفت لفتح قنوات تفاوض مع الدولة، أو تمرير مشاريع تجارية حساسة ضمن سلطات البلديات.[1]

4. توظيف التحالفات لتفكيك المعارضة

في الفترة ما بين (1995–2003) ومع تزايد شعبية بعض الأحزاب الليبرالية أدركت الأوليغارشية خطر تكوّن معارضة سياسية قد تقيد مصالحها الاقتصادية، فلجأت إلى تحالفات تكتيكية مع أحزاب صغيرة وشخصيات مستقلة وكان هدفها الأساسي تشتيت الأصوات وكمثال واضح على هذه الاستراتيجية ظهر في انتخابات الدوما لعام 1999، حين تم تمويل حملات مرشحين مستقلين وأحزاب غير معروفة في دوائر ذات منافسة شديدة بين المعارضة ومرشحي السلطة، إن هذا الأسلوب أدّى إلى تراجع قوى مثل "يابلوكو" التي عجزت في كثير من المناطق عن اجتياز عتبة الـ5% بسبب تفتت الأصوات.[2]

وما بين (2004–2012) ومع وتنامي نفوذ حزب "روسيا الموحدة" تحولت الاستراتيجية إلى نمط أكثر تنظيمًا وهو إنتاج معارضة شكلية داخل النظام من خلال دعم أحزاب مثل "روسيا العادلة" أو "الحزب الشيوعي الجديد" وفي مقابل

[1] Andrei Semenov and Lev Shlosberg**, "Urban Protest and Electoral Politics in Russia: The Case of the 2019 Moscow City Duma Elections,"** Post-Soviet Affairs 36, no. 4 (2020): 291–306.
[2] Michael McFaul**, Russia's Unfinished Revolution: Political Change from Gorbachev to Putin** (Ithaca: Cornell University Press, 2001), 245–250.

عزل وتضييق الخناق على المعارضة الحقيقية التي لم تدخل في تفاهمات مع النظام مثل "الجبهة المدنية المتحدة" بقيادة غاري كاسباروف أو قوى نافالني لاحقًا.[1]

و مع اندلاع احتجاجات كبرى في روسيا خلال شتاء 2011 إثر اتهامات بتزوير الانتخابات البرلمانية إلى غاية 2014 ازدادت أهمية التحالفات التشتيتية ودعمت بعض النخب الاقتصادية منصات إعلامية وأحزاب صغيرة هدفها صرف الانتباه عن الخطاب المعارض الراديكالي، وتقديم روايات بديلة أو "معتدلة" وكمثال على ذلك تم دعم حملات مرشحين مستقلين من رجال أعمال أو أكاديميين في المدن الكبرى مثل موسكو وسانت بطرسبرغ، لتقويض فرص فوز المعارضة الموحدة كانت وظيفة هذه التحالفات إضعاف زخم المعارضة الشعبية عبر توزيع الأصوات وتشويه صورة الخطاب الاحتجاجي بوصفه فوضويًا أو غير عملي.[2]

ومن سنة 2015 الى 2020 أصبحت استراتيجية تفكيك المعارضة عبر التحالفات المؤقتة آلية بنيوية في النظام السياسي الروسي وقد وُظّفت هذه التحالفات بطريقة ممنهجة من خلال ما يُعرف بـ "المرشحين التقنيين" – أي أولئك الذين يدخلون الانتخابات دون نية حقيقية للفوز بل لتشتيت الأصوات أو تشويش الرأي العام فخلال انتخابات موسكو المحلية عام 2019 وثقت منظمات مثل "غولوس" (Golos) حالات متعددة لمرشحين مدعومين من رجال أعمال نافذين شاركوا بهدف تشتيت الأصوات عن مرشحي المعارضة المستقلين المرتبطين بنافالني وبهذا لعبت الأوليغارشية دورًا مركزيًا في إعادة هندسة المعارضة وتحويلها إلى معارضة تجميلية داخل منظومة تسيطر عليها بشكل غير مباشر.[3]

[1] Henry E. Hale**, Patronal Politics: Eurasian Regime Dynamics in Comparative Perspective** (Cambridge: Cambridge University Press, 2014), 311–317.
[2] Graeme Robertson**, The Politics of Protest in Hybrid Regimes: Managing Dissent in Post-Communist Russia** (Cambridge: Cambridge University Press, 2011), 122–129.
[3] Andrei Kolesnikov, **"Managing the 2019 Moscow Elections,"** Carnegie Moscow Center, 2019, on link : https://carnegie.ru/commentary/79733 accesse(03/01/2025)

المطلب الرابع : تمويل الأحزاب كأداة للهيمنة والتوجيه السياسي

في مقابل التدخل الظرفي المرتبط بالاستحقاقات الانتخابيةيتناول هذا المطلب الدور البنيوي والمستدام الذي تؤديه الأوليغارشية من خلال تمويل الأحزاب السياسية في روسيا، بما يسمح لها بإعادة تشكيل الحقل السياسي على نحو يخدم مصالحها طويلة الأمدن ولا يقتصر هذا التأثير على الدعم المالي بل يشمل التأثير في البرامج وبناء شبكات الولاء والتغلغل في المؤسسات التشريعية والتنفيذية ومن خلال هذا التمويل الهيكلي، تتمكن الأوليغارشية من فرض أجندتها الخاصة وتوجيه مسارات العمل الحزبي بما يضمن استمرار نفوذها في بنية النظام السياسي بغض النظر عن نتائج الانتخابات الدورية و للتمويل شكال متعددة من التأثير أبرزها:

1.أن التمويل المالي كان وسيلة لبناء شبكات الولاء الحزبي حيث استغل الأوليغارشيون ثرواتهم المالية لدعم العديد من الأحزاب السياسية سواء بشكل مباشر عبر تمويل الحملات الانتخابية أو غير مباشر من خلال إنشاء منصات إعلامية موالية، وهذا الدعم لم يكن محصورًا في حزب واحد بل توزع على عدة فاعلين سياسيين لتوسيع قنوات النفوذ والضغط وقد سمح لهم هذا الانتشار بتأمين مصالحهم عبر التحالف مع قوى سياسية متباينة فعلى سبيل المثال دعم بوريس بيريزوفسكي حزب "روسيا الجديدة" وحركة "الاختيار الديمقراطي لروسيا" بينما موّل رومان أبراموفيتش وحلفاؤه حملات لنواب من تيارات مختلفة لضمان تمثيل مصالحهم داخل البرلمان الروسي.[1]

2. لم يقتصر تأثير الأوليغارشية على التمويل فقط، بل امتد إلى التدخل المباشر في صياغة البرامج السياسية للأحزاب وقد ظهرت هذه الممارسات بوضوح خلال النصف الثاني من التسعينيات، حيث كانت الأحزاب الليبرالية تتلقى دعما مباشرا مقابل تبني سياسات تحرير الاقتصاد وتقليص تدخل الدولة.وكانت هذه الأحزاب، مثل "يامالو" و"اتحاد قوى

[1] Richard Sakwa, **Russian Politics and Society** (London: Routledge, 2010), 209.

اليمين"، من أبرز المدافعين عن الخصخصة، مدفوعة بدعم رجال الأعمال الذين ربطوا مصالحهم ببقاء هذه الأجندات على الطاولة.[1]

3. لقد استثمرت الأوليغارشية في النفوذ داخل المؤسسات التشريعية والتنفيذية من خلال ما يمكن وصفه بـ"الرعاية السياسية" إذ كان النواب والوزراء المدعومون من رجال الأعمال يحصلون على تمويلات أو تسهيلات اقتصادية مقابل تمرير تشريعات مواتية لقطاعات معينة مثل الطاقة، الاتصالات، أو الصناعات الثقيلة وقد أشار بعض الباحثين إلى أن البرلمان الروسي في نهاية التسعينيات لم يكن سوى امتداد غير مباشر لمصالح مجموعات مالية معينة.[2]

4. عندما كانت المؤسسات السياسية في طور التشكّل تدخلت الأوليغارشية بفاعلية في تمويل الأحزاب والإدارات مساهمة بذلك في بناء نظام سياسي هجين وتمثّلت النتيجة في نظام لا يعتمد على الفصل بين السلطة والمال، بل على اندماجهما وقد أشار **"ستيفن هولمز"** إلى أن ما حدث في روسيا لم يكن مجرد دعم رجال أعمال لمرشحين بل "تجسيد لنموذج حكم تهيمن فيه المصالح الخاصة على البنية العامة للسلطة".[3]

و بهذا يكشف تحليل علاقة الأوليغارشية بتمويل الأحزاب السياسية عن بنية غير متوازنة للنظام السياسي الروسي حيث لا تستند السلطة إلى قواعد تنافسية ديمقراطية، بل إلى شبكات من المصالح المرتبطة بالمال والنفوذ لقد تحول التمويل السياسي إلى أداة للتوجيه والسيطرة لا للدعم السياسي المستقل مما جعل من الصعب تصور تطور ديمقراطي حقيقي في ظل هذا النمط من العلاقات السياسية.

[1] Timothy J. Colton**, Transitional Politics in Russia** (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000), 89.
[2] Ibid.
[3] Stephen Holmes, **"What Russia Teaches Us Now: How Weak States Threaten Freedom,"** *The American Interest*, 2006, 212.
.

المبحث الثالث: تأثير الاوليغارشية على الاقتصاد والمجتمع

لقد أثرت هذه النخبة المالية على نمو الاقتصاد الوطني من خلال استثماراتها وسيطرتها على الشركات الكبرى مما ساهم في تحقيق بعض التطورات الاقتصادية ولكنها في الوقت نفسه عمقت الفجوة الاقتصادية والاجتماعية وقد أدى ذلك إلى تفاوت كبير في الثروة والفرص الأمر الذي انعكس سلبًا على المجتمع الروسي مسببًا تحديات في العدالة الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي.

المطلب الأول : تأثير الأوليغارشية على النمو الاقتصادي

شكّل النمو الاقتصادي أحد المحاور الأساسية في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي حيث سعت روسيا إلى بناء اقتصاد سوق حديث قادر على الاندماج في النظام العالمي غير أن هذه المرحلة شهدت صعودًا سريعًا لنخب مالية – الأوليغارشية – التي سيطرت على أهم القطاعات الاقتصادية من خلال الخصخصة غير المتكافئة والتحالفات السياسية وبفضل نفوذها المالي الواسع تمكنت هذه النخبة من توجيه دفة الاقتصاد الروسي بما يخدم مصالحها الخاصة وهو ما انعكس على طبيعة النمو المحقق ومدى شموليته.

أولا: دور الاستثمارات في دعم النمو الاقتصادي

- **التأثير على البنية التحتية الاقتصادية**: استثمرت الأوليغارشية بشكل كبير في تطوير البنية التحتية الاقتصادية بما في ذلك النقل والاتصالات ووهذه الاستثمارات كانت ضرورية لتحسين كفاءة الاقتصاد الروسي وزيادة قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية. على سبيل المثال، تطوير شبكات النقل ساهم في تسهيل حركة البضائع والموارد عبر البلاد، مما عزز النمو الاقتصادي وزاد من جاذبية روسيا كموقع للاستثمار[1] وعلى سبيل المثال في عام 2021 خُصص نحو

[1]McFaul, Op.cit, 156

53 مليار روبل لبناء الطريق السريع M-12 ضمن مشروع "أوروبا غرب الصين لتسهيل الربط بين موسكو وكازان والمناطق الشرقية.[1]

- **الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار**: إلى جانب القطاعات التقليدية قامت الأوليغارشية بالاستثمار في مجالات التكنولوجيا والابتكار وكانت هذه الاستثمارات جزءًا من استراتيجية لتحديث الاقتصاد الروسي وجعله أكثر تنوعًا وتقدمًا[2]، وبالرغم من أن النخبة الاقتصادية إلى تنويع الاقتصاد الروسي من خلال الاستثمار في قطاعات التكنولوجيا والبحث العلمي، إلا أن التقدم في هذا المجال ظل محدودًا، ففي حين استهدفت الحكومة رفع الإنفاق على البحث والتطوير إلى 4% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2035، لم يتجاوز هذا الإنفاق 1% فعليًا مقارنة بـ2.6% في الولايات المتحدة [3] ومع ذلك شهد سوق رأس المال الاستثماري نموًا ملموسًا إذ بلغ حجمه 5.6 مليار دولار في 2024، ومن المتوقع أن يصل إلى 25.3 مليار دولار بحلول 2033.[4]
- **التأثير على الاستثمار الأجنبي**: نفوذ الأوليغارشية كان له دور مزدوج في جذب الاستثمار الأجنبي فمن جهة ساهمت الأوليغارشية في خلق بيئة استثمارية مواتية من خلال تطوير قطاعات استراتيجية وجعل روسيا وجهة جذابة للمستثمرين الأجانب. من جهة أخرى، كانت هناك مخاوف بين المستثمرين الأجانب من الفساد والنفوذ الكبير للأوليغارشية، مما شكل عقبة أمام تدفق الاستثمارات الخارجية بشكل أكبر.[5]

[1] Mordor Intelligence, ***Russia Transportation Infrastructure Construction Market*,** 2024,on link https://2u.pw/A0NF3 (accessed 02/05/2024)
[2] Ann R. Tickamyer**, "Wealth and Power: A Comparison of Men and Women in the Property Elite,"** Social Forces 60, no. 2 (1981): 463–481.
[3] Atlantic **Council, *Russia's Digital Tech Isolationism***, 2021,on link : https://2u.pw/wSQwQ (accessed 02/05/2024)
[4] IMARC Group, *Russia Venture Capital Investment Market Report 2024-2033*,on link : https://www.imarcgroup.com/russia-venture-capital-investment-market (accessed 02/05/2024)
[5]Sakwa, Op.cit. P269.

وفقًا لبيانات البنك الدو فقك بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى روسيا في عام 2020 حوالي 9.7 مليار دولار أمريكي وهو انخفاض ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة إذ كان الرقم في عام 2018 مثلًا حوالي 31.7 مليار دولار.[1]

أما فيما يتعلق بمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2020 فقد حصلت روسيا على 30 نقطة من أصل 100 مما وضعها في المرتبة 129 من أصل 180 دولة و يعكس هذا المؤشر إدراكًا عميقًا لانتشار الفساد في القطاع العام الروسي وهذا ما مثّل أحد أهم المعوقات أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية النوعية.[2]

- **تعزيز الاستثمار المحلي**: بالإضافة إلى جذب الاستثمار الأجنبي ساهمت الأوليغارشية في تعزيز الاستثمار المحلي من خلال توجيه رؤوس أموالهم نحو مشاريع داخلية، هذه الاستثمارات المحلية كانت ضرورية لتطوير قطاعات جديدة وخلق فرص عمل داخل البلاد، ومع ذلك كانت هناك انتقادات حول أن هذه الاستثمارات غالبًا ما كانت موجهة نحو مشاريع تخدم مصالح الأوليغارشية بشكل مباشر دون مراعاة كافية للاحتياجات الاقتصادية الأوسع للمجتمع الروسي،[3] وفقًا لبيانات البنك الدولي استقرت نسبة الاستثمار المحلي (متمثلة في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي) في روسيا عند حوالي 19.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 وهو مؤشر على استمرارية ضخ رؤوس الأموال في الاقتصاد الروسي رغم التحديات السياسية والاقتصادية التي واجهتها البلاد خلال تلك الفترة.[4]

[1] World Bank, *Foreign direct investment, net inflows (BoP, current US$) – Russian Federation*, 2020, on link :https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=RU (accessed 02/05/2024)
[2] Transparency International, Corruption Perceptions Index 2020, on link https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/rus (accessed 02/05/2024)
[3] Neil Robinson, Russia: A State of Uncertainty (London: Routledge, 2003)
[4] World Bank, *Gross fixed capital formation (% of GDP) – Russian Federation*, 2020, on link : https://data.worldbank.org/indicator/NE.GDI.FTOT.ZS?locations=RU (accessed 02/05/2024)

ثانيا: الشركات الكبرى كأداة للنفوذ الاقتصادي

تعد الشركات الكبرى التي تسيطر عليها الأوليغارشية من أبرز العوامل المؤثرة في الاقتصاد الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وهذه الشركات لم تكن مجرد مؤسسات اقتصادية، بل كانت أدوات استراتيجية استخدمها الأوليغارشيون لتعزيز نفوذهم وتأثيرهم على المستوى الاقتصادي والسياسي في روسيا.

- **السيطرة على قطاع الطاقة:** من بين الشركات التي لعبت دورًا محوريًا في الاقتصاد الروسيكانت شركات النفط والغاز مثل "غازبروم" و"لوك أويل" في المقدمة ولم تكن هذه الشركات فقط مسؤولة عن إنتاج جزء كبير من موارد الطاقة في روسيا بل كانت أيضًا مصدرًا رئيسيًا للإيرادات الحكومية من خلال الضرائب والعوائد على التصدير ونفوذ هذه الشركات الكبرى مكن الأوليغارشيين من التأثير في سياسات الطاقة الوطنية بما في ذلك التسعير وسياسات التصدير،[1] وبهذا أصبح قطاع الطاقة هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الروسي حيث ساهمت هذه الاستثمارات في تعزيز صادرات روسيا من الطاقة وجعلتها لاعبًا رئيسيًا في سوق الطاقة العالمية[2]

- **الهيمنة على القطاع الصناعي والتعديني:** بالإضافة إلى قطاع الطاقة سيطر الأوليغارشيون على عدد من الشركات الصناعية الكبرى، مثل "نوريلسك نيكل" التي تعد واحدة من أكبر شركات التعدين في العالم وكانت هذه الشركات مسؤولة عن إنتاج وتصدير مواد خام هامة مثل النيكل والألمنيوم مما ساهم في تعزيز مكانة روسيا كواحدة من أكبر الدول المصدرة للموارد الطبيعية والسيطرة على هذه الشركات مكنت الأوليغارشية من تحقيق أرباح طائلة، والتي استخدمت لتعزيز نفوذهم السياسي والاجتماعي داخل روسيا[3]

- **السيطرة على الشركات المالية والمصرفية:** الشركات الكبرى التي تمتلكها الأوليغارشية لم تقتصر على القطاعات الصناعية والطاقة، بل شملت أيضًا القطاع المالي. سيطرة الأوليغارشيين على المصارف والمؤسسات المالية الكبرى مثل

[1]Gustafson, Op.cit .214
[2]Hoffman, Op.cit, 183
[3]McFaul, Op.cit. 189.

"سبيربنك" و"في تي بي" منحتهم القدرة على توجيه القروض والاستثمارات بما يخدم مصالحهم الاقتصادية والسياسية. هذا النفوذ المالي كان له تأثير كبير على الاستقرار الاقتصادي في روسيا، حيث أصبح الأوليغارشيون قادرين على التأثير في السياسة النقدية والمالية للبلاد.[1]

- **التحكم في سوق العمل**: من خلال سيطرتهم على الشركات الكبرى كان للأوليغارشية تأثير كبير على سوق العمل في روسيا وهذه الشركات كانت من بين أكبر أرباب العمل في البلاد مما منح الأوليغارشيين القدرة على التأثير في سياسات التوظيف والأجور وعلى الرغم من أن هذه الشركات ساهمت في خلق فرص عمل وزيادة الإنتاجية الاقتصادية إلا أنها في نفس الوقت تعرضت لانتقادات بشأن ظروف العمل، وخاصة في القطاعات ذات الأجور المنخفضة.[2]

- **التوسع الدولي كأداة للقوة الناعمة**: استخدم الأوليغارشيون الشركات الكبرى كأداة للتوسع الاقتصادي على المستوى الدولي. من خلال هذه الشركات، استطاعوا الدخول إلى أسواق جديدة وخاصة في أوروبا وآسيا، وتعزيز مكانة روسيا كقوة اقتصادية عالمية، ولم يقتصر هذا التوسع الدولي على مجرد تحقيق أرباح بل كان أيضًا وسيلة لتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي لروسيا على الساحة العالمية.[3]

وبهذا لعبت الأوليغارشية الروسية دورًا حاسمًا في تشكيل مسار النمو الاقتصادي في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وذلك من خلال استثماراتها الكبيرة في القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الروسي وهذه الاستثمارات لم تكن فقط أداة لتضخيم ثروات الأوليغارشيين بل كانت لها تأثيرات واسعة النطاق على الاقتصاد الروسي بشكل عام.

[1] Björn Hettne, **"The Political Economy of Post-Communist Development,"** The European Journal of Development Research 6, no. 1 (1994): 39–60.
[2]Sakwa, Op.cit. 273.
[3]Hoffman, Op.cit.202

المطلب الثاني : الفجوة الاقتصادية والاجتماعية وأثارها البنوية

شكّل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي أحد أبرز ملامح المرحلة الانتقالية حيث أدى تركيز الثروة في يد الأوليغارشية إلى تعميق الفجوة بين الطبقات وقد تحولت هذه الفجوة إلى عنصر بنيوي أثّر في البنية الاجتماعية من حيث الفرص، والخدمات، والاستقرار المجتمعي، وأسهم في تكريس أنماط جديدة من الهيمنة ترتبط بالسلطة السياسية. ويسعى هذا المطلب إلى تحليل أبرز مظاهر هذا التفاوت وانعكاساته البنيوية.

أولا: مظاهر التفاوت الطبقي

- **تراكم الثروة بيد الأوليغارشية:** لقد تراكمت ثروات هائلة في أيدي قلة من الأوليغارشيين هؤلاء الأفراد استفادوا بشكل كبير من بيع أصول الدولة بأسعار منخفضة مما مكنهم من السيطرة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في روسيا، مثل الطاقة والتعدين والاتصالات وهذا التراكم السريع للثروة في أيدي القلة أدى إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء حيث أصبحت الثروات المركزة في يد الأوليغارشية مصدرًا رئيسيًا للتفاوت الطبقي في المجتمع.[1]
- **تدهور أوضاع الطبقة العاملة واتساع رقعة الفقر:** في المقابل تعرضت الطبقات الدنيا والمتوسطة لضغوط اقتصادية شديدة خلال نفس الفترةن فقد أدت عمليات الخصخصة والانتقال إلى اقتصاد السوق إلى ارتفاع معدلات البطالة، وتدهور الأجور وفقدان العديد من المواطنين لمزايا الرعاية الاجتماعية التي كانت تقدمها الدولة خلال الحقبة السوفيتية، و قد أدت هذه التغيرات الاقتصادية السريعة إلى زيادة حادة في معدلات الفقر حيث وجدت العديد من العائلات نفسها غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية، مما أدى إلى توسيع الفجوة الطبقية بشكل أكبر.[2]

[1]Sakwa, Op.cit. 281.
[2]Chrystia, Op.cit.75-90.

- **اختلال التوزيع العادل للموارد والخدمات:** لم يكن التفاوت الطبقي مقتصرًا على الدخل والثروة فقط بل امتد أيضًا إلى التوزيع غير المتكافئ للموارد الاقتصادية، وفي حين أن الأوليغارشية استطاعت الوصول بسهولة إلى الخدمات الصحية والتعليمية عالية الجودة واجهت الطبقات الدنيا صعوبات في الوصول إلى هذه الخدمات وهذا التوزيع غير المتكافئ للموارد والخدمات أدى إلى تعزيز التفاوت الطبقي وزيادة الشعور بالظلم الاجتماعي بين فئات المجتمع الروسي.[1]

ثانيا: الإنعكاسات الاجتماعية للفجوة الاقتصادية

أدى التفاوت الطبقي الناتج عن هيمنة الأوليغارشية على الاقتصاد الروسي إلى مجموعة واسعة من الآثار الاجتماعية التي أثرت بشكل عميق على المجتمع الروسي، هذه الآثار لم تكن مجرد نتائج اقتصادية بحتة بل كانت لها تداعيات كبيرة على البنية الاجتماعية والثقافية لروسيا.

- **إرتفاع معدلات الفقر والتهميش الاجتماعي:** واحد من أبرز الآثار الاجتماعية للتفاوت الطبقي كان ارتفاع معدلات الفقر خاصة في المناطق الريفية والمدن الصناعية القديمة و قد أدى تركز الثروة في أيدي القلة من الأوليغارشيين إلى تهميش شرائح واسعة من السكان الذين وجدوا أنفسهم يكافحون لتلبية احتياجاتهم الأساسيةو هذا الفقر المستمر أدى إلى تدهور مستويات المعيشة وزيادة الاعتماد على المساعدات الحكومية والغير رسمية، مما خلق فجوة اجتماعية كبيرة بين الأغنياء والفقراء.[2]

- **تدهور مؤشرات الصحة العامة في الطبقة الدنيا :** الفجوة الاقتصادية الواسعة كان لها تأثير مباشر على الصحة العامة في روسيا في حين استطاعت الطبقات الغنية الوصول إلى الرعاية الصحية عالية الجودة واجهت الطبقات الدنيا

[1]Gustafson, Op.cit. 227.
[2]Tickamyer, Ann R. **"Wealth and Power: A Comparison of Men and Women in the Property Elite."** Social Forces 60, no. 2 (1981): 463–481.

والمتوسطة صعوبات كبيرة في الحصول على الخدمات الصحية الضرورية وهذا التفاوت في الوصول إلى الرعاية الصحية أدى إلى تزايد معدلات الأمراض المزمنة والوفيات المبكرة بين الفقراء وزيادة الضغط على نظام الرعاية الصحية العامة.[1]

- **تفكك االبنية الأسرية وتزايد الظواهر السلبية:** الأثر الاجتماعي للتفاوت الطبقي انعكس أيضًا على بنية الأسرة الروسية لأن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة، وزيادة الضغوط الاقتصادية ساهمت في تفكك العديد من الأسر حيث ارتفعت معدلات الطلاق والإدمان على الكحول والمخدرات وقد أثرت هذه المشكلات الاجتماعية بشكل خاص على الأطفال والشباب الذين واجهوا صعوبات في التكيف مع التغيرات الاجتماعية وفقدان الدعم الأسري.[2]

- **إختلال تكافؤ الفرص في النظام التعليمي:** التفاوت الطبقي أثر أيضًا على النظام التعليمي في روسيا حيث أصبح الوصول إلى التعليم العالي والجودة التعليمية مرتبطًا بشكل كبير بالوضع الاقتصادي للأسرة، في حين استطاعت العائلات الغنية توفير تعليم جيد لأبنائها في المدارس والجامعات الخاصة، وجدت العائلات الفقيرة نفسها غير قادرة على تحمل تكاليف التعليم الجيد، مما أدى إلى استمرار دوامة الفقر وعدم المساواة بين الأجيال.[3]

- **تنامي معدلات الجريمة كنتيجة للحرمان:** تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أدى أيضًا إلى ارتفاع معدلات الجريمة، خاصة في المناطق الحضرية الفقيرة فالشباب الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى التعليم الجيد أو فرص العمل الجيدة، لجأوا إلى الجريمة كوسيلة لتحقيق دخل مما أدى إلى زيادة معدلات الجريمة والعنف في المجتمع الروسي. هذا الارتفاع في معدلات الجريمة زاد من الشعور بعدم الأمان والانقسام الاجتماعي.[4]

[1]McFaul, Op.cit. 203.
[2]Gustafson, Op.cit. 234.
[3]Robinson. Op.cit. 130.
[4]Sakwa.Op.cit. 285.

- **تصاعد الحركات الاحتجاجات والمطالبة بالعدالة الاجتماعية** : الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء أدت إلى استياء واسع النطاق بين شرائح كبيرة من المجتمع الروسي، هذا الاستياء كان واضحًا في سلسلة من الاحتجاجات والحركات الاجتماعية التي نشأت للمطالبة[1] بإصلاحات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة والموارد. وعلى الرغم من أن هذه الاحتجاجات لم تكن قادرة على تحقيق تغييرات جذرية في النظام الاقتصادي الروسي، إلا أنها كانت تعبيرًا واضحًا عن الاستياء الشعبي من الفجوة الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة.[2]

[1]Hutcheson, Op.cit. 17
[2]Robinson, Op.cit.125.

المطلب الثالث: الأثر الثقافي والقيمي للفجوة الاقتصادية

يتناول هذا المطلب بالتحليل الكيفية التي أثرت بها الفجوة الاقتصادية على الثقافة والقيم في روسيا المعاصرة، من خلال رصد تحولات الثقافة الشعبية والتمثلات الاجتماعية الجديدة للثروة والفقر وكذا انعكاس هذه التحولات على الهوية الوطنية والنسيج الاجتماعي.

أولا: تحولات الثقافة الشعبية تحت وطأة التفاوت الطبقي

إن تزايد الفجوة الاقتصادية بين الطبقات المختلفة أدى إلى ظهور تأثيرات واضحة على الثقافة والمجتمع الروسي وهذه الفجوة الطبقية لم تؤثر فقط على الاقتصاد والسياسة، بل امتدت إلى المجالات الثقافية والاجتماعية حيث ظهرت ثقافة "الثراء الفاحش" وأصبح النقد الاجتماعي جزءاً أساسياً من الفنون والثقافة الشعبية.

- **نشوء ثقافة الثراء الفاحش:**

من الظواهر الثقافية التي صاحبت الفجوة الاقتصادية المتزايدة في روسيا كانت ثقافة "الثراء الفاحش" "New Rich Culture"مع نمو طبقة الأوليغارشية واكتسابها ثروات هائلة نتيجة لعمليات الخصخصة والتحول الاقتصادي، بدأت هذه الطبقة تعبر عن ثرواتها بطرق مبالغ فيها مثل اقتناء السيارات الفاخرة وشراء القصور الضخمة والإنفاق الكبير على السفر إلى وجهات سياحية حصرية وأصبحت جزءاً من أسلوب الحياة الذي تعتمده هذه الطبقة وكان الإعلام وخاصة البرامج التلفزيونية والإعلانات، يسلط الضوء بشكل مستمر على هذه الحياة الفاخرة، مما جعلها رمزًا للفجوة الطبقية المتزايدة .هذه الثقافة الجديدة لم تقتصر على مجرد استعراض الثروة، بل أصبحت جزءًا من الهوية الاجتماعية الجديدة التي تبنتها الطبقة الغنية في روسيا. كان العديد من هؤلاء الأثرياء يسعون لإظهار أنهم أصبحوا جزءًا

من النخبة العالمية، من خلال شراء العلامات التجارية الفاخرة، والمشاركة في الفعاليات الدولية، وقد ساهم الإعلام المحلي والدولي في تضخيم هذه الصورة مما جعلها موضوعًا للنقاش والجدل داخل المجتمع الروسي.[1]

- **النقد الاجتماعي في السينما والتلفزيون:** أمام هذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية، برزت دور السينما والتلفزيون كأدوات للنقد الاجتماعي فالفنانون والمخرجون السينمائيون استجابوا للتغيرات التي شهدها المجتمع الروسي من خلال إنتاج أفلام ومسلسلات تعكس التفاوت الطبقي المتزايد وظهرت أفلام تصوّر حياة الفقراء مقابل حياة الأغنياء بشكل لافت، وسلطت الضوء على الصعوبات التي تواجه الطبقات الدنيا في روسيا الجديدة.وكان من بين هذه الأفلام أعمال تسرد قصص شخصيات تعيش في ظل الفجوة الاقتصادية الهائلة مثل الطبقة العاملة أو الفلاحين الذين يعانون من الفقر والحرمان بينما يتمتع الأغنياء بحياة فارهة. هذه الأفلام والمسلسلات كانت تُنتج ليس فقط للتسلية، بل لتوعية المجتمع بتأثيرات السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي طبقت في روسيا بعد التسعينيات. كما أن هذه الأعمال الفنية وفرت منصة للمخرجين والفنانين للتعبير عن استيائهم من الفجوة الاجتماعية الكبيرة التي تفاقمت في تلك الفترة[2].

- **الموسيقى الشعبية كأداة للتعبير:** الموسيقى الشعبية وخاصة موسيقى"" الراب"" والبوب "" أصبحت وسيلة رئيسية للتعبير عن الفجوة الطبقية والانتقادات الاجتماعية في روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي، وقد استخدم العديد من الفنانين الشباب هذه الموسيقى كمنصة للتعبير عن معاناة الفقراء وانتقاد الأوليغارشية ، فكلمات الأغاني تناولت بشكل مباشر الفوارق الاجتماعية الكبيرة، وعدم المساواة في الفرص والتهميش الذي يعاني منه جزء كبير من الشباب الروسي وأصبحت الموسيقى وسيلة للتنفيس عن الإحباط والاستياء، خاصة بين الطبقات الدنيا التي شعرت بأنها متروكة خارج دائرة النمو الاقتصادي والفرص. لم تقتصر هذه الأغاني على الانتقاد، بل كانت تعبر أيضًا عن تطلعات الشباب للتغيير والمطالبة

[1]Gustafson, Op.cit. 245.
[2]Stephen M. Norris, **Blockbuster History in the New Russia: Movies, Memory, and Patriotism** (Bloomington: Indiana University Press, 2012), 154.

بمجتمع أكثر عدلاً ومساواة والعديد من هذه الأغاني أصبحت شائعة بين الشباب الروسي حيث تعكس الواقع الذي يعيشونه وتعبر عن آمالهم وتحدياتهم.[1]

- **الترويج للترف في الإعلانات وتعميق التناقض الاجتماعي**: إلى جانب الفنون والموسيقى وكان للإعلانات التجارية دور كبير في تشكيل الثقافة الشعبية الروسية المتأثرة بالفجوة الاقتصادية، و كانت الإعلانات تستهدف الطبقات الغنية كانت تروج لنمط حياة الرفاهية والترف مما زاد من الشعور بالتفاوت الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء وكانت هذه الإعلانات تعرض حياة مثالية لا يمكن لمعظم الروس الوصول إليها مما زاد من حدة التناقضات الاجتماعية وكانت الشركات الكبرى تسعى من خلال هذه الإعلانات إلى تعزيز قيم الاستهلاك والرفاهية بين الطبقات العليا، بينما شعرت الطبقات الدنيا بأنها مستبعدة من هذا النمط الجديد للحياة. وإن هذا التأكيد على الرفاهية في الإعلانات لم يكن مجرد وسيلة لبيع المنتجات بل كان يعزز القيم المادية والاستهلاكية التي باتت جزءاً من ثقافة الطبقة الغنية في روسيا الجديدة.[2]
- **السخرية الثقافية كآلية لنقد النخب الاقتصادية**: الفجوة الطبقية الكبيرة بين الأغنياء والفقراء لم تمر دون أن تصبح مادة للسخرية والتهكم في الثقافة الشعبية الروسية فالبرامج الكوميدية والرسوم الكاريكاتورية وحتى المسرحيات، كانت تستخدم السخرية كوسيلة لانتقاد الأوليغارشية وثقافة الثراء الفاحش فهذه البرامج كانت تستهدف بشكل مباشر تصرفات الأوليغارشية، ومظاهر البذخ التي يمارسونها، وعدم اكتراثهم بمعاناة الطبقات الدنيا.السخرية في الثقافة الشعبية كانت وسيلة للتنفيس عن الاستياء الاجتماعي من تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء وكانت هذه الأعمال الكوميدية تجسد النقاشات الاجتماعية التي كانت تدور في الشوارع حول عدم العدالة الاجتماعية والفوارق الطبقية

[1]Thane Gustafson**, Wheel of Fortune: The Battle for Oil and Power in Russia** (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2012), 250.

الكبيرة ومن خلال هذه السخرية تمكنت الثقافة الشعبية من تقديم انتقاد مباشر للنظام الاقتصادي والسياسي الذي سمح بتزايد هذه الفجوة.[1]

- **تحول الثقافة نحو قيم الاستهلاك والفردانية:** مع تزايد الفجوة الاقتصادية والاجتماعية، تغيرت القيم والمفاهيم الثقافية داخل المجتمع الروسي فالقيم السوفيتية التي كانت تعتمد على المساواة الاجتماعية والتعاون الجماعي تراجعت بشكل كبير، وظهرت بدلاً منها قيم جديدة تعتمد على الفردية والنجاح الشخصي، هذه القيم الجديدة عززت من ثقافة التنافس بين الأفراد والطبقات، حيث أصبح النجاح يقاس بالثروة والمكانة الاجتماعية.وكان لهذه التغيرات الثقافية أثر كبير على العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الروسي، بينما كانت القيم القديمة تعزز من مفهوم المساواة والتضامن، جاءت القيم الجديدة لتكرس الفوارق بين الطبقات وتزيد من التفاوت الاجتماعي، إن هذا التحول في القيم أدى إلى تعميق الفجوة الاقتصادية والاجتماعية حيث أصبحت الطبقات الدنيا ترى أن النظام الجديد لا يوفر لها فرصًا حقيقية للنمو والازدهار.[2]

لقد كانت الفجوة الاقتصادية في روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي عاملاً رئيسيًا في تشكيل الثقافة والمجتمع. من خلال ظهور ثقافة الثراء الفاحش والنقد الاجتماعي في الفنون والموسيقى والإعلانات، أصبح التفاوت الطبقي موضوعًا محوريًا في الخطاب الثقافي الروسي. لعبت السخرية والنقد الاجتماعي دورًا مهمًا في التعبير عن الاستياء الشعبي من هذه الفجوة، بينما أدت التغيرات في القيم والمفاهيم الثقافية إلى تكريس هذا التفاوت.

[1].Vlad Strukov and Sarah Hudspith, eds., **Russian Culture in the Age of Globalization** (London: Routledge, 2018), 167.

[2] Edwin Bacon, **Contemporary Russia** (London: Palgrave Macmillan, 2006), 142.

ثانيا: التحولات القيمية والاجتماعية

لقد شهد المجتمع الروسي تغيرات جذرية على المستوى الاجتماعي والثقافي و من بين هذه التغيرات كان لتحول القيم والمفاهيم الثقافية دور بارز في تشكيل المجتمع الروسي المعاصر ولعبت الفجوة الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة دورًا محوريًا في هذه التحولات حيث أثرت على قيم الجماعية والفردية، الهوية الوطنية والنظرة إلى التعليم والعمل.

- **تحول القيم من الجماعية إلى الفردية:** في الحقبة السوفيتية كانت القيم الجماعية والتضامن الاجتماعي من السمات الأساسية للمجتمع الروسي وكان التعاون والمساواة الاجتماعية يحتلان مكانة مرموقة في الفكر السوفيتي حيث تم توجيه الأفراد للعمل من أجل الصالح العام وتم اعتبار المجتمع ككيان جماعي يتفوق على المصالح الفردية. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور اقتصاد السوق الحر تغيرت هذه القيم بشكل تدريجي حيث أصبحت الفردية والمنافسة تحتل مكانة أكبر وأصبح تحقيق الثروة الشخصية والنجاح الفردي معيارًا جديدًا للنجاح في المجتمع الروسي، إن هذا التحول أدى إلى تراجع الدعم المتبادل والتضامن الاجتماعي حيث باتت المصالح الفردية تتفوق على القيم الجماعية السابقة وأصبح الكثير من الروس يسعون لتحقيق الثروة والنجاح الشخصي بدلاً من التركيز على التعاون الجماعي مما أدى إلى تآكل العلاقات الاجتماعية القديمة التي كانت تعتمد على التضامن والتكاتف[1].
- **إعادة تشكيل الهوية الوطنية:** الفجوة الاقتصادية المتزايدة كان لها أيضًا تأثير كبير على الهوية الوطنية في روسيا لقد كانت الهوية تعتمد بشكل كبير على قيم العدالة الاجتماعية والمساواة وكان النظام الشيوعي يسعى لتعزيز شعور الانتماء الوطني من خلال القضاء على الفوارق الطبقية وتوحيد المجتمع تحت مظلة واحدة، ومع التحول الاقتصادي والاجتماعي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أصبحت الهوية الروسية الجديدة مرتبطة بشكل أكبر بالنجاح المادي والسيطرة الاقتصادية. و أصبحت الطبقات العليا التي استفادت من التحول الاقتصادي تمثل الهوية الروسية الجديدة، بينما شعرت الطبقات

[1]Bacon, Op.cit, 148

الدنيا بالتهميش والإقصاء. هذا التغير أثر على شعور الانتماء الوطني حيث أصبحت الهوية مرتبطة بشكل أكبر بالطبقة الاجتماعية والوضع الاقتصادي للفرد، مما أدى إلى تعزيز الانقسامات الاجتماعية.[1]

- **التدهور في القيم التقليدية المرتبطة بالعدالة والتكافل** : ومع تزايد الفجوة الاقتصادية تعرضت العديد من القيم التقليدية التي كانت تشكل ركيزة أساسية للمجتمع الروسي للتآكل مثلا قيم الاحترام المتبادل والعدالة الاجتماعية وتراجعت بشكل ملحوظ حيث أصبحت العلاقات الاجتماعية تتحدد بشكل أكبر بناءً على الوضع الاقتصادي للفرد. ففي الماضي كانت القيم السوفيتية تسعى لتعزيز العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع لكن مع التحول إلى النظام الرأسمالي، باتت هذه القيم تتراجع لصالح القيم الجديدة التي تعزز الفوارق الطبقية والنجاح الفردي وإن هذا التدهور في القيم التقليدية أدى إلى زيادة الشعور بالظلم والاستياء بين فئات واسعة من المجتمع وخاصة تلك الفئات التي شعرت بأنها قد تُركت خلف الركب الاقتصادي وبات الأفراد يشعرون بأن النجاح أصبح مقصورًا على الطبقات الغنية وأن النظام الاجتماعي لا يوفر الفرص الكافية لتحقيق التقدم الاجتماعي[2]
- **تعزيز الانقسام الاجتماعي**: التفاوت الاقتصادي والاجتماعي أدى إلى تعزيز الانقسام الاجتماعي في روسيا حيث أصبح المجتمع منقسمًا بشكل واضح بين "الناجحين" و"الذين تركوا وراءهم" هذا الانقسام أدى إلى نشوء مجتمع متوتر وغير متماسك حيث أصبح الحوار الاجتماعي موجهًا نحو الانتقاد والتهميش بدلاً من التعاون والتفاهم وهذا الوضع خلق بيئة اجتماعية مشحونة حيث تزايدت التوترات بين الفئات المختلفة وزادت صعوبة الوصول إلى حلول وسط تحقق العدالة الاجتماعية.[3]
- **تراجع الثقة في المؤسسات الاجتماعية**: الفجوة الطبقية المتزايدة أثرت أيضًا على مستوى الثقة في المؤسسات الاجتماعية والحكومية، ففي حين أن النخب الاقتصادية تمتعت بامتيازات خاصة وقنوات للوصول إلى السلطة شعرت

[1]Goscilo&Strukov, Op.cit, 175
[2]Pilkington, Op.cit, 105
[3]Gustafson, Op.cit. 258.

الطبقات الدنيا والمتوسطة بالتهميش والإقصاء وقد أدى هذا الشعور بعدم العدالة إلى تراجع الثقة في النظام السياسي والقانوني، حيث أصبحت المؤسسات الحكومية تُعتبر أدوات لخدمة مصالح الأوليغارشية بدلاً من تحقيق المصلحة العامة.[1]

- **التغير في النظرة إلى التعليم والعمل كوسيلة للحراك:** نتيجة للتفاوت الطبقي تغيرت النظرة إلى التعليم والعمل في المجتمع الروسي، فقد كان التعليم والعمل يُعتبران سابقًا وسائل لتحقيق النجاح الاجتماعي والاقتصادي لكن أصبح هناك شعور متزايد بأن النجاح يعتمد بشكل أكبر على العلاقات الاقتصادية والنفوذ بدلاً من الكفاءة والمثابرة، هذا التحول في القيم أثر على رؤية الشباب لمستقبلهم وأدى إلى تراجع الحافز لتحقيق التفوق الأكاديمي والمهني[2]

في ظل هذه التغيرات أصبحت الانقسامات الاجتماعية أكثر حدة وتراجعت الثقة في المؤسسات وكانت هذه التحولات تشير إلى ضرورة إعادة التفكير في السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تساعد في تقليل الفجوة الطبقية وتحقيق مجتمع أكثر تماسكًا وعدالة.

[1]Sakwa,Op.cit, 292
[2] Robinson, Op.cit. 137.

المبحث الرابع: مآلات التحول الديمقراطي في ظل استمرار نفوذ الأوليغارشية

بعد استعراض دور الأوليغارشية الروسية في الحياة السياسية والاقتصادية، وتحليل آليات تأثيرها في صنع القرار وفي إعاقة مسار الإصلاحات الديمقراطية، يصبح من الضروري التوقف عند النتائج السياسية الكبرى التي ترتبت على هذا النفوذ المستمر وفي هذا المبحث إلى تحليل النتائج النهائية لمسار التحول الديمقراطي الروسي في ظل استمرار نفوذ الأوليغارشية.

المطلب الأول: تقييم التحول الديمقراطي في روسيا

رغم تبني روسيا عددًا من الآليات الديمقراطية منذ تسعينيات القرن الماضي فإن تقييم التحول الديمقراطي يُظهر اختلالًا واضحًا بين الشكل والمضمون ويعود جزء كبير من هذا الاختلال إلى النفوذ المتزايد للأوليغارشية في مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية فمن الناحية الشكلية، شهدت روسيا انتخابات دورية وتعددًا حزبيًا وتبنيًا لدستور يقرّ بالمبادئ الديمقراطية مثل الفصل بين السلطات وحرية التعبير غير أن هذه المبادئ بقيت محصورة ضمن أطر شكلية، إذ ساهمت الأوليغارشية عبر تحكمها في وسائل الإعلام وتمويلها للأحزاب في توجيه الرأي العام والتحكم في نتائج الانتخابات لا سيما خلال فترة يلتسين حين شكّل رجال الأعمال الكبار مثل بوريس بيريزوفسكي وورومان أبراموفيتش واجهة مؤثرة في المشهد السياسي بل ساهموا في صعود فلاديمير بوتين نفسه إلى السلطة عام 2000.[1]

وقد أدى تداخل المال بالسلطة إلى تشويه العملية الديمقراطية، وبدلًا من أن تكون الانتخابات وسيلة للمحاسبة الشعبية، أصبحت أداة لضمان استمرارية النظام القائم، وتُستخدم فيها الموارد المالية والإعلامية الخاضعة للأوليغارشية لتشويه الخصوم وتقويض فرص المعارضة الحقيقية كما أن ضعف مؤسسات الرقابة والقضاء المستقل جعل من الصعب تحقيق

[1] M. Steven Fish, **Democracy Derailed in Russia: The Failure of Open Politics** (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), 54–59.

أي توازن حقيقي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية الأمر الذي صبّ في مصلحة الفئة الأوليغارشية التي تحالفت مع النخبة الحاكمة.[1]

إن تقييم التجربة الروسية يظهر أن التحول الديمقراطي تعثّر بشكل كبير، ولم يحقق غاياته الجوهرية، إذ بقي النظام في جوهره "هجينًا" يجمع بين مظاهر ديمقراطية وسلوكيات سلطوية، تغذيها مصالح الأوليغارشية وحاجتها إلى الاستقرار السياسي لحماية مكاسبها الاقتصادية.[2]

[1] Michael McFaul, **Russia's Unfinished Revolution: Political Change from Gorbachev to Putin** (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2001), 289–295.

[2] Nikolai Petrov, Maria Lipman, and Henry Hale, **"Three Dilemmas of Hybrid Regime Governance: Russia from Putin to Putin,"** Post-Soviet Affairs 30, no. 1 (2014): 1–26.

المطلب الثاني: تكيّف الأوليغارشية مع النظام السياسي الجديد

مع وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة عام 2000 بدأت مرحلة جديدة في العلاقة بين الدولة والأوليغارشية فإذا كانت الأوليغارشية خلال حقبة يلتسين قد فرضت نفوذها على الدولة وساهمت في صياغة السياسات فإن النظام البوتيني قام بإعادة هندسة هذه العلاقة عبر تقييد استقلال رجال الأعمال ودمجهم ضمن منظومة الحكم وفق منطق الولاء مقابل البقاء.

بداية من العقد الأول من حكم بوتين اتضحت معالم سياسة جديدة تجاه الأوليغارشية: لم يكن الهدف القضاء على نفوذها تمامًا،بل ضبطه وتسييره بما يخدم استقرار النظام وقد تمثلت أولى مظاهر هذا التحول في قضية ميخائيل خودوركوفسكي، مالك شركة "يوكوس" النفطية، والذي تم اعتقاله عام 2003 بتهم تتعلق بالفساد والتهرب الضريبي، لكن المراقبين أجمعوا أن السبب الحقيقي كان طموحه السياسي ودعمه للمعارضة وشكّل هذا الحدث رسالة واضحة لرجال الأعمال مفادها أن التدخل السياسي دون إذن من الكرملين سيقابل بعقاب قاسٍ.[1]

في المقابل سمح النظام لأولئك الذين أظهروا ولاءً له بالاحتفاظ بثرواتهم ومواقعهم بشرط ألا يتحدوا سلطته وأمثلة على ذلك رومان أبراموفيتش وفلاديمير بوتانين الذين أداروا أعمالهم في انسجام مع توجهات الدولة ولم ينخرطوا في الحياة السياسية المستقلة هذا التحول أنتج نموذج "الأوليغارش التابع" الذي لا يمارس نفوذه بمعزل عن الدولة بل من خلالها وبالنيابة عنها.[2]

وتدريجيًا أصبحت الأوليغارشية جزءًا من النظام نفسه وليس قوة موازية له. فقد تم إدماج العديد من رجال الأعمال في مجالس استشارية وهيئات رسمية، كما مُنح بعضهم مناصب حكومية أو نيابية وقد ساهم هذا التكيف في ترسيخ ما

[1] Sakwa, Op.cit, 543–556
[2] Hanson, ,Op.cit, 6–24.

يُعرف بـ"الرأسمالية السياسية" (Political Capitalism) حيث تتداخل المصالح الاقتصادية مع شبكات الولاء السياسي ما جعل من الصعب التمييز بين ما هو عام وما هو خاص في ممارسات السلطة.[1]

ويمكن القول إن الأوليغارشية الروسية لم تُقهر تمامًا في عهد بوتين بل تحولت إلى رافد للنظام تؤدي وظائف اقتصادية وسياسية في إطار شبكة من الولاءات وهذا ما سمح للنظام بالبقاء مستقرًا لكنه أبقى على الأعطاب البنيوية في مسار التحول الديمقراطي.

[1] Alena Ledeneva, **Can Russia Modernise? Sistema, Power Networks and Informal Governance** (Cambridge: Cambridge University Press, 2013), 101–112.

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية أمام التحول الديمقراطي

رغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على انهيار الاتحاد السوفياتي وبداية مسار التحول الديمقراطي لا تزال روسيا تواجه تحديات عميقة تمنع استكمال هذا التحول وترتبط معظم هذه التحديات بالبنية السياسية الهجينة التي نشأت، وباستمرار نفوذ الأوليغارشية كفاعل غير ديمقراطي يُعيد إنتاج أنماط الحكم السلطوي.

أول هذه التحديات يتمثل في السيطرة المستمرة للأوليغارشية على القرار السياسي فرغم إعادة ترتيب العلاقة بين الدولة ورجال الأعمال في عهد بوتين لم يتم تفكيك البنية الريعية والزبونية التي تسمح بتركيز السلطة والثروة في أيدي قلة قليلة و تُظهر الدراسات أن العديد من السياسات الاقتصادية الكبرى لا تزال تُصاغ بما يخدم مصالح مجموعات الأوليغارشية، لا الاقتصاد الوطني أو الفئات الشعبية.[1]

كما أن ضعف المجتمع المدني والإعلام المستقل يشكل عائقًا بنيويًا أمام تحقيق تحول ديمقراطي فعلي فالفضاءات العامة التي من المفترض أن تحتضن الحوار السياسي والنقد المجتمعي تخضع لرقابة مشددة وغالبًا ما تُجفف موارد المنظمات غير الحكومية أو تُصنف على أنها "وكلاء أجانب" مما يقلص قدرتها على التأثير أو المشاركة في مراقبة السلطة.[2]

ويُضاف إلى ذلك غياب بدائل سياسية حقيقية فالمعارضة الروسية سواء كانت ليبرالية أو يسارية تُواجه تضييقًا ممنهجًا وقياداتها تتعرض للنفي أو الاعتقال أو التشويه الإعلامي، وهذا الوضع يخلق نوعًا من الجمود السياسي، حيث تبدو السلطة محتكرة ومُحصنة من التغيير الديمقراطي الطبيعي مما يزيد من اللامبالاة أو حتى اليأس الشعبي من جدوى المشاركة السياسية ومن التحديات الكبرى أيضًا تراجع ثقة المواطنين في المسار الديمقراطي إذ أظهرت استطلاعات متكررة أن

[1] Daniel Treisman, **The Return: Russia's Journey from Gorbachev to Medvedev** (New York: Free Press, 2011), 274–278.

[2] Sarah Mendelson, **Darkness at Dawn: The Rise of the Russian Criminal State** (New Haven: Yale University Press, 2003), 199–203.

شريحة كبيرة من الروس لم تعد ترى في الديمقراطية وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية أو تحسين مستوى المعيشة، بل تعتبرها مرتبطة بالفوضى والفساد كما حصل في التسعينيات وهذا التراجع في الثقة يخلق بيئة خصبة لقبول أنماط الحكم الاستبدادي باعتبارها أكثر فاعلية واستقرارًا. [1]

إن هذه التحديات المتعددة والمترابطة تعكس حجم التعقيد في المشهد السياسي الروسي، وتُبرز أن التحول الديمقراطي ليس فقط عملية مؤسساتية، بل يتطلب تغييرًا ثقافيًا وبنيويًا أعمق يصعب تحقيقه في ظل استمرار نفوذ الأوليغارشية.

[1] Hale, Op.cit, 318–326

المطلب الرابع: سيناريوهات محتملة لمستقبل النظام السياسي في روسيا

في ظل استمرار نفوذ الأوليغارشية وتماهيها مع بنية النظام السياسي الروسي يبرز التساؤل حول مستقبل هذا النظام وإلى أي مدى يمكن أن يشهد تحولات نوعية باتجاه الديمقراطية، أو على العكس مزيدًا من التصلّب السلطوي ومن خلال تحليل المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و يمكن استشراف عدد من السيناريوهات المحتملة:

أولًا: استمرار النظام الهجين (الاستقرار السلطوي المغلّف بالديمقراطية الشكلية)

هذا السيناريو هو الأكثر ترجيحًا على المدى القريب، حيث يواصل النظام الجمع بين المظاهر الديمقراطية (انتخابات، تعددية حزبية) والممارسات السلطوية (قمع المعارضة، تحكم في الإعلام) وفي هذا السياق تستمر الأوليغارشية بلعب دور داعم للسلطة مقابل حماية مصالحها مما يعزز استقرار النظام دون تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي.[1]

يبقى هذا السيناريو هشًا على المدى البعيد خاصة إذا واجه النظام ضغوطًا داخلية أو خارجية تهدد استقراره.

ثانيًا: إصلاح تدريجي وتقليص نفوذ الأوليغارشية

يفترض هذا السيناريو إمكانية حدوث إصلاحات مؤسساتية تقودها نخب داخلية أو تُفرض تحت ضغط شعبي واقتصادي مثل تعزيز استقلال القضاء، تحرير الإعلام وتقنين التمويل السياسي وفي هذه الحالة يمكن أن يتراجع نفوذ الأوليغارشية تدريجيًا، وتُفتح آفاق أمام تعددية سياسية حقيقية.[2]

---

[1] Steven Levitsky and Lucan Way, **Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War** (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), 212–217.

[2] Peter Rutland**, "Putin's Path to God: The Role of Religion in Russian Politics,"** Religion, State & Society 39, no. 2–3 (2011): 172–188.

لكن هذا السيناريو يواجه معوقات قوية منها مقاومة النخبة الحاكمة وغياب قاعدة اجتماعية منظمة قادرة على الضغط من أجل التغيير.

ثالثًا: تفكك النظام نتيجة لأزمة داخلية أو خارجية

تُشير بعض التحليلات إلى إمكانية تفكك النظام السياسي الروسي بفعل أزمات عميقة مثل انهيار اقتصادي، عزلة دولية، أو صراعات داخل النخبة وفي هذا السيناريو قد تنشأ مرحلة انتقالية غير مستقرة تتيح إعادة صياغة النظام من الأساس، وقد تُعيد إنتاج نفوذ الأوليغارشية بأشكال جديدة أو تُقصيها تمامًا.[1]

يُعد هذا السيناريو محفوفًا بالمخاطر وقد يُفضي إلى فوضى سياسية بدلًا من ديمقراطية مستقرة.

رابعًا: إعادة رسملة الأوليغارشية في ظل نظام استبدادي صارم

في هذا السيناريو قد تتجه الدولة نحو تعزيز سلطويتها بشكل صريح وتُعيد هيكلة النخبة الاقتصادية بما يُضعف نفوذ بعض الأوليغارشيين لصالح مجموعات جديدة تدين بولائها الكامل للكرملين أي أن النظام يحتفظ بواجهة اقتصادية رأسمالية، لكنه يُقصي تدريجيًا الفاعلين غير المنضبطين سياسيًا وهنا تُصبح الأوليغارشية أداة تنفيذية للسلطة أكثر من كونها شريكًا مستقلًا.[2]

كل سيناريو من هذه السيناريوهات يعبّر عن دينامية محتملة ترتبط بمتغيرات داخلية (مثل تماسك النخبة) وخارجية (مثل العقوبات الدولية والأزمات الجيوسياسية) لكن القاسم المشترك بينها هو أن نفوذ الأوليغارشية سيبقى عنصرًا حاسمًا في تحديد مسار روسيا السياسي ما لم تحدث قطيعة هيكلية تعيد تعريف العلاقة بين الدولة، الاقتصاد، والمجتمع.

[1] Peter Rutland, **"Putin's Path to God: The Role of Religion in Russian Politics,"** Religion, State & Society 39, no. 2–3 (2011): 172–188.
[2] Fish, Op.cit, 219–226.

خلاصة الفصل الرابع :

أظهر هذا الفصل كيف مثّلت الأوليغارشية المالية في روسيا فاعلًا محوريًا في مسار التحول الديمقراطي ليس من خلال تأثيرها الظرفي والمباشر فحسب بل من خلال تموضعها البنيوي داخل مفاصل الدولة والمجتمع.

ففي المبحث الأول، بيّنّا كيف تمكنت الأوليغارشية من فرض حضورها في صياغة السياسات العامة سواء من خلال التأثير المباشر على القرار السياسي أو عبر أدوات النفوذ غير الرسمية كالإعلام والتحالفات داخل أجهزة الدولة. وقد ترتب عن هذا التغلغل نتائج خطيرة على استقلال القرار السيادي وعلى طبيعة الدولة ككيان.

أما المبحث الثاني، فقد كشف الأثر المباشر للأوليغارشية في قلب العملية الديمقراطية، من خلال تمويل الحملات الانتخابية والتلاعب بمسارات الاقتراع وتوجيه الأحزاب السياسية عبر آليات التمويل وتشكيل التحالفات وكيف أفرغ هذا التدخل العملية الانتخابية من مضمونها ورسّخ شكلًا من الديمقراطية الشكلية التي تخدم إعادة إنتاج النخب الحاكمة المرتبطة بالمصالح المالية.

وفي المبحث الثالث، تم التطرق إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذا النفوذ حيث أدى تمركز الثروة في يد فئة محدودة إلى تعميق الفجوة الاجتماعية، وخلق حالة من التهميش البنيوي وظهور قيم استهلاكية ونفعية تتنافى مع روح المواطنة والمشاركة السياسية، كما أضعف ذلك قدرة الدولة على لعب دورها التعديلي والتوزيعي مما زاد من هشاشة البنية الديمقراطية.

أما المبحث الرابع، فقد شكّل تقييمًا نقديًا لمآلات التحول الديمقراطي في ظل استمرار هيمنة الأوليغارشية وقد تبين أن هذه الفئة استطاعت التكيّف مع تغيرات النظام السياسي بل واحتوائها بما يضمن استمرار مصالحها، ويقيد فرص إصلاح ديمقراطي حقيقي، ومع تعدد السيناريوهات الممكنة لمستقبل النظام السياسي في روسيا يظل التغوّل الأوليغارشي أحد أبرز العوائق البنيوية أمام أي انتقال ديمقراطي فعلي.

خـــاتمـــة

خـــــــاتمة

لقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي لعبته الأوليغارشية المالية في التحول الديمقراطي في روسيا بين عامي 1990 و2020 في ظل التحولات السياسية والاقتصادية الجذرية التي شهدتها روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ظهرت طبقة الأوليغارشية المالية كأحد العوامل المؤثرة بشكل كبير على السياسة والاقتصاد الروسي وقد سعت الدراسة إلى فهم مدى تأثير هذه الطبقة على مسار التحول الديمقراطي في البلاد وركزت على سؤال محوري: إلى أي مدى ساهمت الأوليغارشية المالية في روسيا في دعم أو إعاقة مسار التحول الديمقراطي بين 1990 و2020 ؟ كان الهدف الأساسي من الدراسة هو تسليط الضوء على العلاقة بين القوة الاقتصادية للأوليغارشية والنفوذ السياسي، وتحليل كيفية تأثير هذه العلاقة على عملية بناء الديمقراطية في روسيا.

ومن خلال تحديد الأدوار التي لعبتها الأوليغارشية المالية استهدفت الدراسة تقديم تحليل مفصل للتداخل بين الاقتصاد والسياسة في روسيا حيث أن عملية الخصخصة السريعة التي شهدتها البلاد في التسعينيات أسفرت عن تركيز ثروة كبيرة في أيدي مجموعة صغيرة من الأفراد، مما أدى إلى تغيير جذري في توزيع القوى السياسية والاقتصادية، ولذا فإن الدراسة تستجيب لتساؤلات حول كيفية تأثير هذه الطبقة على الانتخابات، السياسات العامة والاستقرار السياسي.

ولقد اعتمدت الدراسة على تصميم منهجي يدمج بين الأدوات النظرية والتطبيقية من خلال عدة مراحل حيث بدأنا أولاً بمنهجية تحليلية تأريخية تم من خلالها دراسة تطور الأوليغارشية المالية منذ الحقبة القيصرية مرورًا بالفترة السوفيتية وحتى الحقبة المعاصرة، والهدف من هذا التحليل كان فهم الأسس التاريخية التي بُنيت عليها هذه الطبقة والنظر في العوامل الاقتصادية والسياسية التي سمحت لها بالنمو والتأثير.

تضمن التصميم المنهجي الدراسة الميدانية وتحليل البيانات المتاحة عن الشركات الكبيرة الصناعات الاستراتيجية والأفراد الذين يشكلون هذه الطبقة مع تركيز على كيفية توجيه هذه الطبقة للقرارات السياسية والاستراتيجيات الاقتصادية خلال فترة التحول الديمقراطي، المنهج التحليلي، وهو الجزء الرئيسي من الدراسة وهذا ما مكننا من فهم ديناميكيات العلاقة

بين الأوليغارشية والدولة الروسية في مختلف الفترات التاريخية وقد شمل التحليل دراسة للأطر القانونية والإصلاحات التي اعتمدتها الحكومات الروسية وكيف تمكنت الأوليغارشية من الاستفادة من تلك الإصلاحات لتعزيز نفوذها.

إضافة إلى ذلك فقد ركزنا في إعداد الدراسة على جمع البيانات النوعية من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد السياسي الروسي وتحليل القوانين والممارسات التي تتعلق بالخصخصة ونظام الحكم الديمقراطي، كما استندت الدراسة إلى مقارنات مع حالات مشابهة في دول أخرى، مما أعطى بعدًا مقارنيًا يعزز من قدرتنا على فهم الظاهرة الروسية في إطار أوسع تم تحليل البيانات الاقتصادية المتعلقة بعمليات الخصخصة وتوزيع الأصول الحكومية في أوائل التسعينيات والنفوذ الذي اكتسبته الأوليغارشية عبر التحكم في قطاعات استراتيجية مثل النفط والغاز والمعادن.

وبعد دراسة وتحليل دور الأوليغارشية في روسيا خلال عملية التحول الديمقراطي من 1990 إلى 2020 يمكن الوصول إلى عدة استنتاجات عامة:

1. لقد لعبت الاوليغارشية دورا معقد ومزدوجا فمن جهة كان له دورا حاسمًا في التحول الاقتصادي الذي حدث بعد انهيار الاتحاد السوفييتي حيث دعمت الخصخصة السريعة وأجرت استثمارات كبيرة في القطاعات الحيوية مما ساعد في تحقيق استقرار نسبي ومع ذلك هذا الاستقرار كان مصحوبًا بتحالفات غير رسمية بين رجال الأعمال والسياسيين مما أضعف شفافية النظام وأعاق تكوين مؤسسات ديمقراطية قوية، فالتداخل بين النفوذ السياسي والاقتصادي جعل من الصعب إنشاء نظام ديمقراطي يعتمد على المساءلة والرقابة الشعبية.
2. عمليات الخصخصة السريعة التي استفادت منها الأوليغارشية أسهمت في نقل الثروة من الدولة إلى عدد قليل من الأفراد، مما أدى إلى تفاقم الفجوة بين الطبقات الغنية والفقيرة وهذا التفاوت الاقتصادي أثر سلبًا على ديمقراطية اجتماعية عادلة حيث تضاءلت فرص الفقراء في التأثير السياسي أو الاقتصادي بالإضافة إلى ذلك عُدّ تفاقم الفقر بمثابة عنصر مسبب لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي مما أدى إلى ظهور مطالب شعبية مناهضة للنخب الحاكمة وإضعاف الدعم الشعبي للتحول الديمقراطي.

3. سيطرة الأوليغارشية على وسائل الإعلام مكنت النخب الاقتصادية من توجيه الرأي العام والسيطرة على السرد السياسي وهذه السيطرة جعلت من الصعب على المعارضة السياسية أن تصل إلى الجمهور أو تقدم برامج بديلة وكذلك تحالفات الأوليغارشية مع النخب السياسية جعلت المجال السياسي محصورًا في دوائر معينة مما عرقل التعددية السياسية وقلص الحريات السياسية.

4. عندما حاولت الحكومات المختلفة تنفيذ إصلاحات تهدف إلى تقليل نفوذ الأوليغارشية كانت هناك مقاومة قوية وهذه المقاومة شملت استغلال العلاقات السياسية والاقتصادية للحفاظ على الامتيازات وفرض ضغوط مباشرة وغير مباشرة على صناع القرار لإفشال تلك الإصلاحات وساهم هذا الاتجاه في خلق ديناميكية سياسية غير متوازنة حيث تمت إعاقته من قبل فئات صغيرة تمتلك الثروة والنفوذ.

5. الفساد كان جزءًا أساسيًا من النظام الذي تحافظ عليه الأوليغارشية من خلال استخدام الرشوة والعلاقات الفاسدة تمكنت النخب من التحكم في المؤسسات السياسية والاقتصادية مما جعل من الصعب على مؤسسات الديمقراطية أن تعمل بشكل مستقل وقد جعل هذا الاعتماد على الفساد النظام السياسي الروسي يميل نحو الاستبداد أكثر من الديمقراطية حيث تم تعزيز التحكم في مصادر القوة على حساب بناء مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة.

وبناءً على ما تم تحليله عبر مختلف فصول الأطروحة، تبيّن أن الفرضيات التي وُضعت لتفسير دور الأوليغارشية المالية في مسار التحول الديمقراطي في روسيا بين 1990 و2020 قد تباينت في مدى تحققها، على النحو الآتي:

- الفرضية الأولى، التي تفيد بأن الأوليغارشية ساهمت خلال فترة يلتسين في دعم التحول الديمقراطي نسبيًا، قد تأكدت جزئيًا، إذ أظهر التحليل أن الانفتاح السياسي والاقتصادي في تسعينيات القرن العشرين أتاح للأوليغارشية هامشًا واسعًا للتأثير حيث دعمت بعض التحولات الليبرالية وساهمت في تأسيس تعددية حزبية وإن كان ذلك مدفوعًا بمصالحها الخاصة أكثر من كونه التزامًا ديمقراطيًا حقيقيًا.

- أما الفرضية الثانية، التي ترى أن تغلغل الأوليغارشية في مؤسسات الدولة أضعف استقلالية القرار السياسي وأعاق بناء مؤسسات ديمقراطية مستقرة فقد ثبتت بدرجة كبيرة، حيث كشفت الدراسة عن تأثير مباشر وغير مباشر للأوليغارشية في صياغة السياسات وخصوصًا من خلال الضغط على صانعي القرار مما حال دون ترسيخ مبدأ فصل السلطات والمساءلة الفعلية.
- وفيما يخص الفرضية الثالثة القائلة بأن الإعلام المسيطَر عليه من طرف النخب الأوليغارشية استُخدم لتوجيه الرأي العام والتلاعب بالعملية الانتخابية، فقد أظهرت الوقائع المدروسة أن هذه الأداة كانت حاسمة خاصة في الحملات الانتخابية خلال فترتي يلتسين وبوتين الأولى وهذا ما ساهم في إعادة إنتاج النخبة الحاكمة وتهميش القوى المعارضة.
- أما الفرضية الرابعة والمتعلقة بتغير نمط العلاقة بين الدولة والأوليغارشية منذ صعود بوتين وتحولها إلى علاقة تحالف ضمني يعزز النزعة السلطوية فقد تأكدت بوضوح من خلال المعطيات المتعلقة بإعادة ضبط المشهد الأوليغارشي عبر سياسة "ترويض" رجال الأعمال وربطهم بالمصالح الاستراتيجية للكرملين وهو ما أضعف إمكانية استمرار أي مسار ديمقراطي فعلي.

ومن خلال ما سبق من استنتاجات وتحليل للفرضيات وباستعمال الادوات المنهجية نكون قد أجبنا عن إشكالية الدراسة والمتمثلة في إلى أي مدى ساهمت الأوليغارشية المالية في روسيا في دعم أو إعاقة مسار التحول الديمقراطي بين 1990 و2020 ويمكن القول إن الدراسة بيّنت أن دور الأوليغارشية في روسيا لم يكن ثابتًا بل اتسم بالتغير من شراكة ظرفية في مرحلة الانفتاح إلى أداة احتواء سلطوي في مرحلة إعادة تركيز السلطة وهو ما جعلها عاملًا معيقًا أكثر من كونها رافعة للتحول الديمقراطي.

وفي الأخير وضعت مجموعة من التوصيات التي يمكن اعتبارها خلاصة ما تم التوصل إليه من هذه الدراسة وهي كالآتي:

1. تعزيز الشفافية والمساءلة:

- تفعيل القوانين والرقابة :يجب على الحكومات أن تطبق بصرامة قوانين الشفافية والمساءلة في جميع القطاعات وخاصة فيما يتعلق بالمشتريات العامة والتمويل السياسي وهذا يتطلب إنشاء هيئات رقابة مستقلةتتمتع بسلطة قانونية، مثل أجهزة مكافحة الفساد المستقلة. يمكن أن تكون تجربة هيئة مكافحة الفساد في سنغافورة مثالاً يُحتذى به، حيث تعتمد على استقلالية شديدة وصلاحيات واسعة للتحقيق والمساءلة.
- إصلاح النظام الانتخابي: بادخال إصلاحات انتخابية تضمن التمويل الشفاف للأحزاب السياسية والمرشحين مثل تطبيق حدود على التبرعات وتعزيز الرقابة على مصادر التمويل
- استقلال القضا: يجب العمل على فصل السلطات وضمان استقلالية القضاء بشكل يمنع الأوليغارشية من التأثير على قرارات المحاكم ويمكن دعم هذا من خلال برامج تدريبية للقضاة وموظفي النظام القضائي فضلاً عن تطوير قوانين لمكافحة الاحتكار لضمان المنافسة الاقتصادية العادلة.

2. تعزيز المؤسسات الديمقراطية

- تقوية دور البرلمان :لضمان تمثيل شعبي أكثر فعالية وينبغي إعطاء البرلمانات في الدول الانتقالية صلاحيات أكبر لمراقبة الحكومة والحد من تأثير النخب الاقتصادية ويمكن دعم ذلك من خلال إنشاء لجان برلمانية مختصة بالتحقيق في الفساد.
- إصلاح القضاء: تعزيز استقلالية القضاء وضمان عدم تأثير النخب الاقتصادية على الأحكام القضائية سيساعد على تحقيق العدالة و يجب على القضاء أن يكون محميًا من أي محاولات للتلاعب أو التأثير السياسي ويجب أن يتمتع القضاة بالحماية من الفساد.
- إعادة هيكلة الأجهزة الحكومي: يجب تفكيك التداخلات بين النخب الاقتصادية والهيئات الحكومية وخاصة في القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل الطاقة والبنوك و يمكن إنشاء هيئات حكومية مستقلة تدير هذه القطاعات بعيداً عن النفوذ الأوليغارشي.

3. دعم الإعلام المستقل والمجتمع المدني:

- تقديم الدعم المالي والقانوني بتوفير الدعم المالي للإعلام المستقل من خلال تمويل عام أو عبر منظمات دولية لتعزيز استقلاليته وهذا يشمل وضع قوانين تضمن حرية التعبير وحرية الصحافة وتحمي الصحفيين من التهديدات القانونية والسياسية.
- تشجيع إنشاء منظمات غير حكومية: يجب تشجيع المجتمع المدني على الازدهار وذلك عبر تسهيل تأسيس منظمات غير حكومية تراقب الحياة السياسية والاقتصادية و تعمل هذه المنظمات كجهة رقابية تراقب النشاطات الاقتصادية والسياسية للأوليغارشية مما يساعد في تعزيز الشفافية.
- تشجيع وسائل الإعلام الرقمية :مع صعود التكنولوجيا يمكن دعم وسائل الإعلام الرقمية والمنصات التفاعلية كوسيلة لتحدي احتكار الأوليغارشية لوسائل الإعلام التقليدية وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تكون وسيلة فعالة لنشر الوعي ومناقشة القضايا العامة بشكل مستقل.

4. تقليص الفجوة الاقتصادية والاجتماعية

- الاستثمار في التنمية البشرية أحد أفضل السبل لتقليص الفجوة الاقتصادية هو الاستثمار في التعليم والصحة ويجب أن تشمل هذه الاستثمارات إنشاء برامج تعليمية توفر فرصًا متساوية للجميع، خاصة في المناطق المهمشة مع تحسين الرعاية الصحية والوصول إلى الخدمات العامة حيث يعد ذلك جزءًا مهمًا من العدالة الاجتماعية.
- سياسات ضريبية تقدمية تطبيق سياسات ضريبية تعيد توزيع الثروة يمكن أن يساعد في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويمكن تحقيق ذلك من خلال فرض ضرائب على الثروة وزيادة الضرائب على الأرباح الرأسمالية.
- خلق فرص عمل جديدة: تطوير برامج استثمارية في البنية التحتية والتكنولوجيا يمكن أن يساعد في خلق فرص عمل وتطوير الاقتصاد المحلي، مما يؤدي إلى توزيع أكثر عدالة للثروة ويقلل من اعتماد المواطنين على النخب الاقتصادية.

5. تعزيز الثقافة السياسية والتعليم الديمقراطي

- برامج تعليمية ديمقراطية :يمكن تنفيذ برامج تعليمية موجهة نحو تعزيزالثقافة السياسية والوعي بحقوق المواطنة. إدراج مناهج تعليمية عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في المدارس والجامعات سيعزز من فهم الناس لحقوقهم السياسية.
- دورات تدريبية للنشطاء والسياسيين يجب تنظيم دورات تدريبية لتمكين النشطاء السياسيين والقادة المجتمعيين من فهم الديناميكيات الديمقراطية وآليات الحكم الجيد وتمكين الأجيال الجديدة من النشطاء المدنيين والسياسيين سيسهم في تعزيز الديمقراطية.
- تعزيز الحوار العام بتنظيم حوارات مجتمعية تشجع على المناقشات المفتوحة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والسياسات العامة و يجب أن تشمل هذه الحوارات جميع الفئات المجتمعية لضمان سماع أصوات الجميع وتعزيز المشاركة السياسية.

وبعد عرض التوصيات يمكن للباحثين في المستقبل استكشاف مواضيع متعددة مرتبطة بدور الأوليغارشية في التحول الديمقراطي ولهذا نقترح بعض البحوث المستقبلية :

- يمكن مقارنة الحالة الروسية بتجارب دول أخرى واجهت تحديات مشابهة في التحول الديمقراطي ووجود الأوليغارشية، على سبيل المثال دول أوروبا الشرقية مثل بولندا والمجر واجهت تحديات في الانتقال من النظام الشيوعي إلى الديمقراطي حيث استغلت النخب الاقتصادية الوضع لزيادة نفوذها.
- في أمريكا اللاتينية، شهدت دول مثل البرازيل والأرجنتين أيضًا هيمنة طبقات اقتصادية متنفذة على السياسة، مما أثر على العملية الديمقراطية، فدراسة هذه الحالات تقدم دروسًا مفيدة حول كيفية التعامل مع تأثير الأوليغارشية في مراحل التحول الديمقراطي مثل دور الإصلاحات الاقتصادية والضغوط الاجتماعية في كبح النفوذ الاقتصادي على السياسة.

- دراسات مقارنة يمكن أن تبرز كيف تعاملت هذه الدول مع الفساد والفجوة الاقتصادية والإصلاحات السياسية وما إذا نجحت في تحقيق توازن أفضل بين الديمقراطية والنفوذ الاقتصادي.

إن مقارنة هذه الحالات تساعد في كشف الأنماط المشتركة للتأثير والسيطرة مثل التواطؤ بين النخب الاقتصادية والسياسية واستخدام الفساد كوسيلة للحفاظ على النفوذ والتلاعب بوسائل الإعلام، كما أيضًا تظهر اختلافات تعتمد على السياقات التاريخية والاجتماعية والسياسية لكل بلد مما يجعل من الضروري فهم تلك الديناميات الخاصة عند معالجة قضية الأوليغارشية.

وفي النهاية يمكننا التأكيد على أن دراسة تأثير الأوليغارشية على التحول الديمقراطي تُعتبر من القضايا الحيوية التي تحتاج إلى المزيد من الاهتمام والتحليل المستمر، فلقد أوضح البحث أن الأوليغارشية رغم دورها الاقتصادي في بعض الأحيان إلا أنها تشكل تهديدًا حقيقيًا لمسار التحول الديمقراطي حيث تقوض الشفافية وتعمق الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، فالتحول الديمقراطي الناجح يتطلب إرادة سياسية قوية وإصلاحات عميقة تهدف إلى الحد من نفوذ الأوليغارشية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية المستقلة ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطبيق سياسات تضمن الشفافية والمساءلة وتعزز دور المجتمع المدني وتحارب الفساد بكل أشكاله.

قائمة المراجع

أ / المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. الإمارة، لمى مضر. الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
2. الجحمة، نواف. الثورة البلشفية والنظام العالمي الجديد. بيروت: دار الفكر العربي، 2005.
3. خشيب، جلال. آفاق الانتقال الديمقراطي في روسيا: دراسة نقدية في البنى والتحديات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
4. رسلان، عبد الغني. الديمقراطية بين الفكر الفردي والفكر الاشتراكي. بيروت: دار النهضة العربية، 1971.
5. رمضان، عبد العظيم. الثورة الروسية: من القيصرية إلى البلاشفة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993.
6. الشيخ، نورهان. السياسة الروسية اتجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين. القاهرة: مركز الدراسات الأوروبية، 2010.
7. صالح العلياوي، سماح مهدي. استراتيجيات التنافس الأميركي – الروسي على منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2000. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2022.
8. سليم، عمارة. بوتين: صراع الثروة والسلطة. القاهرة: دار النهضة مصر للنشر، 2015.
9. عمار، حسين أحمد سلمان. دور القيادة السياسية في بناء الدولة: روسيا في عهد بوتين. بيروت: دون دار نشر مذكور، 2015.
10. عبد الملك، أنور. الاشتراكية والمسألة القومية في روسيا. بيروت: المركز العربي للدراسات، 1981.
11. كريش، نبيل. دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية. أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2008.

12. ليبسون، ليستر. حضارة الديمقراطية. ترجمة فؤاد مويساتي وعبد الله العمر. بيروت: دار الآفاق، دون تاريخ.

13. مدوخ، نجاة محمد. السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة سوريا 2014/2010. عمان: دار الكتاب الأكاديمي، 2018.

14. هنتنغتون، صموئيل. الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. ترجمة أمين مرسي قنديل. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1993.

15. وينترز، جيفري أ. الأوليغارشية. ترجمة عمر سليم التل. عمان: دار الساقي، 2014.

ثانيا: مقالات

1. م.د محمد محي الجنابي(2024). البيروقراطية الأمريكية في عصر الاوليغارشية. المجلة السياسية والدولية، المجلد, العدد 58, الصفحات 455-461.

2. جرو، منى كريم، ووضحى لعيبي كاظم. "التداول السلمي للسلطة". مجلة أبحاث ميسان، المجلد 19، العدد 37 (2023): 148–149.

3. حوحو، أحمد صابر. "مبادئ ومقومات الديمقراطية". مجلة الفكر، العدد 5 (2010): 328.

4. قوادرية، بورحلة. "التداول السلمي على السلطة". مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 6، دون تاريخ، ص 59.

5. مرزوق، عنتره بن، ومالح السعيد. "إشكالية علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية في المنطقة العربية". مجلة الحقيقة، العدد 3 (2018): 150.

6. الوحيشي، علي مصباح محمد. "دراسة نظرية في التحول الديمقراطي". مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية، المجلد 1، العدد 2 (2015): 48–66.

ثالثا: مداخلات ومحاضرات علمية

1.الكواري، علي خليفة، "الانتقال الديمقراطي في الدول العربية". محاضرة ضمن مداخلات المنتدى الفكري العربي، المؤتمر الشبابي الخامس: المستقبل العربي في ضوء الحراك الشبابي، 5–6 يونيو 2012

رابعا : مواقع الكترونية :

1.عبده مصطفى دسوقي، "الأوليغارشية"، الموسوعة السياسية، بتاريخ 2018/06/04على الرابط التالي : https://political-encyclopedia.org/dictionary/الأوليغارشية (شوهد يوم 26 فبراير 2024).

2. مفهوم البلوتوقراطية"، موسوعة الجزيرة، 6 فبراير 2023، على الرابط التالي:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/2/6/مفهوم-البلوتوقراطية . (شوهد يوم 2024/07/05)

3."كلمة 'تحول'"، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، على الرابط التالي:

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/تحول/. (شوهد في 2025/04/18)

4.أحمد عبد الحكيم، "الأوليغارشية الروسية: ترسانة الثروة والنفوذ في قلب المعركة"، اندبندنت عربية، 2022/03/07، على الرابط التالي: https://2u.pw/xIRbZQo2 (شوهد يوم 2022/01/04)

5. "4 ملايين عسكري.. ما حجم القوة العسكرية للصين وروسيا معاً؟"، الجزيرة نت، 22 مارس 2023 على الرابط التالي: https://2u.pw/lrvXnzV (شوهد يوم 2025/02/05.)

6."تعديل الدستور الروسي لبقاء بوتين رئيساً وتوسيع صلاحياته"، الشرق الأوسط، 1 أغسطس 2020، على الرابط التالي: https://aawsat.com/home/article/2364526. (شوهد يوم 2024/02/02)

7. الجزيرة نت. "هذه أبرز الأحزاب السياسية في روسيا." موسوعة الجزيرة، 12 مارس 2018 على الرابط التالي، https://2u.pw/U1e5k9DM . (شوهد يوم 2023/05/22)

8."سقوط الاتحاد السوفياتي.. الأسباب والنتائج"، الجزيرة نت، 19 أغسطس 2022، على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/8/19/سقوط-الاتحاد-السوفياتي-الأسباب . (شوهد يوم 2024/06/03)

ب / المراجع باللغة الانجلزية

أولا: الكـــتب

1. Acemoglu, Daron, and James A. Robinson. Economic Origins of Dictatorship and Democracy. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.
2. Acemoglu, Daron, and James A. Robinson. Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty. New York: Crown Publishing Group, 2012.
3. Ascher, Abraham. The Revolution of 1905: A Short History. Stanford: Stanford University Press, 2004.
4. Åslund, Anders. How Russia Became a Market Economy. Washington, D.C.: Brookings Institution, 1995.
5. Åslund, Anders. Russia’s Capitalist Revolution: Why Market Reform Succeeded and Democracy Failed. Washington, D.C.: Peterson Institute for International Economics, 2007.
6. Åslund, Anders. Russia's Crony Capitalism: The Path from Market Economy to Kleptocracy. New Haven: Yale University Press, 2019.
7. Bacon, Edwin. Contemporary Russia. London: Palgrave Macmillan, 2006.
8. Belton, Catherine. Putin's People: How the KGB Took Back Russia and Then Took On the West. London: William Collins, 2020.
9. Blasi, Joseph R. Kremlin Capitalism: Privatizing the Russian Economy. Ithaca: Cornell University Press, 1997.
10. Chebankova, Elena. Civil Society in Putin's Russia. London: Routledge, 2013.
11. Christian, David. A History of Russia, Central Asia and Mongolia, Volume II. Oxford: Wiley-Blackwell, 1998.
12. Cohen, Stephen F. Failed Crusade: America and the Tragedy of Post-Communist Russia. New York: W. W. Norton & Company, 2000.
13. Connolly, Richard. Russia’s Response to Sanctions: How Western Economic Statecraft is Reshaping Political Economy in Russia. Cambridge: Cambridge University Press, 2018.
14. Connolly, Richard. The Russian Economy: A Very Short Introduction. Oxford: Oxford University Press, 2020.
15. Domhoff, G. William. Who Rules America? The Triumph of the Corporate Rich. New York: McGraw-Hill Education, 2014.
16. Doyle, William. The Oxford History of the French Revolution. Oxford: Oxford University Press, 2018.
17. Emmons, Terence. The Russian Landed Gentry and the Peasant Emancipation of 1861. Cambridge: Cambridge University Press, 1967.

18. Fitzpatrick, Sheila. Everyday Stalinism: Ordinary Life in Extraordinary Times: Soviet Russia in the 1930s. New York: Oxford University Press, 1999.
19. Freeland, Chrystia. Sale of the Century: Russia's Wild Ride from Communism to Capitalism. New York: Crown Business, 2000.
20. Gaddy, Clifford G., and Barry W. Ickes. Russia's Virtual Economy. Washington, D.C.: Brookings Institution, 2002.
21. Galeotti, Mark. We Need to Talk About Putin: How the West Gets Him Wrong. London: Ebury Press, 2019.
22. Gramsci, Antonio. Selections from the Prison Notebooks. New York: International Publishers, 1971.
23. Guriev, Sergei, and Andrei Rachinsky. "The Role of Oligarchs in Russian Capitalism." In Russia after the Global Economic Crisis, edited by Anders Åslund, Sergei Guriev, and Andrew Kuchins. Washington, D.C.: Peterson Institute, 2010.
24. Hobsbawm, Eric J., and Michael Cumming. Age of Extremes: The Short Twentieth Century, 1914–1991. London: Abacus, 1995.
25. Hoffman, David. The Oligarchs: Wealth and Power in the New Russia. New York: PublicAffairs, 2002.
26. Huntington, Samuel P. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman: University of Oklahoma Press, 1991.
27. Inglehart, Ronald, and Christian Welzel. Modernization, Cultural Change, and Democracy: The Human Development Sequence. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.
28. Josephson, Matthew. The Robber Barons: The Great American Capitalists, 1861–1901. New York: Harcourt, Brace & World, 1962.
29. Ledeneva, Alena. Ca Russia Modernise? Sistema, Power Networks and Informal Governance. Cambridge: Cambridge University Press, 2013.
30. Lewis, David G. Russia's New Authoritarianism: Putin and the Politics of Order. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2020.
31. Linz, Juan J., and Alfred Stepan. Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996.
32. Lynch, Allen C. How Russia Is Not Ruled: Reflections on Russian Political Development. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.
33. Machiavelli, Niccolò. The Prince. Oxford: Oxford University Press, 2008.
34. Marx, Karl, and Friedrich Engels. The Marx-Engels Reader. Edited by Robert C. Tucker. New York: W. W. Norton, 1978.
35. McFaul, Michael. Russia's Unfinished Revolution: Political Change from Gorbachev to Putin. Ithaca: Cornell University Press, 2001.

36. Michels, Robert. Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy. New York: Free Press, 1962.
37. Mills, C. Wright. The Power Elite. New York: Oxford University Press, 1956.
38. Norris, Stephen M. Blockbuster History in the New Russia: Movies, Memory, and Patriotism. Bloomington: Indiana University Press, 2012.
39. O'Donnell, Guillermo, and Philippe C. Schmitter. Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.
40. Pareto, Vilfredo. The Rise and Fall of Elites. New Brunswick: Transaction Publishers, 1966.
41. Petrova, Maria. Oligarchs and Political Stability in Post-Soviet States. London: Routledge, 2020.
42. Pipes, Richard. Russia under the Old Regime. London: Weidenfeld & Nicolson, 1974.
43. Pipes, Richard. The Russian Revolution. New York: Vintage Books, 1990.
44. Politkovskaya, Anna. Putin's Russia: Life in a Failing Democracy. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2007.
45. Polyakova, Alina. The Dark Side of European Integration: Social Foundations and Cultural Determinants of the Rise of Radical Right Movements in Contemporary Europe. Stuttgart: ibidem Press, 2015.
46. Przeworski, Adam. Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950–1990. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.
47. Remington, Thomas F. Politics in Russia. 6th ed. New York: Pearson Longman, 2011.
48. Robinson, Neil. Russia: A State of Uncertainty. London: Routledge, 2003.
49. Ross, Cameron, ed. Russian Politics under Putin. Manchester: Manchester University Press, 2004.
50. Ross, Cameron. Federalism and Democratisation in Russia. Manchester: Manchester University Press, 2002.
51. Sakwa, Richard. Putin Redux: Power and Contradiction in Contemporary Russia. London: Routledge, 2014.
52. Sakwa, Richard. Russian Politics and Society. London: Routledge, 2010.
53. Sakwa, Richard. The Rise and Fall of the Soviet Union: 1917–1991. London: Routledge, 1999.
54. Schimpfössl, Elisabeth. Rich Russians: From Oligarchs to Bourgeoisie. Oxford: Oxford University Press, 2018.
55. Schumpeter, Joseph A. Capitalism, Socialism and Democracy. London: Routledge, 2013.
56. Shelley, Louise. Post-Soviet Organized Crime: A New Form of Authoritarianism. Demokratizatsiya 4, no. 2.(2014)

57. Short, Philip. Putin. New York: Henry Holt & Company, 2022.
58. Soldatov, Andrei, and Irina Borogan. The New Nobility: The Restoration of Russia's Security State and the Enduring Legacy of the KGB. New York: PublicAffairs, 2010.
59. Stiglitz, Joseph E. Globalization and Its Discontents. New York: W. W. Norton & Company, 2002.
60. Stiglitz, Joseph E. People, Power, and Profits: Progressive Capitalism for an Age of Discontent. New York: W. W. Norton & Company, 2019.
61. Stiglitz, Joseph E. The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers Our Future. New York: W. W. Norton & Company, 2012.
62. Strukov, Vlad, and Sarah Hudspith, eds. Russian Culture in the Age of Globalization. London: Routledge, 2018.
63. Tilly, Charles. Democracy. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.
64. Treisman, Daniel. The Return: Russia's Journey from Gorbachev to Medvedev. New York: Free Press, 2011.
65. Uslaner, Eric M. The Historical Roots of Corruption: Mass Education, Economic Inequality, and State Capacity. Cambridge: Cambridge University Press, 2017.
66. White, Stephen, and Ian McAllister. Elections and Voters in Post-Communist Russia. Oxford: Oxford University Press, 2008.
67. Winters, Jeffrey A. Oligarchy. Cambridge: Cambridge University Press, 2011.

ثانياً: المقالات

1. Bhagwati, Jagdish. "Democracy and Development." Journal of Democracy 3, no. 3.(1992)
2. Brumberg, Daniel. "Democratization in the Arab World? The Trap of Liberalized Autocracy." Journal of Democracy 13, no. 4.(2005)
3. Diamond, Larry. "Thinking About Hybrid Regimes." Journal of Democracy 13, no. 2.(2002)
4. Golosov, Grigorii V. "Russia's Centralized Authoritarianism in the Disguise of Democratic Federalism: Evidence from the September 2017 Sub-National Elections." International Area Studies Review 21, no. 3.(2018)
5. Guriev, Sergei, and Andrei Rachinsky. "The Role of Oligarchs in Russian Capitalism." Journal of Economic Perspectives 19, no. 1.(2005)
6. Hettne, Björn. "The Political Economy of Post-Communist Development." The European Journal of Development Research 6, no. 1.(1994)
7. Lane, David. "The Transformation of Russia: The Role of the Political Elite." Europe-Asia Studies 48, no. 4.(1996)

8. Lipset, Seymour Martin. "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy." American Political Science Review 53, no. 1.(1959)
9. Loveman, Brian. "Protected Democracies' and Military Guardianship: Political Transitions in Latin America, 1978–1993." Journal of Interamerican Studies and World Affairs 36, no. 2.(1994)
10. Norris, Stephen M. "Blockbuster History in the New Russia: Movies, Memory, and Patriotism." Bloomington: Indiana University Press, 2012.
11. Petrova, Maria. "Oligarchs and Political Stability in Post-Soviet States." London: Routledge, 2020.
12. Robertson, Graeme. "Protesting Putinism: The Election Protests of 2011–2012 in Broader Perspective." Problems of Post-Communism 60, no. 2.(2013)
13. Svejnar, Jan. "Transition Economies: Performance and Challenges." Journal of Economic Perspectives 16, no. 1.(2002)
14. Tickamyer, Ann R. "Wealth and Power: A Comparison of Men and Women in the Property Elite." Social Forces 60, no. 2.(1981)
15. Trochev, Alexei. "Judicial Selection and Accountability in Russia: At a Crossroads." Europe-Asia Studies 58, no. 7.(2006)
16. Vishnevsky, Anatoly. "Mortality in Russia: The Second Epidemiological Revolution That Never Was." Demographic Review (English Selection), no. 1.(2015)
17. Way, Lucan. "Authoritarian Legalism in Russia." East European Politics 36, no. 2.(2020)

ثالثاً: الدوريات والتقارير

1. American Political Science Review, Vol. 115, No. 2.(2021)
2. Amnesty International. "Russia: Constitutional Changes Institutionalize Authoritarianism." July 2020.
3. Centre for Eastern Studies (OSW). "Short-term Stability and Long-term Problems: The Demographic Outlook for Russia." 2024.
4. Constitution of the Russian Federation.(1993)
5. European Parliament. "European Parliament Resolution on the Situation in Russia: The Poisoning of Alexei Navalny." 2020.
6. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). "Land Resources – Russia." 2023.
7. Freedom House. "Freedom in the World 2008: Russia".
8. Gazprom. "Annual Report 2022." Moscow: Gazprom, 2022.

9. Human Rights Watch. "Choking Independent Civil Society." 2007.
10. Human Rights Watch. "Crackdown on Civil Society in Russia." 2021.
11. Human Rights Watch. "Russia: New Law Expands Government Control Online." October 31, 2019.
12. Human Rights Watch. "World Report 2020: Russia".
13. International Commission of Jurists. "Russian Federation: Constitutional Amendments Undermining Human Rights Protection Should Be Withdrawn." June 2020.
14. International Energy Agency (IEA). "Russia – Energy Profile." 2024.
15. Mordor Intelligence. "Russia Transportation Infrastructure Construction Market." 2024.
16. Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE). "Final Report: Russian Federation State Duma Elections, 2007".
17. Our World in Data. "Energy: Russia." 2023.
18. Population Trends Asia Pacific. "Russian Federation – Demographic Changes." 2023.
19. RT Business. "Russia's Energy Reserves and Strategy." 2024.
20. The State Duma of the Federal Assembly of the Russian Federation. "About the Duma".
21. Transparency International. "Corruption Perceptions Index 2020".
22. World Bank. "Foreign Direct Investment, Net Inflows (BoP, current US$) – Russian Federation, 2020".
23. World Bank. From Plan to Market: World Development Report 1996. New York: Oxford University Press, 1996.
24. World Bank. "Gross Fixed Capital Formation (% of GDP) – Russian Federation, 2020".
25. Worldometer. "Russia Population Statistics".(2024)

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1. "Russia: Population Growth from 2013 to 2023." Statista. Accessed April 11, 2024. https://2u.pw/a2cbZfiP
2. Amnesty International. "Russia: Police Target Peaceful Protesters Identified Using Facial Recognition Technology." April 27, 2021. Accessed August 1, 2024. https://linksshortcut.com/upGpj
3. Andrei Kolesnikov. "Managing the 2019 Moscow Elections." Carnegie Moscow Center. Accessed March 1, 2025. https://carnegie.ru/commentary/79733
4. Atlantic Council. "Russia's Digital Tech Isolationism, 2021." Accessed February 5, 2024. https://2u.pw/wSQwQ

5. BBC News. "Alexei Navalny: Russia's Vociferous Putin Critic." January 2021. Accessed January 25, 2025. https://linksshortcut.com/BCwKw
6. Business Insider. "Who is Alisher Usmanov, the sanctioned Russian billionaire said to be one of Putin's 'favorite oligarchs'?" March 11, 2022.
7. Centre for Eastern Studies (OSW). "Short-term Stability and Long-term Problems: The Demographic Outlook for Russia." Accessed March 4, 2024. https://linksshortcut.com/YmkSN
8. Encyclopædia Britannica. "Lake Baikal." Accessed February 23, 2024. https://linksshortcut.com/pfohQ
9. European Parliament. "European Parliament Resolution on the Situation in Russia: The Poisoning of Alexei Navalny." Accessed May 10, 2025. https://linksshortcut.com/NKdRd
10. FAO. "Land Resources – Russia, 2023." Accessed February 23, 2024. https://linksshortcut.com/tuaaa
11. Freedom House. "Freedom in the World 2008: Russia." Accessed January 10, 2025. https://freedomhouse.org
12. Human Rights Watch. "Choking Independent Civil Society." Accessed March 25, 2024. https://linksshortcut.com/vpidQ
13. Human Rights Watch. "Crackdown on Civil Society in Russia." Accessed May 27, 2025. https://linksshortcut.com/beTHD
14. Human Rights Watch. "Russia: New Law Expands Government Control Online." Accessed January 7, 2024. https://linksshortcut.com/OZLgE
15. Human Rights Watch. "World Report 2020: Russia." Accessed March 10, 2024. https://linksshortcut.com/CYTZl
16. IMARC Group. "Russia Venture Capital Investment Market Report 2024-2033." Accessed February 5, 2024. https://www.imarcgroup.com/russia-venture-capital-investment-market
17. International Commission of Jurists. "Russian Federation: Constitutional Amendments Undermining Human Rights Protection Should Be Withdrawn." Accessed March 10, 2024. https://linksshortcut.com/bSYVW
18. International Energy Agency (IEA). "Russia – Energy Profile, 2024." Accessed November 30, 2024. https://www.iea.org/countries/russia
19. Mordor Intelligence. "Russia Transportation Infrastructure Construction Market, 2024." Accessed February 5, 2024. https://2u.pw/A0NF3
20. Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE). "Final Report: Russian Federation State Duma Elections, 2007." Accessed February 25, 2025. https://linksshortcut.com/IEHUt
21. Our World in Data. "Energy: Russia, 2023." Accessed December 20, 2024. https://linksshortcut.com/byDPo

22. Population Trends Asia Pacific. "Russian Federation – Demographic Changes (2023)." Accessed March 4, 2024. https://n9.cl/jsggu
23. RT Business. "Russia's Energy Reserves and Strategy, 2024." Accessed February 23, 2024. https://linksshortcut.com/djFDM
24. The State Duma of the Federal Assembly of the Russian Federation. "About the Duma." Accessed February 15, 2025. http://duma.gov.ru/ar/duma/about/
25. Transparency International. "Corruption Perceptions Index 2020." Accessed May 2, 2024. https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/rus
26. World Bank. "Foreign Direct Investment, Net Inflows (BoP, current US$) – Russian Federation, 2020." Accessed May 2, 2024. https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=RU
27. World Bank. "Gross Fixed Capital Formation (% of GDP) – Russian Federation, 2020." Accessed May 2, 2024. https://data.worldbank.org/indicator/NE.GDI.FTOT.ZS?locations=RU
28. Worldometer. "Russia Population Statistics (2024)." Accessed March 4, 2024. https://2h.ae/eBpy

فهرس الاشكال

فهرس الاشكال

الجدول	العنوان	الصفحة
01	جدول رقم (01) : مقارنة بين الاوليغارشية المالية والبلوتقراطية	40
02	مقارنة بين الاوليغارشية المالية في عهد يلتسين وعهد بوتين	148
رقم الشكل	**العنوان**	**الصفحة**
01	تطور عدد السكان في روسيا **من** 1993 الى 2023	160
02	الناتج الاجمالي المحلي بالاسعار الجارية من 1997 الى2029 بالمليار دولار	162
03	نتائج الانتخابات الرئاسية 2000	207
04	ترتيب الاحزاب السياسية في روسيا حسب الاشارات الاعلامية	213

فهرس المحتويات

مقـــدمـــة ---------- 01

الفصل الاول: الاطار النظري للأوليغارشية والتحول الديمقراطي ---------- **26**

المبحث الاول: مفهوم الأوليغارشية المالية ---------- **27**

المطلب الاول: تعريف الأوليغارشية المالية. ---------- 27

المطلب الثاني: الاوليغارشية المالية والمفاهيم المشابهة ---------- 34

المطلب الثالث: اخصائص الاوليغارشية المالية ---------- 41

المطلب الرابع: نماذج دولية ومعاصرة لتمظهرات الاوليغارشية ---------- 43

المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي ---------- 50

المطلب الاول تعريف التحول الديمقراطي ---------- 50

المطلب الثاني:مراحل ونماذج التحول الديمقراطي ---------- 56

المطلب الثالث:العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي ---------- 65

المطلب الرابع: أنماط التحول الديمقراطي (قراءة تحليلية في نماذج مقارنة) ---------- 68

االمبحث الثالث: دور الأوليغارشية المالية في التحول الديمقراطي ---------- 80

المطلب الاول:العلاقة بين القوة الاقتصادية والسياسية ---------- **80**

المطلب الثاني:تأثير الاوليغارشيات المالية على السياسات الديمقراطية ---------- 84

المطلب الثالث: تفاعل واستراتجيات الاوليغارشية في التحول الديمقراطي ---------- 87

المطلب الرابع: أدوار الأوليغارشية وتداعياتها على مآلات التحول الديمقراطي ---------- **93**

المبحث الرابع: النظريات والمقاربات المفسرة للاوليغارشية والتحول الديقراطي ---------- 96

المطلب الاول: النظريات النخبوية في تفسير الاوليغارشية ---------- 96

المطلب الثاني: التفسيرات البنيوية والاقتصادية للاوليغارشية ---------- 98

المطلب الثالث: المقاربات الفاعلية ودور النخب في التحول الديمقراطي ---------- 100
المطلب الرابع: المقاربات الاقتصادية والاجتماعية في تفسير التحول والاوليغارشية ---------- 202
االفصل الثاني: واقع الاوليغارشية المالية في روسيا ---------- 106
المبحث الاول: الجذور التاريخية للاوليغارشية في روسيا ---------- 107
المطلب الاول: نشأة الطبقات الاجتماعية في روسيا القيصرية ---------- 107
المطلب الثاني: تشكل النخب الاقتصادية والسياسية في عهد الاتحاد السوفياتي ---------- 112
المطلب الثالث: التاثيرات الاقتصادية والسياسية لتحولات السلطة ---------- 119
المبحث الثاني: الموجة الأولى من الاوليغارشية في عهد التسين (1991–1999) ---------- 122
المطلب الاول: السياق السياسي والاقتصادي المؤسس للاوليغارشية ---------- 122
المطلب الثاني: الخصخصة وبروز الاوليغارشية المالية ---------- 127
المطلب الثالث: بروز ونفوذ الأوليغارشية المالية ---------- 131
المبحث الثالث: الموجة الثانية من الاوليغارشية في عهد بوتين (20000–2020) ---------- 137
المطلب الأول: التغيرات السياسية والاقتصادية في عهد بوتين ---------- 137
المطلب الثاني: الشخصيات والشركات الاوليغارشية في عهد بوتين ---------- 142
المطلب الثالث: استراتجيات بوتين في التعامل مع الاوليغارشية ---------- 149
الفصل الثالث:مسار التحول الديمقراطي في روسيا ---------- 157
المبحث الاول: طبيعة النظام السياسي والحزبي في روسيا ---------- 158
المطلب الاول: المعطيات البنوية والبيية الداخلية لروسيا. ---------- 158
المطلب الثاني : البنية الدستورية ومراكز القرار ---------- 165
المطلب الثالث: تطور النظام الحزبي و الاحزاب السياسية في روسيا ---------- 172
المطلب الرابع: القوى المؤثرة في التحول الديمقراطي ---------- 175
المبحث الثاني: التحول السياسي والاقتصادي (1991–1999) ---------- 182

المطلب الاول: انهيار الاتحاد السوفياتي وبداية المرحلة الانتقالية ---------- 182

المطلب الثاني: الاصلاحات السياسية والاقتصادية في عهد التسين ---------- 187

المطلب الثالث: التحديات التي واجهت الدولة خلال فترة التحول ---------- 193

المطلب الرابع: المكاسب المحققة خلال الفترة الانتقالية ---------- 197

المبحث الثالث: استقرار الحكم وبداية تعزيز السلطة (2000–2008) ---------- 203

المطلب الاول: صعود فلاديمير بوتين الى السلطة ---------- 203

المطلب الثاني: سياسات الاستقرار الاقتصادي والاداري ---------- 208

المطلب الثالث: إعادة هيكلة النظام السياسي وتركيز السلطة ---------- 211

المطلب الرابع:الاثر السياسي والمؤسسي للسياسات المنتهجة ---------- 216

المبحث الرابع:مركزية السلطة والتعديلات الدستورية (2008–2020) ---------- 118

المطلب الاول: التعديلات الدستورية والقانونية وترسيخ السلطة التنفيذية ---------- 118

المطلب الثاني:تصاعد السياسات السلطوية واليات الحكم الاستبدادي ---------- 224

المطلب الثالث:أثار السياسات الاستبدية على مسار التحول ---------- 227

المطلب الرابع: التفاعل الدولي مع السياسات السلطوية في روسيا ---------- 232

الفصل الرابع :دور الأوليغارشية المالية في التحول الديمقراطي في روسيا ---------- 237

المبحث الاول: االتاثير على السياسات الحكومية والقرار السياسي ---------- 238

المطلب الاول: الأوليغارشية وتوجيه السياسات الحكومية ---------- 238

المطلب الثاني: تأثير الاوليغارشية في القرارات السياسية الكبرى ---------- 244

المطلب الثالث: أدوات النفوذ :الاعلام، التمويل السياسي والتحالفات داخل الدولة ---------- 248

المطلب الرابع: نتائج وتبعات تغلغل الاوليغارشية في القرار السياسي ---------- 250

المبحث الثاني: التأثير على الانتخابات والسيطرة على الأحزاب ---------- 252

المطلب الأول: دور الاوليغارشية في تمويل الانتخابات ---------- 252

المطلب الثاني: آليات التلاعب الانتخابي وآثارها على الديمقراطية ---------- 255

المطلب الثالث: شبكات التحالف بين الاوليغارشية والنخب الحزبية ---------- 257

المطلب الرابع: تمويل الأحزاب كاداة للهيمنة والتوجيه السياسي ---------- 265

المبحث الثالث: تأثير الاوليغارشية على الاقتصاد والمجتمع ---------- 267

االمطلب الاول: تأثير الاوليغارشية على النمو الاقتصادي ---------- 267

المطلب الثاني:الفجوة الاقتصادية والاجتماعية وآثارها البنوية ---------- 272

المطلب الثالث:الأثر الثقافي والقيمي للفجوة الاقتصادية ---------- 276

المبحث الرابع: مآلات التحول الديمقراطي الديمقراطي في ظل استمرار نفوذ الاوليغارشية ---------- 283

المطلب الأول: تقييم التحول الديمقراطي في روسيا ---------- 283

المطلب الثاني: تكيف الاوليغارشية مع النظام السياسي الجديد ---------- 285

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية امام التحول الديمقراطي ---------- 287

المطلب الرابع: سيناريوهات محتملة لمستقبل النظام السياسي في روسيا ---------- 289

خـــاتمـة ---------- 293

قائمة المراجع ---------- 301

فهرس الاشكال ---------- 313

فهرس المحتويات ---------- 315

الملخص ---------- 320

الملخـــص

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الأوليغارشية على عملية التحول الديمقراطي من خلال تسليط الضوء على كيفية تأثير سيطرة النخب الاقتصادية والمالية على مسار الديمقراطية في الدول الانتقالية وتحديدًا في الحالة الروسية في الفترة من 1990 إلى 2020 وتوضح أن الأوليغارشية رغم دورها الاقتصادي المهم تمثل عقبة كبيرة أمام تحقيق ديمقراطية مستقرة وشاملة حيث تسهم في إضعاف المؤسسات الديمقراطية، وتقويض الشفافية، وتعميق الفجوة الاجتماعية والاقتصادية.

تناولت الدراسة عدة محاور منها كيفية تمكين الأوليغارشيين سياسيًا من خلال التحولات الاقتصادية ودورهم في التأثير على مؤسسات الدولة واستغلالهم لوسائل الإعلام لتوجيه الرأي العام،كما ناقشت طبيعة العلاقة بين الدولة والأوليغارشية في عهد يلتسين، التي سمحت لهم بلعب دور في الانفتاح السياسي والاقتصادي مقارنة بعهد بوتين الذي شهد احتواءً لهذه النخب وتحالفًا غير معلن مع السلطة ساهم في ترسيخ السلطوية وتقويض التعددية والمشاركة السياسية.

وتخلص الدراسة إلى أن مواجهة هذا التأثير تتطلب إصلاحات سياسية عميقة تعزز من استقلالية المؤسسات الديمقراطية وتحد من نفوذ الأوليغارشية على القرار السياسي إلى جانب ضرورة تفعيل دور المجتمع المدني وتعزيز الشفافية والمساءلةكما تؤكد على أن مكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية يمثلان أدوات رئيسية للحد من هذا النفوذ وتفتح الدراسة المجال لمزيد من الأبحاث حول سبل التصدي للأوليغارشية ضمن السياقات الانتقالية لتحقيق تحول ديمقراطي عادل ومستدام.

الكلمات المفتاحية: الأوليغارشية المالية، التحول الديمقراطي، النخب الاقتصادية، الشفافية، مكافحة الفساد، روسيا

Abstract

This study aims to analyze the impact of oligarchy on the democratic transition process by highlighting how the dominance of economic and financial elites has influenced the trajectory of democracy in transitional states, specifically in the Russian case between 1990 and 2020. It demonstrates that, despite the oligarchy's significant economic role, it represents a major obstacle to achieving a stable and inclusive democracy, as it contributes to the weakening of democratic institutions, undermines transparency, and deepens social and economic disparities.

The study addresses several key themes, including how oligarchs gained political power through economic transformations, their influence over state institutions, and their exploitation of the media to shape public opinion. It also examines the nature of the relationship between the state and the oligarchy during Yeltsin's era—which allowed them to play a role in political and economic openness—compared to Putin's era, which witnessed the containment of these elites and an unspoken alliance with the authorities that helped entrench authoritarianism and undermine pluralism and political participation.

The study concludes that countering this influence requires profound political reforms aimed at strengthening the independence of democratic institutions and limiting the oligarchy's hold over political decisions. It also stresses the need to activate the role of civil society and promote transparency and accountability. Furthermore, it asserts that anti-corruption efforts and the achievement of social justice are key tools in reducing oligarchic influence. The study also opens the door for further research into strategies to confront oligarchy in transitional contexts in order to achieve a fair and sustainable democratic transformation.

Keywords: Financial oligarchy, democratization, economicelites, transparency, anti-corruption, Russia